

جدلية التتوكلات ومستقبل وكدة السودان

الجزء الأول

# المستعمر الزنجي

أحمد آدم المحامي





جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان

الجزء الأول

# المستعمر الزنجي

أحمد آدم المحامي

عنوان الكتاب: جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان

الكاتب: أحمد آدم أحمد أبكر

تاريخ النشر: الطبعة الأولى 2022

رقم الإيداع: 2022/540

الناشر

دار المصورات

للنشر والطباعة والتوزيع



2022

الخرطوم غرب

شارع الشريف الهندي

المتفرع من شارع الحرية

ت: +249912294714

elrayah1995@gmail.com

المدير المسؤول: أسامة عوض الريح

التصميم ولوحة الغلاف: الفنان التشكيلي بكري خضر

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر - السودان

320.9624 أحمد آدم أحمد أبكر ، 1971 -

أ، آ، ج

جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان : المستعمر الزنجي :

الجزء الأول / أحمد آدم أحمد أبكر م - ط1. - الخرطوم ; أ. آ. أحمد ، 2022.

160 ص ; 24 سم .

ج1 ردمك : ISBN 978-99988-802-3-8

1. السودان - الأحوال السياسية. أ.العنوان.

### حقوق النشر محفوظة للمؤلف

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

## حديث شريف

عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى)

رواه البخاري

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
6	الشكر والتقدير
7	المقدمة.
15	الباب الأول ، الموارد.
16	الفصل الاول ، الموارد:
21	الفصل الثاني ، مدرسة ما قبل الاستقلال
28	الفصل الثالث ، الغزو الثنائي
33	الفصل الرابع ، فترة الاستعمار الثنائي.
38	الفصل الخامس ، ملاحظتان مريكتان
48	الفصل السادس ،الحكم الوطني.
50	الباب الثاني ، المستعمر الزنجي.
51	الفصل الاول ، الشراكة الاستعمارية.
62	الفصل الثاني ، الضرائب.
70	الفصل الثالث ، الجيش.
72	الفصل الرابع ، المستعمر الزنجي في العهد الثنائي
77	الباب الثالث، مدرسة ما بعد الاستقلال
80	الفصل الاول ، جناح القوميين.
101	الفصل الثاني ، حقائق حول القوميين.

108	الفصل الثالث ، جناح العرقيين:
112	١. السودنة.
117	٢. ترحيل الازاندي.
130	٣. الكشة.
134	٤. الكيانات الجهوية.
141	٥. الصادق المهدي وقبر الضابط.
145	٦. قمع عبود للجنوب.
151	٧. كارثة المجاعة.
166	٨. المركز والهامش.
177	الباب الرابع ، ضلالات الترميز العرقي.
178	الفصل الاول ، ضلالات الترميز العرقي.
187	الفصل الثاني ، الوحدة الوطنية.
194	الفصل الثالث ، العنصرية.
200	الباب الخامس ، العلاقة بين الغرابة و الجلابة.
201	الفصل الاول ، علاقات حميده.
207	الفصل الثاني ، توتر العلاقة.
212	الفصل الثالث ، بضاعة مردودة.
219	الخاتمه
223	الملاحق
260	المراجع

## شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين عونك يا كريم

إلى روح والدي رحمهما الله ، وإلى أرواح عزيزه ، أعرفها أو لا أعرفها ، في كل مكان وزمان ، تفضلت علي أو على غيري ، انسان أو حيوان ، بأي خير حتى وإن كان قطعة خبز ، أو شربة ماء ، أو ابتسامة باهتة لحظة ضعف. إلى أسرتي الصغيرة والكبيرة ، وإلى إخوة عزاز كان لهم الفضل في إخراج هذا الكتاب. و إلى كل من علمني حرفاً. وجميع أصدقائي وعشيرتي السودانيين خاصة ، وعموم افريقيا والعالم. اهدي هذا الجهد المتواضع ، وما كان فيه من خير فمن الله ، وما كان فيه من شر فمن نفسي الأمارة.

ووفقنا الله وإياكم لكل خير.

المؤلف



## المقدمة

في نهاية الألفية الثانية ، دوى الانفجار العظيم في مركز. الحزب الحاكم \_ المؤتمر الوطني \_ وكان انفجارا ذاتياً من الداخل بين القيادة الروحية ”الترابي“ والقيادة التنفيذية ”البشير“ . ولم يضع الطرفان وقتاً إذ حشد كل طرف أنصاره ، لا بتأثير جاذبية البرامج ، وإنما باستحضار روح الأجداد \_ التعايشي والخليفة شريف \_ إبان صراعهما الأول ، الموسوم تاريخياً بأولاد الغرب وأولاد البحر. وتوالى الاصطفاف حتى كدنا نرى حمدان ابو عنجه ، محمد خالد زقل ، النور عنقرة ، الزاكي طمل ، عبد المولى صابون وغيرهم ، وهم يتجادلون في شوارع الخرطوم ، مهرولين بين القصر والمنشية!

وبعد حين ، لجأ البعض إلى السلاح الاكثر مكرًا ودماراً ، الفتنة ، وأخرج للناس كتاباً أسوداً ، حمل توقيعاً غامضاً ، مستعرضاً حقائق ، بقصد تهيج أهل دارفور وتهيئتهم لما سيأتي.....للحرب ، لتقبلها ، لمساندة أي حامل للسلاح طالما كان موجهها نحو الخرطوم ، وهلل البسطاء وكبروا حتى حين!

وما أن قرئ الكتاب حتى تداعت الكتابات والمكاتبات ، وتزاحمت القنوات الإعلامية ، بالأخبار فكان الخبر الأهم لوقت طويل في كافة أنحاء القطر. وما بين معارض ومؤيد انداح الناس ، وهناك في البعيد كان ثمة متحفظ لائذ بالصمت. على كل ، شاركت في الكتابة حول الأمر ، في صحيفة الرأي الآخر ، خلال شهر مايو للعام ٢٠٠٠م. بمقال عنوانه ”جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان“. من

أربع حلقات استعرضت خلالها رؤيتي المتواضعة حول المسألة<sup>(١)</sup>. وكان ملخصها محاولة لبحث جذر الأزمة بهدوء ، تمهيداً لحلها بدلاً عن التشنج والانفعال ، والحشد للحرب. ولكن ، للأسف انتصر دعاة الحرب ، حيث أصغى إليهم الناس ، وطربوا لنداء القتال ، وكان ما كان ، منذ ذلك الزمان حتى الآن!

على كل ، مؤخراً خلال الثلاث سنوات الماضية فكرت في تأليف كتاب \_ مجزأ \_ عن الموضوع ، فما وجدت عنواناً أفضل مما كان. فقررت له العنوان ذاته ”جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان“. وسيكون هو العنوان الرئيسي للأجزاء كلها ، مع عنوان خاص بكل جزء. لذا س يحمل هذا الجزء الأول عنوان ”جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان \_ المستعمر الزنجي“. وما يجب التنبيه إليه، ضرورة تفهم ما طرأ على الساحة العامة ، وللمؤلف على السواء ، خلال هذه الفترة الطويلة ، من تجدد لبعض الأفكار والأحداث ، وبالتالي ، قد اختلف نفسي في بعض الأحيان عند مقارنة الكتاب بما كتبت قبل ٢٢ عاماً ، وهو خير ، إن شاء الله ، فالجمود لا يليق بالفكر، وهو من قبيل التطور ، ورغم ذلك ، ظلت الفكرة الأساسية كما هي ، تدور حول بحث جذر الأزمة.

#### جذرا الأزمة :

يبحث هذا الكتاب عن جذر الأزمة السودانية، فما المقصود؟ إن جذر الأزمة هي تلك المعضلة التي لو تم حلها يستطيع السودانيون العيش في سلام والتقدم للأمام ، بغض النظر عن حجم المساحة أو عدد السكان. سواء بقي على ما هو عليه ، أو تجزأ حتى وصل إلى مساحة قرى. ذلك هو المقصود بجذر ، أو جوهر أزمة البلاد.

١ - صحيفة الرأي الآخر ، العدد ١١٩٣. بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٤م. والعدد ١٢٠٠ بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١١م. والعدد ١٢٠٦ بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٨م. والعدد ١٢١١ بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٥م.

وينطبق هذا على عموم بلدان افريقيا: ما هي تلك المعضلة التي لو تم حلها يستطيع أي بلد أفريقي النجاة ، ولو انقسم إلى قري ؟!

يمكن أخذ المثال التالي لإيضاح ماهية جذر الأزمة. وليكن ازدحام المرور في شارع ما. حيث أن عرض الطريق الصالح للسير ، بالكاد يبلغ سبعة أمتار. ولنقل أن التحقيقات وصلت إلى أن جذر الأزمة هو ضيق الطريق. ولكن عند إعادة النظر لوحظ اصطفااف السيارات والركشات وعربات الكارو حول الطريق ، بشكل خاطئ ، ما أدى إلى اقتطاع عشرة أمتار منه. كذلك لوحظ تكدس اعداد غفيرة من الباعة المفترشين للأرض حول الطريق ، بصورة عشوائية ، ما أدى إلى فقدان عرض خمسة عشر متراً منه. وكان المارة يمشون عشوائياً على مساحة عرضها ثمانية أمتار تقريبا ، وعند التدقيق تبين اقتطاع أصحاب المحلات التجارية ، بغير حق ، حوالي خمسة عشر متراً من الطريق على الجانبين. كما أخذ الوقوف الخاطئ للسيارات مساحة خمسة أمتار. إذا ، بجمع الامتار نجد أن عرض الطريق قد وصل إلى ستين مترا!

وعند التمعن في المثال أعلاه ، تصدمنا حقائق ثلاث: أولها أن الطريق كان واسعا جدا! وثانيها ، أن الضيق الذي طرأ عليه لم يكن جذرا للأزمة ، وانما نتاجاً لها! والثالثة ، أن اغتصاب الشارع من قبل المذكورين أعلاه ، كان ”اغتصابا رسمياً“، إذ صدقت لهم جهات رسمية هذه المحلات في جوف الطريق رغم انف الخרט المصدقة للتخطيط العمراني!

وفي السياق ذاته ، تبدو رؤية سلطات المرور في معالجة الأزمة شديدة البؤس ، تنطوي على هدر عظيم للموارد. فتارة بحشد أكبر عدد من الشرطيين لفك الاختناق ، وأخرى بفرض عقوبات وغرامات

تهدف إلى الجباية لا حل الأزمة. وفي بعض الأوقات يتولى الأمر بعض الرتب الكبيرة التي تنزل إلى حيث الأزمة وتعمل بجهد كبير متخبط، يفك الاختناق حالا ، ولكن سرعان ما يعود الحال إلى حاله! وأحياناً يصيبهم الإحباط والقنوط فيتركوا الحبل على الغارب!

للمرء أن يتساءل عن مدى الهدر عندما يتم حشد عشرات الشرطين لشارع يفترض أن تنساب فيه الحركة دون عائق ، وحتى دون الحاجة إلى شرطي واحد! ويتساءل عن الرواتب التي تدفع كل شهر لمشكلة لن تحل! ويتساءل كذلك ، هل يتحمل دافع الضرائب رواتب ومخصصات رتبة كبيرة تؤدي عملاً صغيراً ، يمكن أن تؤديه أصغر رتبة؟! أليس ذلك من قبيل هدر الموارد؟ والمدهش ، اعجاب كثيرين بمشهد ضابط كبير يقف على تقاطع ليمرر السيارات ، ويصفونه بالتواضع! إن الأمر لا علاقة له بالتواضع ، ولكن بقيمة العمل عندما تدفع الدولة راتباً يكون مقابل خدمة محددة تؤدي. فالضابط الكبير يفترض إنجازه مهمة توازي ما يأخذه ، كأن يسهم في حلها على نطاق واسع ، على مستوى المحافظة أو الولاية مثلاً ، وبحلول تستهدف جذور الأزمة لا فروعها ، بحيث تنتهي منها تماماً ، لا امساك صافرة والقيام بأعمال صغيرة جداً ، تؤديها أصغر رتبة ، وحلول وقتية تزول بزوال المؤثر!

بدلاً من هذا الهدر ، أليس الأفضل التفكير عميقاً في جذر الأزمة. ولنفترض أننا بصدد حل مشكلة ذلك الشارع . فيجب البداية بطرح الأسئلة الجوهرية ، ولنبدأ بالسؤال : ابتداءً ، ماذا نعني بجذر الأزمة؟ وللإجابة نضطر إلى طرح سؤال آخر يدور حول ماهية الغرض الرئيسي للشارع؟ ولنفترض توصلنا إلى أن الإجابة الأكثر ملاءمة هي ”السير“. اذا لتركز على هذا الهدف بحيث ننظف الشارع من أي شئ لا علاقة له ب ”السير“. وعلى ضوء ذلك ، سنزيل الإضافات

التي وضعها اصحاب المحلات التجارية ، ونحرم أي شكل من أشكال البيع والشراء داخل الشارع ، ونقرر أنه حتى الماء ليس ضرورياً لـ “السير”، إذ يمكن أخذه من بقالة بعيدة عن الشارع ، ولا يجوز البيع والشراء إلا داخل المحلات التجارية ، والأسواق. ولا يسمح لاصحاب المركبات باختراع مواقف أكثر مما هي محددة مسبقاً ، ونزيل كل ما هو خاطئ. ولئن فعلنا ذلك وحافظنا عليه ، لتحول عرض الشارع إلى خمسين متراً على الأقل ، مع رصيف محترم للمارة. ولحلت الأزمة نهائياً دون الحاجة لشرطي واحد!

ولكن ،كثيرا ما تجابه مثل هذه الحلول الناجعه بضلالات تهزمها. مثال ذلك ، ما درجت المحليات والولايات من الدفع به في وجه الإصلاح ، بحجة بئسمة ملخصها ،أنها لجأت لتصديق \_ في الواقع اغتصاب \_ تلك المواقع املأ في زيادة دخلها ، الذي سيدعم الناتج القومي الإجمالي للبلاد! حسنا ، سنثبت أنها حجة شديدة البؤس والغباء تؤدي لعكس ذلك! ولن نسترسل كثيرا ، ونكتفي بنقاش صغير ، يتعلق بالزمن المهدر جراء الازدحام الناتج عن ضيق الطريق. ولنفترض أن عدد الأفراد الذين يعتمد عملهم على حركة المرور في جميع أنحاء السودان حوالي عشرة مليون فرد . ولنفترض أن متوسط ما يخسره الفرد من وقت خلال الوصول إلى عمله نصف ساعة يوميا. ففي هذه الحالة نكون بصدد خسران خمسة مليون ساعة يوميا خلال عملية الوصول فقط. أي ثلاثين مليون ساعة في الأسبوع ، أي مائة وعشرين مليون ساعة في الشهر الواحد ، أي مليار وأربعمائة وأربعين مليون ساعة مهدرة في السنة الواحدة! ولا حاجة لنا بعد ذلك للاسترسال في مقارنة ما يدره ”اغتصاب الشارع“ لهذه الجهات ، وما يهدره على الناتج القومي الإجمالي للوطن!

يجسد لنا هذا المثال الأزمة السودانية والإفريقية على السواء.

حيث ينظر إلى أسباب متعددة باعتبارها جذراً للأزمة ، وفي الواقع هي ليست كذلك ، بل أحياناً تكون هي نفسها نتاجاً لها. وينتج عن ذلك بؤس طرق المعالجة ، والتي لا تستهدف جذر الأزمة ، لأنها لم تتوصل إليه بعد. وتدور هذه الحلول البائسة حول أسباب أما لا علاقة لها به ، أو ثانوية شديدة البعد عنه، وكثيراً ما تحمل طرق المعالجة نفسها مشاكل أسوأ ، وليست حلولاً ، لتكون النتيجة المباشرة بذل جهود هائلة يقابلها فشل ذريع ، مع بقاء الأزمة كما هي وفي الغالب مضاعفتها!

لذا ، يستهدف هذا الكتاب بحث جذر الأزمة للتعرف عليه ، ومن ثم اجترح الحلول. وقد خصص هذا الجزء الأول لتتبع رؤى السودانيين منذ وقت طويل حول ما اعتبروه جذراً للأزمة. وقد يلاحظ القارئ عدم اهتمام الكتاب بالأحزاب والكيانات السياسية إلا في أضيق الحدود. ، لأن ما هي عليه هو ذاته نتاج لجذر الأزمة . فضلاً عن ذلك ، فإن تتبعها خلال هذه المساحة أمر غير مجدي ، فهي متجددة الأشكال ، ما أن تقضي على شرور أحدها الا ويحل كيان آخر مكانها ويمارس دورها: برز الكيان السياسي في العهد التركي المصري بإسم الباشبوزق ويعاونهم الجهادية ، وما أن تلاشى الحكم التركي المصري حتى تحول الكيان السياسي إلى الانصاري ويعاونه الجهادية. وفي عهد عبود برز بمسمى آخر. وفي عهد النميري تحول إلى ”السدنة“. وفي عهد الإنقاذ تحول إلى ”الكوز“. وحتى في عهد ما بعد ثورة ديسمبر هناك من رأى أن ”القحاتي“ قد حل محل الكوز!

وعلى ضوء ذلك ، لن يجدي نفعا الانشغال بالسادن ، أو الكوز ، أو القحاتي ، لأنه حتما سيظهر غيرهم إن اختفوا ، ويحل مكانهم ، وسيخلفه من يحل محله ، وهكذا! وبالتالي ، يكون توجيه الاهتمام نحوهم كمسك ذيل ضب هرب!

## منهج البحث:

### مرجعية البحث الرئيسية:

هي الآية الكريمة ”يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا“<sup>(٢)</sup> وكذا ”وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ \* الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ \* وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ“<sup>(٣)</sup>. تظل هي الفكرة الأساسية التي تدور حولها الاشياء.

### أداة البحث الرئيسية:

التي ساستخدمها هي العقلية القانونية legal mentality. وذلك لسبب موضوعي ، هو أنها الخلفية المعرفية التي املك ، فقد استغرق مجال القانون كل حياتي العملية ، وقسطا وافرا من حياتي الأكاديمية. وبالتالي ، ساسخر كل ذلك لدراسة المشكلة السودانية والإفريقية، باعتبارهما قضية قانونية ، مما يحتم إعمال مبادئ العدالة ، كأصل البراءة ، وتجريد القاعدة القانونية. ويستفاد من تجريد القاعدة القانونية تساوي الكافة. مثلا ، عند تحليل حدث ما، يتساوى في الحكم جميع الأشخاص بتساوي ظروفهم الموضوعية ومراكزهم القانونية. وبتطبيق ذلك على الدراسة ، يكون وصف الفعل واحداً ، في ظل نفس الظروف والملابسات ، وإن صدر من أشخاص مختلفين. وبالتالي ، اذا وصفنا الفعل بأنه ”جيد“ يكون هذا الوصف ثابتاً وإن تغير الموصوفون ، فالفعل ”جيد“ يبقى كذلك ، إن صدر من آدم ، أو اوهاج ، أو تاج السر ، أو دينق. وكذا الفعل السيئ.

٢ - سورة النساء ، الآية ١٣٥

٣ - سورة المطففين ، الآية ( ١ - ٣ )

من حيث تكوين الكتاب :

عدد الابواب ، عدد الفصول ، ينقسم إلى مقدمة ، خمسة أبواب (مقسمة الى فصول ، وبعضها قسمت فصوله إلى مباحث). والخاتمة، وكذا قائمة المراجع والمصادر الأخرى. وأخيراً ، الملاحق ، وتضم المقالات الصحفية التي كانت بداية للعنوان.

وبعد هذا ، يعن لي القول إنه جهد المقل ، وقد وفقنا الله العلي القدير. ولا ننزهه عن نقص ، أو نرفعه إلى كمال ، وحسبنا أنه جهد ذاتي خالص ، يمثل رؤيتي المتواضعة ، فإن أصبت فمن الله ، وإن أخفقت فما أنا إلا ابن آدم.

والله المستعان



# الباب الأول

## الموارد

## الباب الأول

### الفصل الأول ، الموارد

بلد غني في قارة أكثر ثراء ، وكلاهما فقير ! استشهد د.صلاح آل بندر بإفادة<sup>(٤)</sup> عن د. منصور خالد حيث جاء فيها: (يجب أن يدرك السودانيون أن الجنوب لا يمثل رصيذا للسودان فقط ، بدليل أن التقارير الدولية حول القحط في افريقيا تشير إلى أن المنطقة الوحيدة التي مازالت غنية ولم تتأثر بالتصحّر هي جنوب السودان)<sup>(٥)</sup> وكتب كذلك ، آل بندر: (وتبلغ كمية المياه المتدفقة على طرفي مستنقعات السدود في منطقة جونقلي ٣٠ مليار برميل سنويا إلى يوم الدين)<sup>(٦)</sup>.

وفيما يتعلق بدارفور (أكدت الدراسات الجيوفيزيائية التي تمت في حوالي ٧٥-١٩٧٧م. أن كمية مياه الروافد اليومية التي تصب في البحيرة الجوفية في منطقة ساق النعام ، التي تقع على بعد ٤٢ كلم ، جنوب شرق مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور تعادل عشر امثال المياه الجوفية المخزنة في جميع سدود السودان)<sup>(٧)</sup> ونقل ، كذلك ، عن العالم المصري د.فاروق الباز ، خلال محاضرة ألقاها في الخرطوم في يوليو من العام ٢٠٠٧م. أن هناك بحيرة جوفية أخرى للمياه ، شمال دارفور مساحتها حوالي ٣٠ ألف كيلومتر مربع ، وتخزن من المياه ما يقدر وهي مليئة ب ٢٥٣٠ كلم مكعب ، اي ٢٥٣٠ مليار متر مكعب من المياه.<sup>(٨)</sup>

٤ - في حوار في «المجلة»، أجرته الصحفية نورا فاخوري ، في تاريخ ١٠/٢/١٩٨٥م

٥ - د. محمد سليمان محمد. السودان، حروب الموارد والهوية. تحقيق واستهلال/د.صلاح ال بندر. الناشر/دار كيمبريدج للنشر. الطبعة الاولى. ، ص ٥٩ .

٦ - نفس المرجع ، ص ٢٦.

٧ - عبد الجبار محمود دوسه. دارفور وأزمة الدولة في السودان. الناشر/ مكتبة جزيرة الورد. الطبعة الاولى

٢٠١٣م، ص ١٩

٨ - نفس المرجع ، ص ١٩.

كما قيل عن الحوض النوبي ، في شمال السودان:(هذا الحوض عبارة عن مثلث تمتد أضلاعه من حلفا ، فدنقلا ، فجبل عوينات ، فحلفا مرة أخرى. يمكن تقريبا تحديد الرقعة التي تغطيها المساحة الرئيسية التي يشغلها الحوض بما لا يقل عن ١٠ مليون فدان ، على اقل تقدير ، اذا اضعفنا إليها الشريط الزراعي على الأراضي النيلية الفيضية. ويوجد في هذا الحوض اكبر مستودع للمياه الجوفية في افريقيا والشرق الأوسط ، وهي صالحة لبيعها كمياه صحة ، دع عنك الزراعة و الاستخدامات المنزلية الاخرى \_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٨٣ م \_ تقبع هذه المياه الجوفية الهائلة في أعماق لا تتجاوز الخمسين مترا باي حال ، بينما تنخفض حتى ١٥ متر- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ١٩٩٠) (٩).

فإذا كانت هذه هي كمية المياه في بعض أجزائه ، حتى بعد انفصال الجنوب ، فماذا عن بقية اجزائه؟ وماذا عن مصادر المياه الأخرى من أنهار ومجاري و بحيرات ، وكل هذه المياه لا تمثل إلا جزء من الثروة الوطنية! وهو ما نكاد نراه في معظم بلدان افريقيا.

وعلى ضوء ذلك ، يطرح السؤال : أي واقع يعيشه السودان ، وأي واقع تعيشه أفريقيا؟ ويمكن اختزال الجواب ”في بؤسهما معا“، خاصة بعد صدمة الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط ، وانهيار اسعار السلع والمواد الأولية ، مطلع سبعينيات القرن الماضي ، حيث بدأ تدهور معظم بلدان افريقيا ، ومازال ، جراء الصدمة المزدوجة ، الأمر الذي ألقى بظلاله على مجمل اقتصادها ، فتاكل احتياطي عملاتها ، وزاد تضخمها ، واختل ميزانها التجاري لصالح دول العالم الاول ، ولم تنج الا دول قليلة العدد.

٩ - محمد جلال هاشم. منهج التحليل الثقافي، الدولة الوطنية السودانية وظاهرة الثورة والديمقراطية. الراوي للنشر والتوزيع. الطبعة الثامنة ٢٠١٨م ، ص ٥١.

## الواقع السياسي :

يكاد يطابق الواقع السياسي السوداني الواقع السياسي الإفريقي لكثير من بلدانها ، وقد قيل (إن السودان يدخل القرن الحادي والعشرين وهو يكابد جراحات انهيار كل مشروع قومي تم طرحه ، باعتقاد أنه سوف يوحد أهله حول حد أدنى يحفظ مصالحهم الاستراتيجية ، ويعزز أمن بلادهم القومي. فقد سقطت كل المشروعات القومية التي طفحت على سطح حياتهم ، باختلاف ألوان الطيف السياسية من نهوض الثورة المهدية ٨٥-١٨٩٨ م. مروراً بعهود الديمقراطية الكسيحة و الديكتاتوريات المقيتة ، ونهاية بتصورات الحزب الغالب ، والكيان الجامع ، واتحاد قوى الشعب العاملة ، وإلى زمن الحقبة الانقاذية.... الخ)<sup>(١٠)</sup>.

وقيل كذلك : (وصلت دست الحكم في ظل هذه الأنظمة فصائل من القوى الطائفية ، ورجال الإدارة الأهلية ، والتجار ، والمثقفين الليبراليين ، والتكنوقراط عسكريين ومدنيين ، والمثقفين العقائديين ، والثوار ، بل وبعض التنظيمات الإقليمية المسلحة. ولكن ، ومع تعاقب المراحل والقائمين عليها ، إلا أن أياً من المشاريع أو الشرائح الحاملة لها ، لم تتمكن من أحداث الاختراق الذي ينهض بالسودان من الكبوة التي تدرج في اتونها. وعلى الرغم من صحة القول بأن الديمقراطية لم تحظ بالوقت الكافي للحكم عليها إلا أن هشاشة نظمها وضعف جذورها في المجتمع ، وعدم قدرتها على الصمود أمام الانقلابات العسكرية ، تشكل في حد ذاتها ظاهرة تتطلب الدراسة والتمحيص والبحث)<sup>(١١)</sup>.

وقد كان ذلك تلخيصاً جيداً للواقع السياسي السوداني ، حيث

---

١٠ - د. محمد سليمان محمد. السودان، حروب الموارد والهوية. تحقيق واستهلال/د. صلاح آل بندر. الناشر/دار كيمبريدج للنشر. الطبعة الأولى. ، ص٥. المقدمة. د. صلاح آل بندر.

١١ - د. النور محمد. السودان ، آفاق الوعي بالذات. الناشر/مشروع الفكر الديمقراطي ، سلسلة قراءة من أجل التغيير. رقم ١٨ \_ الطبعة الأولى ٢٠١٤ م ، ص٩. المقدمة. بقلم المحرر/شمس الدين ضو البيت.

فشل الجميع في إدارة البلاد ، وهذا معلوم ، لكن السؤال : لماذا؟!

قد نجد إجابة جزئية فيما نقله د.محمد سليمان عن الرئيس الكونغولي ساسو نجويسو ، خلال مقابلة له مع صحيفة الشرق الأوسط ، بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٨م.حيث قال:(كان القادة الأفارقة مسؤولين بدرجة كبيرة عن إيجاد نظم استبدادية ، وغالبا فاسدة ، عبثت بثروات بلادهم ودمرت التآلف الاجتماعي الإفريقي)<sup>(١٢)</sup>. ما يجعل السؤال معلقا على حاله : ولماذا كل ، أو على الأقل معظم ، القادة الأفارقة فاسدون؟!

### الواقع العسكري :

لا يدهش المرء اذا وجد مطابقة بين الواقع العسكري السوداني والافريقي. فالجيش الافريقي غالبا ، أما في حروب حدودية عبثية ، مع دولة جارة ، أو ضد بعض أبنائه المتمردين عليه ، مدعومين من دولة جارة أو صديقة، او في حال اشتباك داخلي هنا او هناك ، أو في وضع توثب للانقضاض على السلطة ، أو غير ذلك من أوضاع مهددة للموارد لصالح دول العالم الاول ، خلال تمويل عمليات شراء السلاح والعتاد الحربي ، أو رهن القرار السياسي للخارج. وكل ذلك ينعش اقتصاد الدول العظمى ، وفي الوقت ذاته ، يفقر الاقتصاد الإفريقي.

كان السودان تحت وزر ما يقارب العشرين مليشيا مسلحة ، في الوقت الذي كانت أرضه مسرحا للمليشيات تتبع دولا مجاورة : تشاد ، اثيوبيا ، ارتريا ، يوغندا والكونغو ، تقاتل دولها من عمق الأراضي السودانية. وقد بلغ عدد هذه المليشيات في وقت ما حوالي ٤٥ مليشيا مسلحة.<sup>(٢)(١٣)</sup> وكانت الكونغو تعاني الحال ذاته إذ يتقاتل في أرضها (٧ جيوش تنتمي إلى ٧ دول افريقيا تختلف في سياساتها ومصالحها، وتتباين ارتباطاتها مع الأطراف الكونغولية المتناحرة ، وكل

١٢ - د. محمد سليمان محمد. السودان، حروب الموارد والهوية. تحقيق واستهلال، د.صلاح ال بندر. الناشر/دار كيمبريدج للنشر. الطبعة الاولى. ، ص ٧١/هامش ١٠٥.

١٣ - نفس المرجع ، ص ١٩.

منها مسنودة بدولة غربية ، وعدد كبير من شركات عالمية واحتكارات الأسلحة ، بالإضافة إلى مموليها من خارج الحدود والطامعين في مناجم البلاد ، ناهيك عن تواجد قوات ٤ مليشيات كبيرة مناهضة لحكومات كل من السودان ويوغندا وانغولا ورواندا ، في فترة نقاهة و تدريب (١٤).

### الاثـر على المجتمع المحلي :

أدى ذلك إلى تصدع المجتمع المحلي الافريقي عموما ، والسوداني خصوصا . لقد قتل في نزاعات افريقيا الأهلية خلال الفترة مابين ١٩٦٠ \_ ١٩٩٠م. حوالي ٧ مليون نسمة ، وزاد عدد اللاجئين على ٢٠ مليون نسمة. وقد كان هذا العدد اكبر من نصف عدد اللاجئين في كل العالم البالغ ٢٦ مليون نسمة (١٥). وخلال الفترة المذكورة تم رصد أكثر من ٢٥ حرب أهلية ، فضلاً عن ١٢ نزاعا اهليا ملتهبا في عدد من بلدان القارة (١٦).

وفي دارفور ، خلال عقد واحد ”١٩٩٠م. \_ ٢٠٠٠م.“ كان هناك خمسة عشر نزاعا مسلحاً ، اخرها بين المساليت و العرب في مارس ١٩٩٨م. (١٧) وفيما بين عامي ٢٠٠٥م. \_ ٢٠٠٦م. انعقد حوالي ٣٣ مؤتمرا للصلح بين القبائل في جنوب دارفور ، وقد شمل هذا الصلح ما يقرب من ٩٠ قبيلة (١٨). تورطت في النزاع الحدودي ، فيما بينها ، بصورة أو أخرى.

١٤ - نفس المرجع ، ص ١٩ .

١٥ - كانت هذه الإحصائيات في العام ١٩٩٤م

١٦ - د. محمد سليمان محمد. السودان، حروب الموارد والهوية. تحقيق واستهلال، د.صلاح ال بندر. الناشر/دار كيمبريدج للنشر. الطبعة الاولى. ص ٧١.

١٧ - د.يوسف سليمان سعيد تكنه. دارفور، صراع السلطة والموارد. ١٦٥٠ - ٢٠٠٢م. دراسة في السياسة والحكم والإدارة ٢٠١٣م. الناشر/ دار مدارك للنشر. الطبعة الأولى ٢٠١٤م ، ، ص ١٠٩ .

١٨ - نفس المرجع ، ص ١٧٤ .

## الفصل الثاني

### مدرسة ما قبل الاستقلال

إن المتتبع ، لا بد من خلوصه إلى السؤال: ما سبب التناقض بين واقع القارة المزري ووفرة مواردها؟! وذلك يشمل السودان، بالطبع ، لذا نحاول الإجابة من خلاله. وفيه يمكن القول إن المتابع للأطروحات المبذولة في هذا الصدد ، يلاحظ كثرة الأسباب المتسبب بها ، وتناقض كثير منها. مهما يكن ، فقد غدت مدارس متشعبة ، ومذاهب متعددة ، لذا ، تيسيرا للبحث ، لأغراض هذه الدراسة ، نقسمها ، بصورة أساسية إلى مدرستين : ما قبل الاستقلال ، وما بعد الاستقلال.

أولا ، مدرسة ما قبل الاستقلال وتنقسم إلى :

\* فترة الاستعمار التركي.

\* فترة الاستعمار البريطاني.

وعند فحص هاتين الفترتين نجد أن القاسم المشترك بين السودانيين، كان اعتقادهم أن سبب البلاء هو هذا الاستعمار. وعلى ضوء ذلك ، نخوض في تحليل الأمر .

\* فترة الاستعمار التركي :

خلال سنوات العهد التركي المصري ، كاد السودانيون أن يجمعوا على أن اس مشاكلهم إنما عائد لهذا الاستعمار ، ولا شي سواه ، فالفقر ، المرض ، الجهل ، الظلم ، وكل قبيح بالضرورة ناتج عن هذا السبب.

ذلك الحكم الأجنبي البغيض ، فاتجهوا في نشاط لهدمه ، مؤملين الوصول إلى الضفة الأخرى حيث تقع الجنة. وفي ثقة ، عند هبوبها ، وعدت الثورة المهدية الناس بملء الأرض عدلا بعد جور ، فاشتعلوا حماسا ، رافضين سداد ما عليهم من ضرائب متمردين على السلطان ، وارتفعت عقيرتهم هادرة بالشعار المهيب ”عشرة رجال في تربة ولا ريال في طلبه“. لقد هاجوا ملتفين حول المهديين لاقتلاع أس البلاء ، وان هي إلا هنيهة حتى فعلوا ، فاقتحموا الخرطوم ، قطعوا رأس سيدها ، وآلفا من الرؤس الأخرى. وملكوا البلاد ، وكان حكما وطنيا صرفا ، عادت السيادة خلاله للسودانيين. فهل تعافت قروح الوطن؟

(كان الحكم التركي المصري واحداً من أكثر النظم قسوة و وحشية، من ناحية القهر وجمع الضرائب)<sup>(١٩)</sup>. لكن، هل صلح الحال بعد زواله ؟ المفارقة ، سوء أكثر ، فقد زاد القهر وعادت الضرائب أكثر تنوعا ، وأعظم مقدارا ، كانت في الأصل عشرة لكن ،عند جمعها ، قد تستغرق نصف البضاعة.كتب ويلفريد سكاونت بلنت Wilfrid Scawen Blunt، خلال تقريره عن السودان ، في أغسطس ١٨٩١م : (إن الخليفة يأخذ العشر نوعا ، ولكن البقارة المكفون بالتحصيل من قبل الحكومة يستبدون خلال التنفيذ. وايضا ، ان احدا لا يجازف بإظهار ثرائه ، فكل زيادة في الثراء مصيرها إلى بيت المال....وان زادت أموالهم فما عليهم إلا اخفاؤها تحت الارض<sup>(٢٠)</sup>).

إذا ، أنجز السودانيون ثورة ، فقدوا فيها عشرات الآلاف من الأنفس - الأرجح مئات الآلاف - املاً في القضاء على مصدر الأزمة ، فتحصلوا على استثناء مضاعف من القهر والفساد ، حمل كثيرين على التحسر على عهد الاستعمار التركي المصري ، رغم استبداده ، الذي بدأ أكثر

---

١٩ - د.شريف حرير. ود.تيرجي تقيدت. السودان ، الانهيار أو النهضة. ترجمة/مبارك علي عثمان \_ مجدي النعيم. الناشر/ مركز الدراسات السودانية. الطبعة الاولى ١٩٩٧م ، ص٢٥

٢٠ - ب. م. هولت. المهدية في السودان. ترجمة/د.جميل عبيد. مراجعة/د.احمد عبد الرحيم مصطفى. الناشر، ملتزم الطبع والنشر/دار الفكر العربي. مطبعة الاستقلال الكبرى ، . ص ٢٢٠.



رحمة. يلخص نكال المهديّة بقطاع كبير من السودانيين ، لأسباب يصعب حصرها ، حقيقة فساد النظام واهترائه ، ولم يكن مدهشا شمول هذا النكال طائفة من القادة المهديين أنفسهم ، وعلى رأسهم الزاكي طمل ، أيقونة النظام ، وثلاثة من رؤساء القضاء ، وطائفة من أمناء بيت المال ، فضلا عن عدد معتبر من رؤساء القبائل ، تم تدشين مذبح الثورة بهم ، مثل المنا اسماعيل ، الذي أطاح المهدي برأسه مع شروق شمس الثورة رغم كونه أحد أبرز قادتها آنذاك!

فإذا كان سبب رزء البلاد ذلك الاستعمار البغيض ، لماذا بقيت الرزايا ، بعد زواله؟ إذا كان ذلك عائداً إلى التركيبة المصرية الفاسدة ، لماذا لم يذهب فسادها وضرائبها الفاحشة معها؟! فهل كان الاستعمار، على سوءه، جوهر الأزمة؟!

ثمة سؤال مؤرق : لماذا اختارنا الاستعمار للاستعمار؟! أو بتعبير آخر : لماذا وقع اختيار الباشا علينا ، كهدف للغزو ؟ لماذا نحن تحديداً؟!

في الواقع ، لم يخرنا الباشا للغزو خبط عشواء ، وإنما كان عملا متقنا مدروسا، حفزته محفزات عديدة ، على قمتها توفر أهدافه ”المال والرجال“. ومع ذلك، لم يكن ليجرؤ على تنفيذ مغامرته ، إذا لم يضمن نجاحها ، فالموكد أن احتمال الخسارة العسكرية، الاقتصادية، والسياسية ، سيجعله مترددا حيال تنفيذ مغامرته ، والأرجح صرف النظر عنها. لذا كانت وفرة الأهداف في حاجة لمحفزات تشد من أزر النجاح، وقد كفيناه مؤنة ذلك ، بما تطوعنا بتقديمه للباشا الشره ، ولسان حالنا يستعطفه لغزو بلادنا!

اهم محفزات السودانيين للباشا لغزو ديارهم :

المحفز الاول :

تمثل في تأكيد وفرة الرقيق في بلادنا ، خلال احصائيات تقريبية لحجم الرقيق المصدر إلى مصر والحجاز . لقد رأى محمد علي باشا

كثرة رقيق السودان في مصر ، كانوا بين الجنود الفرنسيين ، وكانوا بين فرق الجيش المصري ، حيث درج ضباط المماليك على شراء الاطفال وتربيتهم صغارا ، وبعد بلوغهم سن الخدمة العسكرية ، يدخلونهم الجندية ويقبضون رواتبهم<sup>(٢١)</sup> وفي الواقع ، تأسس الجيش المصري نفسه بجنود سودانيين ، فقد قيل (أن الملك بادي السادس كان قد ارفق ولاءه للحكم المصري بهدية قدرها ٧٧٦٤ عبدا)<sup>(٢٢)</sup>. ومن هذه الهدية السخية تأسس الجيش المصري ، الذي كان اعظم مهماته ، على الاطلاق ، غزو السودان والقضاء على منبع الهدية ، دولة الفونج“السخية!

قبل سبع سنين من الغزو ، في ١٨١٤م. قدر الرحالة ج.ل. بركهارت عدد الارقاء في مصر بنحو (٤٠,٠٠٠) أربعين ألف رأس، ثلثهم اناث وبقيتهم ذكور<sup>(٢٣)</sup>. كذلك شجع الباشا ، وأكد له نجاحه في قنص الرجال ، خاصة مع فرق جيشه المتطور جداً ، بمقاييس زمانه ، ومرجع ذلك امتلاكه السلاح الناري ، عظيم الندرة في السودان. كما استخلص ، خلال دأبنا على تصدير ابنائنا \_ الرقيق \_ إليه بتلك الهمة ، أننا أمة منقسمة ، يبيع بعضها بعضا ، ولا محفز لعدو أفضل من انقسام امة!

#### المحفز الثاني :

وكان المحفز الثاني ، شدة انقسام الرهط المسيطر ، من هذه الأمة المنقسمة - الاحرار - فقد كان الشايقية مسيطرين تماما على من حولهم ، في إخضاع تام ، وكان الخاضعون يكرهونهم ، وكان الخاضعون يكرهون بعضهم بعضا ، وكان الكارهون بعضهم بعضا ، يكرهون بعضهم ”الصغير“ ! لقد أنتج ذلك شيئا مميزا هو الحرب ، حيث

٢١ - احمد احمد سيد احمد. تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري. ١٨٢٠ \_ ١٨٨٥م. رسالة دكتوراه تحت إشراف الدكتورين/ محمد فؤاد شكري ومحمد أنيس ، ص ٦٢.

٢٢ - نفس المرجع، ص ٦٣.

٢٣ - محمد ابراهيم نقد. علاقات الرق في المجتمع السوداني. الناشر/ الشركة العالمية للطباعة والنشر ١٩٩٥م ، ص ٦٩ ،

كان القتال يدور بين كل تلك القبائل ، من ناحية (الرباطاب ، الميرفاب ، الشكريه ، البطاحين ، الكواهله ، الحسانيه....) وداخل القبيلة نفسها بين أفرعها وبيوتها الصغيرة من ناحية أخرى (الجعليين النمراب والجعليين السعداب..الخ). كان الفضاء من ديار النوبة شمالا حتى سنار جنوبا مسرحا لعبث قبلي ، مزق البلاد شر ممزق. وجدير بالذكر أن ذلك لم يقف على الشمال والوسط ، وانما كان ذات الوضع مكررا في ربوع الوطن، ففي الغرب لم يكن الحال افضل ، إذ كانت القبائل مشتبكة مع سلطنة الفور في صراع دائم، وكذا غيرها من السلطنات والمشixات ، وكانت كذلك فيما بينها كقبائل ، وفي داخلها كافر قبيلة ! وما كان للشرق ان ينفرد خارج هذا المستنقع الاسن. أما قبائل الجنوب فقد كانت في تربص دائم ببعضها. وزاد المشهد ارباكا احتلال دارفور كردفان في ١٧٨٥ - ١٧٨٦ م. وكذا محاولة جاويش ملك الشايقية احتلال المنطقة حتى سنار<sup>(٢٤)</sup> وفي خضم ذلك ، لم يكن حال رجال الدين افضل حيث نالوا حظهم من الصراعات المهلكة حول السلطة الدينية، ولم تكن الطريقة المجذوبية الا نموذجا سافرا يعكس حال البلاد والعباد ، قبيل وقوع الغزو!

#### المحضر الثالث:

لقد كان الباشا عالماً ، عبر جواسيسه ، بكل ما وقع ، وبعد ذلك لم يحتج إلى هؤلاء الجواسيس ، لسبب بسيط هو تولى أهل الشأن إيصال كل شاردة وواردة إليه ، لقد أدى صراع الأجنحة داخل القبيلة الواحدة ، إلى تقديم طلبات رسمية إليه. فقد مثل بين يديه زعماء قبائل سودانيه ، تتوسله ، ليس غزو الوطن الكبير فحسب ، وانما غزو قبائلهم ومحاربتهم ، لأجل نزع ود القبيلة عن الزعامة ، ووضعهم مكانه! كان ممن توسلوا الباشا (الزبير ، أحد أمراء دنقلا

٢٤ - د.ابكر ادم اسماعيل. جدلية المركز والهامش. الناشر/منظمة حقوق الإنسان والتنمية HODO الطبعة الثانية، ص ٩٥/عن القدال ص ٢٣.

، نصر الدين الصادق الميرفابي من بربر ، وادريس ود ناصر من سلالة العنج في سنار ، وادريس ود عدلان من فازوغلي ، وود هاشم من كردفان ، وبشير العقدي من شندي) (٢٥).

كان أقوى حافز لمحمد علي باشا توسل هؤلاء الزعماء السودانيين، ولا أظن أن ثمة اغراء لطامع اعظم من مثول بعض زعماء الديار المطموع فيها، في ذل وصغار ، متوسلين غزو ديارهم الكبيرة (السودان)، واجتياح أوطانهم الصغيرة (ممالكهم القبلية) فقط لاجتثاث ود القبيلة المنافس ، ووضعهم مكانه ، مع حفظ كامل الحقوق للغزاة. وبالفعل ، بدأت المكافأة بمجرد اجتياح الغزاة الحدود، حيث تم خلع غير المرغوب فيهم ، وتولية أهل التمكين الجدد . لا بد أن نصرالدين الميرفابي ، كان على قدر عظيم من السرور ، يوم خلع زعيم الميرفاب واذلاله ، وختم ذلك بجلوسه على عرش الميرفاب ، تحت بنود رايات الغزاة!

#### المحفز الرابع :

فضلا عن الحافز المعنوي ، ترتب على مثول اولئك الزعماء ، على تلك الهيئة الزرية، دليل مادي قوي يؤيد الباشا في أحلامه. كان لذلك الحافز قيمته المخبراتية ، حيث أكد للباشا صحة تقارير جواسيسه حول هزال دولة الفونج ، ووصولها مرحلة خرف الدولة التي لا حول لها ولا قوة. ولم تك مثل تلك المعلومات القيمة لتفوت على نمر متوثب كالباشا، فإذا لم تكن السلطنة العجوز في أرذل عمرها ، لماذا أتى كل هؤلاء مستنجدين به بدلا عن سلطان سنار؟! وتلك كانت الحقيقة المؤلمة لدولة تخوض وحل أيامها الأخيرة ، غارقة في سفاف النزاعات حتى خارت قواها ، لدرجة اعجزتها عن المقاومة عندما استباحوا عاصمتها ، ليستسلم ملكها في صغار ، وتبدأ مرحلة جديدة من عمر البلاد استمرت لسبعة عقود ، عرفت بالحكم التركي المصري.

٢٥ - احمد احمد سيد احمد. تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري. ١٨٢٠ - ١٨٨٥م، ص ٥٣.

ونخلص من ذلك ، أولاً، أن الاستعمار عندما وقع علينا ، لم يجدنا ، في الأساس ، مجتمعاً صالحاً ليفسدنا. ونخلص ثانياً ، أن الاستعمار لم يكن سبباً رئيسياً لبؤسنا، الذي كان موجوداً أصلاً ، وإنما العكس صحيح ، وهو أنه - الاستعمار - كان نتاجاً لسلوكنا تجاه بعضنا ، وتصرفنا تجاه الوطن!

## الفصل الثالث

### الغزو الثنائي الانجليزي المصري

بعد عقد وبضع سنين ، فكر. المصريون وخلفهم الإنجليز في إعادة غزو السودان ، فما كان حافزهم لإعادة المغامرة؟  
المحفز الأول:

كان أول ذلك ، ما وقر في نفوسهم ، من امتلاكهم أرض وشعب السودان ، وفقا لقواعد القانون الدولي خلال القرن التاسع عشر. حيث كانت تقر بحق الفتح ، وحق السيادة على الآخرين<sup>(٢٦)</sup>. وبما أن غزو الآخرين ، من الشعوب المستضعفة، كان حقا مشروعاً ، اعتقدوا بتملكهم الحق القانوني والشرعي ، بموجب غزو الباشا الكبير في ١٨٢١م. وبالتالي ، حق لهم استعادة ما سلب منهم!

المحفز الثاني:

وكان محفزهم الثاني وجود بريطانيا فوقهم كسلطة احتلال. إذ قر مكرهم على انه ، طالما لا طاقة لهم لإخراج المحتل الغاشم ، وتحرير بلادهم ، فليوجهوا مقتهم وشجاعتهم الكذوبة لاستعمار السودان. وقد رافق ذلك الاستعانة بسلطة الاحتلال في ممارسة ما تجيده ، احتلال الشعوب. ومن هذا الباب تستطيع استجداء تكلفة الغزو من خزينة المحتل الصديق. وفي الوقت ذاته ، تستطيع استخدام جيوشه ، بدلا من جيشهم المهلهل بعد حله رسميا من قبل المستعمر بعد ثورة عرابي ، وإعادة تجنيد جيش متواضع.

٢٦ - د.عبدالعظيم رمضان. أكلوبة الاستعمار المصري للسودان. الناشر/مكتبة الاسرة \_ مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٦م ، ص ٨٠

### المحفز الثالث:

عودة البلاد في ظل الحكم المهدي إلى ذات حالها أواخر عهد الفونج ، من ضعف وانهاك بسبب كثرة تنازع أهلها وخلافاتهم. لقد أنفقت السلطة المهدية جل مواردها المادية والبشرية في قمع حروب وتمرد ، هنا وهناك. في كل صقع قاتل المهديون الشعب وقاتلهم: الغرب ، الجنوب ، الوسط ، الشمال ، والشرق. وكانت تكلفة باهظة أثرت على استقرار الأوضاع ، خاصة في مجال الأمن مما انعكس سلبا على منطقي الرعي و الزراعة ، عماد موارد الدولة. في الواقع ، عادت البلاد في ظل الحكم المهدي إلى حال أسوأ من أواخر أيام حكم الفور والفونج!

### المحفز الرابع :

كذلك ، كان من المحفزات الأساسية تأمر السودانيون ضد وطنهم. وسجل المخابرات الحربية المصرية حافل بعدد معتبر من مخاطبات زعماء سودانيين للغزاة لإعادة الكرة. وكذا ، اضطلع كثيرون غيرهم ، بذات الدور. وزادوا عليه بالتخريب الإقتصادي الممنهج. إذ لم تدخر مصر جهدا لانهاك البلاد تمهيدا للانقضاض عليها. وفي سبيل ذلك جندت كامل طاقتها لنهب الموارد وتهريبها. وكانت أكثر وسائلها جرما ووضاعة صهر العملة السودانية (ريال الخليفة وكان ذهباً خالصا) وتهريبه إلى مصر ، إلى جانب الوسيلة المعتادة ، وهي تزوير العملة السودانية لإغراق أهلها في البؤس والمسغبة. في الواقع ، يصعب على أي اقتصاد النجاة من مثل هذه الضربة المزدوجة: تخريب مباشر للاقتصاد ونهب للخيرات في آن!

### المحفز الخامس:

وتجسد في الحرب الحبشية السودانية التي بلغت ذروتها في العام ١٨٨٨م. وقد كانت انموذجا صارخا لتجسيد مفهوم العلاقات

الخارجية ، ومبدأ حسن الجوار في الذاكرة الأفريقية المشوهة، والتي ما زالت ، للأسف ، مسيطرة على الفضاء الإفريقي ! وللانصاف ، كان ملك الحبشة يوحنا أكثر وعيا وتفهما للسياسة الدولية من المهديين ، وقد أثبت التاريخ تجنبه الحرب ما وسعه ذلك ، إلا أنه خاضها نهاية أمره مضطراً ، وقضى نحبه خلالها ، لتتصدع دولته ، التي كانت ، للسخرية ، ترس أمان للدولة المهدية نفسها ضد النفوذيين الايطالي والفرنسي ، مما سهل على ايطاليا إحتلال كسلا بعد أقل من خمس سنوات في ١٨٩٣م.

مهما يكن ، تناحرت الدولتان الإفريقيتان الجارتان بدلا من تعاونهما ، وانتصر السودانيون وخسرت افريقيا! انتصر السودانيون ، لكن بتكلفة اقتصادية ، عسكرية ، وإنسانية باهظة ، فقد أهدرت الدولتان الإفريقيتان موارد مادية وبشرية مهولة ، كانت كافية ، أن رصدت للتنمية تغيير حال البلدين ، وإنعاش اقتصادهما ، وبالطبع ، تغيير مصير القرن الأفريقي. لكن حدث العكس حيث غرقا في دوامة اقتصادية هائلة ، فقد أدى ذلك مباشرة بمجرد الانتهاء من الحرب إلى اشهر مجاعة سودانية ، وهي مجاعة سنة ستة (١٣٠٦) والتي وافقت عام ١٨٨٨ - ١٨٨٩م. والتي قضت ربما على عدة مليون نسمة ، أو على الأقل مئات الآلاف من الأنفس البريئة.

فضلا عن ذلك ، كانت التكلفة العسكرية لا تقل أهمية حيث (ابيد فيها الجهاديون الأصليون الأوائل عماد جيشه القوي. أولئك الذين تمثلت فيهم روح الجيش الحديث النظامي المدرب)<sup>(٢٧)</sup>.

وبالطبع ، قضت هذه الحرب على عدد عظيم من فرسان القبائل ، من الجيوش غير النظامية التي كانت تدخر سندا احتياطيا للجيش الرسمي. وقد عنت إبادة هذه الجيوش ، وجيش الجهادية خصوصا

٢٧ - عصمت حسن زلفو. كرري. تحليل عسكري لمعركة ام درمان. الناشر/مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي. الطبعة الرابعة ٢٠١٢م ، ص ٨٠.



، للمخابرات الحربية المصرية أن ظهر السودان قد كسر ، وان الوقت قد حان لبدء المغامرة ، واستعادة السودان لأهله المصريين !

#### المحفز السادس:

كانت معركة توشكي هي المحفز السادس للغزو الثنائي. وقد كانت محفزا ذا خصوصية وأهمية بالغة للمخابرات الحربية المصرية ، فقد قدمت دليلا ماديا قاطعاً ، على ما حوته تقارير جواسيسهم بعد الحرب الحبشية ، من هزال الدولة السودانية. فقد انكسر جيش النجومي انكسارا مهيناً أمام الجيش الانجليزي المصري ، بدد أسطورة جيش السودان القوي ، قاهر جنرالات الإمبريالية البريطانية العظمى من لدن هكس باشا حتى غردون! بعد توشكي ، فقط ، ثبت لهم عياناً أن الجيش السوداني لم يعد موجوداً للدفاع عن دولته ، وقد ازفت الازفه!

#### المحفز السابع:

وتمثل في التقارير الاستخباراتية الكثيفة والدقيقة المتحصل عليها من أسرى توشكي. وتعتبر اول عون مباشر للحرب القادمة على البلاد ، اوجز عصمت زلفو الأمر حيث كتب (إن آلاف الأسرى الذين سقطوا في أيدي الجيش المصري أمدوا ونجت مدير مخابرات الجيش المصري ، بذخيرة لأ تنفذ من المعلومات، عن دقائق الخليفة وجيشه ، لم يتوفر مثلها الا بعد سنوات طويلة ، وذلك عند هروب سلاطين) (٢٨).

إذا ، كانت تلك بعض أهم ”محفزاتنا الوطنية“ المساعدة للغزاة لإعادة مغامرتهم ، والتي لولاها ، لصعب عليهم ابتداء التفكير بشأنها وهم موقنين من فشلها. لكن ، قدمت لهم هذه المحفزات كامل الدعم والتشجيع ، إن لم تكن الضمانات ، لمباشرة الغزو ، وهذه المحفزات هي التي سهلت على المصريين اقتراض التمويل المادي للغزو. كما سهل

٢٨ - عصمت حسن زلفو. كرري. تحليل عسكري لمعركة ام درمان ، ص ٨٦

لهم غطاء دبلوماسياً ، وأخيراً ، حشد عتاد عسكري ودعم لوجستي ،  
كان الأضخم عالمياً يومذاك.

ونخلص ، كذلك ، أن الاستعمار الثنائي الانجليزي المصري ، عندما  
جثم علينا كنا أصلا على حال من السوء ، والأزمات الوطنية  
الطاحنة.وبالتالي ، يصح القول إن الاستعمار لم يكن سببا جوهريا  
لازمتنا الوطنية ، وانما العكس صحيح، حيث أنه كان هو نفسه -  
الاستعمار - نتيجة طبيعية لسلوكنا تجاه بعضنا بعضا ، وممارساتنا  
السياسية تجاه الوطن !

## الفصل الرابع

### فترة الاستعمار الثنائي

كان اعتقاد السودانيّين ، إبان حقبة الحكم الثنائي ، مطابقا لاسلافهم في حقبة الحكم التركي المصري ، حيث صدقوا بقناعة مدهشة ، أن اس بلائهم هو الاستعمار ، دون سواه ، وقد ترسخ ظنهم هذا لأكثر من نصف قرن من الزمان. ومع ذلك ، كان ثمة تطور ملفت إزاء فهمهم لمصطلح ”استعمار“ ، إذ كان يعني عند بعضهم أن المقصود منه دولتي الاستعمار ، انجلترا ومصر ، بينما كان يعني عند البعض الآخر أن المقصود منه انجلترا فحسب ، إذ لا يشمل المصطلح المصريّين! ثمة ملاحظة عجيبة عند النظر إلى تاريخنا المرتبط مع مصر ، وهي أنه من النادر أن ينظر السودانيون إليها كمستعمر ، لكأن المصطلح لا يشملهم ، فالمصريون الذين شاركوا الاتراك في غزوهم نكاد لا نراهم حين نقول ”العهد التركي المصري“ وكثيراً ما تؤول الجملة إلى ”العهد التركي“ أو ”عهد الاتراك“ أو ”التركية السابقة“. فالاتراك وحدهم مستعمرون أما المصريون ف”أصحاب حق“! ويفسر ذلك أول ثورة لجنود سودانيين بدء أيام الحكم الانجليزي المصري، غداة توقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا في يناير ١٨٩٩م.<sup>(٢٩)</sup> فقد غضب المصريون من تقاسم بريطانيا لهم استعمار السودان ، الذي يرونه حقاً خالصاً ، وبتحريض خبيث ، اوعزوا للفرقة السودانية التمرد ضد الحدث ، وقد كان أن غضبت الفرقة السودانية لغضب ”أصحاب الحق“. وستتناول ثورة ١٩٢٤م. لاحقاً ،

٢٩ - ب. م . هولت. المهدية في السودان ، ص ٢٧٤.

إن شاء الله ، لنجد أن شعارها الرئيس كان التنديد بالتاج البريطاني وتمجيد التاج المصري ! وبالتالي ، لم يكن هدفهم تحرير السودان فحسب ، وإنما تحريره من المستعمر البغيض ”الإنجليز“ ووضعته تحت التاج المصري ، أي تسليمه إلى أهله! لماذا أخفت مناهج التعليم هذه الحقيقة ، ولم تضعها عارية بين يدي جيل لم يسمع بها إلا كما يسمع الاساطير؟ لماذا ، لم تحدثهم أن علي عبداللطيف ، وزين العابدين عبد التام وصحبهم الكرام ، كانت شعاراتهم الأساسية ”تحيا مصر“والاسوأ منها ”عاش ملك مصر والسودان“!

كان الميرغني حليفا مؤكدا وداعما للغزو ، ومع ذلك سرعان ما دفع ثمن الصراع المحتدم بين الشريكين المستعمرين المتشاكسين ، إذ حسبه الإنجليز حليفا مؤكدا للمصريين ، ونكاية في ذلك ، دعموا وريث المهديّة اليافع ، السيد/ عبد الرحمن المهدي ، وقد هدف الإنجليز إلى تحقيق شيئين : إيقاف المد الاشتراكي ، والنفوذ المصري على السواء. وتم لهم ذلك (عبر تخصيص الأراضي والسلفيات الهائلة ، وتغيير وضع عبد الرحمن المهدي بشكل مذهل<sup>(٣٠)</sup> والمفارقة كانت في شمول الدعم حتى المطالبة بخروج الشريكين ، أي المناداة بالاستقلال التام ، وخروج المصريين والإنجليز معا! وبعد سنوات ، ونتيجة تطورات معلومه، في العام ١٩٤٥م. تم تأسيس أول حزب سياسي ، من قبل دعاة الاستقلال التام ، أطلق عليه حزب الأمة. ومن بعد ، أسس دعاة الوحدة مع مصر حزبهم ، واسمونه حزب الأصدقاء ، وكان شعارهم وحدة وادي النيل - السودان ومصر - تحت التاج المصري!

كان الخريجون منقسمين حول هذين الحزبين ، ومع ذلك ، اتفقا على قاعدة ذهبية هي (مناهضة كل ما تؤيده حكومة السودان)<sup>(٣١)</sup> انطلاقا

٣٠ - د.فرانسيس دينق. D.Francis M. Deng صراع الرؤى ، نزاع الهويات في السودان. ترجمة/د. عوض حسن محمد احمد. الناشر/ ١٩٩٥ The Brookings Institution Washington D. C مركز الدراسات السودانية. الطبعة الثانية ٢٠٠١م ، ص ٦٠.  
٣١ - احمد خير المحامي. كفاح جيل. الناشر/الدار السودانية للكتب ٢٠٠٢م ، ص ٨٤

من دوافع متباينة : حيث يراها الاستقلاليون ” حكومة مصرية إنجليزية مستعمرة“، بينما يراها الوجدويون ” حكومة إنجليزية مستعمرة“!

على كل ، أدت رؤية الاستعمار كجوهر البلاء إلى الكفر بكل ما أتى منه ، وإن كان خيرا ، لقد قاطع السودانيون مؤسسات الدولة التي كانت موجهة لخدمة المجتمع. فرغم أن المجلس الاستشاري لشمال السودان كان فيه مكاسب للحكومة ، لكن المكسب الاعظم كان تدريب شعب ، لأول مرة في تاريخه ، على مؤسسات الحكم المدني. ومع ذلك أعرض عنها المتعلمون ، وملأت الحكومة الفراغ بالادارة الأهلية وموظفيها. نعم كان مصدر المجلس الاستشاري الحكومة ، لكن جدول أعماله كان موجهها لخدمة المجتمع. لقد افتتح المجلس الاستشاري أعماله بقانون الخفاض ولوائح تعاطي الخمر<sup>(٣٢)</sup> ومع أهمية التشريعين ، آنذاك ، إلا أن السخرية كانت هي المقابل من رأي عام تسيطر عليه النخبة غير المستبصره. واليوم ، بعد سبعة عقود ، ما زال الخفاض لعنة تطارد كثيرا من الفتيات البائسات ، وتطورت الخمور لتتحول إلى أنواع أخرى من الادمان المدمر !

يجدر بي التوقف قليلا ، على سبيل النقاش العابر ، عند مشكلة مستحكمة في الشخصية السودانية ، وهي ”الرفضية“. فعند اتخاذ القرار لا تفعل ذلك بعقل منفتح ، يستخلص الحكمة من أي شيء ، أو جهة أو شخص. وانما تتقبلها أو ترفضها متأثرة بظروف لا علاقة لها بالأمر. وهو سلوك غير رشيد. فالاصل أن يكون العقل منفتحا ، بحيث يمكنه الاستفادة من فكرة جيدة ، وإن أتت من عدو! ولناخذ مثلا ، إذا حذرك عدو من السقوط في النار ، أو أي خطر وشيك ، فهل تتجاهل التحذير لصدوره منه؟!

---

٣٢ - نفس المرجع ، ص ٧٨.

هذا بالضبط ما فعله آباء الاستقلال ، حينما كانوا يصرون على رفض كلما جاء من حكومة السودان. وهو سبب رفضهم غير الموفق للانخراط في المجلس الاستشاري لشمال السودان ، وإثارة المشاكل حول الجمعية التشريعية. لقد خسرت البلاد كثيرا بمثل ردود الفعل تلك. نعم ، كانت لهم حججهم وتحفظاتهم ، ومع ذلك ، الم يكن مجديا انخرطهم في هذه المؤسسات الديمقراطية ليتعلموا ممارستها؟ إن فكروا بعقل منفتح ، كانوا ليعتبروها فترة تدريب على النظم الديمقراطية ، ولئن فعلوا ، لكانوا قد أكملوا دورتين ، على الأقل ، قبل الاستقلال تكون لهم نبراسا بعده.

إن تجاهل النخبة التشريعيين المذكورين \_ قانون الخفاض ، ولوائح تعاطي الخمر \_ لم يغير من الواقع شيئاً ، ذلك الواقع الذي ظل يؤكد معاناة البلاد من هاتين المشكلتين منذ وقت طويل. فالخمر كانت قد أخذت حيزا كبيراً ، من جهد الدولة المهدية مما يثبت أنها كانت مشكلة خطيرة آنذاك. وبعد الاستقلال لم تكن الخمر مشكلة محلية فقط ، وإنما عانى منها العالم. فقد انب سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي الشعب ، خلال مؤتمر الحزب في العام ١٩٧١ م ، على كثرة تعاطي الخمر ، السبب الذي أدى إلى ضهور الإنتاج<sup>(٣٣)</sup>.

لقد كان الاسراف في شرب الخمر أزمة حاضرة بعد الاستقلال. حتى أنها تحولت إلى أحد أهم قضايا الرأي العام خلال الستينات والسبعينيات من القرن العشرين. والأغرب أن الإنتاج تضاعف عندما وضعت مصانع التقطير تحت يد السودانين بعد قرارات التأميم! كتب مزمل غندور مذهبولا (فقد ضاعفنا إنتاجنا من الخمر والكحول في الستة أشهر الأولى بين سنتي ١٩٦٩ \_ ١٩٧٠ م. ثم ازداد الإنتاج بنفس القدر ، أي أصبح في سنة ١٩٧١ م. ثلاثة أضعاف ما

---

٣٣ - مزمل سلمان غندور. مشكلات الرياح. الناشر/ الدار السودانية للكتب. الطبعة الأولى ١٩٧٤ م ، ص ١٢.

كان عليه في سنة ١٩٦٩. وليس من المعقول أن يكون كل هذا الإنتاج قد خزن أو صدر ، بل من المعقول حقاً أن يكون هذا الإنتاج قد استهلك بواسطة مواطني جمهورية السودان الديمقراطية، وإن زجاجة الفارغ قد جمع بواسطة حاملي الزجاج الذين كثر عددهم في الاونة الأخيرة مع كثرة الزجاج ، ورواج السلعة ، وأصبح صياحهم \_ الما قزاز \_ لا ينقطع عن الاذان في كل مكان<sup>(٣٤)</sup>.

وأما الخفاض ، فكان واقعاً مؤلماً يحتاج علاجاً جذرياً. ومن فرط خطورته ، اخذ مساحة مقدرة من وقت حاكم السودان في العهد التركي المصري ، إذ يقال إن الحكمдар جعفر مظهر سعى إلى إبطال عادة الخفاض الفرعوني عند البنات ، في ستينيات القرن التاسع عشر ، وكان يقاضي النساء اللاتي يتولين إجراءاتها<sup>(٣٥)</sup>.

فهل يعقل أن ينتبه الحكمдар التركي لمشكلاتنا الحقيقية ، قبل قرن تقريباً ، ويشرع في علاجها ، ولا تنتبه النخبة بعد مائة عام من انتباهه؟! وهل يعقل أن تكون السخرية هي المقابل ، من رأي عام تسيطر عليه النخبة غير المستبصره؟! واليوم ، بعد سبعة عقود ، ما زال الخفاض لعنة تطارد كثيراً من الفتيات البائسات وتطورت الخمور لتتحول إلى أنواع أخرى من الادمان المدمر!

مهما يكن ، اتفق السودانيون ، خلال عهد الحكم الثنائي ، على أن الاستعمار ، دون سواه ، هو اس البلاء ، واجتهدوا حتى اخرجوه ، ومع ذلك بقيت الأزمة تراوح مكانها ولم تخرج معه. في الواقع ، ساءت الأحوال أكثر خلال الحكم الوطني ، بعد نيل الاستقلال التام !

٣٤ - نفس المرجع ، ص ١٣.

٣٥ - د. أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم ، ص ٣٧٣.

## الفصل الخامس

### ملاحظات مريكتان

على ضوء المسرود ، نخلص إلى ملاحظتين محيرتين ، هما تقدم البلاد في ظل الحكم الاستعماري ، وتخلفها خلال عهد الحكم الوطني بعد الاستقلال. ويشمل ذلك مقارنة عهد الاستقلال الأول - الحكم المهدي - بالحكم التركي المصري. وكذا ، حكومة الحكم الثنائي بحكومات ما بعد الاستقلال.

ومن منطلق عام ، يمكن ملاحظة فارق أساسي بين المستعمر والحكم الوطني يتجسد في الرؤية. فالمستعمر ، غالبا ، يمتلك رؤية واضحة ، وتركيز شديد على هدفه المحدد مسبقا ، وهو ما تفتقر إليه الثورات الشعبية ، التي في الغالب تكون رؤيتها مشوشة لدرجة التشوه ، وبالتالي ، تشتت الأهداف. إن المستعمر لا يبدأ مغامرته ، على الأرجح ، الا بعد دراسة متأنية ، وهو ما نجده في الاستعمار الأوروبي عموما ، الذي ظل لعقود طويلة ، يدرس ما حوله من شعوب قبل غزوها. لقد جابت سفن الكشوف الجغرافية أعالي البحار لأكثر من قرن ، على الأقل ، قبل هبوط الاستعمار على اليابسة ، وقد أنجز خلالها مئات البحوث حول كل ما يلزم : الأرض ، السكان ، حتى الأمراض والنباتات ، وغير ذلك. ومن بعد ، وفد الرحالة الذين جابوا الفيافي وكتبوا عن كل شيء ، ونشرت مطابع أوربا الشرهة كل شيء ، والتهمت العقول ما طبع ، لذا كان الغزو الأوروبي شديد التركيز على أهدافه على نحو ما قرأنا.



وذات الأمر ، رأيناه في غزو محمد علي باشا ، الذي تم الإعداد له ، قبل سنوات طويلة من بدئه. لقد أرسل جواسيسه لسنوات متخفين تارة في شكل بعثات علمية ، وأخرى في شكل بعثات تجارية ، دبلوماسية ، دينية وغيرها. وحتى قبيل الغزو كانت بعثاته تجوب فضاء البلاد. وفي خاتمة المطاف ، أعد حملتيه على سنار وكردفان ، ونجح نجاحاً كبيراً.

كانت النتيجة المباشرة لوضوح رؤية الاستعمار هي التطور المادي والفكري للبلاد المستعمرة. حتى يصح القول إن التطور هو العرض الجانبي للاستعمار. وتفسير ذلك بسيط للغاية : فهو يرغب في استغلال خيرات البلاد التي استعمرها ، وليس بمقدوره فعل ذلك إلا بأن يقوم ، مرغماً ، بتطوير البنى التحتية اللازمة. بهذا ، لم يكن اهتمام محمد علي باشا بالزراعة ، الصناعة ، والتعليم ، إلا لخدمة أهدافه ، وهي استغلال الخيرات الوفيرة ، ولا يتأتى له ذلك إلا بتسهيل عمل موظفيه.

إذا، لئن (كان الحكم التركي المصري واحداً من أكثر النظم قسوة ووحشية من ناحية القهر وجمع الضرائب) <sup>(٣٦)</sup> فإن هذا لا يجرده من حسناته ، في الإدارة ، والتنمية الاقتصادية ، والتجارة والزراعة ، فضلاً عن إدخال زراعة قصب السكر وشجرة النيلة على نطاق واسع ، حتى غدت النيلة أحد المحاصيل الرئيسية التي يصدرها السودان قبل سيادة الاصباغ الصناعية <sup>(٣٧)</sup>.

وفي هذا السياق ، تبدو رؤية الباشا واضحة جداً ، خلال مخاطباته لموظفيه في السودان ، فقد جاء في إحداها : (ومن أجل تعمير الزراعة في سنار التي فتحناها بجهد كبير ، نحتاج الى فنيين لهم دراية ، فلا

---

٣٦ - د. شريف حرير. ود. تيرجي تفيديت. السودان ، الانهيار أو النهضة. ترجمة/مبارك علي عثمان \_ مجدي النعيم. الناشر/ مركز الدراسات السودانية. الطبعة الاولى ١٩٩٧م ، ص ٢٥

٣٧ - محمد أحمد محبوب ، الديمقراطية في الميزان ، ص ٢٤.

تهملوا هذا الأمر وإلا ستندموا عليه كثيرا<sup>(٣٨)</sup>. وكذا، كتب للمسؤولين في الخرطوم وبربر وكافة الأهالي: (كونوا مجتهدين غاية الاجتهاد في الحراثة والزراعة ، فإنها موجبة إلى عمار بلادكم و والأوطان)<sup>(٣٩)</sup>. وفي ١٨٥٧م. صدرت اللائحة السعيدية للاتيان - نسبة إلى وإلي مصر محمد سعيد باشا - وهي بمثابة قانون الزراعة اليوم، فأحدثت تطورا وتنظيما للنشاط الزراعي. وكذا ، تم ابتعاث الفنيين من مصر الى السودان لتدريب الأهالي على أساليب متطورة. وابتعاث بعض السودانين لدراسة الزراعة في مصر لمدة ثلاث سنوات<sup>(٤٠)</sup>. بعد عام ١٨٦٥م. تطورت خدمة البريد فكان يصل إلى الخرطوم خلال أربعة أيام ، ومن الفاشر إلى الخرطوم خلال ١١ يوم.<sup>(٤١)</sup> وفي عام ١٨٦٧م. شارك السودان في معرض باريس الدولي ببعض الصناعات.<sup>(٤٢)</sup> كذلك، كان السودان متطوراً في صناعة البواخر التي تصنعها دار الصناعة - الترسانة - ولم يكن السودانيون يعرفونها قبل ذلك<sup>(٤٣)</sup> وكانت الحكومة تمتلك ١٧ باخرة ومراكب خشبية كثيرة (كانت البواخر ، عدا ثلاث مستورده من انجلترا)<sup>(٤٤)</sup>. وكانت مشروعات السكك الحديدية قيد الدراسة عندما هبت أعاصير الثورة المهدية.<sup>(٤٥)</sup> كانت التجارة منتعشة بفضل التجارة المفتوحة مع الخارج. وأسهم وجود تجار اجانب خبراء في كثير من الصناعات مثل الزيوت والصابون الذي كانت الكاملين اهم مدينة لصناعته. وكذا ، انتعشت صناعة الذهب وغيرها وجلب مستر ماركيت من أوروبا آلة تعمل على تصنيف

٣٨ - د.إبراهيم اسماعيل.جدلية المركز والهامش.الناشر ، منظمة حقوق الإنسان والتنمية (HODO). الطبعة الثانية ٢٠١٥م. ، ص ٢١٦. نقلا عن القدال.

٣٩ - المرجع نفسه ، ص ٢١٦. نقلا عن القدال.

٤٠ - المرجع نفسه ، ص ٢١٧. نقلا عن القدال.

٤١ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم.ص ٢٢٣.

٤٢ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم.ص ١٥٥.

٤٣ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم. ص ١٣٥.

٤٤ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم.ص ١٦٧.

٤٥ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم. ص ٢٢١.

وتنظيف الصمغ العربي حسب نوعه وحجم قطعه<sup>(٤٦)</sup>. فضلاً عن صناعة الذخيرة وغيرها من صناعات التسليح. لقد تضاعف كل ذلك ، وتوقف أكثره ، عندما هبت رياح الثورة المهدية!

ومع ذلك ، كان أهم تطور للدولة السودانية الحديثة ، على الإطلاق ، هو توقيع اتفاقية منع التجارة بالرق عام ١٨٧٧ م. في خواتيم عهد الاستعمار التركي المصري ، حيث تكلفت جهود أكثر من قرن ، أمضاها أناس عظماء في محاربة التجارة الملعونة. وبالتالي ، تلك كانت بداية ميلاد الدولة السودانية الحديثة (رغم عدم الاكتراث بالحدث وتاريخه ، والمفارقة ، حتى من غلاة دعاة حقوق الإنسان وحرياته اليوم)! ولادراك عظم هذا التطور ، نقارن بين خطابي مؤسس الدولة التركية المصرية في السودان ، الباشا الكبير لقادته إبان الغزو ، خلال السنوات الأولى من عمرها. وبين خطاب أحد أحفاده الذين تولوا حكم مصر بعده بعقود. كانت خطابات الباشا الكبير لقادته تدور ، بوضوح شديد ، وتركيز كبير حول ”صيد العبيد“ ، ويحث على جلبهم بأي كيفية ، لأن جلبهم هو المراد ، وغير ذلك من خطابات فجة قميئة. وعند مقارنة ذلك مع خطاب حفيده ، وإلي مصر ، الصادر كـ ”أمر عالي“ بتاريخ ١٥ / ربيع ثاني / ١٢٩٧ هجريه. الموافق مارس / ١٨٨٠ م. (قبل سنة تقريباً من اندلاع الثورة المهدية). ويتعلق بتعيين رؤوف باشا حكامداً على السودان. ومما جاء فيه : (رابعا ، من المعلوم أن مسألة ”منع تداول وبيع الرقيق“ هي في غاية الأهمية. أولاً ، أن بيع الرقيق أمر مخالف للإنسانية ، ويخل باحترام بني آدم المنصوص عليه بالتكريم. ثانياً ، من الواجب المتعين علينا إبقاء شرائط المعاهدة المعقودة بين حكومتنا الخديوية والحكومة الانجليزية في إبطال تجارة الرقيق ، ولو أن ما نعلمه ونثق به من أفكاركم في هذه المسألة ، وما أنتم عازمون عليه من المساعي الحميدة لمحو

٤٦ - المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

آثار هذه التجارة الذميمة لا يستوجب تكرار التأكيد، إنما رأينا من الواجب علينا أيضاً إثبات ما نحن عليه من شدة العزم والثبات في هذه المسألة لتوفيقوا أعمالكم في ما تتخذونه من الوسائط المؤثرة، والاحتياطات اللازمة لذلك، لكي لا يسمع من الآن فصاعداً بحصول أمر مغاير من هذا القبيل في كافة البلاد والطرق المودعة تحت إدارتكم<sup>(٤٧)</sup> كان ذلك الخطاب، في تقديري، أول ميلاد لتأسيس الدولة السودانية الحديثة، وأكثر لحظة مضيئة خلال تاريخه، مضيئة حتى من لحظة رفع علم الاستقلال. فهي، في الواقع، بداية الاستقلال الحقيقي، يوم اعترف بالإنسان، لأول مرة، بكونه إنسان. ففي يوم الاستقلال تم استرداد كرامتنا السياسية، بينما في ذلك اليوم، يوم توقيع اتفاقية منع التجارة بالرق، تم استرداد كرامتنا الإنسانية، ولا يجرمنا شأن أن وقع ذلك بأيدي الاستعمار! لقد كانت تلك اللحظة بداية الطريق المشرف للأمة السودانية، الذي قطعه، إعصار الثورة المهدية!

#### الثورة المهدية :

كانت ميزتها أنها حكم وطني خالص، لا مكان فيه لاجنبي، ولها حسنات لا تنكر أهمها دمج السودانيون في أكبر شكل ممكن، فجأة اتصل الكل بالكل، شعوب وقبائل، ظل أثره قائماً إلى اليوم. ففي هذا العهد على قصره، تحولت قبائل بأكملها إلى بقاع لم تكن تالفها، خلال الحرب والسلام، فنشأت مدن هنا وهناك، فكان سبباً حقيقياً لتمازج بين الناس إلى يومنا هذا.

ومع ذلك، تميز العهد المهدي جميعه \_ عهد المهدي وخليفته \_ بشدة التدهور الاقتصادي والاجتماعي والإنساني. أما التدهور الاجتماعي فقد (كانت المهدية، في حملاتها الأولى، وما حدث بعد قيام دولتها مغامرة باهظة الثمن لأن تدهور القانون، والنظام والمجاعة

٤٧ - نعم شقير. جغرافية وتاريخ السودان. الناشر/دار الحياة للنشر والتوزيع، ص ٦٥٥.

الناجمة عن الجفاف و الحرب ، وعدم مقدرة الدولة لمجابهة الطوارئ ، والحالة الهوبسينية العامة ، أي الاقتتال التي عمت كل أنحاء القطر ، تجعل ما حدث في الصومال والبوسنة بالمقارنة أموراً طفيفه (٤٨).

وعلى النول ذاته ، نسج د.تكنه ، واصفا المهديّة في دارفور خلال سنوات ١٨٨٢ \_ ١٨٨٩ م. بأنها سنوات الحزن والخراب بدارفور ، وهي السنوات التي مازال يطلق عليها فترة ”ام كواكيه“ . وهو تعبير عند أهل دارفور بالذات لدى البقارة، يعني الفوضى العارمة والتخلي عن ضوابط العرف والقانون ، والركون إلى القوة المجردة. (٤٩). فإذا أضفنا إلى ذلك ما حدث في الوسط ، الشمال ، الجنوب والشرق إبان حكم المهديّة ، تأكدنا أن المجتمع السوداني كان آمناً في ظل الحكم الاستعماري ، مفزوعاً مرعوباً ، خلال الحكم الوطني!

أما التطور الاقتصادي والصناعي الذي تحقق في عهد الحكم التركي المصري فقد غدا أثراً بعد عين ، حيث تضاءلت التجارة لأقصى حد ممكن ، حتى المكاه ”تجار الحبشة“ انكشفت تجارتهم تجارتهم ، بفعل افاعيل حمدان ابي عنجه وخليفته الزاكي طمل وزبانيتهما!

#### التدهور السياسي :

حيث سبق أن أوضحنا مدى اهتراء النسيج السياسي الداخلي ، بقتال المهديين الشعب في كل مكان ، وقتال الشعب إياهم. أما التدهور السياسي الخارجي ، فقد كان سمة فارقة للدولة المهديّة وعلامة مميزه. فيكفي أن نعلم أنها لم يكن لها علاقة طبيعية ، إقليمياً أو دولياً ، بدولة أخرى ، حتى لو كانت دولة واحدة! وسبب ذلك أنها قسمت العالم فسطاطين ، لا ثالث لهما ، دار الحرب ودار

٤٨ - د.فرانسيس دينق. D.Francis M. Deng صراع الرؤى ، نزاع الهويات في السودان ، ص ٥٥

٤٩ - د.يوسف سليمان سعيد تكنه. دارفور ، صراع السلطة والموارد. ١٦٥٠ \_ ٢٠٠٢ م ، ص ٦١.

الاسلام: فكل بلاد لا تدين بالاسلام هي بالضرورة دار حرب ، ابتعث المهدي لدعوتها للدخول في الاسلام او مقاتلتها حتى تعطي الجزية عن يد وهي صاغرة ، ولم ينته عدوانها عند أبواب دار الحرب ، وانما امتدت إلى دار الإسلام حين فرضت على أهلها التعامل معها بنسختها الخاصة من الإسلام ، فما كان من عجب حين شملت انذاراتها الموجهة لحكام الكفار (الملكة فكتوريا والملك يوحنا) حكاما للمسلمين ، على رأسهم خليفة المسلمين في تركيا ، والخديوي في مصر ، وغيرهم. ويعود ذلك إلى نهج المهديّة الذي كان شديد الخصوصية فيما يتعلق بفهم النصوص. يقول د. منصور خالد عن تطبيق قواعد الدين وفق مفاهيم المهديّة (قام نظام الحكم فيها أساساً على الكتاب والسنة. إلا أن إنفاذ الكتاب والسنة ظل محكوماً في المهديّة بتفسير الامام ، ومن بعده خليفته لهما. وقد اعتبر الخروج على ذلك التفسير كفراً ونكراناً ، لا اجتهداً نقيضاً)<sup>(٥٠)</sup> وتلك كانت قمة المأساة لدولة تحبو على عتبات عصر جديد لحقوق الإنسان ، وبروز قانون دولي جديد. وبذلك كان نصيبها أسوأ علاقة بجار ، ألقى ذلك جميعه تبعاته المهلكة على الوطن والمواطن!

#### وضعية الإنسان :

أما فيما يتعلق بوضعية الإنسان وحياته فقد هوت مرة أخرى إلى مستنقع الاسترقاق مباشرة ، فبعد ذلك الخطاب العظيم من الخديوي لحكم دار السودان رؤوف باشا ، تبدد في الهواء قوله (إن بيع الرقيق أمر مخالف للإنسانية ، ومخل باحترام بني ادم المنصوص عليه بالتكريم). بعد كل هذا التطور المذهل في عهد المستعمر البغيض ، انزلت مكانة الإنسانية إلى درك سحيق في عهد الحكم الوطني ، الذي ابتداءً من يومه الأول ببناء زريبة ضخمة يزرع فيها الإنسان ، بعد أن أعيدت تسميته رقيقاً ، وأصبح الخطاب الرسمي من مؤسسات

٥٠ - د. منصور خالد. الفجر الكاذب ، نميري وتحريف الشريعة. الناشر/دار الهلال ، ص ٢١.

السلطة الوطنية يناديه بـ “حر وعبد“ ، ويشرعن المسألة بصورة أكثر تفصيلا الي ”جاريه ، سريه ، خادم ، خليله“ وغيرها من المسميات. واعيد بيع الإنسان على مرمى حجر من غرفة نوم المهدي ، ومن بعد خليفته ، وقاضي قضائه ، ومن هم دونهم ، ولا عزاء لاتفاق ١٨٧٧م الوضئ !

#### الحكم الثنائي :

دون عناء يجد المرء أن أعظم مشاريع البلاد قد أنجزت ، أو على الأقل ، تم تخطيطها في عهد الاستعمار ، وأول ذلك استعادة اتفاقية منع تداول وبيع الرقيق ١٨٧٧م. لكن في نموذج أكثر تطور ، حيث تحولت من مجرد اتفاقية بين حكومتين اجنبيتين(حكومتا الخديوي وبريطانيا) إلى تشريع وطني في شكل قانوني صارم يحرم ويجرم تجارة الرقيق ، وينص ، سرا ، على أن كل مولود في ، أو بعد ، العام ١٨٩٨م. يعتبر ، حكما ، أنه قد ولد حرا. ومع أننا هنا لسنا بصدد الغوص في أعماق قضية الرق ، والتي سنتعرض لها لاحقا ، إن شاء الله ، يقتصر جهدنا هنا على تبيان الفرق بين حكم وطني يشرعن ، ويمارس رسميا بيع واستغلال بعض مواطنيه ، وبين حكم استعماري بدا منذ وصوله في تحريم وتجريم ذلك!

ربما جسدت سكك حديد كتشنر ابلغ تعبير عن كون التطور والإعمار اعراض جانبيه ملازمة للاستعمار. . فعندما قرر كتشنر إبادة أسلافنا ، بنى سكك حديد تمكن عبرها من تحقيق هدفه ، فتناثرت اشلاؤهم على سفوح جبال كرري لوقت طويل ، وبعد وقت أطول هلك كتشنر وجنوده اجمعين ، وبعد وقت أطول مازالت سكك حديده أحد أهم مكتسبات الاحفاد اليوم ، تحملهم وبضائعهم فرحين ، ولولاها لاصابهم ضنك شديد. من يصدق ، اليوم ، أن شعبان كتشنر الحديدي هذا تحول إلى أحد اعز ايقوناتنا الوطنية ، وتاج فخرنا ، ولئن

كنت في شك من ذلك فأسال ”البلابل“ عن قطار شوقهن الحنين!

السؤال المؤلم ، هو كيف لكتشنر وهو في سبيل الحرب والتدمير أن يبني ، بينما نحن نهدم حين نبني؟! أن سكك الحديد التي شيدها ، كان هدفها الأساسي قصير المدى يتمثل في كسب الحرب ، الخراب والدمار. ومع ذلك لم يتلاعب في مواصفاتها الهندسية ، بل جعلها الامتن ، الاقوى لدرجة تحولها بعد إنجاز مهمتها الأساسية ”الحرب والخراب“ إلى أهم معول بناء ونماء لأكثر من قرن ، واليوم ، نحن مفضوحين في أي كبري انشائه ، أو طريق رصفناه ، وما كبري ”الجرذان“ منا ببعيد! لأجل نهب خيراتنا استند المستعمر على أسس علمية سليمة ، فشىد كلية غردون التذكارية ، والتي تحولت لاحقا إلى أهم جامعة في البلاد ، ورفدتها بكفاءات على مدار عقود ، وكانت سبباً في إنشاء مزيد من دور التعليم . وهو ما فعله المصريون ، فرغم أن دافعهم الأساسي لإنشاء جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، كان الاستمرار في إخضاع البلاد ، إلا أن خيرها عم السودان حيث رفدته باجيال من الكفاءات المتميزة.

وفي السياق ذاته ، تمثل التطور في عهد الاستعمار في منظومة التشريعات الحديثة التي تنتمي للعصر ، وقد استجلبها معه. لقد تم استيراد قانون لكل شيء : الأدوية والسموم ، المخدرات و المؤثرات العقلية ، المقابر ، وحتى كيفية التخلص من الجراد“قانون إبادة الجراد“، وغيرها من قوانين حديثة تنتمي للعصر ، لا يسع المجال لحصرها. لقد حقق الإنجليز بذلك هدفين أولهما تطوير النظم التشريعية الوطنية. وثانيهما ملء الفراغ : فالبلاد كانت تحكمها تشريعات المهديّة وقد أصبحت ملغية بإلغاء دولتها. وكانت مصر ترى أن عليها ملء هذا الفراغ بتشريعاتها التي كانت المهديّة قد الغتها ، ولكن بريطانيا قصدت قطع هذا السبيل أمامها حيث نصت المادة الخامسة من اتفاقية الحكم الثنائي على عدم تنفيذ النظام القضائي المصري بالسودان. كما نصت المادة ٨ منه على



عدم تنفيذ نظام القضاء المختلط إلا في مدينة سواكن<sup>(٥١)</sup> وإذا قارنا ذلك بما كانت عليه الدولة المهديّة من تشريعات فردية من نسخة إسلامية شديدة التشوه ، تصدر وفق كل حالة على انفراد ، مستبعدة قواعد الفقه (في الواقع لم تكن المهديّة تعترف بالمذاهب الفقهية الأربعة وغيرها!). ولم تكتف الحكومة الاستعمارية باستيراد تشريعات وقوانين اجنبيه ، وانما طورت التشريعات الوطنية من منطلق بسيط هو (بما أن البلاد مسلمة فيجب اعتبار حكومتها مسلمة)<sup>(٥٢)</sup> وللمفارقة ، اعادت الحكومة الاستعمارية للفقه الاسلامي اعتباره ووقاره ، فاستطاع ابو حنيفة مد رجليه في شارع النيل ، بعد أن كان المهدي قد حرم عليه ذلك! ووجد المسلمون فسحة في شؤونهم من زواج ، طلاق ، إنفاق ، ميراث ، وغيرها. لقد انعكس ذلك على حياة الناس ، فعاد الهدوء نسبيا إلى المجتمع ، وارتفع وعيه بتسلل التعليم إلى ربوعه ، واختلفت تطلعات الإنسان عما كان عليه خلال حقبة الحكم المهدي .

ومع ذلك ، لم يكن عهد الحكم. الثنائي خاليا مما يكدره ، فقد حدثت فيه مجزرة دينكا عالياب<sup>(٥٣)</sup>. ومثلها ، الانتقام المروع من أهل قرى عديدة في دارفور لمقتل مفتش نيالا وموظفين حكوميين على يد الثائر الفكي السحيني ١٩٢٢ م.<sup>(٥٤)</sup> وفي خواتيم عهدهم حدثت واقعة عنبر جودة ، التي سقط بسببها أكثر من مائتي شهيد من غمار المزارعين ، ممن لاحول لهم ولا قوة!<sup>(٥٥)</sup>

---

٥١ - د. منصور خالد. الفجر الكاذب ، نميري وتحريف الشريعة. الناشر/دار الهلال ، ص ٢٠/٢١.  
٥٢ - د.فرانسيس دينق. D.Francis M. Deng صراع الرؤى ، نزاع الهويات في السودان ، ص ٥٨.  
٥٣ - نفس المرجع ، ص ٧٨.  
٥٤ - د.يوسف سليمان سعيد تكنه. دارفور، صراع السلطة والموارد. ١٦٥٠ \_ ٢٠٠٢ م ، ص ٣٢٣.  
٥٥ - عنبر جودة. حسن العبيد مدني. الشركة العالمية للطباعة والنشر ٢٠٠٨ م ، ص ٥.

## الفصل السادس

### ما بعد الاستقلال ، الحكم الوطني

لا حاجة للاستطالة في شرح الفرق بين إدارة الاستعمار البريطاني للبلاد والإدارة الوطنية ، ويمكن اختزال المسألة في فشل كافة حكوماتنا الوطنية في اجتراف طريقة للإدارة ، تضع البلاد على الطريق الصحيح ، بعد استغنائها عن النظم الإدارية البريطانية المحكمة. يمكن تلخيص المسألة في عجز حكوماتنا الوطنية عن تخطي إنجازات أنجزتها الإدارة الاستعمارية قبل قرن تقريبا ، في ظل تكنولوجيا وبيئة فقيرة مقارنة بما نحن عليه اليوم. أن مشروع الجزيرة ، الموانئ البحرية ، الخطوط الجوية ، السكك الحديدية ، وغيرها ، جميعا أنجزت خلال تلك الظروف الموصوفة . والمفارقة ، أننا ، ونحن نعيش عصراً متقدماً ، تفوقنا عليهم في إنجاز استثنائي تمثل في تجريد الموانئ البحرية والخطوط الجوية من ناقلاتها ، ونهب وبيع قضبان السكك الحديدية ، وكل ما استطاع بيعه أو نهبه من مشروع الجزيرة ، وباختصار ، تفوقنا في التخلص وتبديد كل ما كان يجب المحافظة عليه!

إذا ، لم نتخط تفوق المستعمر فيما هو خير ، وتفوقنا عليه ، بتميز ، في كل شر! فاذا كان ما ارتكبه في دينكا عالياب ، قبائل دارفور ، ومزارعي عنبر جودة يسمى مجازر ، فقد أنجزنا خلال العهود الوطنية مجازر افضل ، فعدد ضحايا عنبر جودة نحصل عليه ، فجأة ، خلال ساعتين ، بحرق قرية آمنة في معيشتها (الآن ، وأنا أكتب ، تطايرت الأنباء باجتياح وحرق قرية في غرب دارفور ، لم يسمع بها اغلب السودانيين قبلا ، لعل اسمها كرينق ، وتفيد احصاءات

أولية بعدد مقارب لعدد ضحايا عنبر جودة). وبضع من الآلاف المقتولين في عهد الحكم الاستعماري ، تضاعفوا في عهد الحكم الوطني إلى أكثر من ثلاثمائة ألف ضحية في دارفور ، وأكثر من اثنين مليون ضحية ، قضت عليهم مهلكة الجنوب قبل الانفصال. وما لا يقل عن المائتي ألف ضحية جديدة ، على الأقل ، في دولة جنوب السودان بعد تأسيسها ، فضلا عن عدة آلاف الجزيرة أبا في سبعينيات القرن الماضي ، وضحايا أحداث الانقلابات العسكرية ، ومناوشات أصغر هنا وهناك بين القبائل!

وعلى ضوء ذلك ، هل كان ، فعلا ، أس المشكلة هو الاستعمار؟! وإذا كان كذلك ، لما لم يخرج السوء معه ، بل حدث العكس زاد بعد خروجه! إن ذلك يفرض سؤالاً مهما هو : من كان يحكمنا ، فعلا ، خلال عهود الاستعمار؟

عند تمحيص تاريخنا الأفريقي على وجه العموم ، والسوداني على وجه الخصوص ، نصل إلى حقيقة مؤلمة هي أن مصطلح "المستعمر" يكاد يخلو من الدقة ، ويقصر عن الشمول ، فعند استعراض وتحليل ممارسة هذا المستعمر على أرض الواقع ، يكاد يختفي ويحل مكانه سودانيون / أفارقة ، يتولون عنه الاستعمار ، أو بمعنى آخر ، يختفي هذا "المستعمر الأبيض" ويقوم مقامه "المستعمر الزنجي". وعندما ننجح في طرد "الاستعمار" بثورة ، انتفاضة ، أو أي نشاط ونسترد كرامتنا ، نكتشف ، بعد حين ، أننا نجحنا فقط في طرد وإخراج "المستعمر الأبيض" وفشلنا في طرد وإخراج "المستعمر الزنجي" ، ونكتشف أن كل ذلك حدث لسبب بسيط هو كون "المستعمر الزنجي" كان قائد ثورتنا المباركة!

## الباب الثاني

# المستعمر الزنجي

## الفصل الاول

### المستعمر الزنجي

كان عدد جيش اسماعيل باشا لغزو سنار حوالي ٤٠٠٠ مقاتل ، يرافقهم ثلاثة علماء يمثلون المذاهب الثلاثة : الحنفية، المالكية ، والشافعية<sup>(٥٦)</sup>. ورافق الحملة عدد ضئيل جداً من الموظفين المدنيين لأغراض محددة. وفي سنار قضت الدسنتاريا على عدد كبير من هذا الجند ، فقد قضت في يوم واحد (١٦/ اكتوبر / ١٨٢١) على نحو ١٥٠٠ جندي ! ورغم المدد المرسل من مصر بقيادة الأمير ابراهيم باشا ابن محمد علي باشا إلا أن العدد بالكاد بلغ ٢٧٠٠ مقاتل هو كل عدد الغزاة في حملة سنار<sup>(٥٧)</sup>. فهل يكفي لإدارة البلاد ، بعد الاستيلاء عليها ، من سنار إلى حدود مصر؟!

حسناً ، كان عدد جنود الحملة الأخرى ، حملة كردفان بقيادة الدفتردار ، حوالي ٤٠٠٠ مقاتل<sup>(٥٨)</sup>. وبالطبع ، تكبد خسائر من هذا الجند خلال معركته الشرسة ضد المقدوم مسلم حاكم دارفور على كردفان ، ما يجعل العدد الكلي التقريبي المتبقي من جنود الحملتين ما بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ تقريباً ، لا علاقة لمعظمهم بالخدمة المدنية ، فكيف تمكنوا ، مع قلة الأيدي والشح الإداري ، من النجاح في إدارة البلاد الشاسعة؟!

كانت تلك عقبة حقيقة أمام الغزاة ، فلهق الخدمة المدنية لا

---

٥٦ - نعوم شقير. جغرافية وتاريخ السودان. الناشر/ دار الحياة للنشر والتوزيع ، ص ٢٧٥.

٥٧ - المرجع نفسه ، ص ٣٥٥.

٥٨ - المرجع نفسه ، ص ٤٤٠.

يناسب المقاتلين، كما أنها تشغلهم عن دورهم الاول وهو حفظ الأمن ومنع الاضطرابات في بلد تمكنوا منها قسراً. تلك كانت معضلة عويصة ، تغلبوا عليها بحل بسيط عبر صيغة ذكية يمكن أن يطلق عليها «الشراكة الاستعمارية»!

#### الشراكة الاستعمارية :

منذ فجر التاريخ ، كانت الادارة المدنية لشؤون الناس ، أهم عقبة تواجه الغزاة بعد ازاحتهم السلطة الوطنية والحلول مكانها. كان ذلك على درجة من العسر لا تقل عن الغزو نفسه. فكيف تمكنوا عبر التاريخ من حلها ؟!

كان الغزاة يجتاحون البلدان ، يقضون على السلطة الوطنية ويولون عليها إدارة عليا منهم ، بينما تكون الإدارة الفعلية في يد طائفة من أهل البلد ، لاحقاً ، بصورة تلقائية ، تكون هذه الطائفة طبقة جديدة هي «المستعمر المحلي». وبالتعاون اللصيق بينها وبين المستعمر الأجنبي تنجح في إدارة البلاد ، مدعومة بالآلة العسكرية للغزاة ، وعلى ذلك تنشأ شراكة استعمارية. لقد استخدم هذا النهج على اوسع نطاق خلال التاريخ البشري ، وكان وسيلة التحكم الرئيسة للامبراطوريات ، وهو كذلك وسيلة تحكم للسلطنات الصغرى التي تدار عبرها الممتلكات المستحوذ عليها.

ما كان لسلطنتي الفور والفونج الحكم زهاء الأربعة قرون لولا هذه السياسة الإدارية. فقد كانوا يغزون القبائل ويولون عليها إدارة من داخلها ، مدعومة بفرسان السلطنة ، عند اللزوم ، تكون لها السيطرة. ولأجل ضمان استمرار فعالية هذه السياسة في الهيمنة على القبائل الخاضعة (لجأ سلاطين الفور ومنذ عهد السلطان تيراب، على إنشاء مدرسة تتبع للقصر بالفاشر يتم فيها تنشئة وتدريب أبناء رؤساء القبائل \_ وتدريبهم \_ بعد وفاة آبائهم . وبهذا تضمن

السلطنة أن حكام هذه القبائل هم ابناء مؤسساتها ، ولا تخشى انفلاتهم<sup>(٥٩)</sup>. وكانت ذات السياسة متبعة من قبل دولة الفونج ، حيث كانت مؤسسة السلطنة تعتمد إلى احتجاز أبناء زعماء القبائل في القصر ، كرهائن ، وفي الوقت ذاته ، للتعليم والتدريب والتربية والانضباط. وذلك للتمكن من السيطرة عليهم عندما يصبحوا قادة لقبائلهم. وهو ما جاء في ترجمة سبولدنق لكتاب الرحالة الشهير كرمب حول مشاهداته في مملكة سنار<sup>(٦٠)</sup>. لقد كان أحد أسباب نجاح سلطنة الفونج اعتمادها على هذه السياسة ، والتي قامت على حكم المشيخات المستقلة ، إذ كانت تترك للحكام المحليين ، حكام المشيخات ، حرية واسعة في إدارة اهلهم ، ولا تفرض عليها إلا بعض الواجبات على رأسها حماية طرق التجارة ، ودفع الاتاوة<sup>(٦١)</sup>.

كانت هذه السياسة هي الوسيلة الفعالة للمستعمر الابيض حينما غزا أفريقيا. وتعكس العلاقة بين مملكة البانتو والبرتغاليين ، خلال القرن الخامس عشر نموذجا ساطعاً. ففي أواخر القرن الخامس عشر جرى تعميم زعيم البانتو (نزينجا كنوو Nzinga Knawu بإسم الملك يوحنا الاول ، وعقد معاهدة مع يوحنا الثاني ملك البرتغال بوصفهما عاهلين متساويين ، وانشئت مستعمرة أوربية صغيرة في مبانزا ، وهي المقر القبلي)<sup>(٦٢)</sup>.

ومن بعد ، أخذ البرتغاليون ولي العهد ”مبيمبا نزينجا” إلى البرتغال ”المنفى” . وبعد عشر سنوات أصبح برتغاليا مثقفا ، وانقطعت صلته تماماً بأساليب البانتو<sup>(٦٣)</sup>. وبعد وفاة والده ، أتخذ نزينجا

٥٩ - د. يوسف سليمان سعيد تكنه. دارفور، صراع السلطة والموارد. ١٦٥٠ \_ ٢٠٠٢ م ، ص ١١٣.

٦٠ - محمد ابراهيم نقد. علاقات الرق في المجتمع السوداني ، ص ٦٣.

٦١ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم ، ص ٤٠.

٦٢ - ١٩٦٢ Donald Wiedner. تاريخ افريقيا. ترجمة/د. راشد البراوي. الناشر/ مكتبة الوعي العربي. دار الجيل للطباعة ، ص ٦٧.

٦٣ - ١٩٦٢ Donald Wiedner. تاريخ افريقيا ، ص ٦٧.

اسم الفونسو الأول (واخضع الحكام الوثنيين الذين اغتصبوا ميراثه ، وأطلق على عاصمته ”مبانزا“ إسم ساو سلفادور. وجاء مزيد من رجال الارساليات في ١٥٠٨م. لدعم برنامج الفونسو في إدخال الحضارة الأوروبية. ولكن ، نادراً ما جرى تذكر الفونسو ، وتحول النشاط البرتغالي إلى غزو المحيط الهندي في عام ١٥٠٩م.)<sup>(٦٤)</sup>.

إذا ، على مر العصور ، وفرت الشراكة الاستعمارية للغزاة عناء الإدارة المدنية ، وحمل عبئها. وهي الأساس الذي استند عليه اللورد لوقارد في تطوير مفهوم الحكم غير المباشر ، الذي كان سندا للانجليز في عدة بلدان منها السودان. سنناقش ذلك لاحقا ، إن شاء الله.

وعند العودة إلى شأن حملتي سنار وكردفان مع الإدارة المدنية لشؤون البلاد بعد غزوها ، نجد أنها لم تكن مشكلتهم وحدهم ، وانما ، كذلك ، كانت مشكلة أهل البلاد. حيث أن تعيين إدارة اجنبية على مؤسساتهم المحلية \_ مناطق نفوذ القبائل \_ كان يعني إنهاء سطوة الزعماء القبليين ، أو على الأقل ، تحجيمها كثيرا ، وفي الوقت ذاته ، ستبدو غريبة وأجنبية من وجهة نظر الأهالي \_ افراد القبائل \_ ماقد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة. لذا ، كانت الشراكة الاستعمارية ، أو الحكم غير المباشر وصفة جيدة تناسب الجميع : حيث احتاج الغزاة لمن يمثل لهم واجهة في الإدارة المحلية ، واحتاج الزعماء لسابق نفوذهم و سطوتهم على مجتمعاتهم المحلية ، ومكاسبهم الموروثة. واحتاج الأهالي إلى شخص منهم يتولى أمرهم ، فتمت المباركة ، وكان استعمارا زنجيا كالح السواد ، لا يغطي جسده سوى ”قبعة. بيضاء“!

في براعة ، ودونما حياء ، حلت الادارة التي كانت تدير سلطنة الفونج لأكثر من ثلاثة قرون في الإدارة التركية المصرية الجديدة ، ما اختلف سوى قمة الهرم ، واستمرت هكذا حتى آخر لحظة للدولة

٦٤ - نفس المرجع ، ص ٦٨.



التركية المصرية الاستعمارية. من بلاد النوبة حتى جبال فازو غلي ، التحقت إدارة دولة الفونج البائدة بالدولة الاستعمارية الجديدة المظفرة. منذ بدء الغزو تم استيعاب إدارة سودانية خالصة ، كان الإجراء غاية في البساطة ، يعلن الزعيم القبلي استسلامه ، وعبر طقس بسيط يعود إلى ذات منصبه ليمارس حكماً مطلقاً ، لا تقيده إلا الإدارة الاستعمارية الفوقية. انتهى الأمر إلى ذلك ، حتى بالنسبة لمن قاوم في البداية كالسكوت ، والشايقية ومن سواهم.<sup>(٦٥)</sup>

لم تقتصر حوجة الغزاة إلى ملء الوظائف الدنيا فحسب ، وإنما احتاجوا للزعماء المحليين لملء وظائف عليا. ففي عهد عثمان بك \_ ١٨٢٥ م \_ عين الشيخ شنبول في منصب المشيخة ، ليحوز سلطة تمتد من حجر العسل إلى جبال الفونج.<sup>(٦٦)</sup> تكون كلمته فيها هي العليا ، ولا يخضع لأحد سوى الحكمدار. وكان من أوائل الشركاء الاستعماريين الشيخ محمد ود الأرباب ، الذي شارك في وضع النظام الضريبي ، وشارك في إحدى الحملات على التاكا. وتطوع الشيخ عبد القادر ودالزين شيخ مشايخ سنار ، ومعه سبعة وعشرين من مشايخ الخطوط ، بالقدوم إلى الخرطوم ، وتطوعوا بتكوين مجلس (لمعاونة الحكم الجديد ، للنظر في الأمور المالية والإدارية ، ومنهم الشيخ احمد الريح العركي ، والشيخ محمد ايلا ناظر الحلقه. وتطور هذا التعاون فاحتفظ الأتراك بشيخ الحلة او شيخ البلد ، وضموا المنصب إلى نظامهم الإداري. وكان أولئك المشايخ يمثلون الشريحة العليا في المجتمعات الزراعية الريفية ، فكانوا صلة وصل بين الحكومة والأهالي ، واصبحوا يد الدولة في تنفيذ سياساتها في القرى ، أساس تحديد وجمع الضرائب)<sup>(٦٧)</sup>.

لقد قسم الأتراك (المديريات إلى وحدات إدارية ، وكانت اصغر

٦٥ - نعوم شقير. ص ٥٢٨

٦٦ - د.إبراهيم آدم اسماعيل. جدلية المركز والهامش. ص ١٨٥/١٨٦. عن القدال ص ٥٨.

٦٧ - نفس المرجع ، ص ١٨٦ عن القدال ص ٥٨.

وحده هي القرية ، ويتولى شؤونها شيخ القرية. ثم جمعت كل عدد من القرى في وحدة أكبر تسمى خطا ، وعلى رأسه شيخ ، ويشرف على كل مجموعة من الخطوط شيخ مشايخ الخط. وجمعت تلك المجموعات في أقسام \_ كاشفليك \_ وعليه كاشف أو رئيس القسم. ويشرف على كل الأقسام في المديرية شيخ مشايخ المديرية. ويمثل القسم صلة الوصل بين الأتراك والأهالي ، ويتعامل شيخ القسم مع القادة المحليين مباشرة أو عن طريق موظفين.....وكان مشايخ القرى والخطوط والأقسام من القيادات المحلية الذين يعينهم الأتراك. وكان في كل خط وقسم مجموعة من الموظفين الديوانيين مثل القاضي والكتبة ورئيس الحسابات). (٦٨).

وعلى ضوء ذلك ، من كان الحاكم الفعلي للبلاد؟ إذا كان المسؤول عن القرية الواحدة يسمى شيخ القرية ، وهو سوداني. وإذا كانت مجموعة من هذه القرى تكون إدارة تنفيذية أكبر تسمى خط ، وهذا الخط عليه مسؤول يعرف بشيخ الخط ، وهو سوداني. وإذا كانت مجموعة من هذه الخطوط تكون إدارة تنفيذية أكبر تسمى إدارة مشايخ الخطوط ، وهذه الإدارة المسؤول عنها يسمى شيخ مشايخ الخط ، وهو سوداني. وإذا كانت مجموعة من هذه الإدارة التنفيذية تكون إدارة تنفيذية أكبر تسمى القسم - كاشفليك - ويرأسها رئيس القسم (كاشف) وهذا المنصب أيضا يتولاه سوداني. وإذا كانت مجموعة من هذه الأقسام تكون إدارة تنفيذية أكبر تسمى إدارة الأقسام ، والموظف المسؤول عنها ، يسمى شيخ مشايخ المديرية، وهذا المنصب يتولاه اجنبي . أي أنه الأجنبى الوحيد في سياق هذه المنظومة الإدارية الاستعمارية. كما أن كل معاملاته مع الأهالي تتم عبر مسؤولين سودانيين ابتداءً من رؤساء الأقسام وانتهاء بشيخ القرية. فهل هذه إدارة استعمارية؟ وإذا كانت استعمارية ، فهل هي استعمارية بيضاء ، أم استعمارية زنجية؟!

لقد شارك السودانيون المستعمر كل شيء ، حتى مجلس دعاوى

٦٨ - د. ابكر اسماعيل، المرجع ، ١٨٦ عن القidal ٥٨.

التجار ، وهو يمثل مجالس التحكيم القضائية اليوم، وقد أنشئ لمعالجة تكس الدعوى التجارية في خمسينيات القرن التاسع عشر ، إذ كان أغلب تجار الخرطوم أجانب ، ومع ذلك لم يستبعد السودانيون من عضويته<sup>(٦٩)</sup>.

لم يكن السودانيون \_ والأفارقة \_ مغلوبين على أمرهم ، كما صورتهم لنا كتب التاريخ. وانما كانت لهم سطوة ونفوذ ، باعتبارهم ، بصورة أو أخرى أصحاب حق ”كشريك مستعمر“. وكانت للمشايخ والأعيان كلمة تحترم ، حتى لدى الباشا الكبير ، فخلال زيارته إلى السودان في ١٨٢٨ م. استمع الى شكاويهم وملاحظاتهم (وكان من نتائج ذلك استدعاء عدد كبير من كبار الموظفين أمام لجنة تحقيق وارجاع البعض إلى مصر).<sup>(٧٠)</sup> وفي ١٨٥٠ م. بمجرد وصول الحاكم العام الجديد ، الحكمدار عبد الطيف باشا (١٨٥٠ \_ ١٨٥١ م.) انهالت عليه الشكاوي في حق سلفه (الحكمدار السابق) فألقى القبض عليه وأرسله إلى مصر ، وازال المظالم.<sup>(٧١)</sup>

وقد استمرت سطوة الزعماء المحليين لا يوقفهم شئ. وكان باب الخديوي مفتوحاً أمام شكاويهم ، ففي مواجهة اعلى سلطتين في البلاد رفعوا شكاويهم أمام بلاط الخديوي ، فقد شكوا مديري عموم بحري وقبلي السودان معاً، فجاءت لجنة خاصة منتدبة من مصر للنظر في الشكاوى والتحقيق في شأنها. وقد أثبت التحقيق تحكم أقارب مدير بحري السودان حسين بك خليفه في الأهالي وظلمهم إياهم<sup>(٧٢)</sup>. أما مدير قبلي السودان فكانت التهمة المنسوبة إليه الرشوة

---

٦٩ - كان المجلس يتكون من رئيس وخمسة تجار أحدهم يمثل الاوربيين ، والثاني يمثل المصريين ، والثالث السودانيين ، والرابع عن طائفة اليونان ، والخامسة عن طائفة القبط.

تاريخ مدينة الخرطوم ، ص ٣٨٤

٧٠ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم ، ص ٣٤٦ .

٧١ - نعوم شقير ، ص ٥٦٠ .

٧٢ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم، ص ٣٦٨ .

والاختلاس ، خاصة من نصيب الحكومة في أموال القطن<sup>(٧٣)</sup> فعزل واودع السجن في الخرطوم انتظاراً للتحقيق ، لكنه مات في سجنه قبل وصول اللجنة.<sup>(٧٤)</sup>

ومع ذلك ، لم تقف سطوة الزعماء المحليين ، كشريك مستعمر ، عند شكاية الحكام ، وانما امتدت إلى التدخل في السياسة الإدارية العامة. ففي خمسينيات القرن التاسع عشر، قررت السلطة الخديوية في القاهرة تقسيم السودان إلى مديريات مستقلة عن بعضها ، وصارت الخرطوم ، مثل غيرها من المديريات ، تتبع للخديوي مباشرة ، وليس لها سلطة على غيرها من المديريات (وهو ما يسميه المصريون ، فيما يتعلق بإدارة السودان ، الحكم المركزي). ومنذ نهاية الخمسينيات كثرت شكاوى الزعماء المحليين ضد هذه السياسة الإدارية رافضين إياها ومطالبين بعودة النظام اللامركزي (والذي يعني عند المصريين ، فيما يتعلق بإدارة السودان، عوده الحكمدارية ، وإعادة منصب الحكمدار، الذي يحكم مديريات البلاد كافة ، اي مثل منصب الحاكم العام) وأمام سيل شكاويهم، لم يجد اسماعيل باشا \_ والذي كان قائمقاما لعمه الخديوي سعيد باشا الذي كان مريضاً \_ خياراً إلا إعادة النظام القديم ، الحكم اللامركزي ، بإعادة نظام الحكمدارية ، وإعادة منصب الحكمدار حيث عين موسى حمدي بك حكمداراً في مايو ١٨٦٢<sup>(٧٥)</sup>. وامتدت سطوة الزعماء المحليين ”كشريك مستعمر“ إلى منازعة الخديوي سلطته العليا في التعيين ، فقد أنكر عدد منهم ، على رأسهم مشايخ الشكرية أمر الخديوي سعيد باشا الصادر بتعيين اراكيل بك الأرمني مديراً على الخرطوم ، بحجة أنه نصراني ، وارادوا الثورة عليه ، لكن المدير الجديد تعامل معهم بحكمة حين ذهب إليهم مستسلماً ، منيخاً بعيره بين مضاربهم ، متوسلاً إليهم

٧٣ - نفس المرجع ، ص ٣٦٨.

٧٤ - نفس المرجع ، ص ٣٦٨.

٧٥ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم ، ص ٣٦١.

(إن كنت أنا السيب في عصيانكم ، فها أنا الآن بين يديكم ، فافعلوا بي ما تشاءون على أن تعودوا إلى الولاء ، إذ يعز على أن تخرجوا عن طاعة ولي أمركم بسببي)<sup>(٧٦)</sup> فاعجبوا بشجاعته ورضوا به مديراً عليهم. ومع أن الخديوي حاسبهم على فعلتهم حيث طلب إرسال الزعماء المعارضين ، فأرسلوا إلى مصر شيخ الشكرية أحمد أبا سن ، والفقيه عبد الدافع ، فأمر بسجنهم فترة ، ثم أطلق سراحهم. إلا أن ذلك يبدو تسامحاً كبيراً بالنظر إلى ما اقترفوه من تحد لأعلى سلطة في مصر. وأغلب الظن أن عقوبة مثل ذلك هي التنكيل بهم وقبائلهم المتورطة في المعارضة ، لكنه كان ينظر إليهم بعين العطف كـ ”مستعمر شريك“ لا يستحب اغضابه!

ولم يقتصر دور المستعمر الشريك على بداية الحكم التركي المصري فقط ، وإنما استمر تقلد السودانين وظائف كبرى حتى آخر لحظة من عمر النظام. ففي ستينيات القرن التاسع عشر ، في عهد موسى باشا حمدي تم تعيين أحمد بك أبو سن - المذكور - مديراً على الخرطوم ، وقد استمر في منصبه عشرة سنوات ، ومنحه الخديوي سيفاً ذهبياً ، اعترافاً منه بكفاءته و ”اخلاصه“ وكان علامة رضا عنه<sup>(٧٧)</sup> وهكذا ، توالى سيطرة السودانين على الوظائف الدنيا والعليا على السواء ، حتى الرمح الأخير من عمرها . وما أن هبت رياح الثورة المهدية ، حتى كان كبار رجال الدولة البائدة في الافول ، من السودانين ، على استعداد للقفز على ظهر أي مركب باق على السطح. فعندما اشتدت الثورة كانوا في انتظار غردون باشا ، وكانوا يغلظون له الحلف بالوقوف معه إذا عاد. وعندما وصل بربر ، وألقى خطابه الشهير الذي أكد فيه أن الإستعمار سيخرج ويسلم البلد إليهم ، وأنه لم يأت بقوة لقتال الثورة المهدية. وما أن سمع انصار الحكم التركي المصري ذلك الخطاب حتى أسرعوا في القفز من المركب الغارق ملتحقين بالمهدي. يقول بروفيسور

٧٦ - نعوم شقير ، ص ٥٦٦.

٧٧ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم ، ص ٣٨٨.

هولت (فأحد كبار الزعماء الدينيين ، وهو الشيخ العبيد ود بدر من ام ضبان تولى عن حياده عندما علم أن غردون لم ترافقه قوات ، وأنه يهدف إلى إخلاء البلاد . كما أن الشيخ المضوي عبد الرحمن غير موقفه من جديد ، وانضم إلى عائلة الشيخ العبيد)<sup>(٧٨)</sup> اما شيخ المهدي الذي سبق أن طرده شر طردة ، وكان من أشد المؤلبيين للحكومة ضده ، فما أن تأكد من رجحان كفة تلميذه \_ الذي كان لا يشرفه \_ حتى أطلق ساقيه يسابق الريح اليه ، راجياً عفوه ، متوسلاً بالانضمام إلى ركب الثورة المباركة<sup>(٧٩)</sup> أما آل ابو سن ، أولئك المتمرسون في شؤون الحكم فقد اتخذوا أسلوباً بسيطاً للغاية ، حيث انقسموا بين النظام البادئ في الافول ، والثورة الهادرة ، وهكذا ، بقي الشيخ عوض الكريم ابو سن مخلصاً للحكومة الاستعمارية ، بينما انحاز ابنه عبد الله عوض الكريم ابو سن إلى الثورة المهدية<sup>(٨٠)</sup> وقد أتت الخطة أكلها ، فكانوا ضمن قادة الثورة الجديدة ! أما بطل الثورة الجديدة الذي تولى حصار مديرية بربر فكان الشيخ احمد الخير ، الذي عرف عنه كونه الصديق المقرب لمديرها حسين بك خليفه ، لكنه نفى يده منه في اللحظات الأخيرة ، هارباً إلى المهدي ، الذي قبله في جيشه وأرسله قائداً لحملة حصار المديرية (التي كان يقضي في مكاتبها وقتاً أطول مما يمكنه في بيته!). وكان على رأس محاصري مديرية اليبض مديرها السابق الياس باشا امبرير ، الذي قفز إلى مركب الثورة الجديدة. وكان الزعيم أدبو على رأس المقاتلين للحكومة الاستعمارية في دارفور ، مع أنه كان حتى قبل لحظات أحد اتباعها الخالص ، فقد عمل مع الأتراك في وظيفة شيخ مشايخ حتى فصله الإيطالي ملياني فذهب إلى المهدي متمرداً ، ليعود بعدها قائداً مجلداً<sup>(٨١)</sup>.

٧٨ - ب. م . هولت. المهدية في السودان ، ص ١١٣.

٧٩ - سلاطين باشا «كارل رودلف. السيف والنار في السودان. تعريب/جريدة البلاغ عن الطبعة الأولى «طبعة البلاغ» سنة ١٩٣٠م. الناشر/مكتبة الآداب ، القاهرة ، ، ص ١٤١.

٨٠ - ب. م . هولت. المهدية في السودان ، ص ١٨٣.

٨١ - سلاطين باشا «كارل رودلف. السيف والنار في السودان ، ص ١١٢.

وبمجرد إسقاط الحكم التركي المصري ، تسرب المستعمر الزنجي إلى النظام الجديد كالزيت إلى بصيلات الشعر : النور عنقره ، الياس باشا امبرير ، حمد ود أم مريوم ، محمد الخير ، الإخوان كركساوي ، حمدان ابو عنجه ، الزاكي طمل ، وغيرهم كثر! قفز على ظهر المركب حتى اقرب قادة الدولة البائدة. فبعد دفاع مستميت استسلم فرج الله باشا قائد حامية امدرمان إلى المهدي ، ونزع الكاكي ولبس الجبة المرقعة ونال رتبة أمير امراء في الحكم الجديد ، وقرر له مرتبة قدره عشرون ريالاً ! وكان محمد خالد زقل نائباً لحاكم دارفور ، سلاطين باشا ، وفي اللحظة قبل الأخيرة ، قفز إلى مركب الثورة ، وعاد إلى دار فور متريقياً إلى المنصب الاول ، حاكم دارفور ، وبالطبع ، لم يعد وحده ، وانما عاد معه ما كان يفعله في العهد البائد (وفي صباح الغد ، أمر الحاكم الجديد الأهالي بالخروج من منازلهم ، ثم فتش هذه المنازل وأرسل ما بها إلى بيت المال ، وكل من اشتبه في حيازته مالا كان يجلد بلا رحمة ، أو تقييد قدماه ، يربط إلى الحائط ، ورأسه مدلى حتى يغمى عليه)<sup>(٨٢)</sup>. ولم تقف أساليب إدارته الاستعمارية التركية المصرية عند حد البطش بالمواطن الأعزل ونهب أمواله ، وانما ارتفع بممارسة أساليب هذه الإدارة إلى مستوى أعلى ، حيث (كان يحتفظ لنفسه بمعظم الإيرادات ، ويرسل من وقت لآخر هدايا للمهدي والخلفاء ، وكانت هداياه فتيات وسميات ، أو بعض خيول عتيقة ، أو بعض الجمال ، وذاك لكي يبقى محمود الذكر عند مولاه وولي نعمته).<sup>(٨٣)</sup>

إذا ، ذاك كان تلخيصاً موجزاً لثورة هادرة زهقت عشرات الآلاف من الأنفس \_ مئات الآلاف على الأرجح \_ قطعت رأس غردون وخلعت حاكم دارفور ، ذاك المستعمر الأبيض.... سلاطين باشا ، وكبلته بالحديد..... وورقت نائبه... ذاك الزنجي.... محمد خالد زقل ، وكأفأته بمنصب الحاكم!

٨٢ - سلاطين باشا «كارل رودلف. السيف والنار في السودان ، ص ١١٣.

٨٣ - نفس المرجع ، ص ١١٦.

## الفصل الثاني

### الضرائب

الضرائب في الدولة التركية المصرية:

يكاد يجمع الناس على أن أبرز سبب للانتفاضة على الحكم التركي المصري في السودان كان هو الضرائب الباهظة . ولما كان هناك شريك مستعمر ، يكون أوفق إذا سلطنا ضوءاً على هذا الجانب ، وليكن ذلك في عجالة.

لقد بدأ خطأ محمد علي باشا في تقدير ثروات البلاد من الذهب والرقيق واضحاً حيث كان تقديراً مبالغاً فيه . وقد اتضح ذلك من أول وصول للحملة إلى مناطق استهداف هذه الثروات . ففي يوم ١ / يناير / ١٨٢٢ م . استسلم الملك حسن ملك فازوغلي وجبالها . ومن بعد فرض عليها إسماعيل باشا ضريبة مقدارها ألف اقة ذهب ، والفا عبد ذكر<sup>(٨٤)</sup> وكان ذلك بناء على ما ورد إليه من معلومات . لكن ، بعد وصوله بني شنقول وإجراء أبحاث علمية خاب أمله ، وأدرك أن المعلومات كان مبالغاً في تقديرها . وقد وقعت في ذات سوء التقدير لجنة تقدير الضرائب التي كونها من اثنين من رجاله والارباب دفع الله ، إذ استكثر الناس تقديراتها ، ولما وافق ذلك اشاعة مقتل اسماعيل باشا ، بدأ أهل سنار في الثورة ، فعاد إلى سنار ، وعفا عنهم \_ عدا قائدهم ود عجلاوي \_ وأمر بالرفق في تحصيلها .<sup>(٨٥)</sup>

٨٤ - نعوم شقير ، ص ٥٣٦ .

٨٥ - .نعوم شقير ، ص ٥٣٦ .



وعليه ، يتضح من تكوين لجنة الضرائب المذكورة اهتمام المستعمر منذ وصوله بإشراك السودانيين في مسألة جمع الضرائب. وهو يبرز خلال عضوية اللجنة التي مثل أهل سنار ثلثها الذي مثله الأرباب دفع الله. وكذا التنبيه بالرفق في تحصيلها يؤكد أن ثمة مراعاة للأوضاع. ورغم صحة القول بأن الحكام الاستعماريين لم يكونوا جميعاً مراعيين للأوضاع في شأن جمع الضرائب ، إلا أن أكثرهم كان مراعيًا. وربما كان أكثر من جنى على سمعة الحكومة التركية فيما يتعلق بإدارة وتحصيل الضرائب هو الحكماء عثمان بك ، فرغم قصر مدة ولايته (١٨٢٥ - ١٨٢٦م) إلا أنه كان الأكثر توحشا. فقد اشتهر بشدة القسوة في جمع وتحصيل الضرائب حتى هرب كثيرون من ديارهم مبتعدين عن سلطته قدر الإمكان. وقد أنعم الله عليهم بوفاته العاجلة ، بعد مرض مهلك ألم به ومات في الخرطوم غير مأسوف عليه. وبمجرد وفاته ، استعان خلفه محو بك (١٨٢٦م.) بالاهالي - الأعيان والعمد - لأجل فرض تقدير معقول<sup>(٨٦)</sup>. وشعروا بالارتياح وتوسموا خيراً كثيراً. وقد انتهج بعده الحكماء خورشيد باشا نهجه ، فطلب من الأعيان اختيار ممثل عنهم لديه لتعديل الضرائب تمشياً مع الأوضاع. فاختروا الشيخ عبد القادر وقلده المشيخة من حجر العسل إلى الفونج.<sup>(٨٧)</sup> وقد أشار الشيخ عبد القادر إلى خورشيد باشا بإعفاء الفقهاء والأعيان من الضرائب ، حثاً لهم على تأمين الأهالي للعودة إلى ديارهم. فعمل بمشورته ، وعاد كثير من الهاربين من قسوة عثمان بك إلى أوطانهم<sup>(٨٨)</sup>.

جدير بالملاحظة ، أن هذه المشورة السودانية الخالصة ، المقدمة من قبل الشيخ عبد القادر إلى خورشيد باشا ، والتي أوصت بإعفاء الفقهاء والأعيان من الضرائب ، كانت أحد أهم المنافذ الرئيسية التي

٨٦ - نعوم شقير ، ص ٥٥٠.

٨٧ - نعوم شقير. ص ٥٥٢.

٨٨ - نعوم شقير ، ص ٥٥٣.

دخل منها الفساد إلى الدولة الاستعمارية الجديدة في السودان. ويبدو ذلك ، حتى بعد أكثر من ستين سنة ، في تقرير لجنة سلاطين باشا التي كونها غردون باشا بشأن معالجة الفساد الضريبي ، وذلك قبيل الثورة المهدية بأقل من ثلاث سنين . فقد توصل سلاطين باشا في تقريره إلى أن تهرب / اعفاء هؤلاء الأعيان والفقهاء ، إلى جانب المستعمر الأبيض ، وجميعهم من كبار الملاك من الضرائب <sup>(٨٩)</sup> كان سبباً رئيسياً في إرهاب المواطنين الفقراء . إذ يضطر الجباة والمحصلين إلى تغطية الفارق الضخم للغاية من هؤلاء الفقراء ، فكان وضعاً ضريبياً معكوساً ، يدفع فيه الفقراء ضريبة أرباح الأغنياء . واليوم ، بعد قرن ونصف مازال هذا التقرير طازجاً ، ومازال الحال على حاله!

على كل حال ، ما حوى التقرير يعد احد الأسباب الحقيقية لسوء سمعة الضرائب إبان حكم الدولة التركية المصرية في السودان. وقد رأينا أن مصدره كان فتوى ممثلنا لدى الحكمदार خورشيد باشا! وربما اعترض البعض بأن الشيخ عبد القادر كان يقصد ، وقت إعطاء مشورته ، حل مشكلة آنية ملحة ، وهي هروب الناس من ديارهم وهجرهم مزارعهم ومراعيهم ، مما أدى إلى خفض موارد الدولة المالية. وهو قول سليم ، لكن الحل (الفتوى) كان انتهازياً ، تسيطر عليه العقلية "الغنيمية" ، هذه العقلية التي مازالت مهيمنة على فضاء البلاد ، وهي أساس ما نحن فيه اليوم . لقد تضمن هذا الرأي مفهوماً بسيطاً للحل قوامه عقد اتفاق بين الحكومة والأعيان والفقهاء أساسه شرطان متقابلان: (ارجع عشيرتك أو مريدك إلى ديارهم ، ليدفعوا ضرائبهم ، وتعفى أنت وأسرتك من أي ضريبة من أي نوع)! الم يكن الأكثر راحة وعدل ، أن يشير إليه ، مثلاً ، بإعفاء العائدين جميعاً من ضرائب سنة أو سنتين ، أو تخفيضها للجميع

---

٨٩ - سلاطين باشا «كارل رودلف. السيف والنار في السودان ، ص ٣.

بنسبة مقدرة ؟ كانت تلك معادلة بسيطة ، سليمة ، تعيد الناس إلى مواطنهم على حال من السرور. وهو ما لم يحدث ، وانما حدثت تلك المشورة التي اهلكت الأمة سنين عددا ، وما تزال!

ما علاقة ذلك ، اليوم ، بعملية الانتخابات التي تجرى في بلادنا، منذ سبعة عقود ، ولا تنتج سوى الفشل ؟! وما علاقة ذلك بقيادة الأحزاب السياسية ، والحكومات على السواء ، في شراء ولاء الزعماء والأعيان ، وتلك ليست مشكلة كبرى فهي أصواتهم ، لكن تنتج المشكلة الكبرى عندما يكون ”الثنم“ حمل كافة أفراد القبيلة ، أو المريدين وغيرهم ممن يمكنه التأثير عليهم ، على الإدلاء بأصواتهم لجهة محددة !

في العام ١٨٧١م. كان الدناقلة موظفي غردون في الاستوائية ، حيث ( عملوا على تحصيل الضرائب ، والمحافظة على النظام ، وشراء سن الفيل ، و احيانا الفصل في المنازعات بوصفهم قضاة محليين أو شعبيين)<sup>(٩٠)</sup> ويبدو أن الجمع بين هذه السلطات القوية الواسعة في يد مثل هؤلاء وفي تلك الانحاء البعيدة لن ينتج سوى الفساد. لقد أستغل المستعمر الزنجي النظام الضريبي لابعد مدى ، ففي العام ١٨٧٣م. كانت الضرائب المرسلة إلى الخديوي من حكمدار السودان اسماعيل باشا ايوب مليون جنيه (واستولى حصلوا الضرائب الجشعون على ما يعادل ذلك تقريبا)<sup>(٩١)</sup> ومع أن تقرير لجنة سلاطين باشا كان صادقا إلا أنه كان ناقصا ، نعم كان كل من ذكرهم يسرقون الدولة ، وكذلك كل من اتحت لهم الفرصة ، حتى الفقراء. فالسؤول الكبير كان ينهب ، وكذا التاجر ورجل الدين. وأما شيخ الحلة والشرطي والجندي الصغير فكانوا يأخذون قطعاً صغيرة ، لكنها كقضمات سمك الفيرانا (كثيرة ، متتابعة ، وقوية تحول التمساح إلى هيكل عظمي في لحظات). لذا ، لأجل

٩٠ - سيرجي سمرنوف. دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفياتي. ترجمة/هنري رياض. الناشر/دار الجبل، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٤م ، ص ١٧.

٩١ - نفس المرجع ، ص ٢٥.

هذه القضمان ، كان هذا المستعمر الزنجي ، يمارس التعذيب المنهجي على الأهالي ، بصدق العابد الزاهد!

مهما يكن ، كانت ثمة إشراقات لحكام المستعمر ، فيما يتعلق بفرض ضرائب معقولة. يذكر منها التاريخ ما ادخله الحكماء موسى باشا حمدي (١٨٦٣ - ١٨٦٥ م.) من إصلاحات فقد أعطى كل فلاح سيركي في يده ، وقسم الضريبة على أقسام ثلاثة ، وألزم كل صراف بتسجيل ما سدده الفلاح في هذا السيركي الذي يحتفظ به الفلاح كإيصال مالي ، وكذا عين السودانيين نظار أقسام وأعوان وتحسن الحال<sup>(٩٢)</sup>. وقد اخذت الضرائب حيزاً كبيراً خلال العهد التركي المصري ، فقد اتخذت مكاناً بارزاً في أمر تعيين آخر حكماء على السودان - رؤوف باشا - حيث كان مما جاء فيه : (وكما لا يخفى ، لفظة المالية تشمل كل ما يلزم ويمكن تقريره وجعله من الأموال والفوائد ، بطريقة لا يتأتى منها الأضرار بحالة الأهالي ، ولا الاجفاف بحقوق الخزينة)<sup>(٩٣)</sup>.

#### الضرائب في الدولة المهدية:

تميزت الدولة المهدية باختفاء المستعمر الأبيض تماماً ، فالرجل الكبير قطع رأسه ، وبقية اتباعه انتهى بهم الأمر إلى القتل أو الأسر أو الفرار. تغير النظام من رأسه إلى أخمص قدميه ، فدلقت الجبة والسروال إلى قصر الحاكم العام ، وانتهت حفلات الموسيقى الصاخبة المستجلبة من القاهرة ولندن إلى قراءة راتب الإمام المهدي آناء الليل وأطراف النهار . وكان دخول الخرطوم أو سقوطها علامة فارقة ، فقد كان سقوطها (مؤذناً بسقوط النقاط التي كانت لا تزال تقاوم في البلاد وهي سنار وكسلا . وانهيار الإمبراطورية المصرية في السودان . كما كان له دوي كبير في مصر وإنجلترا وأوروبا. ورأت فيه بعض الصحف الألمانية بداية النهاية للإمبراطورية البريطانية)<sup>(٩٤)</sup>.

٩٢ - نعوم شقير ، ص ٥٦٧ .

٩٣ - نعوم شقير ، ص ٦٥٣ .

٩٤ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم ، ص ٤٣٧ .

إذا ، خلا الجو مطلقا للمستعمر الزنجي في العهد المهدي ، من حلفا إلى تخوم بحر الغزال ، ومن أقصى الغرب الى البحر الاحمر \_ عدا سواكن \_ فماهي النتيجة؟ ظهرت النتيجة بمجرد وصول السلطة. فعندما (دخل الثوار الخرطوم نزل خليفة المهدي عبدالله التعايشي في سراي الحكومة وسكن سائر الامراء في بيوتها الكبيرة ، واستمر امين بيت المال شهرا يجمع الأموال والذهب والفضة ، ويجبر السكان على إظهار المخبأ منها)<sup>(٩٥)</sup> يبدوا أنه لا جديد ، فقط تحول الباشبوزق في العهد البائد إلى الانصاري في العهد الجديد ، الاول ينهب الناس تحت غطاء الخديوية ، والثاني يفعل بتأييد من المهدي ”خليفة رسول الله صل الله عليه وسلم. بينما الجهادي في ذات موقعه وموقفه من المواطن البائس ، وكل ما استجد من امره ، أنه كان حليفا للباشبوزق في السلب والنهب ، فصار حليفا للانصاري ، بذات المسمى الوظيفي القديم!

لقد تأكد خلال الدولة المهدية أن المستعمر الزنجي لم يكن أقل ضراوة على العباد من شريكه ”الابيض“. كان من حسنات طرد وإخراج ”الابيض“ من الدولة السودانية تماماً في عهد الحكم المهدي ، كشف المستعمر الزنجي على حقيقته. فقد وضح ، بما لا يدع مجالا للشك ، أنه كان شريكا أصيلا لا مجرد شاهد ملك ، كما كان يدعي . كيف لا ، وقد كشر الفساد عن أنيابه ، وعاث الانصاري والجهادي نهبا مفضوحا ، لدرجة أن تهمة جرائم الفساد المالي كانت وسيلة مضمونة ضد خصوم النظام ، صدقا أو كذبا ، وقد طال العقاب عددا من القادة البارزين على رأسهم عدد من وزراء المالية (مسؤولي بيت المال) وثلاثة من رؤساء القضاء (قاضي الاسلام). وعدد معتبر من القادة العظام ، على رأسهم الزاكي طمل رغم أن عمر الدولة لم يزد عن العقد الواحد إلا قليلا !

٩٥ - نفس المرجع ، ص ٤٤٠ ]

لم يلتزم جباة الضرائب في عهد المهديّة بالعشر المفروض من الخليفة ، وانما كانوا يأخذون ما قدروا عليه من المواطنين البؤساء. أما الأثرياء ، غير الحميين ، فكانوا يعانون صنوفا من الابتزاز كأن يؤمروا بتقديم قروض للحكومة ، وبالطبع لم تكن مستردة! (٩٦).

عند قراءة ما سبق بتأن ، نجد أن جوهر المشكلة لم يكن فرض الضرائب ، إذ لا غنى عنها لإدارة أي نظام يحكم البشر ، وخير دليل على ذلك لجوء النظام المهديّ إليها منذ عهد الثورة ، بل في أيامها الأولى ، حيث كان يوعز للمواطنين ، بصورة أو أخرى ، التبرع لدعم الجهاد. وما أن تحولت إلى دولة حتى أنشأت لها هيئة مالية متكاملة إسمها بيت المال ، في المركز والاقاليم ، وحيثما وجد تجمع بشري كان يلزم بسداد ما عليه تحت اي مسمى مناسب : زكاة ، ضريبة ، مكس..... الخ.

إذا ، أين كانت المشكلة؟! كانت في هذا الموظف الفاسد ، جامع الضرائب ، وليست الضرائب في حد ذاتها: المستعمر الزنجي (الباشبوزق الشايقية ، الدناقلة ، الجهادية ، شيخ الحلة ، شيخ الخط ، رئيس القسم ، شيخ مشايخ المديرية وغيرهم). كانوا جميعا فسدة ، لذا كانت التركية فاسدة ! نعم ، فرضت التركية على الشعب السوداني ضريبة قدرها مليون جنيه ، لكن فرض المستعمر الزنجي اثنين ، ثلاثة ، أربعة مليون فكيف لا تكون مرهقة وباهظة؟! هذا هو أس البلاء أكثر من الاستعمار نفسه ! تخيل لو ترفق هؤلاء الاستعمارىون الزوج باهلهم مكتفين بما فرض من الحكومة ، هل ثمة رهق على عاتق؟! وهل لذلك علاقة بما نحن فيه اليوم حين يطير التاجر فرحا بأي زيادة حكومية على سلعة ، كونها ستربحه مرتين : ربح على السلعة ، وربح على زيادتها. حشفا وسوء كيلة! وإذا مثلنا

٩٦ - سيرجي سمرنوف. دولة المهديّة من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي ، ص ١٤٠.

لذلك بسلعة قيمتها عشرة جنيهات ، ورفعتها الحكومة ، جزافاً ، الي  
عشرين جنيهها. فالتاجر هنا لا يسعى إلى إضافة هذه الجنيهات التي  
زيدت على القيمة الأساسية ، وإنما يضع هو أيضاً ، جزافاً ، ما عن  
له من إضافة قد تعوضه ثمانين أو مائة جنيهه!

إن المنطق يؤكد أنه حال اكتفاء الجامعون الشرهون بما فرضته  
الحكومة فحسب ، لن يعجز أحد عن السداد ، أو لن يعجز كثيرون  
. وهنا لن يكون فرق عجز التحصيل كبيراً ، وبالتالي ، لن تحتاج  
الحكومة إلى سياطها ، قططها ، خازوقها وبقية ادواتها التأديبية!  
ولكن ، لما عظمت ، عظمت اعداد العاجزين ، فلزم السلطة استخدام  
السوط ، القط ، والخازوق ، فكانت التركيبة المصرية وحشية من ناحية  
القمع في جمع وتحصيل الضرائب !

## الفصل الثالث

### الجيش

لم يكن جيش الغزاة كافياً لفرض النظام ، وفضلاً عن ذلك تكبد خسائر كبيرة جراء الأمراض والأوبئة ، وبالطبع خسائره الناتجة عن المعارك. فكان طبيعى أن يحتاج إلى عضد محلي يمارس القمع وفرض النظام نيابة عنه ، فبرز المستعمر الزنجي كشريك مستعمر. وفي الواقع لم يكن الجندي السوداني غريباً عن الجيش المصري الذي ذكرنا ، آنفاً ، أنه كان يلحق به بوسائل مختلفة. وما أن وطأ الغازي أرض السودان حتى وجد هذا العضد طوع بنانه. ويبدو أن أول عسكري تم استيعابه كان ملك الشايقية جاويش ، الذي تم تعيينه على حوالي ١٤٠ من رجاله في ١٥ / يناير / ١٨٢١م. وكذا تم تعيين الشيخين الازيرق وعبود شيخ بادية السواراب وربط لهم مرتبات معينة ، وكان هذا أول دخول الشايقية الباشبوزق في جيش الحكومة التركية المصرية في السودان ، وقد بقوا فيه إلى قيام الثورة المهديّة (٩٧).

وفي عهد عثمان بك الحق الجهادية بالجيش التركي المصري ، وهم بمثابة الجيش الحديث الذي درب على أساليب متطورة (٩٨). وقد تم استخدام الجهادية مبكراً خلال الأعوام ٢٧ \_ ١٨٣٣م. من قبل الحكمدار خورشيد باشا في حملات اسر الرقيق أو لتأديب شيخ متمرّد على سلطانه (٩٩). وقد اعتمدت الحكومة التركية المصرية بصورة أساسية

٩٧ - نعوم شقير ، ص ٥٣١.

٩٨ - د. أحمد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم. ص ٣٨٠.

٩٩ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ترجمة/مصطفى مجدي الجمال. مراجعة/حلمي شعراوي. الناشر/ مكتبة الاسرة ٢٠١٥م ، ص ٣١.



على هذين العنصرين لتوطيد حكمها حتى آخر ايامها. ومع ذلك ، انخرطت \_ غير هذين العنصرين \_ مجموعات متنوعة ، وإن كانت أقل تأثيراً منهما ، وذلك لنفس السبب بالنسبة للجيش الغازي ولأسباب أخرى بالنسبة المستعمر الزنجي (ولأن عدد الجيش الغازي كان قليلاً فقد اعتمد الغزاة على بعض الأهالي في وظائف مرتبطة بالسلطة الجديدة ، محققين طموحات البعض ، مثال ذلك العمل في الجيش والشرطة وبعض الأعمال المأجورة)<sup>(١٠٠)</sup>.

عند اندلاع الثورة المهدية كان عدد جيش الاحتلال التركي المصري في السودان حوالي ٤٠,٤٩٠ جندياً<sup>(١٠١)</sup> ويشمل هذا العدد كل القوة العسكرية للمستعمرين الأبيض والزنجي. ويشمل ذلك كل الأجهزة الأمنية وأي جهاز لحفظ النظام. ومع ذلك لم يكن عدد الأتراك والمصريين وغيرهم من الأجانب كبيراً ، وربما لم يتعد بضعة آلاف في أحسن تقدير. فكيف استطاعوا مقاومة ثورة شعبية هادرة لما قارب الأربعة أعوام ؟!

كان الصمود من قبل المستعمر الزنجي الذي عنى له النظام الحاكم كل شيء. كان أداة نهبه وسلبه ، جبروته وقهره ، دونه هو لا شيء . فلا عجب أن كانت قيادة الدفاع ، حتى اجتياح الخرطوم سودانية ، بل حتى بعد اجتياحها ، حيث صمد صالح أملك مدافعاً عن سنار بعد اجتياح الخرطوم بزمان طويل . لقد استبسل كثيرون في الدفاع عن مدينة الأبيض ، كان الجعليون بقيادة أحمد دفع الله ، على رأس المدافعين ، وكان ابن عمه إلياس باشا امبرير ضمن قادة الثورة المغيرين. وفي بربر قاتل العبابدة تحت راية ابنهم حسين بك خليفه مدير المديرية. وقاتل معهم سودانيون كثرون. لقد كان على الأرجح قتالاً سودانياً سودانياً ، راح ضحيته عشرات الآلاف ، دافع فيها المستعمر الزنجي عن كيانه الذي بقي بفضل له لسبعة عقود!

١٠٠ - د. أبكر آدم اسماعيل ، جدلية المركز والهامش.. ص ١٩٣/١٩٤.

١٠١ - نعوم شقير ، ص ٦٦٦.

## الفصل الرابع

### المستعمر الزنجي في العهد الثنائي

لازم السيد علي الميرغني المصريين والانجليز منذ خروج الأتراك والمصريين من السودان وعاش طوال العهد المهدي في مصر. ولم يدخر وسعا في زعزعة النظام الحاكم في السودان. وما أن لاحت فرصة إعادة الغزو حتى طارت نفسه سعادة لدرجة تبرعه بخدماته لأجل هذا الغرض. وقد أبدى رغبة ملحة في المساعدة بكل ما يلزم لإسقاط النظام. قدم تلك العروض السخية خلال رسالة خاصة إلى المخابرات الحربية المصرية ، والتي عبر خلالها عن بالغ سروره بنجاح الغزو ” حملة منطقة شمال دنقلا“! ومما جاء فيها : ( كنا نأمل في ان .....نرى السودان يعيش في سلام ورفاهية قبل مرور وقت طويل ، وان ينعم الأهالي فيه بالحرية التي وجدتها الشعوب الأخرى على أساس العدل وحكم القانون)<sup>(١٠٢)</sup> وبذلك ، حجز مقعده كشريك مستعمر ، في العهد الجديد ، وبالفعل تمتع اتباعه بنصيب وافر من السلطة إلى حين.

وفيما بعد ، نتيجة تداعيات صراع كتوم بين الشريكين الأصليين (الانجليز والمصريين) للسيطرة على مقاليد الحكم في الدولة السودانية الجديدة ، تم تصنيف الميرغني كتابع أكثر اخلاص لمصر ، وباحتدام الصراع بينهم والمصريين رغبت انجلترا في تحجيم هذا التابع الموالي للخدوية. الأمر الذي الجأها اضطرارا إلى إعادة النظر في شأن طائفة

---

١٠٢ - بروفيسور بدر الدين حامد الهاشمي. السودان بعيون غريبه. الجزء الخامس. الناشر/ مكتبة جزيرة الورد - الطبعة الأولى ٢٠١٥م ، ص ٣٩٧.

الانصار ومحاولة إيجاد شراكة معها تعمل كترياق مضاد ضد عدو تقليدي ، هو طائفة الختمية ، وعدو قديم يمثلته المصريون. وكانت الحرب العالمية الأولى توقيتا مناسباً لبدء الشراكة. وبعد الحرب العالمية الأولى برز السيد عبد الرحمن المهدي وطائفته كمنافس قوي للختمية والمصريين على السواء.

وقد استمر مشاركا في إدارة البلاد بصورة أو أخرى ، عبر التحكم في طائفة تتمدد على طول البلاد وعرضها ، احتكر تمثيلها كوريث دون منازع. وكان ثمرة ذلك تأسيس امبراطورية اقتصادية هائلة ، مدعومة من تحالف زعماء القبائل والعشائر. وترجم المستعمر الابيض رضاه عن شريكه الزنجي بتمليكه وسائل وسلطات الحكم مباشرة في يده. حيث منح زعماء القبائل الرجل سلطات قضائية بموجب قانون ١٩٢٢م. وفي العام ١٩٢٧م ألحق زعماء المزارعين بذات السلطات ، وتطورت التشريعات المساندة للشريك الوطني في بداية الثلاثينات ونهايتها.

خلال هذه المرحلة تحولت الادارة الأهلية إلى حاكم فعلي فكانت السياسات ترسم بناء على اقتراحاتهم ؛ الضرائب وتحصيلها ، الأمن وفرضه ، التطور الاجتماعي وغير ذلك. أما الفصل القضائي في المنازعات فكانت لهم سلطة واسعة الا ما تقاطع مع القانون أو السياسة العليا. ومن منطلق هذه الصلاحيات والسلطات كان يمكنهم الاسهام في رفعة مجتمعاتهم المحلية ، مما ينعكس على تنمية البلاد عامة. لكنهم ظلوا يسوقون ذات الحجج وهي أن المستعمر الابيض هو مانع التقدم ، وما أن خرج حتى انكشف زيف الغطاء!

حسنا، من كانت هذه الإدارة الأهلية المختارة من قبل المستعمر الانجليزي المصري؟ لم تكن سوى الشريك الاستعماري القديم ، المستعمر الزنجي. وهي الحقيقة. ففي كل أنحاء القطر استعان

المستعمر بأولئك الذين كانوا قد عملوا مع الحكم التركي المصري ، وانخرطوا بعد زواله مع المهديّة ، وهاهم اليوم يبايعون سيّداً جديداً. يمكن تلخيص المسألة في استعراض ما فعله ماكمايكل في الفاشر ، بعد زوال حكم علي دينار. فقد كون (جسماً استشارياً باسم مجلس الملوك ، يتكون من قيادات عهد علي دينار السابق. وكان على رأسهم الملك محمود الدانقاي رئيس الوزراء السابق في عهد السلطنة ، والفكي صالح ومصطفى جلقام ، وعلى السنوسي ، والأمير حسن إبراهيم ويوسف المقدم شريف ، والمفتي ادريس عبد الله ، وفضل احمد ابو جبايين ، وحاج حمزة سماني. كل هؤلاء كانوا من قادة النظام القديم في عهد السلطان علي دينار ، ولكنهم أثروا التعاون مع السلطة الجديدة)<sup>(١٠٣)</sup>. لقد كان هذا هو النموذج الذي حدث في كل أنحاء السودان!

عند تحليل الادارة الاستعمارية ، نجد أن الحكام الاستعماريون لم يكونوا سواء ، إذ كان منهم الصالحين ودون ذلك. فقد ودع أهالي الخرطوم الحكماء خورشيد باشا بالدموع عند مغادرته ، في نهاية خدمته ، إلى مصر. وعاش الناس رخاء في عهد الحكماء احمد باشا ابي ودان ، وكذا حالهم مع الحكماء موسى باشا حمدي ، وكان عدل جعفر مظهر مضرب الأمثال<sup>(١٠٤)</sup>.

أما في عهد الحكم الثنائي فقد كان الحكام أكثر تأهيلاً ونزاهة. خاصة في شمال السودان ، حيث تم تعيينهم وفقاً لمواصفات اللورد كرومر \_ قنصل بريطانيا لدى مصر والمسئول عن السودان \_ فقد كتب للمسؤولين في لندن طالبا إرسال موظفين للعمل في السودان يكونوا (من شباب نشطين ، يتمتعون بالصحة التامة ، لهم شخصيات قوية ، ومقدرات جيدة ، من غير الخاملين من العنصر البريطاني ،

١٠٣ - د. يوسف تكنه ، دارفور صراع السلطة والموارد ، ص ٣٠٧.

١٠٤ - د. أحمد أحمد سيد أحمد ، تاريخ مدينة الخرطوم ، ص ٣٩٣.

من بين اميز المتخرجين من مدارسنا وكلياتنا<sup>(١٠٥)</sup> وقد قادت تلك النخبة الإدارية البريطانية الدولة السودانية محققة أعظم النجاحات التي تضاءلت بعد خروجهم!

وعند تحليل الادارة التنفيذية الاستعمارية ، بالكاد تلاحظ المستعمر "الابيض" حيث يطغى على المشهد المستعمر "الزنجي" يفسد وطنه ، فساد الدود للجثة عند تحللها ، وإذا سئل عن فساد ، هلل وكبر قبل الآخرين : "إنه المستعمر ، لابد من طرده ، هيا ...اتبعوني لفعل ذلك!" ودون وعي ، تخرج الجموع هادرة بشعاراته التي ألفها مسجوعة للمناسبة.....ويفي بوعد ، ويطرد المستعمر.....يخرجه....ذاك..... "الابيض" .....ويحل محله..... المستعمر..... هذا..... الزنجي!

وعلى ضوء ذلك ، يتضح أن الإستعمار كان نتيجة لازمة سودانية مزمنة. كانت موجودة قبل مجيئه ، وعاشت في ظله ، وبقيت بيننا عندما خرج. وشيئا فشيئا ، اضطر السودانيون للتفكير حول أسباب أكثر جدية من حجة الاستعمار.

---

١٠٥ - د.فرانسيس دينق ، صراع الرؤى ، ص ٥٧.

## الباب الثالث

### مدرسة ما بعد الاستقلال

## الباب الثالث

### مدرسة ما بعد الاستقلال

بعد خروج المستعمر تراجع الحال يوما اثر آخر ، وشيئا فشيئا بدا السودانيون يتلمسون اتجاهات مختلفة لتشخيص جذر مشكلتهم. ولما لم يكن ثمة غريب يوجه إليه اللوم. تبادل الناس الاتهامات ، ما زاد الانقسام. ومع اختلاف هذه الأقسام ، إلا أنها اتفقت على ان المستعمر ليس جذر الأزمة. وعليه ، يمكن أن يطلق عليها مدرسة ما بعد الاستقلال.

وتيسيرا للبحث ، ولأغراض الدراسة ، يمكن تقسيم مدرسة اسباب ما بعد الاستقلال إلى جناحين أساسيين : جناح القوميين ، وجناح العرقيين. ويمكن تقسيم جناح القوميين إلى اتجاهين : إتجاه المدنية واتجاه العسكرية. وهذا الجناح بقسميه \_ مدنيين وعسكريين \_ يلتقي في رؤية واحدة ، تتمثل في ضرورة الحل القومي.

أما جناح العرقيين فهو الذي يستند مباشرة إلى أسباب عرقية في تكييف المشكلة : العرق ، العنصرية ، الهوية. او بصورة غير مباشرة حيث يستند إلى وقائع وأحداث \_ سياسية ، اقتصادية واجتماعية ، واكولوجية وغيرها \_ لاسباغها توجهها عرقيا ضد الآخر. وينتهي إلى نهاية محددة ، هي اعتبار الآخر اس البلاء .وينتهي ، غالبا ، إلى نتيجة واحدة هي الدعوة إلى الحرب للانفصال ، وتكوين دولة خالية من الأسباب المقعدة \_ الآخر \_ أو في أحسن الأحوال الدعوة للانفصال سلما.

ولا يعود التقسيم إلى قوميين وعرقيين إلى تصنيفات عرقية، اجتماعية ، أو ثقافية. وانما يحكم هذين المصطلحين المفاهيم الكلية للمستعمر الزنجي والتي تختزل في ”الدولة الغنيمة“. وبالتالي ، يدافع القوميون غالباً لأجل الاستتار بـ ”الدولة الغنيمة“. ويقاثلهم العرقيون لأجل سلبهم هذه ”الغنيمة“، أو على الأقل ، تقاسمها معهم!

ورغم ما يبدو من اختلاف بين هذين الجناحين الأساسيين (القوميين والعرقيين) إلا أن ثمة رابط آخر يجمعهما هو كونهما معا يمثلان سلالة \_ وريث \_ المستعمر الزنجي. لقد خرج المستعمر الابيض كما رأينا ، ولم نشهد خروج الشريك الاصيل ”المستعمر الزنجي“، لانه كان على رأس المودعين الهاتفين : يا غريب يلا لبلدك! بقى بيننا بكل أشكاله \_ الفقهاء والأعيان الذين اعفوا من سداد ما عليهم من ضرائب ، الباشبوزق ، والجهاديين \_ أصبحوا، لأول مرة ، بعد وقت طويل وحدهم ، لا شريك أجنبي معهم. و”الدولة الغنيمة“ بين يديهم !

والخلاف الأبرز بين الجناحين \_ القوميين والعرقيين \_ أن جناح القوميين يستأثر غالباً بالسلطة الكاملة (كل البلاد) عبر تحكمه في المركز. بينما الجناح الآخر متمكن من السلطة في جهاته (الهامش) ولكنه مستبعد من السلطة التي تتحكم في الدولة كلها، أو مشارك بقدر ضئيل. و بصورة أكثر تفصيل يمكن القول إن العرقيين يمثلون صورة مصغرة من القوميين ، والعكس صحيح!

لذا فالصراع ، في الحقيقة ، هو بين الفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب على مستوى المركز ، والفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب في الأطراف. وغالباً ، ينتهي إلى اتفاق يهدف - لا إلى اصلاح مؤسسة الدولة ، فهي لا تهم احدا \_ إلى صنع مزيد من المقاعد الدستورية. وذلك بطرق مختلفة : تفكيك بعض الوزارات لتحتمل أكثر من



وزير ، مثلا اذا كان اسمها وزارة الثروة الحيوانية والسمكية تكون قابلة للتقسيم بحيث تستوعب وزيرين أحدهما للحيوانية ، والآخر للسمكية. ومن الطرائق كذلك بدعة وزير الدولة. ويمكن كذلك فتح البرلمان أمام الفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب الجدد ، للتبطل ، والتسكع ، والتوشح بالوجاهات ، مع غنم المخصصات والمكافآت ، وغير ذلك من أبواب الغنيمة، تعويضا لهم نظير ما كبده للوطن من خسائر!

ويدور الصراع كذلك بين الباشبوزق المتحكمين في المركز ، والباشبوزق المتحكمين في السلطة في الأطراف. وبين جهادي المركز وجهادي الأطراف \_ الحركات المتمردة \_ لذا يكون اتفاق الترتيبات الأمنية ضرورة ، لاقحامهم في المؤسسة الجهادية المركزية، كما حدث بعد أديس أبابا ، نيفاشا ، وجوبا . ولا عزاء لقوانين قوات الشعب المسلحة. وهي أحد الأسباب الرئيسية في تدهور المؤسسة العسكرية.

وتأسيسا على ذلك ، ثبت خروج المستعمر الابيض ، وبقاء المستعمر الزنجي. ولكن تغيرت هيئته وإن بقي جوهره كما كان. لقد تحول الأعيان إلى السידين عبد الرحمن المهدي وعلى الميرغني ، ومن حولهما من كبار مساعديهم ، وكبار رجال الدين ، والنظار ، والعمد ، وشيوخ العشائر ، وكبار التجار. وحل الخريجون وعموم المثقفين محل طائفة الفقهاء ورجال الدين في العهد التركي المصري. بينما ألحق جهادي بالمؤسسة العسكرية أملا في انتهاز ساحة للانقضاض على السلطة! وتوزع الباشبوزق بين هذه الكيانات المختلفة. أما الأهالي فوقفوا على هامش الملعب ، ليس ورعا منهم او استقامة ، ولكن في انتظار الساحة المناسبة التي تقذف بهم إلى أي مجموعة.... لا فرق!

## الفصل الأول

### جناح القوميين

يتفق قسما هذا الجناح (مدنيون وعسكريون) على أن أساس اشكال البلاد قومي ، يتطلب حلا على مستوى القطر الواحد يشمل كافة أقاليم الدولة وسكانها ، ويقوم على أساس المواطنة المتساوية. ويؤسس ذلك على سلطة مركزية عاصمتها الخرطوم ، مع علاقة متنوعة بين عاصمتها واقاليمها المختلفة \_ يمكن أن تؤسس العلاقة على المركزية ، أو اللامركزية ، وغير ذلك \_ ولكنهما يختلفان في سبب أزمة البلاد. والمفارقة أن أيا منهما يرى الآخر جذرا للأزمة. فالجناح المدني كان وما زال يعتقد أن أساس مشكلة السودان هو تسلط العسكريين على السلطة ، أو ما يعرف بالانقلاب العسكري عليها. فالحكم أساسه مدني ، ولا ينبغي للجيش أن يكون على رأسه \_ الجيش للثكنات \_ أما الجناح العسكري ، فيرى أن أصل السلطة عسكري . إذ ثبت ، تاريخيا ، منذ آلاف السنين ، أن قادة الجيوش هم أساس إنشاء الدول. وبعد إنشائها تولوا زعامتها على أي شكل من أشكال الحكم \_ ملكي ، امبراطوري ، سلطاني....الخ \_ وسواء كان هؤلاء القادة العسكريين زعماء دنيويين أو حتى أنبياء فإنهم قادوا جيوشهم واسسوا دولهم التي حكموها بأنفسهم ، وقد يأتي من بعدهم أبناؤهم. فالاصل التاريخي أن السلطة لهم ، و بمكر \_ وخبث مدني \_ تم تجريدهم منها تحت مسميات بالكاد يؤمنون بها : الديمقراطية ، الانتخابات ، التبادل السلمي للسلطة... إلخ! وبالتالي ، ما أن تلوح بادرة لعودتها إليهم حتى يقتنصوها. وهذا هو الأساس الفكري الداعم للانقلاب

العسكري لدى الجهادي. ودليل ذلك ، أنه مهما تهاوت الدولة لا يفكر الآخرون \_ النقابات ، الطوائف ، القبائل...الخ \_ في الاستيلاء عليها غضباً. ومع ذلك ، أن حدث وفكروا في الاستيلاء عليها غضباً ، لا يكون ذلك إلا عبر صاحب الحق الاصيل \_ المؤسسة العسكرية \_ وهو سبب لجوء كل من فكر في القيام بالاستيلاء على السلطة اشراكها في مخططة \_ الأحزاب ، النقابات ، القبائل.... إلخ \_ وقد يجادل البعض بأن سبب اللجوء إليها امتلاكها القوة الرادعة ، وهو صحيح ، لكن السبب الأساسي هو تحكم الاعتقاد بأنها صاحبة السلطة الأصلية ، والحق التاريخي على نحو ما ابنا.

#### الجناح المدني :

مهما يكن ، قام المستعمر قبل خروجه بامور أساسية : هي الاعتراف بأن الجناح المدني هو الوريث الشرعي للحكم ، وذلك عبر تمكينه \_ بإنشاء مؤسساته المدنية: المجلس الاستشاري لشمال السودان ، المجلس التشريعي، القوانين ذات الصلة..الخ \_ وكذا ، الاعتراف به ممثلاً عن السودانيين ، واعتماد قرار إعلان الاستقلال بواسطته من داخل البرلمان. وأخيراً ، تسليمه رسمياً البلاد في احتفالات إنزال علمي الاحتلال ، ورفع علم السودان. حيث سلم السلطة لقادة المدنيين لا قادة المؤسسة العسكرية.

والحكم المدني هو الشكل المستحدث للحكم ، خاصة بعد مواثيق حقوق الإنسان. فقد كانت حكومات السودان جميعاً تقوم على النهج العسكري. فكانت تؤسس بالفتوحات العسكرية ، وتحكم بالقمع العسكري . حتى السلطنات والمشايخات كان عمادها جيشها القوي. وبالطبع لا يمكن التفكير في شأن إجراء ما يسمى بالانتخابات أو التبادل السلمي للسلطة ، لأنها محتكرة في ”البيت الكبير“!

بعد إبادة كرري ، وأحداث على عبد اللطيف عام ١٩٢٤م. وما

تبعها من قمع شديد ألحق بالتطور أضرارا كبيرة ، برز نوع جديد من المقاومة السياسية التي نبذت الحراك المسلح . وبجهود هنا وهناك ، تمكن بعض الشباب الناشئين من بناء تنظيم سياسي ، يحمل أسما أكاديميا رنانا هو مؤتمر الخريجين<sup>(١٠٦)</sup> . وقد تمكن هذا الكيان من جمع أكبر مجموعة من الطليعة المستنيرة . وكان عملا صالحا ، تسلل إليه شبه الماضي الكئيب . فقد بدأت هيمنة الأعيان عليه من وقت باكر ، إذ رأوا فيه أداة جيدة جديدة ، يمكن استغلالها للسيطرة على ”الدولة الغنيمة“ طالما يحتمل أن يكون لهؤلاء الناشئة فيها نصيب مقبل الايام . لذا ، لم يدخروا وسعا في احتوائها .

ومن ناحية أخرى ، هيمنت مفاهيم المستعمر الزنجي على فضاء المؤتمر نفسه ، فكانت نظرة الكثير من أعضائه إليه أنه مجرد ”غنيمة“ تحقق لهم مصالحهم . لقد بدأ ذلك بالمناصب التي كان يفترض أنها مسؤولية لا تشريف . تهافتوا عليها بدم بارد . يصف الأستاذ أحمد خير المحامي تكالب عضوية مؤتمر الخريجين على الدخول في اللجنة الستينية للمؤتمر (ولم يك تحديد عدد اعضاء الهيئة أو اللجنة توخيا لحكمة ، أو نزولا على قاعدة حسابية أو تمثيلية ، لكن الاعتبار الاول والاخير ، كان لإيجاد أماكن تسع لاستيعاب أكبر عدد ممن يرجى خيرهم أو يتقى شرهم)<sup>(١٠٧)</sup> .

وبعد سنوات قليلة ورث هؤلاء الناشئة مقاليد السلطة الوطنية من المستعمر الابيض ، واستمرت مفاهيم وأساليب المستعمر الزنجي للسيطرة على الدولة الغنيمة . فرغم استيراد نظم مدنية غاية في التطور ، تمثلت في ممارسة الحكم عبر الانتخابات الحرة وصولا إلى برلمان من مجلسين : مجلس للنواب ، ومجلس للشيوخ على طراز (Westminster) إلا أنه افتقد عقلية الديمقراطية المؤسسية (عقلية

١٠٦ - كان قيل ذلك نادي الخريجين .

١٠٧ - احمد خير المحامي . كفاح جيل ، ص ٦٠ .

Westminster) وتحول الزعماء الجدد إلى ذات حال المستعمر الزنجي في عهد الحكم التركي المصري ، فكان أكبر همهم تحقيق أوسع مكاسب ممكنة للاستئثار بريع الدولة الغنيمة. في ١٩٥٣ م. أجريت الانتخابات ، وفاز الحزب الوطني الاتحادي ، ولم يطق السيد عبد الرحمن المهدي الأمر ، وبصورة ما ، داهم انتصاره احتفال غريمه بالنصر. وقيل أن حوالي خمسين ألف منهم جاؤوا من الجزيرة أبا وحاولوا اقتحام قصر الحاكم العام ، فاندلع الشغب. ونتج عن ذلك مقتل عشرة شرطيين بينهم قائدهم البريطاني الذي ضرب حتى الموت، وكذا مقتل حوالي عشرين مدنياً<sup>(١٠٨)</sup>. ومع ذلك ، يمكن تفهم غضب الأنصار ، ففضلاً عن غضبهم جراء الخسارة المدوية في الانتخابات، ربما كان في حضور رئيس مصري ذلك الاحتفال رسالة ضمنية حول تبعية السودان للمصريين، وهو ما كان ، وما زال ، يفجر غضب السوداني.

وبتسلم المدنيين السلطة، أصبح البرلمان بمجلسيه وكراً للدسائس والمؤامرات. حيث تأمر الكل ضد الكل. وكانت مسألة الاستقلال بالنسبة لكثيرين مجرد غنيمة ، يفترض أن تحقق أكبر كسب عبر المزايدة معها/ضدها! وفقاً لخضر حمد خاف السيدان من تنامي قوة الأزهرى ، اذا حقق الاستقلال ووضع دستوراً دائماً للبلاد. فضلاً عن تخوفهم مما بات صوتاً واضحاً ضد الإقطاع ، كل تلك المخاوف جعلتهما يقرران الاتحاد ضد الأزهرى وحكومته<sup>(١٠٩)</sup>. وفي يوم الخميس ١٠ /نوفمبر/ ١٩٥٥ م. تأمر السيدان على حكومة الأزهرى واسقطاها ، إلا أن الجماهير أجبرتهما على إعادتها<sup>(١١٠)</sup>. ومع ذلك ، أدى تنامي هذه المخاوف إلى اجتماع السيدين الكبيرين ، وظهورهما على الملأ ، لأول مرة منذ عقد من الزمان ، وإعلانهما تنحية خلافتهما جانباً

١٠٨ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث ، ص ٨٢.

١٠٩ - خضر حمد. مذكرات خضر حمد - الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده. الناشر/ مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي. الطبعة الثانية ٢٠١٤ م ، ص ٢٦١.

١١٠ - نفس المرجع ، ص ٢٥٨.

من أجل إنجاز الاستقلال الفوري<sup>(١١١)</sup> وادى ذلك إلى إصدارهما بياناً مشتركاً في يوم الأحد ٤/١٢/١٩٥٥ م. أرسلاه إلى الصحف ، وكان بمثابة نعي لحكومة الأزهرى<sup>(١١٢)</sup> لقد قيل الكثير عن هذا التحالف ، ومن ذلك قول محمد احمد المحجوب ، في كتابه الديمقراطية في الميزان: (لقد كان التحالف بين المهدي والميرغني أعظم كارثة منى بها تاريخ السياسة السودانية. ففي هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة. يدافع الجشع والتهافت على السلطة ، والغرور ، والمصالح الشخصية إلى السيطرة على الميدان السياسي. كنت أكن احتراماً عظيماً للثنتين كزعيمين دينيين ، غير أنه كان متوجبا عليهما البقاء خارج السياسة<sup>(١١٣)</sup>).

وفقاً لروبرت أو. كولنز فإن (المفارقة أن إعلان الأزهرى للاستقلال كان بمثابة الاعلان عن انتهاء دوره. فلم يعد السيد علي بحاجة إلى زواج المصلحة بين الختمية والأشقاء)<sup>(١١٤)</sup> وبايعاز من السيد علي انشق ٢١ عضواً في حكومة الائتلاف في يونيو ١٩٥٦ م. وكونوا حزب الشعب الديمقراطي ، الذي تحالف مع حزب الأمة لإسقاط حكومة الأزهرى. وبالفعل اسقطوها في ٥/ يوليو/ ١٩٥٦ م. بأغلبية ٦٠ صوتاً مقابل ٣٢ صوتاً. ومن بعد انتخب عبد الله خليل رئيساً للوزراء ، والذي انتهى إلى تسليم السلطة للعسكر في نوفمبر ١٩٥٨ م<sup>(١١٥)</sup>.

خلال قضية عبد المنعم حسب الله الشهيرة منتصف الخمسينيات. وقد رفعت القضية ضد عبد المنعم حسب الله لأنه كان قد اتهم الحكومة ورئيسها بالرشوة والتآمر. وكانت بعض وقائعها قد بدأت قبل الاستقلال. يقول خضر حمد (وعند نظر القضية أبرز عبد

١١١ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث ، ص ٨٥.

١١٢ - خضر حمد. مذكرات خضر حمد - الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده ، ص ٢٦٢.

١١٣ - محمد احمد المحجوب ، الديمقراطية في الميزان ، ص ١٧٨.

١١٤ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث ، ص ٨٧.

١١٥ - نفس المرجع ، ص ٨٧.

المنعم وثائق دامغة أثبتت أن النواب الذين تحولوا كانوا يتناولون مرتبا شهرياً من عبد الله خليل ، بواقع خمسين جنيهاً في الشهر منذ يناير ١٩٥٦م وجئ بالكشف أمام المحكمة وعليه أسماء النواب والمرتببات التي يتقاضونها ، وتوقيع السيد عبد الله خليل عليها. وكان المرحوم مبارك زروق هو المحامي عن عبد المنعم ، فأصر على أحد شيئين : أما أن يحضر عبد الله خليل أمام المحكمة ويؤدي الشهادة وهو رئيس الوزراء ، أو يعترف للمحكمة بأن ذلك إلتوقيع هو توقيعه وهو يقره. واختصر عبد الله الطريق ، واعترف بصحة الكشوفات والتوقيع) <sup>(١١٦)</sup> ويمضي خضر حمد إلى قوله (وكانت تدفع تلك الكشوفات لأولئك النواب على أنهم نواب الختمية ، بينما هم في الحزب الوطني الاتحادي ولم ينفصلوا عنه إلا يوم اسقاط الوزارة الائتلافية. تلك صورة من صور الماضي المخجل نسجلها للحقيقة والتاريخ) <sup>(١١٧)</sup> ويمضي خضر حمد قائلاً (وجاءت حكومة السيدين ، وكأنها حكومة احتلال اجنبي ، أبدت نوعاً من انواع الصلف والاستبداد ، ما جعلنا نؤمن أنها كانت تظن أنها مخلدة ، وظهرت شعارات ”انت رئيسها وسلمها لعيسى“ ) <sup>(١١٨)</sup> ويقدم خضر حمد ملاحظة مهمة وهي أن أعضاء حكومة السيدين لا قيمة لهم وإن كانوا وزراء (كانت تصرفات تلك الحكومة التي سماها رئيسها نفسه حكومة السيدين ، واعتبر بهذا القول أعضاء البرلمان كما مهملاً لا أثر ولا قيمة لهم) <sup>(١١٩)</sup>.

كان ذلك غيظ من فيض من سلوك المدنيين ”آباء الاستقلال“ في ممارسة السلطة ، والذي يؤكد حقيقة مؤلة هي أن الديمقراطية ١١٦ - خضر حمد. مذكرات خضر حمد - الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده ، ص ٢٩١.

١١٧ - نفس المرجع ، ص ٢٩١.

١١٨ - نفس المرجع ، ص ٢٩٣.

١١٩ - نفس المرجع ، ص ٢٩٣.

البرلمان ، الانتخابات ، وكل شيء أن هو إلا وسيلة يجب استخدامها للحصول على "الدولة الغنيمة" وقد استمر الحال في مؤامرات وتشاكس ، حتى سئم الناس الأمر ، وبدأوا شيئاً فشيئاً ، يعتقدون أن المدنية وسيلة خاطئة ، أو على الأقل ، لا تناسب السودانين ، أو في أحسن الأحوال لم يأت وقتها بعد! (وامتلأت الصحف بالتخمينات عن قرب وقوع انقلاب عسكري)<sup>(١٢٠)</sup>

#### الجناح العسكري :

في ١٧ / نوفمبر / ١٩٥٨ م. أصدر القائد العام للجيش الفريق / ابراهيم عبود أوامره بتأمين المدن الثلاث (الخرطوم ، بحري ، وام درمان) وأعلن استيلاءه على السلطة في البلاد. وكان رد الفعل من عموم الشعب السوداني الشعور بالراحة والتخلص من الحكومة المدنية غير المجدية، وفرح الشعب لدرجة تمجيده الجنرال (في سيل من الاغاني القبلية....."لرجولته" لأن السلطة كما يقولون حينها قد الت لمن يملكون قوة السلاح. ونصح من لا يملكون القوة بالابتعاد والتخلي عن المطالبة بالزعامة)<sup>(١٢١)</sup>. أما السيدان فباركا الانقلاب العسكري على ما يفترض أنها حكومتهم: فالسيد عبد الرحمن المهدي (وان أظهر الحذر) كان اصلاً وراء تسليم عبد الله خليل الحكم المدني للعسكريين. اما السيد علي الميرغني (فقد منح الانقلاب تأييده التام، خاصة وأن معظم قادته كانوا من الطائفة الختمية)<sup>(١٢٢)</sup>. ولسان حاله يقول : أن الغنيمة لا محالة عائدة لنا! اذا ، بارك السيدان الانقلاب على حكومتهم! يقول عبد الماجد ابوحسبو في مذكراته (أن يقع انقلاب عسكري في أي بلد من بلدان العالم الثالث ، لم يعد شيئاً يثير الدهشة والاستغراب. فقد أصبحت الانقلابات وباء في هذا العالم البائس. وان يؤيد هذا الزعيم أو ذاك السيد هذا الانقلاب أو ذاك ليس

١٢٠ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث ، ص ٩٠.

١٢١ - د.فرانسيس دينق. D.Francis M. Deng. صراع الرؤى ، نزاع الهويات في السودان ، ص ٢١١.

١٢٢ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث ، ص ٩٠.



بالشيء المستغرب أيضا ، فهذا داب الزعماء والاسياد على طول الخط. أما أن يؤيد السيدان انقلابا ضد حكومتها ”حكومة السيدين“ فلقد كان الشيء الذي لم يقبله عقل، ولم يهضمه انسان<sup>(١٢٣)</sup>.

ولعل أسرع آثار هذا الانقلاب العسكري أنه قد جر وراءه عدة انقلابات لاحقة بدأت بانقلاب العميدين محي الدين عبد الله ، وعبد الرحيم شنان اللذان زحفا بقواتهما في ٢/مارس/١٩٥٩م. وحاصرا مقر عبود ، لأنهما لم يختارا ضمن المجلس العسكري، مما اضطر عبود إلى إعادة تشكيل مجلسه وضمهما إليه . لكنهما كررا المحاولة يوم ٢٢/مارس/١٩٥٩م. وفشلا وحوكما بالاعدام.ان هذا الانقلاب العسكري يترجم بؤس عقلية الجهادي خلال عهد ما بعد الاستقلال، فقد اشترك في هذا الانقلاب أربعة من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، هم اللواء أحمد عبد الله حامد ، الاميرالاي عبد الرحيم محمد خير شنان ، الاميرالاي محي الدين احمد عبد الله ، والاميرالاي المقبول الأمين الحاج<sup>(١٢٤)</sup>.ومن بعد ذلك جاءت محاولة العقيد علي حامد الفاشلة في نوفمبر من نفس العام ، وتم شنقهم علنا دون إبطاء<sup>(١٢٥)</sup>.

رغم تمتع حكومة عبود بفائض محصول القطن الذي وجدته امامها وانعشت به خزينتها إلا أن عدم الكفاءة في اختيار مسؤوليها أجهض خططها . فضلا عن ذلك ، كان تراكم الجشع والفساد وغياب المساءلة الذي أدى إلى نهب المشروعات المخصصة لخدمة الجيش سببا إضافيا<sup>(١٢٦)</sup>لقد هيمن على الاقتصاد عسكريون معينون لإدارة مشاريع لا علاقة لهم بها ،لقد كانوا زمرة (وتمثلت تلك الزمرة في عسكريين

١٢٣ - محمد محمد احمد كرار. انتخابات وبرلمانات السودان. الناشر/شركة دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية ١٩٩٨م ، ص ٢٦.

١٢٤ - احمد محمد شاموق. الثورة الطافرة. الناشر/دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة ١٩٩٨/٣م.ص٢٣

١٢٥ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ٩١

١٢٦ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ٩٥

منشغلين بمصالحهم الشخصية والسياسية الخاصة ، مما جعلهم رموزاً واضحة لاختطاء الحكومة والفساد المتفشى في أركانها<sup>(١٢٧)</sup>. ومما فاقم الوضع أكثر تدهور الحريات السياسية ، وبروز مشكلات قومية شديدة الخطورة أهمها مشكلة الجنوب ، واتفاقية مياه النيل ، التي تبرع بموجبها عبود بأرض سودانية ، في أسوأ سلوك وطني ، مضحياً بمواطنين عزل لصالح إنشاء السد العالي. ومع ذلك ، قاتل أبناء وطنه وشعبه في جنوب السودان منعاً للانفصال في تناقض مذهل!

لقد تهاشم الشعب السوداني بعد فوات الاوان : ان جذر المشكلة ربما لم يكن الحكم المدني ، وان فساد الجهادية لم يكن أقل سوء من فساد الفقهاء والأعيان ”المعفيين من الضرائب“ أو حتى الباشبوزق “اكلي قوت الشعب“ وان الواقع قد أثبت أن جوهر أزمة البلاد هي دكتاتورية عبود. وعاد التساؤل إن كان الوقت قد حان لاستعادة الحكم المدني؟ وتعالى الهتاف ضد الطغمة العسكرية. وهبت رياح ”اكتوبر“ هادرة تضرب كل شيء. وكان القرشي شهيدنا الأول ، وتلاه عشرون آخرون<sup>(١٢٨)</sup>. واقتنع ”بابا عبود“ أخيراً وتنازل عن الحكم. وعاد الحكم إلى الشعب ، وخرج في مسيرات جزلى ، منشداً ”اكتوبر الاخضر“! وبعد عدة شهور فقط ندم كثيرون!

الجناح المدني تارة أخرى :

فرح الشعب بالمدنية كثيراً وهزج غناء وشعرا ومسرحاً . وسرعان ما عاد المستعمر الزنجي - الفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب ، الباشبوزق ، والجهاديين - إلى طبيعته، وعادت الدولة الغنيمة ، التي عانت من السلب والنهب والتآمر. وفي أول انتخابات ، ١٩٦٥م. ، عاد مفهوم ”الدولة الغنيمة“ إلى الساحة السياسية ، فكان الفوز

١٢٧ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ٩٦

١٢٨ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ١٠٠.

، باي وسيلة هو الغاية . ففي خشم القربة ، في القرية نمرة ١ ، بدأت الانتخابات يوم ٢١ / ٤ / ١٩٦٥ م. وكانت الإجراءات تسير بصورة طبيعية ، عندما هجم حوالي ٢٠٠ من أنصار حزب الشعب الديمقراطي وهم مسلحون بالأسلحة البيضاء ، مطالبين بوقف الانتخابات. ونتج عن هذه الاشتباكات وفاة ١١ شخص<sup>(١٢٩)</sup>. وفي ٢٥ / يوليو / ١٩٦٦ م. إثر مؤامرة محكمة ، اطاح الصادق المهدي بالمحجوب من رئاسة الوزراء ، وذلك بحجب الثقة عنه ، ليصبح رئيسا للوزراء مكانه لمدة عشرة شهور. ومن بعد ، نتيجة لمؤامرة أكثر أحكاما ، سحب الأزهري دعمه عن حكومة الصادق المهدي \_ الائتلافية \_ ليحجب الثقة عنه ، ويعود المحجوب إلى كرسي الوزارة. لقد نتج عن ذلك (حكومة برلمانية ضعيفة اصبح قادتها موضع سخرية ، وازدراء الصحافة والجمهور. وذلك وسط مناقشات كثيرة حول أنه ربما حان الوقت كي يعود الجيش مرة ثانية للتخلص من السياسيين غير الصالحين)<sup>(١٣٠)</sup>.

وفي انتخابات ١٩٦٨ م. عاد أسلوب شراء الذمة الانتخابية ، وغيرها من أساليب فاسدة مفسدة. وفي ٢٧ / مايو / ١٩٦٨ م تم تعيين الأزهري \_ الذي قاد الحزب الاتحادي الديمقراطي للنصر \_ رئيسا للجمعية التأسيسية. ومنذ ذلك الحين تحولت الجمعية التأسيسية إلى مستنقع للمؤامرات والمؤامرات المضادة<sup>(١٣١)</sup>. وبالطبع كان الاقتصاد كما مهملا ، إذ كان يتم تغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة بالاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، ليرتفع الدين الخارجي من ٣,٩ مليون جنيه سوداني في ١٩٦٥ م. إلى ٤٦ مليون جنيه سوداني في ١٩٦٩ م. وهو ما أصبح يبدن الاقتصاد السوداني<sup>(١٣٢)</sup>.

وفي السياق ذاته ، أنتجت ثورة أكتوبر فوضى مدمرة ، عبثت بكل

١٢٩ - محمد محمد احمد كران، العنف والانقسام في السياسية السودانية، ص ٣٤

١٣٠ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ١١٠

١٣١ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ١١٤

١٣٢ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ١١٣

شيء. يقول د. منصور خالد عن الفترة التي أعقبت أكتوبر (هي الفترة التي شهدت فيها الكثير من المؤسسات بداية الانهيار الإداري)<sup>(١٣٣)</sup>. ومما جاء في وصفه تلك الفترة أن الإرباك قد عم القضاء ، حيث رافقت الفوضى العارمة توسع القضائية بإنشاء محاكم القضاء المقيمين وقضاة المديریات ، والتوسع في الدوائر الجنائية في الأقاليم مع إغفال تحديث المكتبات (مما جعل بعض هؤلاء القضاة ، خاصة في الأقاليم النائية ، يعملون بموجب قوانين قد الغيت أو عدلت)<sup>(١٣٤)</sup>. وكان قبل ذلك ، بعد إعلان سقوط نظام عبود ، أن توجهت المظاهرات الحاشدة إلى سجن كوبر تريد اخراج السجناء السياسيين ، وفي قمة انفعالهم حطموا الباب الخارجي للسجن ، ومن بعد توجهوا إلى باب آخر كان خلفه عتاة المجرمين ، وقد حاولوا تحطيمه كذلك ، وبالطبع ، ساعدهم من في الداخل على تخريبه ، وأثناء ذلك هرب منهم عدد مقدر<sup>(١٣٥)</sup>. كان له فيما بعد قسطاً وافراً في شيوخ الجريمة ، وزعزعة استقرار البلاد!

وفي ندوة جامعة الخرطوم المشهورة ، مساء ٢١ / أكتوبر / ١٩٦٤ م. انتقد المدنيون مسلك نظام عبود تجاه مشكلة الجنوب، ووصفوه بالقمع الوحشي واتفقوا على أن مشكله الجنوب لن تحل أبداً طالما بقي الجيش في السلطة<sup>(١٣٦)</sup>. وللمفارقة ، أن حكومة المدنيين فعلت ذات ما انتقدت فيه عبود وهو ممارسة القمع الوحشي ، ففي عهد المدنية الثانية، في ظل حكومة محمد احمد المحجوب وقعت مذبحتي جوبا و واو البشعيتين ، التي راح ضحيتهما أنفس كثيرة بريئة ، وتم قمع الجنوب حرفياً<sup>(١٣٧)</sup>. وتدهور الوضع في الجنوب ، وتطورت آليات التمرد العسكرية والمادية بشكل مذهل ، جراء مواقف السودان

١٣٣ - د. منصور خالد، الفجر الكاذب، نميري وتحريف الشريعة، الناشر/ دار الهلال، ص ٢٦

١٣٤ - د. منصور خالد. الفجر الكاذب ، نميري وتحريف الشريعة. ص ٢٦.

١٣٥ - احمد محمد شاموق ، الثورة الطافرة ، ص ١٤٦.

١٣٦ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ١٠٠.

١٣٧ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ١٠٦.

السياسية. وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي اعتمد عليها النميري في الانقلاب على الحكومة المدنية!

وقد استمرت الفترة المدنية الثانية كما الاولى حتى بدأ الناس يعيدون طرح السؤال : أليست المدنية هي أس البلاء ؟ اليس صحيحاً أن البلاد في حاجة إلى الضبط والربط ؟

عودة الجناح العسكري تارة أخرى :

في يوم الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ م. انقض الع قيد جعفر محمد نميري، وبابكر عوض الله ، على السلطة في البلاد. وقد كان بابكر عوض الله رئيساً للقضاء ، لكنه استقال احتجاجاً على حل الحزب الشيوعي السوداني في العام ١٩٦٦ م<sup>(١٣٨)</sup>.

ورقص الشعب وغنى فرحاً بعودة الحكم العسكري! فبعد اسبوع ، في يوم ٢ / يونيو / ١٩٦٩ م. نظم الحزب الشيوعي مظاهرات حاشدة تأييداً للانقلاب العسكري ، كانت ذروتها في ميدان عبد المنعم ، يوم حشد الاتحاد العام للعمال جمهوراً ضخماً ، تنافس لارضائه فطاحلة المغنيين \_ وردي ، محمد الامين ، الكابلي وآخرون \_ تمجيداً لانقلاب مايو! <sup>(١٣٩)</sup>. في هذا الحشد خاطب الشفيع أحمد الشيخ النميري مباشرة يحثه على تطبيق سياسة التأميم والمصادرة ، وتطهير الخدمة المدنية مع إنزال العقاب القاسي على من أسماهم فئة ”المفسدين واذناب الاستعمار والجواسيس” <sup>(١٤٠)</sup>.

وتواصل تحريض الحزب الشيوعي السوداني في حصار محكم على نميري حتى استجاب. ووسط تلك الاهازيج والهتافات، نفذ النميري خطوته الأكثر تهوراً، وكانت البداية باحتكار الواردات ١٣٨ - محمد محمد احمد كرار ، سنوات الغيبوبة - الحزب الشيوعي السوداني. سنة أولى مايو، ص ٢٤.

١٣٩ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ١١٧.

١٤٠ - محمد محمد احمد كرار ، سنوات الغيبوبة \_ الحزب الشيوعي السوداني. سنة أولى مايو، ص ٧٧/٧٨.

في ١٦/أكتوبر/١٩٦٩م. ثم صدور قانون الحراسة العامة في ٩/ مايو/ ١٩٧٠م. وفي خطاب ذكرى الانقلاب الأولى أعلن التأميم الفوري لجميع البنوك وشركات التأمين ، بما فيها البنك التجاري وبنك النيلين المملوكين لسودانيين! تم هذا التأميم وسط هوس جماهيري هائل. ومن ثم عين مسؤولين لا ميزة لهم غير ولائهم، وكانت تفاصيل العمل تحتاج إلى إداريين حقيقيين ، (ومن ثم ، فإن المشروعات التي كانت ناجحة ومربحة ذات يوم أصبحت الآن بحاجة كبيرة إلى دعم من الدولة ، وهو ما ألقى عبئاً إضافياً على الدولة)<sup>(١٤١)</sup>.

وهو ما أدى لاحقاً إلى تدمير مشروعات ضخمة ، وما أصاب مشاريع كثيرة أخرى ، فادى بالبلاد إلى التوسع في الديون إلى أبعد الحدود ، وهو ما ظل حتى الآن سيفاً مسلطاً على رقابنا.

ولم يكن الدمار اقتصادياً فحسب ، وإنما لحق بكل شيء : اجتماعي ، سياسي ، عسكري. وغير ذلك. ويمكن لمذبحة التعليم العالي أن تقدم صورة دقيقة عن مدى بؤس الحال. يقول الأستاذ/محمد محمد احمد كرار ، في كتابه \_ سنوات الغيوبة ، الحزب الشيوعي السوداني ، سنة أولى مايو ، ص ٣٩ \_ إن وزير التربية والتعليم د. محي الدين أصدر قراراً بتقليص جامعة أم درمان الإسلامية إلى كلية! تلك المؤسسة التي جهد لإنشائها رجال خلص منذ بداية القرن العشرين أمثال الشيخ محمد البدوي ، وآل الهاشماب ، وغيرهم ، حتى تحولت بعد ستة عقود إلى جامعة ، ليأتي د. صابر ويوأدها بجرة قلم ، ويحولها إلى كلية! كما نفذت سياسة التطهير التي كانت ضمن مطالب الحزب الشيوعي الأساسية ، ففي سنة ١٩٧٠م ، من جامعة الخرطوم وحدها فصل ”خمس عشرة بروفيسور ، وأربعة دكاترة ، واستاذان“<sup>(١٤٢)</sup>. وكان على رأس قائمة المفصولين البروفيسور عبد الله

١٤١ - روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث، ص ١٢٠.

١٤٢ - محمد محمد احمد كرار ، سنوات الغيوبة. الحزب الشيوعي السوداني. سنة أولى مايو. ص ٤٣/٤٢.

الطيب رحمه الله ، وأما البقية فكانوا من شاكلته ، وكانوا جميعا يمثلون "فئة المفسدين واذناب الاستعمار والجواسيس" في الجامعة! لقد نال نظام مايو عددا مدهشا من الانقلابات العسكرية الفاشلة. وزاد ذلك من رهقه إلى أبعد مدى. كانت الحكومة عاجزة أمام المجاعة التي اهلكت عشرات الآلاف من الأنفس ، على الأقل ، حيث وقفت متفرجة. وعاد التمرد أشد ضراوة ، وصدحت المقاومة ، واشتد القمع السياسي الداخلي. ليعود السؤال تارة أخرى: أليس الوقت قد حان لاستعادة الحكم المدني ؟! لتنفجر الأوضاع في ٦/ابريل/١٩٨٥م. ويخرج السودانيون في انتفاضة هادرة لم تجد "السفاح" لأنه كان قد هرب! ويغني الأسطورة "وردي" مجانا ، في حدائق مايو ، التي تحولت إلى حدائق ٦ ابريل ، وتغني معه ذات الجماهير التي صدحت ب "يا فارسنا ويا حارسنا" قبل سنوات قليلة ، غناء هستيريا "نيلك هيلك جرى قدامك"!

#### المدنية الثالثة :

ما أن بزغ فجر المدنية الثالثة ، حتى عاد المستعمر الزنجي لسيرته. وبدأ الأمر بالتصميم على الفوز بالانتخابات ، بأي صورة أو وسيلة ، تمهيدا لنهب الغنيمة! وفي سبيل ذلك استخدمت الرشوة، التزوير ، وكل ما يمكن استخدامه للفوز. وكانت المؤامرات هي المنتج الأهم خلال تلك الفترة. ويظهر ذلك من كثرة التحالفات والتحالفات المضادة. وكان الفساد مستشرياً ، وانحدرت الذائقة العامة ، حيث تصدرت الصحافة الصفراء المشهد ، وانهارت كثير من المؤسسات الحكومية ، لدرجة فقدان الأمن في معظم أنحاء القطر. طفحت الاغتيالات ومحاولاتها الفاشلة في قلب الخرطوم : ففي ١٧يناير من العام ١٩٨٨م. اغتيل الداعية الإسلامي مهدي الحكيم في فندق الهيلتون بالخرطوم.<sup>(١٤٣)</sup> وفي يوم الأربعاء ١٥/٥/١٩٨٨م. وقع

١٤٣ - محمد محمد أحمد كرار ، العنف والانقسام في السياسة السودانية ص ٢٠ .

انفجار مدو في فندق الاكروبول بقلب الخرطوم ، متزامنا مع انفجار آخر مصحوبا بإطلاق للنار في النادي السوداني بالخرطوم أيضاً. وقد حدثت إصابات عديدة<sup>(١٤٤)</sup>. وفي الأسبوع الأول من نوفمبر اقتحم شاب دار السفارة الإماراتية بالخرطوم. ولم تنتج إصابات<sup>(١٤٥)</sup>. فضلا عن ذلك حدثت جرائم خطيرة مثل مقتل أميرة الحكيم ، التي تورط فيها بعض من حماة القانون. وجريمة قتل فندق اراك. ، وغيرها مما كان له دلالة واضحة على انفرط الأمن في البلاد . وفي العام ١٩٨٨ م. تبدى فشل الحكومة للعالم وشللها التام عندما هطلت الأمطار وانهمرت السيول. وتأكد العالم في الداخل والخارج ، من فساد النظام واهترائه حينما تدفقت الإغاثة من كافة أنحاء المعمورة إلى الخرطوم وغيرها من المدن ، وسرقت جهاراً ، ونهبت نهاراً!

أما الأقاليم فقد كانت لها همومها. ففي العام ١٩٨٥ م. حدثت مذبحه القردود التي اوقعتها مليشيات مسلحة من الدينكا على قرية من قرى البقارة في جنوب كردفان. وفي العام ١٩٨٧ م. وقعت مذبحه الضعين التي نفذتها مليشيات مسلحة من قبيلة الرزيقات حيث قتلوا واحرقوا المئات من الدينكا العزل حتى الموت ، وأسروا الناجين منهم. وفي العام ١٩٨٩ م قتلت مليشيات مسلحة من قبيلة رفاعه حوالي ٢١٤ شخصاً من قبيلة الشلك ، وإجبرت حوالي ألفي شخص إلى النزوح من مساكنهم في مدينة الجبلين. ورغم هروب حوالي ٩٠ شلكاويا ولجوئهم لنقطة الشرطة ، إلا أنهم لحقوا وقتلوا بوحشية<sup>(١٤٦)</sup>. وهذه مجرد أمثلة قليلة جدا مما كان يحدث خلال عهد المدنية الثالثة. ونقلنا \_ محمد عبد الرحيم وحريز \_ عن د. منصور خالد ٣٥٧:١٩٩٠، Khalid أن القوات المسلحة عندما واجهت رئيس الوزراء الصادق المهدي بوجود هذه المليشيات المسلحة في ١٩٨٩ م.

١٤٤ - نفس المرجع ، ص ٣٨

١٤٥ - نفس المرجع ، ص ٣٦

١٤٦ - د. شريف حريز. و د. تيرجي تفيدت ، السودان الانهيار أو النهضة. ص ٢٣٥/٢٣٦ بحث مشترك/محمد عبد الرحيم محمد صالح وشريف حريز



رد عليها قائلاً (إن هذه القوات شبه العسكرية موجودة للدفاع عن الديمقراطية فحسب)!

أما التدهور الأمني في دارفور فقد بلغ حدا لا يطاق. وفقا لحرير، فقد بلغ أوجه في صراع الفور والعرب خلال الفترة مابين ١٩٨٧ - ١٩٨٩ م. والتي يقال إن الفور فقدوا جرائها ألفين وخمسمائة من رجالهم قتلوا ، مع إعاقة المئات ، وحرقت ٤٠٠ قرية كانت تأوي حوالي عشرة ألف نسمة ، وفقد حوالي ٤٠ ألف رأس من الماشية. فضلاً عن فقدان كثير من الأموال المنقولة. وفي المقابل فقد العرب خمسمائة قتيل ، ومائتي معوق ، وحرقت لهم المئات من الخيام والمساكن ، وثلاثة آلاف رأس من الماشية. لقد كان الدمار شاملاً ، لم تنج حتى المساجد والممتلكات العامة. (فقد أصبحت الحرب مدمرة تماماً وتأريية. وقد حافظ الطرفان على بشاعتها ، فذبح العرب ، باستخدام الفرسان الراكبين ، ضحاياهم من الفور واحرقوهم أحياء عندما نجوا من بنادقهم الآلية وقذائفهم. وتصرف الفور بالمثل عندما سنحت لهم الفرصة، مستخدمين مقاتليهم المعروفين باسم المليشيات. واعتدى العرب على مزارع الفور وأحرقوا منتجاتهم واقتلعوا اشجار حدائقهم. ورد الفور بحرق المراعي ومنع اعدائهم من الوصول إلى مصادر المياه)!(١٤٧)

وفي العام ١٩٨٨ م. شكلت حكومة المدنيين لجنة تقصي حقائق لإقليم دارفور ، وذلك فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في جبل مون في أكتوبر ١٩٨٨ م. بين الرزيقات الشمالية والفور. وقد عجزت الحكومة عن إنهاء الحرب. إذ وصلت حدا بعيدا ببروز كيانات سافرة العرقية، مثل التجمع العربي ، ودارفور للفور ، ودولة زغاوة الكبرى!(١٤٨).

أما في جنوب السودان فقد تدهور الوضع الأمني والعسكري. إذ صارت السيطرة للجيش الشعبي لتحرير السودان ، الذي أصبح

١٤٧ - نفس المرجع ، ص ٢٦٢/٢٦٣

١٤٨ - د. يوسف تكنه، دارفور وصراع السلطة والموارد. ص ١٩٦/١٩٧.

يدخل المدن ويخرج منها ، دون مقاومة تذكر ، وذلك بسبب ما آل إليه حال القوات المسلحة. وكان من نماذج هذا الوهن ما كشفت عنه رسالة العقيد محبوب محمد موسى ، قائد حامية الناصر ، التي بعث بها إلى أحد نواب الحزب الاتحادي ، وبصفته الشخصية بحكم أنه ابن أحد المسؤولين. ومما جاء فيها (....لا يخفى على حكومتكم الحال الذي نحن فيه. وأقل ما يوصف به هو الجوع والفقر المدقع والمرض والعري ، ومحاصرون من التمرد من كل اتجاه. هذا يومنا الثالث والاربعون بعد المائة ، غذاؤنا هو ورق الشجر ، وجثث الصقور في اوكارها ، واسلحتنا الخناجر بعد أن اوقفت الحكومة مدنا بالذخيرة. حفاة عراة ، نلتحف السماء ونفترش أديم الارض. ارسلنا برقيات عديدة للمسؤولين ، موضحين فيها سوء الحال ، ولا شك أنها وصلت السيد/الصادق المهدي وزير الدفاع ، والفريق فتحي احمد علي ، رئيس هيئة الأركان. ولكن للأسف الشديد ، لم يعرنا أحد أدنى اهتمام) (١٤٩).

#### انقلاب الإنقاذ :

وبالطبع ، كان من أسباب مجئ الإنقاذ وفق بيانها الانقلابي تدهور الوضع العسكري والأمني في جنوب السودان ، ودارفور والكرمك وقيسان وفي البلاد عامة. إذ صارت السيطرة للجيش الشعبي لتحرير السودان ، الذي أصبح مسيطراً على الميدان تماماً ، وذلك بسبب ما آل إليه حال القوات المسلحة. وعلى العموم ، كان التدهور شاملاً ، اقتصادياً ، عسكرياً ، سياسياً واجتماعياً. لذا استقبل الانقلابيون استقبال الفاتحين ، وغنى الشعب ، كعاداته ، للانقلاب ”هبت ثورة الإنقاذ“ واخوانتها.

---

١٤٩ - صحيفة الرأي الآخر. العدد ٩٧٩. بتاريخ ١٦/مايو/١٩٩٩م. ص ٦. مقال بقلم/احمد عبد الله الطاهر.

وتميزت حقبة الإنقاذ عما سواها من حكم مدني وعسكري بطول البقاء. ويصح القول باطمئنان أن عمرها يكاد يضارع عمر حكومات ما بعد الاستقلال جميعا! وقد شهدت شدة لم تتعظ منها ، ورخاء لم يفدها. خلالهما أهلك الحرت والنسل معا فداء أوهام اصطنعتها ، حين هيات لها عقليتها أن ما يحدث في الجنوب حرب دينية يجب النصر فيها أو الشهادة. لتراجع بعد هلاك كل شئ إلى الاعتراف بخطأ نهجها ، وتعقد المعاهدات والمواثيق على أسس أهمها ”لكم دينكم ولي دين“!

وكذلك تميزت عما سواها بنهجها العدائي. فقد كانت مسخرة لمساندة قضايا العالم الخارجي ، وفقا لمفهومها ، لا بناء الدولة السودانية. فلا عجب أن كانت أولى شعائرها ”أمريكا روسيا قد دنا عذابها“. وكذلك انتهجت أحد أسوأ السياسات الخارجية خلال فترة ما بعد مواثيق حقوق الإنسان ، حيث انزلت في بداياتها ، في حضيض تخصيص برنامج إذاعي كامل لسب رؤساء الدول والحكومات ، مذكرة بخطب المساجد في الحقبة الاموية التي كانت لا تبدأ قبل أن تسب عليا كرم الله وجهه ، تلك العادة التي يقال إن سيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قد أمر بإبطالها. لذا لم يكن عجبا أن تحظى بعبادة لم تحظ بها حكومة سودانية ، منذ عهد المهديّة!

في الداخل كان نهجها في بداياتها ، كذلك ، شديد العدائية تجاه مواطنيها. فقد بدأت بمجرد وصولها بتطبيق سياسة تشريد كفاءات البلاد من مدنيين وعسكريين. فطال سيفها عشرات الآلاف - الأرجح مئات الآلاف - عن طريق التقارير الاستخباراتية بحجة المعارضة. وقد استمر ذلك لسنوات طويلة. تعكس إفادة الاستاذ المناضل الهصور غازي سليمان ، رحمه الله التي جاءت في صحيفة الرأي الآخر الواقع آنذاك وهي في شأن تشريد عمال وموظفي الهيئة القومية للكهرباء ، حيث قال (إن تشريد عمال الكهرباء لم يكن الأول من نوعه للعاملين

، فقد تم قبل ذلك تشريد لعمال السكة حديد ، وعمال المصارف ، ولآخرين ، ولكن لأول مرة يحدث تشريد لهذه الكمية الكبيرة \_ أكثر من ٥٠٠٠ عامل \_ في مرحلة زمنية بسيطة ”يوم واحد“ فأين يذهب هؤلاء؟<sup>(١٥٠)</sup>. نعم ، عانى كثير من هؤلاء شظف العيش ، وتهاوت حياة بعضهم بشكل درامي ، لكن اعداد كبيرة منهم اضطروا للهجرة خوفاً وطمعاً ، خوفاً من بطش النظام ، وطمعاً فيما يجدونه في بلاد أخرى، ورغم أن ماتقدمه لهم بلاد الغربية يعد كذلك استنزافاً لقواهم وفي كثير من الأحيان قد يرقى إلى الإستغلال ، إلى أنه على الأقل ، يحفظ كرامتهم وأسرههم. فاضطروا لبناء بلاد الغير بدلا من رفعة أوطانهم!

ولم تكتف بتشريد العمال والموظفين ، وانما عمدت إلى تصفية حسابات قديمة بينها والحزب الشيوعي. إذ يبدو أن الجبهة الإسلامية كانت قد أسرت مذبحة النميري للتعليم العالي في نفسها ، وبجحاح انقلابها رأت أن من حقها أن تكون لها مذبحتها الخاصة ، وحاد يوم الدينونة ، وكانت ثورة التعليم العالي هي واجهة تصفية الحسابات. وبدأتها بوكسر الشيوعيين ، جامعة الخرطوم. كانت ثورة التعليم العالي لتعتبر انتصاراً عظيماً للوطن ، لو خلت من الأحقاد ، لكنها للأسف لم تكن كذلك. فقد رأت الإنقاذ في جامعة الخرطوم العدو الأول ، عدو الله الأكبر ، وشردت خيرة كفاءتها الأكاديمية من حملة الدرجات العلى محطمة إياها ، لكأنها جامعة العدو وليست جامعة وطنية ، فتردت مكانتها بعد أن كانت تاجاً بين الأمم!

ولم يقف الحقد عند تحطيم جامعة الخرطوم ، وانما امتد للتخلص من كثير من المؤسسات الحكومية لصالح مواليتها برخص التراب ، بحجة واهية هي خسائرها. وإذا كان ذلك صحيحاً ، لماذا يشتري موالوها مؤسسات خاسرة؟! للأسف هي لم تكن خاسرة

١٥٠ - صحيفة الرأي الآخر العدد ١٢٠٠ بتاريخ ١١/مايو/٢٠٠٠م، ص

، وانما عين اداريوها وموظفوها وعمالها بغير كفاءة فترتب عليه خسارتها. وبدلاً من علاج جذر الأزمة ، بإعادة الكفاءات المتميزة التي تم تشريدتها لإعادة هذه المؤسسات سيرتها الأولى ، عمد النظام حرفياً إلى حل البصيرة أم حمد ، وتخلص منها نهائياً. وللمفارقة ، كانت تلك شهادة وفاته المبكرة ، فبعد عقد ونيف صارت السيطرة على الدولة في يد هذه الفئة التي اشترت. واليوم لا يعلم كثيرون أن من اسقط البشير هي قطعة الخبز التي ما عادت الدولة تملكها ، وتانكر الوقود الذي أصبحت أسهمها فيه هامشية ، و القطاع الصحي الذي صار القصر يدفع فواتير علاج ”بشير“ نفسه للمستشفيات الخاصة، دعك من مريض في صقع الجمل!

ولئن كان قدر بعض المدنيين الهروب لبناء أوطان أخرى ، فإن قدر بعض العسكريين كان أسوأ على بلادهم. فبعد أن ارتكبت طغمة الإنقاذ طامتها الكبرى ، بفصل آلاف العسكريين والضباط. لم يتردد بعض هؤلاء في احياء ”سنة الجهادي“ وهي الرضا عند العطاء والسخط عند المنع ! فجاء رد فعلهم بالوسيلتين المعلومتين ، وهما صنع إنقلاب في الداخل ، وضرب خاصرة الدولة من الخارج. فحدث انقلاب سنة ١٩٩٠م. الذي راح ضحيته حوالي ٢٨ ضابط من ذوي الكفاءة العسكرية. أما في الخارج فقد كانت قدرات الجهادي محدودة لكن تحالفه مع ”الفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب“ أثمر كثيراً .

كان العميد عصام الدين ميرغني قد خرج من السودان عقب الانقلاب ، وأقام في الامارات العربية المتحدة ، داعياً إلى ضرورة حمل السلاح ، وبالطبع ، كانت الأحزاب السياسية المدنية مستعدة للتحالف طالما سيعيد إليها السلطة.

وسرعان ما التقى السيد مبارك الفاضل المهدي بالعميد ميرغني

في يوليو ١٩٩٠ م<sup>(١٥١)</sup>. وكانت نواة ما عرف لاحقاً بـ ”التجمع الوطني الديمقراطي“. وكان له دور بارز في زيادة الوجد الوطني على مواطن السودان المغلوب على أمره ، الذي ما كفاه قمع الإنقاذ من الداخل ، فجاءه العذاب من الخارج حين كانت مليشياته تضرب خاصة الدولة والأطراف ، مثل ضرب منطقة همشكوريب وغيرها!

ولم يقف الانفجار عند هذا الحد ، وإنما اقتدى آخرون معجبون بضرب خاصة الدولة بنهج التجمع الوطني الديمقراطي. وفي بداية الألفية الثالثة ، استثمر بعض من الجهاديين ، والباشبوزق ، بدعم من بعض من ”الفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب“ في غرب السودان أخطاء نظام الإنقاذ ، وأشعلوا حرباً مدمرة أدت إلى تهوي الدولة السودانية أكثر وأكثر.

يصعب حصر مخازي نظام الإنقاذ ، في دارفور وجنوب كردفان وغيرهما. لكن المؤكد أن ذلك لم يكن عرقياً كما ظل يعتقد كثيرون. إن نظاماً يرتكب مجزرة في قلب الخرطوم ، كمجزرة معسكر العيلفون التي راح ضحيتها مئات الطلاب اليفع ، الذين بالكاد خرجوا من طور المراهقة ، وكل ذنبهم كان احتجاج طفولي على تدريب غاشم لم يألفوه ، فأرادوا الاستراحة ليوم أو بعض يوم أو حتى مجرد الهرب. وكان هروب جماعي ، لم تستنكف زبانية الإنقاذ اصطيادهم كفعل صياد لئيم بطيور الجنة ، في البر والبحر ، وحرّموا على ذويهم إبداء الحزن. فهل يتوقع من مثل هذا النظام كف يده عن مواطنين عزل في منطقة حرب في أقاصي البلاد؟!

يمكن اختزال حقبة حكم البشير بين مسمار اخترق رأس د. علي فضل في بواكير عهد الإنقاذ ، وخازوق اخترق جسد الاستاذ/ احمد الخير في خواتيمه. وبينهما كان كثير من خير وكثير من شر!

١٥١ - فتحي الضو. السودان سقوط الاقنعة. سنوات الأمل والخيبة. الطابعون شركة سوتير ، الزيتون ، القاهرة. ٢٠٠٦ م. ص ١٦٢

## الفصل الثاني

### حقائق حول القوميين

الحقيقة الاولى ، فشل المدنيين الذريع :

مما لا جدال فيه حظوة النظم العسكرية بوقت اطول في الحكم. حتى يمكن القول باطمئنان ، إن أقل فترة حكم عسكري أطول من أطول فترة حكم مدني. فقد كانت أقل مدة حكمها العسكر هي ست سنوات ، وذلك في عهد عبود. بينما لم تصل حكومة مدنية حاجز الست سنوات. ولاشك أن لذلك تأثير كبير على إنجاز المشروعات.

لذا ، لن نحاكم المدنيين إلى إنجاز المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، لاختلال ميزان الحكم الأساسي وهو الزمن الذي اتيح لهم. وحتى لا يحتج أحد بأن العسكريين حكموا عشرات السنين ، فكان انجازهم المتباهى به شيئاً عادياً! لذا ، نحاكم المدنيين إلى أصغر وأهم مهمة اوكلت إليهم ، وهي وضع دستور للبلاد. وقد حظوا لأجل إنجاز هذه المهمة بسنين عددا ، تفصيلها كالاتي: خمس سنين تقريبا هي الفترة بين انتخابات ١٩٥٣ م. وتسلم العسكر الحكم في نوفمبر ١٩٥٨ م. واربعة سنين تقريبا هي الفترة من ٦٥ \_ ١٩٦٩ م. واربعة سنين تقريبا هي الفترة من ٨٥ \_ ١٩٨٩ م.

اذا ، كان نصيب المدنيين من الحكم ثلاث عشرة سنة تقريبا ، مقسمة الى ثلاث فترات ، أوكلت إليهم خلالها مهمة أساسية واحدة تمثلت في وضع دستور للحكم. فهل هي فترة كافية؟ لاشك أنها كافية جداً

لإنجاز الدستور ، خاصة في ظل توفر القوى المادية والبشرية ، فقد كانت أوضاع البلاد الاقتصادية ممتازة جدا في الخمسينات والستينات ، أما في الثمانينيات وإن تراجع الحال إلا أن مخصصات الدستوريين في الجهازين التشريعي والتنفيذي لم تنقطع حتى سقوط الحكم المدني في ١٩٨٩ م<sup>(١٥٢)</sup>. وبالتالي ، كان يفترض على الأقل تحليلا لمرتباتهم ومخصصاتهم انجاز الدستور. ومعلوم أن القوى البشرية اللازمة لإنجاز الدستور يقف على رأسها خريجو كليات القانون ، وقد كانت والحمد لله متوفرة منذ الثلاثينيات ، بل أن كثيراً من الدول العربية وغيرها استفادت منهم في وضع دساتيرها ونظمها الأساسية. فلماذا الفشل هنا في السودان؟!

وإذا ظلت القوى المدنية لثلاث دورات تفشل في التواضع على دستور لحكم البلاد ، فاي رجاء يرتجى؟!

الحقيقة الثانية ، الحكم المدني ليس جذرا للأزمة ؟

للسخرية ، كانت أهم إنجازات المدنيين ، على الاطلاق ، صناعة الانقلابات العسكرية. فالاحزاب الاربعة الكبرى لكل منها انقلابه الخاص ، أو بالتضامن: فعبود صناعة الأنصار والختمية. ونميري صنيعة الشيوعيين ، والانقاذ صنيعة الجبهة الإسلامية. ومن بين ركاز الانقلابات الكثيرة كان الأسوأ هو محاولتها اجتياح الخرطوم فيما عرف بالمرتزقة. لا اعلم كيف لحزب مدني أن يجتاح عاصمة بلاده؟! ورغم مرور سنوات على اجتياح الخرطوم في العام ١٩٧٦ م. إلا أن الأحزاب بمجرد فقدانها السلطة في عهد الإنقاذ ، سعت للاستغلال تحت بندقية التمرد لأجل اجتياح المدن السودانية حتى إسقاط الخرطوم . فأى حزب مدني رشيد يتورط في ذلك؟!

في الواقع كانت المدنية نفسها فريسة للمستعمر الزنجي ، الذي حول وسائلها وخصائصها ومميزاتها إلى غنيمة. وحول وظيفتها من

١٥٢ - ما زالت بعض لاندكروزر الثمانينيات تعرف باسم «الجمعية التأسيسية» .



حاكمة للدولة إلى مجرد أداة نهب أخرى. عبرها تنهب الدولة نفسها بأخذها عنوة بالانقلاب العسكري في الداخل ، أو الاجتياح المسلح من الأطراف! وعبرها تنهب أصوات الناخبين ، المناصب ، والأموال العامة.

ومع ذلك ، يبقى صحيحاً القول إن الحكم المدني هدف لا بد من بلوغه وإن طال السفر. وهو السبيل الأوضح اليوم لحكم الناس ، وخير دليل على ذلك لجوء أعظم ملكية إليه. إن مؤسسات الحكم في بريطانيا كاملة المدنية ، وللمفارقة أدى ذلك إلى ترسيخ الملكية نفسها. اليوم ، يجد البريطاني فخراً شخصياً في التاج ، بل ويقاوم لأجل استمراره. والحكم المدني يسود العالم المتحضر ، ما يعني أنه لم ، ولن يكون جذر أزمة البلاد ابداً.

#### الحقيقة الثالثة ، الديكتاتورية ليست جذر الأزمة ؟

وفي الوقت ذاته ، فإن افتراض أن جذر أزمة البلاد هي الحكومة الديكتاتورية الاستبدادية ، هو افتراض خاطئ ، حيث أن العكس صحيح. فالحكومة الاستبدادية هي نتيجة لا سبب. او بمعنى أوضح ، أن ازممتنا هي التي تنتج النظم الاستبدادية ، ودليل ذلك أن الانقلاب لا يحدث ، على الأرجح ، في وقت رخاء من عمر النظام المدني ، وإنما يقع ساعة الشدة ، عندما تغرق الحكومة المدنية في سفاف الأحداث. عندما يكيد بعضها بعضاً ، وعندما تتورط في نفق الفساد. ولك أن ترجع إلى البيان رقم واحد في كل الانقلابات العسكرية ، في السودان وحول العالم للتأكد!

#### الحقيقة الرابعة ، الثروة الوقتية الوطنية المهددة:

ومن ناحية أخرى ، فإن ذلك الافتراض ، يهدر "الثروة الوقتية الوطنية". وتعريفه لهذا المصطلح بأن الثروة الوقتية الوطنية هي "مقدار ما يملكه الوطن من وقت" ، و مقدار ما يملكه الوطن من وقت ، من حيث العموم هو مجموع ما يملكه أفراداه من وقت.

وبالتالي ، فإن الوقت الذي تمضيهِ الديكتاتورية في السلطة هو جزء من الثروة الوقتية للوطن ، فإذا تم اهداره يكون قد تمت إضاعة جزء من عمر الوطن. وهذا الأمر ينطبق على المعارضة أيضاً. فالوقت الذي تعيشه بعد الاطاحة بها خارج السلطة هو أيضاً جزء من ”الثروة الوقتية الوطنية“ ، وهو جزء من عمره. وعلى ذلك فإن افتراض أن الديكتاتورية هي جذر أزمة البلاد أدى إلى نتيجة مدمرة تمثلت في تبطل المعارضة وتسكعها ، طوال فترة حكم الديكتاتوريات ، بدلا من بناء نفسها لتكون مستعدة ، عند استعادة السلطة ، لبناء الدولة. لماذا ؟ لأنها موقنة أن جذر الأزمة هو السلطة الديكتاتورية، لذا تحصر جهدها ، فقط ، لإسقاط هذه الديكتاتورية، بدلا من بناء مؤسساتها التي تحتاجها للحكم. لذا عندما تتاح لها فرصة للحكم تعجز تماماً ، ما يؤكد فعلا أنها أضاعت ”ثروة وقتية وطنية“ طيلة بقائها خارج السلطة.

لذا ، تجد أن القاسم المشترك بين كل القوى المدنية التي تقدمت لاستلام السلطة \_ بعد الاطاحة بالديكتاتورية \_ كانت الحيرة والارتباك. فالحيرة والارتباك كانا القاسم المشترك بين كل النظم المدنية ، حتى بعد تسلمها رسميا السلطة! لقد رأينا كم عانت أول حكومة مدنية من ارتباك، حيث قضت عمرها القصير في تلك المؤامرات والمهاترات حتى قضى عليها. وهو ذات حال الطغمة المدنية الثانية والتي زادت سوءا حتى انتهى أمرها الى طرد بعضها بعضاً من البرلمان ، وشكاية المطرود الطارد لدى المحكمة لتصدر حكما ، يقرر رئيس الوزراء أنه لاشئ ، وتمضي الأحداث مرتبكة لدرجة إطلاق سراح مجرمين مدانين قضائيا ، وانفراط الأمن و.....الخ!

واما في المدنية الثالثة ، فقد قضت الأحزاب السياسية أربع سنوات تقريبا ولم تنجز الهدف الأساسي الذي كان مطلوبا منها إنجازَه ، قضت كل تلك المدة وفشلت في صياغة دستور للبلاد. وهو الفشل

الذي تكرر خلال كل العهود المدنية! وبعد ثورة ديسمبر ، أعادت الايام دورتها على الحال الذي علمنا جميعا من حيرة وارتيباك في كل شئ \_ كتابة الوثيقة الدستورية ، تشكيل الحكومة ، إدارة الاقتصاد ، الأمن . والخدمات.....الخ \_ وقد بلغت الحيرة منتهاها يوم تباكى السيد رئيس الوزراء مستعطفا شعبه ، ومعتذرا عن الارتباك الذي تلبس اداءه ، حين همس بعد فترة طويلة من تسلم منصبه : انني في انتظار برنامج الحرية والتغيير!

وعلى ضوء ذلك، نجد أن أساس هذا الارتباك كان توجيه المعارضة كل وقتها وطاقاتها لإسقاط النظام ، لا بناء المؤسسات المدنية ، وإعداد الخطط اللازمة لإدارة البلاد ، وهو ما نصفه بأنه ”هدر للثروة الوقتية للوطن“. وباحصائية بسيطة نجد أن الجناح المدني كان لديه ٥٢ عاما مهكرة دون طائل \_ ٦ سنين خلال عهد الرئيس عبود ، ١٦ سنة خلال عهد الرئيس نميري ، و ٣٠ سنة خلال عهد الرئيس البشير \_ كانت السنوات الست الاولى وحدها كافية لإعداد معارضة رشيدة تبني نفسها ، وتعد لها أهداف وبرامج واضحة ، مفصلة تفصيلا دقيقاً ، يتناول كل أنشطة الدولة ، جاهزة للتطبيق عندما يحين الوقت. أما أن تعود المعارضة المدنية ، بعد ثلاثين عاما للحكم تتلبسها الحيرة ، فتلك حالة نموذجية لما اسميته ”تبيد الثروة الوقتية الوطنية“!

الحقيقة الخامسة، صراع القوميين شد لأزرالعرقين:

هل أصل الحكم مدني أم عسكري؟ هذا هو السؤال المسيطر على الساحة السياسية السودانية والإفريقية ، وبعض دول العالم الثالث منذ صياغة مواثيق حقوق الإنسان. إذ أن ثمة ادراك غائم يسبح في فضاء القوميين. خاصة فيما يتعلق باعتقاد العسكريين بأن السلطة هي في الأصل لهم ، لكن ، تدبير ما ”خيث“ أدى لحرمانهم منها،

ووضعها في يد المدنيين. أولئك الذين يفرون عند الوغى للاحتماء بهم ، وإذا أمنوا سلقوهم بالسنة حداد!

في الواقع ، لم يكن الجيش ليسبح عكس تيار الحضارة الإنسانية. تلك التي فرضت عليه منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي التراجع للخلف ، لحماية الدولة لا حكمها ، فحكمها منوط باقوام آخرين! تلك كانت طعنة غادرة قضت على أحلام ازدهرت ما بين الاسكندر الأكبر المقدوني ، وبونابرت الفرنسي. لكنها اليوم مجرد أحلام ، ولكن الأحلام قد تتحول الى واقع. ففي لحظة غفوة تاريخية أوتي عبود الحكم ، استيقظ من أحلام تقاعده، ليبدأ سيرة مهنية جديدة ، قصيرة ، لكنها طغت على كامل تاريخه!

فإي لحظة تاريخية تلك التي حققت حلمه ١٩!

كان ذلك أوان فشل عبدالله خليل وزمرته. وهو ما تكرر أوان فشل الأزهري وزمرته! وهو ما ترسخ أوان فشل الصادق المهدي وزمرته! وهو ما وقر لدى الذهنية العسكرية ، بعد فشل آخر حكم مدني. ففي تلك اللحظات ، رأى الجيش نفسه مؤهلاً لتسلم السلطة ، حين فقد المدنيون رشدهم وسيطر عليهم الغي. حينها وجد نفسه ، بحكم "الولاية التاريخية" ، مؤهلاً لازاحتهم وتسلم الحكم. تلك اللحظة التي تشارك فيها الاحساس بين الجيش والشعب ، فعبر هذا بأغنية "بت الفكي" واخواتها. وغني ذاك "بالملايين قلناها نعم"! وبينهما تسولت المدنية خشاش الأرض!

ولكن ، ما أن انتهى الحفل وهمدت ال أغنيات ، وجرد الحساب ، حتى وجد الشعب أن ما كان قد كان! وأن الضراء جرت وراءها باساء ، وأن الفشل قد بلغ حدا جعل المدنيين مؤهلين للعودة للحكم. ففي بلادي لا يقاس نجاح المرء بقدرته الذاتية ، ولكن يكمن النجاح في فشل الآخر. وبفشل العسكريين اثبت المدنيون رشدهم ، إذ صاروا

متساوين معهم في الغي ، وزادوا عليهم بفهلوة موثيق حقوق الإنسان الداعمة للحكم المدني. فنزعوا ولاية الجيش عنهم وعادوا للحكم، وسعدوا مجددا بـ“الغنيمة والاياب“ ، وهلل الشعب . وغنى ”عاش ابو هاشم“! و”لن نصادق غير الصادق“، ورقص اولئك على نغم ”الاكتوبريات“!

مهما يكن ، استمر ذلك في التكرار بشكل دوري ، في السودان وأقطار من أفريقيا. حتى أنه يصح القول ، باطمئنان ، إن المائة عام المقبلة ستتأرجح بين هؤلاء وأولئك، ما لم يحدث تغيير جذري. وعلى كل ، أدى انهماك القوميين في التربص ببعضهم إلى نتيجة طبيعية ، هي استواء سوق العرقيين. فقد هدر القوميون طاقتهم في الكيد لبعضهما وإهملا شأن الناس. وهو ما أدى إلى تمكين العرقيين من إشاعة مفاهيمهم. وهو ما نلاحظه خلال المساندة الجهوية لتياراتهم . لقد كان تأييد الجنوبيين واضحاً لأحداث ١٩٥٥م. وكذا تأييد أبناء البجا لمؤتمرهم في ١٩٥٨م. إذ قدر الحضور باكثر من خمسة عشر ألفاً<sup>(١٥٣)</sup>. وهي ذات الحال التي استقبل بها أهل دارفور جبهة نهضة دار فور ، وكان ذلك شأن أهل جبال النوبة مع اتحاد جبال النوبة ، وهو ما رأيناه من مؤازرة للطبيب مصطفى، رجل منبر السلام العادل ، رحمه الله ، وهو ما نجده في كل طرح مشابه ، كان ذروته وقت حشد الجنوبيين لحرب ١٩٨٣م. وكذا الانفصال. وكذلك حشد الغرابة بداية الألفية الثالثة للحرب ضد المركز.

على أن أخطر ما في الأمر ، صيرورة الأطروحات العرقية نهجاً تبريريا للحرب ، بحيث تسيطر على الأذهان كونها ضرورة لتحقيق الأهداف. وهو ما يدخل البلاد في نفق داخل انفاقها الغائرة العمق!

---

١٥٣ - محمد أدروب اوهاج ، مؤتمر البجا ، الناشر : دار عزة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م ، ص ١٣

## الفصل الثالث

### جناح العرقيين

يصح القول إن العرقية تمثل طبقة سميكة من القاذورات تيبست على جلد افريقيا. فهي ليست حقيقية ، وليست ضرورية ، ولا تدخل في تكوين الجسم ، ومع ذلك ، أجتهد العرقيون في إقناع ذواتهم ، بأنها جزء حيوي في هذا الجسد! ليس ذلك فحسب ، وانما استمروا في إقناع ذواتهم أن كل شي عنصري ، وكل ما يحدث له أساس عرقي. وانحصر الأفق لديهم تحت هذا المستوى. فمثلا الجنوبي العرقي لن يفصل بين حكومة شمالية إسلامية بعد الاستقلال ، وحكومة المهديّة التي نشطت في غزوات الرقيق! لذا ، لم يكن غريباً صدور تصريح كهذا من المتحدث باسم الجنوب في مؤتمر المائدة المستديرة ، في ستينيات القرن الماضي ، حيث جاء ضمن خطابه أن الرق (لا يمكن نسيانه ، خاصة وأنه لم يتم أي إجراء ليدل بوضوح ، بأن هناك تغييرا في النوايا وسط ولاية الأمر من حفدة المسؤولين عنه)!(١٥٤). إن ذلك يعكس مدى سيطرة الاعتقاد بأن كل شيء يندرج تحت مفهوم العرق والعرق المضاد. فكيف لا يكون هناك تغيير ، ودساتير البلاد ، وقوانينها ، ونظمها كافة تدين الرق ، والعنصرية وكل ما يندرج تحته؟ بل وتعاقب على ذلك! وفوق هذا، لا تعتبر المساواة جزءا من دستور البلاد فحسب ، بل هي الركيزة الأساسية التي تأسس عليها مستندا إلى مواثيق حقوق الإنسان . وبالتالي هي \_المساواة\_ الركيزة الأساسية التي تأسست عليها جميع القوانين(١٥٥\*).

١٥٤ - د.فرانسيس دينق ، صرع الرؤى ، ص ٧٦.

١٥٥ - (٢) ربما كان ممثل الجنوب متأثراً بإحداثي الأحد الأسود بتاريخ ٦/ديسمبر/١٩٦٤م. فقد تجمع أبناء الجنوب في الخرطوم للاحتفاء بأول جنوبي يتولى منصبا وزارياً مهما وهو كلمنت امبورو Clement Mboro

وتأكيداً لحسن النوايا حرص القائمون على إدارة المؤتمر على تصميم مائدة فريدة يتحلق الناس حولها للحوار ، فقد جعلت مستديرة ، دلالة على التساوي في كل شيء! وتوخياً للإنصاف ، اذا راجع المتحدث المحترم تكوين لجنة صياغة الدستور في ١٩٥٦م. لوجدها تتكون من ٤٦ عضواً شمالياً مقابل ثلاثة أعضاء جنوبيين ، وكان القرار يصدر بالأغلبية<sup>(١٥٦)</sup>. فكيف يصح القول إنه لم يتغير شيء؟! إن مؤتمر المائدة المستديرة نفسه \_ بعد عشر سنوات فقط من الاستقلال \_ يشهد على التغيير الذي طرأ على ”حفدة المسؤولين عن الرق“ حيث أن عدد الكيانات السياسية الممثلة للجنوب كان أربعة كيانات منفصلة<sup>(١٥٧)</sup>. أما عدد الحضور من الجنوبيين فيكاد يكون الأكبر! في الواقع ، لم تكن لتختلف نظرة ممثل الجنوب المتعلم عن نظرة ”يولا بيك ماليث“، الجنوبي الأمي الطاعن في السن الذي كان يعتقد (بأن تلك النزعات المشينة لدى العرب ، مغروسة في تركيبتهم العرقية والثقافية ، ولهذا فإنه يستبعد أي أساس لوحدة حقيقية صادقة. اذا كانوا أناساً لهم القدرة للتخلص من أخلاقهم السيئة ، لفعلوا ذلك منذ أمد طويل ، ولكنهم قوم خلفهم الله بطريقة خاصة).<sup>(١٥٨)</sup>

ولا يختلف العرقي الغرابي عن الجنوبي كثيراً ، حيث ظل معتقداً في عرقية تفسير الوقائع. وقد تمادى في ذلك حتى أورد دارفور المهالك. أما العرقي الشمالي ، فحدث ولا حرج ، حيث ما زال يعتقد أن الغرابة ممثلين في التعايشي سبب مناخ قومية ، وما زال النحاس يقرع في رتابة تحذيرا من عودة التعايشي. ولا أدل على ذلك من هتاف البعض ضد إختيار السيد/محمد حسن التعايشي عضواً في مجلس السيادة ، إذ صاحوا لن يحكمنا التعايشي مرة أخرى!

وقد شاعت الإشاعة باغتياله عند تأخر وصول طائرته»العم كلمنت قد اغتيل» فهاج الجنوبيون وقتلوا أي مندكورو صادفوه امامهم، ورد المندكورو. وكان شغباً عنصرياً خلف قرابة المائة قتيل. تاريخ السودان الحديث. روبرت أو كولنز. ص ١٠٢.

١٥٦ - د.فرانسيس دينق ، صرع الرؤى ، ص ١٣١.

١٥٧ - روبرت أو كولنز ، تاريخ السودان الحديث، ص ١٠٣.

١٥٨ - د.فرانسيس دينق ، صرع الرؤى ، ص ١٩٢.

أن هذا الجناح يمضي مباشرةً إلى تصديق اعتقاده الراسخ أن جوهر أزمة البلاد عرقية ، أو عنصرية ، وبالتالي ، لا يضيع وقتاً في البحث عن أي أسباب أخرى ، حقيقية للأزمة ، لأن التسبب العرقي في نظره هو الحقيقة. وكذا لا يجتهد لبحث حلول لأن الحل بالنسبة إليه معلوم لا جدال فيه. ويتلخص في الابتعاد عن مصدر هذه الأزمة العرقية أو العنصرية. والتعبير الميكانيكي عنها هو الانفصال. فالانفصال هو يقونة العرقيين وفردوسهم المفقود ، به تنتهي آلامهم وماسيهم. وقد بدا هذا الاتجاه مبكراً، إذ كان هناك من أعتقد جازماً أن الحل يكمن في الانفصال. وفي الحقيقة ، ليس الانفصال حلاً ، وإنما هو ، فقط ، ”أزمة مؤجلة“! فما أن ينال العرقيون منالهم وينفصلوا ، حتى تقفز الأزمة ذاتها : مثلاً ، ستعود مصطلحات ”احرار“ و ”عبيد“ للتموضع بين المكونات الجديدة ، ولن يتغير شئ سوى تبدل أشخاص المنادى عليهم بمصطلحي الاحرار أو العبيد!

لقد طغى ذلك حتى على الجغرافيا ، فما أن انفصل الجنوب عن الشمال ، حتى ظهر جنوب جديد للشمال ، وشمال جديد للجنوب! ولن نبالغ ، اذا قلنا إنه ما لم يعالج جذر الأزمة فلن يغير الانفصال من الأمر شيئاً. حتى اذا انفصل السودان إلى قرى ، وكل قرية اعتبرت دولة كامله السيادة ، سينقسم أهلها إلى فريقين على الأقل ، وسيتهم بعضها البعض الآخر بالعنصرية ، والعرقية وإن انحدروا من الجد نفسه. وسيتمرد بعضها وقد يحمل السلاح و... إلخ!

وعليه ، يصح القول إن الركون إلى نهج تفسير عرقي / عنصري لأي واقعة أو حدث كان ، وما زال ، مضراً جداً بوحدة السودان ، لأنه يأخذ الناس إلى حيث لا ينبغي لهم أن يذهبوا. خاصة حينما يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة محتملة. لقد كان هذا الجناح يجد ضالته في كل واقعة حيث يرجعها إلى تفسير عنصري ما ، وليست تلك هي المشكلة ، وإنما كانت المشكلة حينما رسخت هذه التفسيرات جيلاً عن



جيل ، دون تمحيص ، حتى غدت هي الحقيقة الفاردة. الحقيقة التي قادت إلى حروب عبثية ، مدمرة ، راح ضحيتها اجيال ، وما زالت هناك أجيال تنتظر. وادت إلى تكلس الذاكرة الوطنية حول وقائع وأحداث تاريخية كان يمكن اعتبارها أخطاء ممارسة من قبيل إساءة استخدام السلطة ونحوه ، لكنها تحولت إلى سياط عرقية يجلد بها الوطن .فالسودنة ، قمع التمرد ، ترحيل الازاندي ، وغيرها ، تحولت إلى مناحة تاريخية ، تحج إليها الجموع ، لذرफ الدموع ، بكرة واصيلا! وخلال هذه المساحة ، سنحاول إعادة قراءة بعض أهم الأحداث التي أثرت على تاريخ السودان.

## ١٠١ السودان

نال الجنوبيون ٨ وظائف من مجمل ٨٠٠ وظيفة احتكرها الشماليون عام ١٩٥٥م. مما رتب اثار كارثية على تاريخ السودان بعد الاستقلال. وقد رافق ذلك بعض الأسباب التي نظر إليها جميعا كدليل تحيز عرقي من قبل الشماليين. ولكن الملفت هو الاكتفاء بذلك التسبيب واستهلاكه حتى غدى أنجيلا بين الناس. وهنا نتساءل: هل يمكن إيجاد وقائع أخرى كان يمكن أن يؤدي استصحابها إلى حكم مختلف؟ وأن كانت الإجابة نعم، هل كان ذلك يجدي نفعا في خفض التوتر بين الشمال والجنوب، وتفادي ما بعده؟ وإن كانت الإجابة نعم، هل يمكن استصحاب ذلك اليوم لأجل كسب حاضرننا؟<sup>(١٥٩)</sup>.

أن المطلع على تاريخ السودان، منذ بدء الحكم الثنائي، قد يلاحظ وجود وقائع مهمة متعلقة بالسودنة، لم تجد حظها من الاستصحاب. ومن ذلك أزمة طلاب المعهد العلمي المزمنة المستفحلة. وارتفاع مستوى البطالة بين الخريجين عموما، وخريجي المعهد العلمي خصوصا.

أزمة طلاب المعهد العلمي :

(ترجع جذور التعليم الديني في ام درمان إلى عهد المهديّة، حيث شهد جامع الخليفة اكبر تجمع للدارسين، من الكبار والصغار، وكان الخليفة قد أمر الفقهاء بتعليم القراءة والكتابة للصبيان، وحفظ

---

١٥٩ - وفقا لعبد الجبار محمود دوسه، أن نصيب الجنوبيين من هذه الثمانمائة وظيفة كان أربعة مناصب. دارفور وأزمة الدولة. دوسه. ص ١٥]

سورة الفاتحة ”آية وشكله“ وسورتين من القرآن ”المعوذتين“ للكبار<sup>(١٦٠)</sup>. وكانت هناك مدرسة فوق مستوى الخلوة ، شرط الالتحاق بها حفظ القرآن الكريم يدرس فيها الحساب والعلوم الدينية<sup>(١٦١)</sup>. وكانت هناك خلاوي أخرى هنا وهناك. وقد برزت مع بدء الحكم الثنائي حلقات العلم التي يقيمها العلماء في منازلهم<sup>(١٦٢)</sup>. وقد وجدت الحكومة الجديدة في حلقات العلم هذه خطراً مؤجلاً بحسبانها من مخلفات المهديّة ، خاصة بعد تنامي ظاهرة المقاومة ، مثل ادعاء على عبد الكريم وأصحابه ظهور نبي الله عيسى عليه السلام في عام ١٩٠٥ م، وما خلقه ذلك من اضطراب ، انتهى باستتابتهم قضائياً ، ثم نفاهم مكبلين بالقيود إلى وادي حلفا ، حيث بقوا كذلك حتى الموت<sup>(١٦٣)</sup>. وبعد سنوات قليلة اندلعت حركة ود حبوبة التي انتهت باعدامه. وبين شد وجذب ، تم إنشاء المعهد العلمي في ١٩١٢ م. من قبل الشيخ ابو القاسم هاشم ومعه ثلة مباركة، لنشر العلم ، وتخريج جيل يجمع بين العلوم الدينية والحديثة حتى يتمكنوا من الإسهام في رفعة مجتمعاتهم<sup>(١٦٤)</sup>.

#### المعضلة الاولى ، أزمة طلاب المعهد العلمي :

لم يقتصر دور الحكومة على الفتور تجاه المعهد العلمي فحسب وإنما سعت حثيثاً لصرف الطلاب عنه وإغلاقه. وقد اتبعت طوال نصف قرن تقريبا \_ أساليب مأكرة على رأسها حرمان خريجه من التعيين في الوظائف. بل إنها امعانا في حربها عليه ، رفضت طلب مديره تعيين بعض خريجي المعهد النابهين في وظيفة مساعد تدريس. وتحت إلهام المدير وافقت بشرط أن يكون ذلك تبرعا منهم ،

١٦٠ - د. المعتصم احمد الحاج أزهر السودان. المعهد العلمي بأمر درمان. تاريخه وتطوره ١٩١٢ \_ ١٩٦٥.. ص ٥٢.

١٦١ - نفس المرجع ، ص ٥٢

١٦٢ - نفس المرجع ، ٥٦

١٦٣ - د.فرانسيس دينق ، صرع الرؤى ، ص ٥٧

١٦٤ - د. المعتصم احمد الحاج أزهر السودان. المعهد العلمي بأمر درمان ، ص ٨٣.

وتعهدت باعانة شحيحة للغاية. كما زادت غلوها حين فرضت على مدير المعهد عدم تجاوز عدد الطلاب المعينين عن ست. وان يظلوا على حالهم حتى تخلو وظيفة مدرس فيعين أحدهم مكانه! (١٦٥).

وللمفارقة ، لم يكن وضع طلاب المعهد العلمي فقط هامشيا ، وانما وضع شيخ المعهد العلمي نفسه \_ مدير المعهد العلمي \_ كان هامشيا . فرغم أن الحكومة تدفع له مرتبا ، إلا أنه لا اعتبار له ، حيث لا تشمله قوانين الخدمة لأنه يعمل بعد التقاعد (١٦٦). وفي ثلاثينيات القرن الماضي كان رأي الحاكم العام (أن منصب شيخ العلماء لا يعدو أكثر من وظيفة شرفية لا يريق لها) (١٦٧). وقد استمر طلاب المعهد العلمي على حال من البطالة وضيق الأرزاق ، مما كان يدعوهم للإضراب عن الدراسة ، خاصة الفترة من ١٩٤٦ \_ ١٩٥١ م. احتجاجا على كونهم خارج النظام التعليمي للبلد ، وما ينتج عن ذلك من أضرار عليهم خصوصا بعد التخرج (١٦٨).

قبيل الاستقلال ، في العام ١٩٥٤ م، ضمن نضالهم الطويل المستمر منذ عقود ، رفع اتحاد طلاب المعهد العلمي مذكرة إلى السيد اسماعيل الازهري ، رئيس الحكومة الوطنية الأولى ، تحوي ذات مطالبهم . ولما لم يجدوا حلا من قبل حكومتهم الوطنية ، لجأوا في مارس ١٩٥٥ م إلى إعلان الإضراب عن الدراسة في بيان موجه إلى الشعب ، ونوابه ، وشيوخه. وكان مما جاء فيه (أنه ليس من العدالة في شئ أن يقضي الطالب زهرة عمره ، ثم يخرج إلى الشارع لأن الحكومة لا تعترف

---

١٦٥ - المرجع السابق. ص ٨٩. عن الأمين محمد محيسي. المعهد بين الماضي والحاضر. مجلة معهد ام درمان ، العدد الاول. ديسمبر ١٩٥٧ م. الخرطوم ، ص ٣٦ \_ ٣٧.

١٦٦ - ورد في مذكرة كبار علماء المعهد العلمي إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجامعة الإسلامية : أن الإستعمار قد حاربهم في أرزاقهم وامعن في اضطهادهم ، فجعلهم في مؤخرة الطبقات ، وسد أبواب العمل أمام المتخرجين في كل ما يدخل في دائرة اختصاصهم..... المرجع السابق. ص ٣٢٤.

١٦٧ - المرجع السابق. ص ٩٥.

١٦٨ - المرجع السابق. ص ٩٩.

بالشهادة التي نالها بعد جهد طويل ، دفع الثمن غاليا من عمره ، وعقله وطاقته.....الخ<sup>(١٦٩)</sup>.

بلغ عدد خريجي المعهد العلمي ، خلال الفترة من ١٩١٢ \_ ١٩٥٨ م. مائتان وأربعة من حملة الشهادة العالمية ، وسبعمئة واثنين من حملة الشهادة الثانوية (الأهلية) ، والف وتسعمئة طالب من الشهادة الابتدائية. ومع ذلك أغلقت الحكومة الابواب امامهم وضيق عليهم كثيرا<sup>(١٧٠)</sup>.

#### المعضلة الثانية ، عدد الخريجين من التعليم النظامي :

في العام ١٩٤٢ م. كان عدد الخريجين من المدارس والمعاهد والكليات الجامعية المنضوين تحت مؤتمر الخريجين (٥٢٨٠) أربعة اخماسهم من الأقاليم<sup>(١٧١)</sup>. وكانت الوظيفة نصرا عزيزا ، ليس للخريج فحسب ، وانما لطائفة من البشر حوله ، يصف خضر حمد معنى أن يحظى أحدهم بوظيفة في ذلك الوقت ، حيث يقول (فالتوظيف هو نهاية المطاف ، والعلم الذي نتلقاه يهيئنا لهذه الوظيفة دون سواها. بل كانت الوظيفة هي أمل الأهل والاحباب. واذا ما تخرج الفرد منا واحتوته دواوين الحكومة ، وهذا مصيره الحتمي ، سر به أهله واحتفل به اصدقائه ، واطيبت له الحفلات ابتهاجا بالفوز والظفر)<sup>(١٧٢)</sup>. هذا عن الوظائف الدنيا. وإذا استصحبنا معها احتكار الإنجليز للوظائف المهمة ، التي كان الخريجون يتحرقون شوقا ، انتظارا لسودنتها. واذا نظرنا قرب سكان المركز وما حوله من أماكن هذه الوظائف ، وفي الوقت ذاته بعد الآخرين (غرب السودان ، الجنوب ، الشرق) عن مواقعها. وبالعودة إلى "الذهنية الغنيمية" للمواطن السوداني "ذهنية الدولة الغنيمية" نجد أن التغول على هذه الثمانمئة وظيفة سلوك

١٦٩ - المرجع السابق. ص ٢٧٧.

١٧٠ - المرجع السابق. ص ٢٨٠.

١٧١ - احمد خير ، كفاح جيل.. ص ٧٥.

١٧٢ - خضر حمد، مذكرات خضر حمد. ص ٢٢ .

طبيعي لتلك الذهنية ، وفضلاً عن ذلك يمكن إيجاد تفسير آخر له يؤكد ذلك. خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن عدد الوظائف المطروحة كان ثمانمائة مقابل ما لا يقل عن الثلاثة آلاف خريج ، على الأقل ، من سكان الخرطوم وما جاورها، إذا أخذنا في الاعتبار خريجي جميع المؤسسات التعليمية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن احصائية عدد الخريجين المذكورة أعلاه \_ ٥٢٨٠ خريج \_ كانت قبل ثلاثة عشر عاماً من السودنة.

هل كان مسلكاً حميداً زهاب السبعمائة واثنان وتسعون وظيفة إلى شماليين دون سواهم؟! قطعاً لا ، كان تصرفاً انانياً حقيراً. ومن ثم ، هل كان مبعثه عرقياً/عنصرياً بقصد أبعاد عرق أو جماعة ؟ لا اعتقد ذلك مطلقاً ، وفقاً لما سبق من أسباب ، واستناداً إلى غريزة المستعمر الزنجي الضاربة جذورها في أعماق مجتمعنا. وإني على ثقة من أن هذه الفرصة \_ الغنيمة \_ إذا كانت قد وجدت في الفاشر ، في ذلك الوقت ، وفي ظل نفس الظروف ، لذهبت الثمانمائة وظيفة بأكملها ، إلى غرابة اقحاح. أو في أحسن الأحوال ربما خرجت ست ، أو ستون منها إلى تخوم امدرمان، أو فيافي الشمال الى بعض الاصهار وأبنائهم. والأمر منطبق على جوبا التي إن كانت الفرصة لديها لما عبرت ملكال شمالاً ، ولاستاثروا بها جميعاً ، أو ربما تركوا حفنة منها لاصهارهم من جنوب الجبلين. ولن يكون أدروب أقل شأنًا من الآخرين ، في مثل هذه الحال ، إذ لا شك أن سنرى منه عجائب قدرته تبارك وتعالى!

## ٢٠٢.ترحيل الزاندي

كان ترحيل الازاندي ”الزاندي“ من أراضيهم لأجل تحقيق خطة الحكومة في أرباح افضل عن طريق الإنتاج الإقتصادي للقطن، سببا أساسيا \_ ضمن أسباب أخرى \_ في اضطرابات ١٩٥٥م. إذ لم يرضوا بترحيلهم من أراضيهم المحبوبة في توكلس وتوطينهم في قرى كبيرة على الطريق ، حيث خصصت لهم أراض واجبروا على زراعة القطن أو العمل في شق وإصلاح الطرق ، مع اجر زهيد إلى السخرة أقرب<sup>(١٧٣)</sup>. وبالطبع لم يكن ذلك مقبولا، وكان يمكن بصورة أو أخرى فضحه بوسائل سلمية ، لكن ذلك لم يحدث لسبب بسيط هو إعتبار المسألة عرقية /عنصرية لا مجرد أخطاء إدارية يمكن مقاومتها. وبسبب سيادة ذلك الاعتقاد تطور الأمر اشتعل الحريق في الجنوب والسودان عامة لمدة سبعة عشر عاماً قبل أن تضع الحرب أوزارها بموجب اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م.

ان ترحيل الازاندي لم يكن سوى قرار إداري بالغ السوء ، مثل كثير من القرارات التي ابتليت بها بلادنا وما زالت. ويمكن حينما نظرنا حولنا أن نجد ما يشبهها. ويمكن اختزالها في مثالين ، أولهما ترحيل أهل وادي حلفا ، وثانيهما معالجة السكن العشوائي في العاصمة الخرطوم.

بالنسبة لترحيل أهل وادي حلفا :

نرجئه إلى مكان آخر ، ونكتفي هنا بطرح مقارنة صغيرة بين ما لحق الازاندي من ظلم ، وما حاق بأهل وادي حلفا من حيف.

١٧٣ - روبرت أو. كولنز ، تاريخ السودان الحديث.. ص ٧٨

وفيه نكتفي بالقول إن ترحيل الازاندي كان أقل وحشية وجورا من اقتلاع أهل وادي حلفا. فالازاندي رحلوا قسراً من أراضيهم إلى أراض أخرى في نطاقهم (جنوبهم الحبيب) ، ووزعت لهم الأراضي . وبالتالي ، فإن أرضهم الاولى موجودة يمكن الرجوع إليها بطرق عديدة ، وفي أسوأ الأحوال يمكن للمرء أن يعود ويشترى أرض الأجداد بماله أن يسر الله له. لكن ، أترى بمقدور الحلفاوي العوده الى دياره الغرقى؟! مهما ملك من مال ليس بمقدوره العودة ، لأنه في الواقع ، لم يتم ترحيل أهل وادي حلفا ، وانما اقتلعوا من جذورهم اقتلعا : اقتلعوا تاريخا وجغرافيا. فهل حدث لسوداني شي مثل ذلك؟! بل هل حاق ذلك بشعب غيرهم؟! إن مأساة الحلفاوي كانت أعظم من نكبة الفلسطينيين ، لأن الفلسطينيين ، مهما يكن ، باق في أرضه وهو يقاوم ، بينما الحلفاوي انتزع منه ، حتى ، شرف المقاومة ، وألقي به في مكان لن يساوي حلفا ، حتى إذا بلغ تعويض اي شخص منهم عمارة كاملة ، وهل تسوى غابة اسمنتية حضارة بضعة آلاف عام؟! وهل يبيع أحد تاريخ أسلافه؟! فهل قصد عبود ”الشمالى“ الأضرار بأهله إلى هذا الحد؟

#### مسألة معالجة السكن العشوائى:

كانت مسألة معالجة السكن العشوائى حاضرة في سياق التفسير العرقى للوقائع . وكمثال ، ننظر قول د. أبكر آدم اسماعيل (أما تجليات القضية في السكن وتركيب المدن السودانية فواضح للعيان. وزيارة واحدة إلى الأحياء الراقية ذات الطوابق وأخرى للغيتوهات Ghettos أي الأحياء الشعبية جدا تكفي للتأكد من الأزمة ، وتغني عن المجادلات. ومن أمثلة ذلك ، التوجهات المنحازة من قبل الدولة عندما تم ترحيل كرتون شمبات إلى الحاج يوسف الجديدة. فقد قسمت الاراضي ووزعت إلى أسر كبيرة وأسر صغيرة ، ودرجة رابعة فيما سمي بالوحدة الوطنية. وهذه واحدة من الترميزات التضييلية ، إذ



كان التقسيم في الواقع قائم على أسس عرقية وجهوية. فاحتل أبناء المناطق المهمشة \_ الزنوج والبقارة \_ الذين هم في الواقع الأسر الكبيرة بالمعيار العددي ٢٠٠ متر مربع ، والتي تخلو من خدمات الكهرباء والماء ، بينما وزعت منازل الأسر الكبيرة ، وغالبية الأسر الصغيرة \_ الأوسع والافضل والمزودة بخدمات الكهرباء والماء لأناس آخرين ذوي أصول عرقية وجهوية مختلفة).<sup>(١٧٤)</sup>

بادئ ذي بدء ، يصح القول أن خطط استحقاق الاراضي السكنية في السودان كانت ، ومازالت ، تحوي أوجه قصور عديدة. فمثلا ، يعتمد الاستحقاق على عدد الدرجات التي يحصل عليها طالب السكن ، وهذا أمر جيد. لكنها بدورها تعتمد على الزوجة وعدد الأبناء. وهو شرط قد لا تبدو فيه مشكلة ، أما الواقع فيؤكد أن ثمة إشكالات . فالمتزوج تزيد فرصه عن غير المتزوج ، الذي قد لا تكون له يد في عدم الزواج (خاصة الإناث اللواتي ينتظرن من يختارهن) حيث تصعب الشروط عليهم سبيل نيل سكنهم. والمتزوجون المرزوقون بالاولاد تزيد فرصهم عن الأزواج الذين لم يرزقوا ، كذلك ، لسبب لا يد لهم فيه. وحالات أخرى مشابهة. فهنا يبدو الأمر كأنه عقاب على عدم الزواج ، أو عقوبة على الافتقار إلى الأبناء. والصحيح ، في رأي المتواضع ، هو إستحقاق كل من بلغ سنا معينة تخرجه عن ولاية والديه (حتى الإناث غير المتزوجات التي تقضي الأعراف ببقائهن في بيت آبائهن) وسبب العطاء كونه حق دستوري مؤسس على المساواة. فرب الأسرة المرزوق بالاولاد من حقه الظل ، ورب الأسرة المفتقر إلى الأبناء من حقه الظل، وغير المتزوج من حقه الظل! لذا ، يفترض إثبات حقوقهم بموجب الجنسية السودانية عند بلوغ سن محددة ، لا اعتبارهم معالجات خاصة. كما أنه ليس هناك مبرر اساسا لعدم استحقاق سوداني قطعة أرض يسكنها ، في وطن مساحته بهذا الشسوع!

١٧٤ - د. أبكر آدم اسماعيل ، الديمقراطية واشكال الهوية. ص ٥٤ \_ ٥٥.

وكذلك ، يفترض تساوي الاستحقاق من حيث عدد الأمتار المربعة. فليس هناك مبرر لاستحقاق سوداني عدداً أكثر من الأمتار المربعة من غيره. فالناس متساوون في الحقوق والواجبات. وبالتالي ، يستحق الجميع ذات القدر من المساحة. وإذا أرادت الإدارة اسكان ذوي الدخل المرتفع مع بعضهم ، أو أي مجموعة على أسس عادلة ، فلا بأس ، بشرط اعطائهم المساحة ذاتها. وإذا أرادوا زيادة عليها أن يكون ذلك بسعر حقيقي يعود للدولة. أما إعطاء الفقير مساحة أقل ، فتبدو عقوبة على الفقر، لا مبرر لها! وهي عقوبة مستمرة ، حين تلحق بالاولاد ، فعندما يكبروا يصعب عليهم إيجاد سكن في تلك المساحة الصغيرة ، بينما يتوسع أولاد مستحقي المساحة الأكبر كيفما شاؤوا ، حيث يمكنهم البناء رأسياً ، حتى دون أن يكلفوا أنفسهم دفع مال: فإذا كانت المساحة ٥٠٠ م م مثلاً ، فإن بيع ٢٠٠ م م منها يفي بالغرض. أما الفقير الذي أعطي ٢٠٠ م م ابتداءً ، ماذا يفعل إذا أراد التوسع رأسياً ؟! من الواضح ، أنه كان قد غمط حقه، وعوقب على فقره!

مثل هذه الماخذ على قوانين توزيع الأراضي كثيرة ، وهي من أوجه القصور التشريعي أو الإداري ، وتخضع لعلاجات متخصصة ، لا علاقة لها بالعرقية ، وقد كانت بتضييقها سبل الحصول على المسكن ، عاملاً أساسياً في بروز ظاهرة السكن العشوائي من ناحية ، وتناميها من ناحية أخرى ، خاصة في عاصمة البلاد. لقد أدت تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية إلى هذه الظاهرة. والتي يبدو تأثير إلغاء تجارة الرق فيها بارزاً. فقد كان من إخفاقات حكومة السودان في عهد الحكم الثنائي ، بعد تحرير الرقيق ، تركه يهيم على وجهه ليسكن في تجمعات خارج المدن.<sup>(\*)</sup> وبعد الاستقلال نتيجة تغيرات اقتصادية هائلة ، بسبب إنشاء مزيد من المصانع والمؤسسات الاقتصادية الراغبة في الأيدي العاملة ، بجانب تنامي الوعي بشأن

أهمية التعليم ، وأسباب أخرى عديدة جميعها ساهمت في زيادة التدفق السكاني نحو المدن عموماً ، والعاصمة خصوصاً. وكان لحرب الجنوب نصيبها الوافر في رفد المدن بمزيد من السكان. وادى كذلك الجفاف الذي بدأت ملامحه منذ أواخر الخمسينيات تطل بعنقها. وما أن لاحت السبعينيات حتى كانت لمجاعة سنوات ٧٠ \_ ١٩٧٤م زخم كبير في تنزيح اعداد كبيرة من الغرب نحو العاصمة الخرطوم. وقد أدت كل هذه الأسباب إلى تمدد السكن العشوائي حول العاصمة التي كانت تمتلك بنية تحتية ضعيفة لا تكفي سكانها الاوائل ، فتضاعفت أعدادهم بمستويات درامية.

ثم جاء مطلع عقد الثمانينيات (حيث قادت الحرب في الجنوب ، وانعدام الاستقرار الأمني في الغرب والجفاف الساحلي الذي بلغ ذروته في مجاعات سادت العديد من الانحاء خلال ١٩٨٣م. إلى نزوح واسع للسكان من الريف إلى المناطق الحضرية. وقد تلقت الخرطوم نصيب الأسد من هؤلاء البدو والمزارعين التقليديين النازحين لأسباب اقتصادية . بالإضافة للأعداد الكبيرة اللاجئة من الجنوب بسبب الحرب. وبينما كان محور الشرق/ الغرب لانتقال السكان كعمال أجراء مقبولاً باعتبارها هجرة معتادة طالما كان هدفها مثلث الخرطوم/ كوستي/ سنار المتطور نسبياً. نظر للهجرة الأخيرة الواسعة للسكان الريفيين للمناطق الحضرية بحذر ، ولذلك أسبابه ، لأنه كابوس لأي حكومة أن تتعامل مع ما يقدر بستة ملايين يشكلون سكان العاصمة ، وآلاف العشوائيات المتنامية حولها ، في حين تعجز عن الحفاظ على البنية التحتية الحضرية الأساسية التي كانت تخدم ٣٥٠ ألف نسمة فقط في الثمانينيات بسبب تكلفة الحرب والافلاس الاقتصادي العام. بينما كانت الممارسة الشائعة في ظل حكم نميري هي المعالجة الفظة المسماة بالكشة ، أي الاعتقال والترحيل. تصرفت الحكومات الائتلافية في ظل الديمقراطية الثالثة ٨٦ \_ ١٩٨٩م. وكأنما المشكلة غير موجودة).<sup>(١٧٥)</sup>

١٧٥ - د. شريف حرير/د.تبرجي تفيدت، السودان النهضة أو الانهيار.. ص ١٧.

ويمضي المؤلفان (حرير - تيرجي) إلى قول (إن آلاف النازحين الذين يقطنون الاحياء الحضرية البائسة في الخرطوم هم أول من عانى من التحركات المباشرة للجيش وقوات الأمن عندما طردوا وازيلت منازلهم قسراً)<sup>(١٧٦)</sup>. ويعضد ذلك ، ما كتبه د. أبكر آدم اسماعيل (أما فيما يتعلق بما يسمى بالسكن العشوائي. فبالرغم من أن معظم الأحياء السكنية في العاصمة مثلاً غير مخططة وينطبق عليها عملياً تعريف السكن العشوائي ، إلا أن التكسير طال غالباً المناطق التي يسكنها أبناء المناطق والكيانات المهمشة بالدرجة الأولى. وبطريقة مهينة وبدون تعويضات عن الخسائر المادية. في الوقت الذي ترك فيه مناطق أخرى تنطبق عليها كل المعايير الموضوعية. لا لسبب ، إلا الأصول العرقية والجهوية لقاطنيها)<sup>(١٧٧)</sup>.

في ثقة اعتقد أن سبب الإزالة لم يكن عرقياً ، كما فهم كثيرون. وانما كان لإعادة التخطيط، وكذا فرض الأمن. فقد سكن أولئك النازحون في الأطراف ، وكانوا أفراداً من بيئات وثقافات مختلفة أدت إلى أشكال أمني. فرغم أن معظم سكان هذه المناطق طيبون مسالمون إلا أن المجرمين استغلوا بيئتها العشوائية. فقد برزت الجريمة بصورة لافتة وسط هذا المجتمع الجديد. ولا يرجع ذلك إلى أسباب عرقية كما درج البسطاء في الإشاعة له. وانما يعود لأسباب موضوعية ، تمثلت في غياب السلطة الأهلية من ناحية ، وغياب السلطة الحكومية من ناحية أخرى. فالناس كانوا ، آنذاك ، قبائل وعشائر تخضع لكبيرها ، وبالطبع ، أدى النزوح إلى فقد هذه القيادة ، فهذه العشوائيات يقطنها أفراد من قبائل مختلفة ، وهذه القبائل المختلفة لن تخضع لزعيم قبيلة أخرى. ولئن تأملنا حال القرى المحيطة بالعاصمة نجدها تشبه إلى حد كبير السكن العشوائي من حيث عشوائية المباني، ومع ذلك تندر في محيطها الجرائم، فهل يعود ذلك إلى الناحية العرقية؟!

١٧٦ - المرجع السابق. ص. ١٩.

١٧٧ - د. أبكر آدم اسماعيل. الديمقراطية واشكال الهوية. ص ٥٥.

كلا ، وانما يرجع إلى أسباب موضوعية، تتمثل في وجود إدارتها الأهلية ، ففي الغالب ، نجد أن كل قرية تسكنها قبيلة واحدة ، وتكون السيطرة لكبيرها. وهو ما يفتقد في العشوائى. وإلؤكد أنه إذا كان قد وضع سكان هذه القرى ، في نفس الظروف التي يعيشها سكان العشوائيات ، لخرجوا بذات النتيجة ، حيث أن المسألة موضوعية لا عرقية!

لقد وجدت الحكومة أن فرض النظام على أهل العشوائيات لن يحدث مالم يعاد تخطيطها. فالجريمة التي رافقت كثيرا منها ، يصعب احتواؤها مالم تخطط وتتضح معالمها. وقد أتت هذه الخطط أكلها ، فاليوم كثير من هذه العشوائيات غدت بيئة صالحة للسكن. ويكاد ينحسر معدل الجريمة إلى القدر الشائع في غيرها من المناطق. وهذه نعمة كبيرة لأهل الحي ، قبل غيرهم!

وفي سياق آخر ، قد يقارن البعض هذه العشوائيات بالقرى من حولها ، التي لم تخضع للإزالة أثناء إعادة التخطيط وانما اتبع فيها ما سمي بالتنظيم \_ تنظيم القرى \_ ولم تتكبد خسائر كبيرة في مبانيتها جراء ذلك ، بينما تكبد سكان العشوائيات خسارة مساكنهم التي أزيلت . وقد يجادل البعض بأن ثمة عرقية أفضت إلى ذلك ، وهو قول وان بدا وجيها لأول وهلة ، إلا أنه لا يخلو من نظر. فكثير من هذه القرى قديمة جدا ، قد يعود تاريخ بعضها إلى ما قبل اختيار الخرطوم عاصمة للبلاد(\*) أي أنه يصعب توصيفها قانوناً بالعشوائية ، وإلا انطبق ذلك على كثير من القرى السودانية ، وهو ما لا يقبله عقل.

أما القول إن سكان هذه العشوائيات قد أزيلت مساكنهم وطردوا ، دون أي تعويض ، فقول يكذبه ظاهر الحال . حيث أن مئات الآلاف من المساكن كان قد تم تملكها لهؤلاء النازحين \_ خاصة في عهد

الإنقاذ- حول العاصمة والمدن الأخرى. ومعلوم أن الإزالة نفسها يحكمها قانون ، ولا تزال المساكن قبل بحث اشكالاتها. كما أن بعضاً من سكان هذه المناطق يخلقون أزمة حقيقية حينما يشكلون عصابات مع بعض الموظفين الفاسدين ، وينتج عن ذلك ظلم لفئات من السكان. فمثل هذه الأمور تؤدي إلى خسارة هذه الفئات لمساكنهم وغير ذلك من أحداث ، لكنها لا علاقة لها بالعرقية ، وإنما تعود لعقلية المستعمر الزنجي ، التي تجد في كل شيء ”غنيمة“ . ولولا خروج ذلك عن نطاق هذه الدراسة المتواضعة ، لتوسعنا في كشف عقلية الباشبوزق في مسألة الأراضي!

أما القول بأن عدم تعويض من كسرت مساكنهم قسراً لم يكن إلا بسبب (الأصول العرقية والجهوية لقاطنيها) فمنطق خاطئ. فقد درجت السلطة على غمط أصحاب حقوق أوضح من ساكني المناطق العشوائية. حقوق أوضح بكثير ، مثل متضرري حرب الخليج اغسطس / ١٩٩٠م. فرغم أن الأمم المتحدة كانت قد أرسلت أموالاً لمواطنين سودانيين \_ من مختلف القبائل \_ باسمائهم وبياناتهم الشخصية ، وتسلمتها الحكومة البائدة كامانات إلا أن عدداً معتبراً من هؤلاء البائسين لم يستلم تعويضه حتى اليوم! واكتفي بنموذج آخر وهو الضرر الواقع على الأجهزة بفعل التردد الكهربائي. هل درجت الحكومة على تعويض الأضرار؟! وكذا آلاف الأضرار التي وقعت على أموال مواطنين سودانيين من كل الأعراق لم يعوضوا عنها ، وهذه مجرد نماذج يسيرة ، هي أبلغ دليل على أن عدم دفع تعويضات لسكان العشوائيات لم يكن بدوافع عرقية.

ومهما يكن ، لا يعد تبريري هذا دفاعاً عن هذا السلوك الظالم من قبل الحكومة ، فهي أولى برفع المظالم من غيرها ، لكنه يقدم قراءة ، اعتقد انها الاصوب ، والله اعلم!

وفي السياق ذاته ، كان في هدم المساكن وإعادة تخطيطها خير عميم،

لا يتسق ابداً وفرضية العرقية أو الجهوية. فالصحيح ، من حيث التخطيط ، أن تزال المساكن العشوائية ، ثم يعاد تخطيط المساحة الخالية وفق كافة معايير التخطيط الهندسية ، ومن ثم توزيعها ، لنحصل على مدينة مصغرة ، تحوي كافة الخدمات ، أو أغلبها ، أو على الأقل ، قدراً معقولاً منها. وهو ما حدث في هذه المناطق التي خضعت لعملية الإزالة. فإذا أخذنا كرتون كسلا كأنموذج للإزالة وإعادة التخطيط \_ تغير اسمه لحي البركة \_ نجد شوارعه مستقيمة تماماً ، لدرجة خلوه من أي شارع متعرج. كما نجد أن تخطيط المساحة راعي كل التصورات: استغلت مساحات كثيرة وكبيرة أنشئت فيها مدارس ، وهناك مساحات لمؤسسات صحية ، وأسواق مخططة ، وعشرات دور العبادة التي شجع تخطيطها الهندسي ، وشهادة بحثها على تمويل بنائها من قبل خيرين في الداخل والخارج. وهناك استاد رياضي ، لا يوجد مثله ، على حد علمي ، في معظم أنحاء المحافظة ، وغيرها من مرافق خدمية. بل وهناك وحدة شرطة رئيسة لحفظ الأمن في المحافظة كلها تتوسط عماراتها كرتون كسلا ، فضلاً عن وجود طرق مسفلته ، وغير ذلك من عمران.

فضلاً عن ذلك ، أدت تلك المعايير الهندسية الرفيعة إلى تشجيع الناس على البناء ، واليوم قد لا يعرف كثيرون أن عشرات المباني المتعددة الطوابق قد أنشئت في حي البركة ، أو كرتون كسلا سابقاً. واليوم يعد مستوى نموه الأعلى بالنسبة للمناطق التي نفذ فيها تنظيم القرى ولم تهد ، أو تزال ، قبل إعادة تخطيطها. لماذا؟! لأن عدم خضوعها للمعايير الهندسية التخطيطية ، قيد قدرة إدارة التخطيط ، إذ كيف تخطط منطقة مزدحمة بالمباني العشوائية؟! لذا ، لم يكن أمامهم سوى تنظيمها من الخارج ، أي فتح شوارعها على نحو متعرج غالباً ، مع الاجتهاد لإخلاء مساحة صغيرة هنا وهناك للضرورة جداً من الخدمات (غالباً المساجد). وما عدا ذلك ، يندر وجود الساحات

أو الميادين ، ويمكن القول باطمئنان ، أنه لا توجد منطقة واحدة من القرى التي نفذ فيها تنظيم القرى ، تمتلك مزايا ومميزات كرتون كسلا التخطيطية! فمثلا ، لن يجد أهل الحي صعوبة ، مستقبلاً ، في الارتباط بشبكة الصرف الصحي ، أو شبكة توزيع الغاز ، أو شبكة المياه ، أو أي من الشبكات المنظورة. لأنها جميعاً ، أخذت في الاعتبار حينما كان يتعامل المهندسون مع ”ارض خلا“ ، عكس القرى التي تم ”تنظيمها“ فقط. وعليه ، عند امعان النظر ، يصعب على المرء تقبل ما قال به اخوتي المحترمون الدكتوران أبكر وحرير حول عرقية الأمر!

في الواقع ، لم يكن كرتون شمبات أول حالة توزع لسكانه مساحة ٢٠٠ متر مربع. حيث أن هناك حالات عديدة لمساكن وزعت بهذه المساحة منذ عهد الإنجليز. ، كما أن المساحة التي وزعت عليهم ، مع صغر حجمها ، كانت أفضل حالاً من سكناتهم في كرتون شمبات ، فقد كان كثير من الناس يسكن في غرفة واحدة مع أولاده. مع ظروف بيئية سيئة للغاية. وقيل كذلك ، أن سبب توزيع مساحة ال ٢٠٠ م م يعود إلى اعتراض أحد زعماء كرتون شمبات ، لسوء فهمه الأمر ، إذ كان يظن أن ال ٢٠٠ متر هي طول القطعة الواحدة ، فاحتج قائلاً :”اننا لن نستطيع بناء قطعة بهذا الحجم!“ على كل ، لا أميل إلى تصديق هذه الرواية ، لشبهة الغواية ، ولأن مثل سوء الفهم ذاك كان أولى بالازالة!

أما فيما يتعلق بالاحياء ”الراقية“ ذوات الطبقات ، فليست بالضرورة أن يكون أساسها عرقياً. نعم ، اتفق مع القول بأن احتكار السلطة من قبل الشمال ، قد نتج عنه تغول على الاراضي من الدرجة الأولى، الثانية ، والثالثة بقدر أقل. لكن اختصار المسألة على هذا النحو يبدو مخلا ، وشديد الاجحاف. إذ أن هناك ، من الشماليين ، من اجتهد في الداخل أو الخارج ، لتنعم أسرته بسكن راق. وبالمقابل ، هناك ، من



الغرابية ، من يسكن في هذه الأحياء ”الراقية“ فما التوصيف المناسب لحالتهم!؟

فضلاً عن ذلك ، ثمة زاوية منزوية عن الناظر ، وهي مسألة الفارق الثقافي فيما يتعلق بامتلاك الأرض\* . والمقصود مدى فهم أهمية وقيمة الأرض من وجهة نظر الشمالي والغرابي آنذاك \_ خلال الخمسينيات الستينات والسبعينيات \_ وفي ذلك ، لا اتردد في التصريح بأن ثمة اختلاف ثقافي كبير ، فيما مضى ، بين فهم الفئتين . إذ يبدو أنه كان للأرض قيمة أكبر عند الشمالي مما هي عند الغرابي. ومرد ذلك اختلاف بيئات ، وليس اختلاف أعراق. فمعلوم أن الشمال \_ حتى الدلتا \_ فقير من حيث الأرض ، مقارنة بالغرب ، سواء للسكن او الزراعة والرعي. وادى ذلك إلى صعوبة الحصول عليها كملكية خاصة، وما يستتبع هذا من تبعات اجتماعية ، فمالك الأطيان يحظى بمكانة رفيعة ، حتى ل يبدو كأن قدر الإنسان بقدر الأطيان ، ويشمل ذلك عليّة القوم ، لذا ، تجد أن من عظيم السخرية ، على طول الشريط النيلي حتى الدلتا ، وصف أحدهم بأنه ”عمدة بلا اطيان“! وقد نتج عن هذا، ادراك عميق لقيمة الأرض وأهمية تملكها. وفي السياق ذاته ، فإن وفرة الأرض الصالحة للزراعة ، والسكن ، والرعي في غرب السودان ، أدت إلى نتيجة مختلفة ، شكلت فهم الغرابي ، فيما يتعلق بقيمة الأرض وأهميتها كملكية خاصة. فمعلوم أن ملكية الأرض تكون ، غالباً ، على الشيوع: فالسكن ، الزرع ، والمرعى جميعاً تتملكها القبيلة. وبالتالي ، حيثما اراد الفرد السكن او الزرع أو الرعى فلا صعوبة في ذلك ، بل كل ما عليه هو فعل ذلك! وكانت النتيجة المباشرة ازدياده لقيمة الأرض وأهميتها. مازال بعض كبار السن ممن سكنوا الخرطوم باكراً يتذكرون تعجب ذويهم الواصلين توا من الغرب من فكرة بيع وشراء الأرض. وكان السؤال في الغالب استنكارياً من شاكلة : ”واطة كمان بشتروا؟!“. أو ”أرض كيفن بيعوا؟!“.....

إلخ! وحتى اليوم ، يذكر كثير من المسنين الخرطوميين ، في حسرة ، كيف عرضت عليهم أراض ، هنا وهناك ، في مواقع تمثل اليوم ثروة ، واعرضوا عنها ، وهم قادرين!

ومما يجدر ذكره ، أن الركون إلى التفسير العرقي أعاق قدرة الغرابه فيما يتعلق بتملك الأرض. فمن المحزن ، أنه في الوقت الذي كان بعض كبار الزعماء السياسيين للغرابه ، خلال ندوات جماهيرية ، يكيلون الانتقاد لسكنى الشماليين في تلك الأحياء الراقية ، كانت المنطقة المحيطة بكرتون كسلا عبارة عن قطع سكنية خالية من البناء ، وهي نفسها أحياء راقية تنتظر التعمير. ويبدو أنه كان قد فات عليهم أن يفتنوا ، إلى أنه كان يمكنهم عبر خطة بسيطة جداً جعل من يخاطبونهم ، ملاكا لمثل هذه الأحياء الراقية. فقط إذا عملوا فكرهم للبناء ، بدلا عن الهدم!

فمن يصدق أن الاحياء الراقية ، التي تحيط اليوم بكرتون كسلا \_ حي البركه \_ كانت وقت انعقاد تلك الندوات التحريضية زهيدة الثمن بشكل لا يصدق! كان سعرها اقل من سعر تلاجة أو ربما تلفاز! وبدلا ، عن تلك الخطب النارية ، كان يمكنهم بقليل من الغضب وكثير من التعقل ، في هدوء حثهم على الشراء ، وان اشتركوا كل عشرة في قطعة واحدة ، وبتكرار العملية بين حين وآخر سيتملك كل منهم قطعتة الخاصة. فمهما كان فقرهم كان الأمر ميسورا بذلك السعر الزهيد ، وذلك التعاون على الشراء. ولئن فعلوا لكانوا قد اصبحوا ملاكا في هذه الاحياء الراقية ولغادروا تلك ”الغيتوهات“!

وذات الأمر ينطبق على كثير من المناطق حول العاصمة ، التي كانت آنذاك \_ في الستينيات ، السبعينيات ، الثمانينات ، وحتى التسعينيات \_ زهيدة الثمن بشكل لا يصدق!

والغريب ، أن مثل هذه الفرص كانت ومازالت ، متاحة. فالיום ،

تجد قطعة أرض من الدرجة الأولى في ضواحي الخرطوم بما يعادل خمسمائة دولار ، أو أكثر قليلا! هناك في مناطق عديدة : الخطة الاسكانية الخوجلاب، الوادي الاخضر وغيرها. توجد \_ الآن \_ مثل هذه الفرص ، ولكن ، قليل من يقدرها حق قدرها ، وعندما يشتريها سواه ، وبعد سنوات يتحسن حاله ، يخرج إلى الناس من يكثر الصياح حول أصل وفصل ثرواتهم المشبوهة!

وما يجدر ذكره ، أن السلوك أعلاه \_ إهدار الفرص والتباكي فيما بعد \_ يشترك فيه معظم السودانيين ، وإن اختلفت أوجه الاشتراك فقد كانت منطقة كافوري قبل خمس وعشرين سنة زهيدة الثمن ، مقارنة بثمنها اليوم. وبدلا من الشراء من قبل الفقراء ، وأشباه الفقراء ممن حولها ، كانت محل ازدراءهم (ما بين متندر ومستتهزئ) ولكن سرعان ما انقلب ذلك إلى حسرة مؤلمة.

ويمكن اختزال مسألة مفهوم النجاح في المنافسة لدينا : والذي لا يعني الاجتهاد في اللحاق بالمنافس والتقدم عليه ، وانما يعني فهما أشد بساطة ، وهو إعاقته عن التقدم ابتداء!

---

\* أدى تدني الوعي الثقافي المتعلق بقيمة الارض لدى كثير من القبائل المستوطنة حول العاصمة قبل إنشائها ، إلى تضييعهم فرص تملك الأراضي القيمة في قلبها. فمثلا ، كان يمكن للبطاحين ، رفاعة ، الفتحياب وغيرها تملك قلب العاصمة المثلثة. لكن ، ”عقليتها الاحتقارية“ - لقيمة أرض المدينة - جعلتها لا تكثرث وانتهز الشماليون الفرصة وتملكوا. مثلا ، جاء المحس من الشمال البعيد ليتملكوا ما حول المقرن وتوتي ، بينما كانت رفاعة والفتحياب تنظر إليهم!

### ٣. الكشة

ومما نال حظه من التفسير العرقي كان ظاهرة الكشة في عهد الرئيس النميري. والكشة كانت إجراء تقوم الحكومة بموجبه بالقبض على المواطنين ، خاصة من غرب السودان ، وفي حال لم تكن لديهم مستندات تؤكد سودانيتهم ، كان يقبض عليهم ويوضعوا في مراكز إعتقال بالغة السوء ، ومن بعد يرحلوا خارج العاصمة إلى اقاليمهم مرة أخرى. وقد نتج عن ذلك انتهاكات مريعة لحقوق الإنسان ، ولا جدال في أن الفئة التي كانت مستهدفة من هذا الإجراء ، بالدرجة الأولى ، كانوا الغرابة. يقول د. شريف حريز فيما يتعلق بمعالجة النميري لتكدس العاصمة بالسكن العشوائي (بينما كانت الممارسة الشائعة في ظل حكم نميري هي المعالجة الفظة المسماة بالكشة ، أي الاعتقال والترحيل. تصرفت الحكومات الائتلافية في ظل الديمقراطية الثالثة ٨٦ \_ ١٩٨٩ م. وكأنما المشكلة غير موجودة) (١٧٨).. وعلى المنحى ذاته يتجه د. أبكر آدم اسماعيل (ويتجلى تحيز الدولة على الأساس العرقي ، في ظاهرة الكشات ، خاصة في أيام النميري. حيث كان يتم القبض على المواطنين السود وترحيلهم عراة ، إلا من سراويلهم الداخلية بحجة تفريغ المدن من المتبطلين) (١٧٩).

#### قراءة أخرى لظاهرة الكشة:

مما لا شك فيه ، أن الكشة لم تكن موضع ترحيب من قبل معظم السودانيين ، فهناك كثيرون نددوا بها على قدر مقامهم ، لكن ، من كان يجروء على اعتراض رجل تسمى في مطلع القرن الخامس

١٧٨ - د. شريف حريز/د. تيرجي تفيديف ، السودان النهضة أو الانهيار.. ص ١٧.

١٧٩ - د. أبكر آدم اسماعيل ، الديمقراطية واشكال الهوية. ص ٥٥.

عشر الهجري ، بلقب ”امير المؤمنين“؟! في الواقع ، لم يكن ، حينذاك ، من أحد يجرؤ على الاعتراض الا أولو العزم من الرجال. دع عنك الكشة وما ادراك ما هي ، ولننظر إلى مسألة قوانين سبتمبر التي تبارى فرسان الحوبة ، بعد سقوط نميري ، في ادانتها بلسان ذرب فصيح ، ولفظ صريح. ولنسأل كم نفر فعل مثل ذلك عندما كان ”اب عاج دراج المحن“ مازال ممسكا عصاته؟! يتحسر الفارس النبيل د. منصور خالد ، وكأني به يتنهد حين يقول (وكنا يومذاك نشهد رجالاً من أرباب الفصاحة والنهي ، يقولون في هذه القوانين ما قال مالك في الخمر ، في مجالسهم الخاصة ، ويصمتون كالتماثيل في المنابر العامة ، حيث الحديث واجب... وكان من بين هؤلاء الوزير ، والمدير ، والنائب ، والقانوني الضليع. وما كان ذلك الصمت الا خشية من غلواء المهووسين مما حملنا علي المجابهة الكاوية لمغالطات الواقع عند البعض ، والدجل بإسم الدين عند البعض الآخر).<sup>(١٨٠)</sup>.

عند النظر بحياد إلى ظاهرة الكشة ، لابد من استصحاب حدة الصراع السياسي آنذاك ، قبل التقرير في شأن عرقية الظاهرة. وفي ذلك يمكن القول إن بروز الكيانات الجهوية عقب ثورة أكتوبر ، كان له آثار وخيمة على مجتمع إقليم دارفور. أولاً ، وعلى السودان ثانياً ، حيث تمت تعبئتها ضد حكومة المركز. ورغم حصول دارفور على ٢٤ نائباً برلمانياً ، في انتخابات ١٩٦٥م. الا أن ذلك لم يطف نار الغضب في النفوس. ففي العام ١٩٦٥ \_ ١٩٦٦م. تم تأسيس منظمة سوني العسكرية وذلك بين القيادة الغربية في الفاشر ، نيالا ، وواو. وقد تورطت في تمرد عسكري داخل مركز الفرقة \_ لأسباب يرونها وجيهة في نظرهم \_ وأدى ذلك الى زعزعة شديدة داخل المؤسسة العسكرية ، انتهى بفصل وتشريد كثير من أبناء الغرب<sup>(١٨١)</sup>. ومن ناحية أخرى ، بعد عشرة سنوات ، ونتيجة لفوز الجنوبيين بحق الحكم الذاتي

١٨٠ - د.منصور خالد ، الفجر الكاذب. ص ٧.

١٨١ - د تكنه ، دارفور صراع السلطة والموارد. ص ١٠٠ - ١٠٢.

، استناداً إلى اتفاقية أديس أبابا ، شعر كثير من الغرابة بالاستياء ، من أهمال الخرطوم لغرب السودان (وفي عصر يوم الخميس ٥ / سبتمبر / ١٩٧٥ م. قاد العقيد حسن حسين محاولة انقلابية للمظليين الساخطين الذين كان معظمهم من اولاد الغرب المستائين من اهمال الخرطوم لغرب السودان)<sup>(١٨٢)</sup>. ورغم ورغم سحق الانقلاب سريعاً إلا أنه كان قد نجح في اعتقال بعض كبار القادة ، وتمكن من اقتحام الإذاعة ، وإذاعة بيان بأن النميري رهن الاعتقال لديهم (لم يكن ذلك صحيحاً)<sup>(١٨٣)</sup>. ومع فشل الانقلاب إلا أن ذلك ، لاشك ، كان قد ادخل النميري في نفق الخوف والرعب من المجهول!

وبالفعل كان المجهول مرعباً ، ففي فجر الخميس ٢ / يوليو / ١٩٧٦ م. كان النميري عائداً من زيارة له إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . وبعد مراسم الاستقبال ، في تمام الساعة الخامسة صباحاً ، اهتز المطار والعاصمة على السواء بوابل من المدفعية. وكان الاتصال مقطوعاً بين وحدات الجيش ، مما اضطر وزير الإعلام ، بونا ملوال للاستعانة بإذاعة صغيرة في جوبا ، لبث رسائل النائب الأول اللواء محمد الباقر، عبر نيروبي لكافة وحدات الجيش على مستوى القطر. وتدفقت وحدات الجيش بعد ظهر الجمعة ، وكان الهجوم قد توقف. ولم يستطع الجيش سحق المقاومة تماماً إلا بنهاية يوم السبت. وقد قتل عدد كبير من المواطنين البؤساء ، ودمرت كثير من الممتلكات. وقد اشترك في هذه المحاولة عدة أحزاب (حزب الأمة ، الحزب الوطني الاتحادي، الحزب الاتحادي الديمقراطي ، وجبهة الميثاق الاسلامي) إلا أن السواد الأعظم من هذه القوة كانوا من الأنصار ، وتحديدًا من الغرابة<sup>(١٨٤)</sup>.

١٨٢ - روبرت أو. كولنز، تاريخ السودان الحديث. ص ١٥٣.

١٨٣ - نفس المرجع ، ص ١٥٣.

١٨٤ - نفس المرجع ، ص ١٥٦.

إثر انقلاب محمد نور سعد ، بعد عام تقريبا ، إلتقى النميري بالصادق المهدي ، في بورتسودان ، في يوم ٧/٧/١٩٧٧م. ومن بعد ، عاد للسودان وكثير من أنصاره ، أثر الاتفاق المبرم مع النميري. ولكن هذا الاتفاق لم يصمد طويلا ، إذ خرج الصادق المهدي مجددا من البلاد ، وعادت الخصومة إلى مجاريها! وعلى ضوء ذلك ، وخوفا من تكرار تجربة الانقلابات ، التي زعزعت حكمه مرتين ، خلال عشرة شهور ، وبما يشبه المعجزات تمكن من العوده. وخوفا من تكرار هذه التجارب المؤلمة ، ضيق النميري على أنصار المهدي المحتملين. ولأن ملابسات انقلاب ١٩٧٦م. كشفت دورا بارزا للخلايا النائمة ، افترض أمن النميري أن من لا يمتلكون وثائق ثبوتية هم خلايا نائمة ، أو على الأقل ، متبطلين ، وفي كلا الحالين ، يكون وجودهم في المدن ، وخاصة الخرطوم ، غير مرحب به ، وذلك انطلاقا من الخصومة السياسية لا العرقية.

## ٥٠٠ الكيانات الجهوية

لحق التفسير العرقي /العنصري بالكيانات الجهوية ، حيث اعتبرت الجهوية شر مستطير ، حتى على المستوى الرسمي ، إذ كثير ما نسمع المذيع الرسمي لجهاز الحكومة الإعلامي يملأ شذقيه بعبارة رتيبة هي ”نبذ الجهوية والقبلية“ وأحيانا ”نبذ الجهوية والعنصرية“! وبالتالي أدخلت الجهوية قسراً في نفق التفسيرات المثيرة للفرقة. فاليوم يكفي لدمغ خصم سياسي بوصف ”جهوي“ حتى ينفذ سامره!

ربما كان ظهور المصطلح اول مرة ، والله اعلم ، بعد نشوء مؤتمر البجا الذي تأسس عام ١٩٥٨ م. وكان له دور في تأسيس كياني ”اتحاد جبال النوبة“ و”جبهة نهضة دار فور“ فيما بعد. وقد لعبت جميعا دورا بارزا خلال عهد الديمقراطية الثانية ، وقد رأى فيها كثيرون منغصا من منغصات تلك الفترة. يقول الأستاذ أحمد محمد شاموق : (ولم يقف الانفجار الجهوي على الجنوب فقط ، وانما برزت الجهوية بكل عنفوانها في الشارع السياسي متمثلة في اتحاد جبال النوبة ، ومؤتمر البجا ، وجبهة نهضة دارفور. وازدهرت الكيانات الجهوية والسياسية والاجتماعية ، وكانت إحدى المنغصات والمحبطات. بعد الثورة). (١٨٥)

بالمقابل ، رأى آخرون ، خاصة مما عرف بالهامش ، أن في تلك الأوصاف إهانة لكياناتهم الناهضة ، وان مصدر ذلك عنصرية مستترة. وممن ابانوا رؤاهم فيما يتعلق بذلك التوصيف د. شريف حريز ،

١٨٥ - احمد محمد شاموق الثورة الظافرة.. الطبعة الثالثة. ص٦



حيث كتب (عندما بدأت التجمعات القبلية وسط البجا والنوبة وأهل دارفور تظهر بسبب عدم كفاية الأحزاب الطائفية السائدة ، صنف معظم هذه التجمعات بأنها عنصرية) <sup>(١٨٦)</sup>. وعبر كذلك ، في موضع آخر (تصنف أي حركات سياسية جاءت من الأطراف باستقلال عن نخبة المركز ، وبغض النظر عن أهدافها السياسية النبيلة المعلنة بسرعة بوصفها حركة قبلية أو عنصرية ، وينظر إليها برؤية شديدة) <sup>(١٨٧)</sup>. وعبر كذلك د.ابكر ادم اسماعيل (وكل مطالبة بعدالة اقتصادية للاقاليم المهمشة داعية للنشزم وتفتيت وحدة الوطن. والجهة الوحيدة المصرح لها بالكلام هي الاعترافية الرسمية \_ أي مركزية الذات الاسلاموعية التي لا يتجاوز اعترافها الاعور الذي يسكت عن ممارساتها التاريخية ، تسويد اوراق المؤتمرات والدساتير والقوانين التي لا تساوي الحبر الذي تكتب به) <sup>(١٨٨)</sup>.

وما قاله د. حريز ، ود. اسماعيل صحيح <sup>(\*)</sup> ودليل صحة ذلك ما أورده الاستاذ شاموق أعلاه ، وما هو منتشر لا يحتاج إثبات ، خلال كتب ومراجع محترمة ، ناهيك عما وقر في نفوس وسائل الإعلام وصدقته الجماهير. ولكن ، مع ذلك ، فإن اعتبار أن حساسية النخبة في المركز نابعة من توجه عرقي / عنصري خفي تفسير لا يسنده المنطق. حيث أن هناك أسباب موضوعية تجعل المطلع على تاريخ السودان الحديث متفهماً لهذا التخوف من ناحية ، ومدرکاً لأسباب الخلط من ناحية أخرى (جهوية ليست مرادفاً لعرقية). وعلى العموم ، يمكن إيجاد تفسيرين داعمين للعرقية ذلك التوصيف وتفهم حسن النية عند الخلط بين جهوية وعنصرية. وأول سبب يعود للصراع الدائر بين الطليعة والاستعمار ، خاصة بعد وأد حركة ١٩٢٤م. والسبب الثاني يعود إلى تخوف طائفة الفقهاء والأعيان\_ السيدان \_ من بروز جسم منافس في بيئاتهم الطبيعية التي احتكروها دهرًا.

١٨٦ - د شريف حريز ، د. تيرجي تفيدت السودان. النهضة أو الانهيار.. ص ٤٦

١٨٧ - المرجع السابق. ص ٤٦

١٨٨ - د.ابكر ادم اسماعيل ، الديمقراطية واشكال الهوية.. ص ٥٩

## الصراع بين الطليعة والاستعمار:

كان الثمن الباهظ الذي تكبدته الحركة الوطنية التي تقودها الطليعة بعد حركة ١٩٢٤م. هو إغراض المستعمر عنها باعتبارها وريثاً محتملاً للسودان ، واتجاهه في الوقت ذاته نحو الكيانات القبلية نافخاً فيها من روحه. فقد تسارعت خطاه منذ مطلع العشرينيات لصياغة مشروعاتها بين الشعب. وأثناء مراجعة الإدارة الاستعمارية لحركة ١٩٢٤م بغرض التقييم ، عكفت على مراجعة ملفاتها، وتوقفت عند ملف اجتماع مديري المديريات الشمالية في ٢٤/٢/١٩٢٠م. والذي كان ضمن أجندته ”السياسة الإدارية وموقع السودانيين فيها“. ففي هذا الاجتماع حذر مدير بربر من (عواقب اقدام الحكم البريطاني في السودان على تكرار الأخطاء التي ارتكبتها في الهند وفي مصر ، ”خلق فئة متعلمة من السودانيين تكون في حالة عدم الرضا“)<sup>(١٨٩)</sup>. ومن أجل دعم الإدارة الأهلية ، وتقويتها في مواجهة المتعلمين ، اصدر البريطانيون القوانين اللازمة التي تمكن الإدارة الأهلية من فرض سلطتها على عموم الشعب ، وفي الوقت ذاته تعمل على إبعاد هذا الشعب عن الطليعة. فأصبحت الإدارة الأهلية تمثل له كل شيء ، خاصة في الريف ، فهي التي تدير اقتصاده ، أمنه وحمايته ، ومحاسبته ، وكل ما يتعلق بحياته. وبالطبع ، استفادت الحكومة من هذه الرابطة القوية في السيطرة على المجتمع. وكان من وسائل هذه السيطرة الاستفادة من خلافات القبائل لتفريق كلمتها ، وهو الشيء الذي فطن إليه جيل المؤتمر \_ الطليعة \_ فوجد أن استخدام القبيلة كوسيلة لإدارة البلاد تؤدي إلى زيادة الشقاق بين مكوناته المختلفة ، فقرروا على محاربتها من تلك الوجهة ، فكانوا الد أعدائها. في مرارة يذكر خضر حمد شيئاً من ذلك حيث يقول (تلك التفرقة

١٨٩ - محمد أبو القاسم حاج حمد. السودان ، المأزق التاريخي وآفاق المستقبل. «جدلية التركيب». المجلد الأول. الناشر/ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٦م ، ص ٣١٢ .

القبيلية التي كان يحرص الاستعمار عليها حرصه على الاستعمار نفسه. لقد كان الإستعمار حريصاً على أن ينمي فينا روح القبيلية. كما كان حريصاً على أن يلهب الحماس لها والتعصب للعين من أجلها بين القبائل. فكم اثار هذه النعرات وايقظ الضغائن التي عفى عليها الزمن ، فهذه القبيلة التي اغارت عليها قبيلة أخرى يوماً من الأيام ، وسلبتها نحاسها ، يتقدم إليها الحاكم العام ويهبها نحاساً جديداً ويخطب فيها قائلاً : انكم فقدتم في الحرب الفلانية مع قبيلة كذا نحاسكم ، وهامي ذي الحكومة تعيد اليكم نحاساً غيره<sup>(١)</sup>. ولمحاربة ذلك قرر طلاب السنة النهائية في كلية غردون الدعوة إلى استخدام كلمة سوداني \_ كانت كلمة سوداني مما يعد إساءة في عرف المجتمع آنذاك \_ ومنعوا أنفسهم من استخدام قبائلهم للتعريف عن أنفسهم مهما كلفهم ذلك. لقد كان ذلك بمثابة رد فعل لسياسة الحكومة ، التي كانت قد قررت ، امعانا في السيطرة وفرض الانقسام ، إدخال القبيلة رسمياً في كل إجراء ، وإلا بطل. وبالطبع كان ذلك يشمل التعيين في الوظائف الحكومية. وبالفعل ، بعد تخرجهم كاد خضر حمد وبعض رفاقه أن يخسروا التوظيف في الوظائف التي قدموا لطلبها ، وذلك بسبب إصرارهم على ملء الخانة المخصصة للقبيلة بكلمة "سوداني"!<sup>(١٩٠)</sup>.

وذات الأمر يؤكدّه احمد خير المحامي حيث كتب (في هذه الفترة كانت تدور رحى معركة خفية ، ولكنها بالغة الحدة والعنف ، بين حكومة السودان من جهة ، وبين الجيل الجديد من جهة أخرى. وكانت حكومة السودان تعمل على تأريث القبيلية ، فخلقت الادارة الأهلية ، واقامت حدودها على أساس قبلي ، وعلى أساس القبيلة أيضاً صدرت الخطط الحكومية. وصار التعصب للقبيلة ، والتمسك بها ، مفتاح النجاح وسلم الرقي في الدوائر الحكومية. وعلى العكس ،

---

١٩٠ - خضر حمد ، مذكرات خضر حمد ، ص ٢٣ .

فإن الحديث عن جنسية سودانية ، واغفال القبيلة ومحاربتها ، اتجاه معاد ، وفي القليل متعارض مع سياسة الحكومة ، يستوجب اللوم ، وفي بعض الأحوال والأمكنة العقوبة والجزاء<sup>(١٩١)</sup>.

كان ذلك هو الأساس الفكري الذي بنت عليه النخبة السودانية أساس محاربة القبلية والجهوية. وهو تقدير سليم بعيد النظر ، وهو ما يعترض عليه د. شريف حرير حيث يرى أن الهوية الإثنية أو القبلية (هي إحدى الجذور الرئيسية للفعل السياسي في السودان. وهم يبعدونها بوصفها صنعة استعمارية! إن الهويات الإثنية والقبلية التي هي حقيقية جدا بالنسبة لغالبية السكان في كل المناطق الريفية ، لم تبعد بقسوة فحسب ، بل باعتبارها مثيرة للفرقة. بل استدعت درجة كبيرة من عداة النخبة مما يقود إلى تصرفات خشنة من الحكومات المتعاقبة)<sup>(١٩٢)</sup>.

يبدو أن آباء الاستقلال \_ في هذه الجزئية \_ كانوا على حق عندما قرروا ابعاد هذه الهويات الإثنية والقبلية من الفعل السياسي. وهو ما فشل فيه من جاء بعدهم ، بل ويسعون إلى غرس جذورها عميقا داخل الفعل السياسي ، فازروا بنا!

الأعيان والفقهاء يحاربون الكيانات الجهوية :

كان المتضرر الآخر من إنشاء الكيانات الجهوية هي طائفة الفقهاء والأعيان ، لأنها نشأت في مناطق نفوذهم التقليدي ، مما جعلهم يتخوفون من أن تسلبهم إياه ، أو على الأقل ، تنازعهم نزاعا شديداً ، خاصة وأنها خارج نطاق سيطرتهم ، والأخطر من ذلك استنادها إلى قيم ومفاهيم جديدة تنادي بمحاربة الإقطاع. وبالطبع ، لم يكن ذلك الإقطاع سوى السידين الكبيرين ، وتنازلتهما من حولهما من زعماء القبائل والعشائر. ومما لا ريب فيه ، أن السידين

١٩١ - احمد خير المحامي ، كفاح جيل ، ص ٤٠.

١٩٢ - د. شريف حرير. د. تيرجي تفيدت ، دار فور النهضة أو الانهيار ، ص ٤٦.

لا يترددا في كسر جناح كل من حاول صنع كيان مستقل عنهما. إن محاولتهما احتواء زمرة الخريجين منذ اضراب ١٩٣١م. كانت مجرد بداية لصراع طويل معهم ، امتدت آثاره حتى اليوم. فكل من أراد الابتعاد عن "الإشارة" كمن له راعي الحزب عن طريق أصابع اخطبوطية تحاول كسره أو عصره. وما كان تكوين الحزبين الكبيرين الا شبكة لصيد السمك كله. وبالفعل تمكنا من النجاة ، حيث اصطادت شباكهما معظم الخريجين. ومن استعصى لقنوه دروساً خاصة تتعلق بكيفية التعامل مع "الكبار" ، وما اتحادهما ضد أزهري واسقاطه الا دليل صارخ !

ومع ذلك ، فإن القول بأن الأحزاب الطائفية ، حاربت الكيانات الجهوية من ناحية عرقية هو قول يجافي المنطق. فالأحزاب الطائفية كانت وما تزال يههما أمر واحد هو التبعية. وكانت الكيانات الجهوية تمثل خروجاً صارخاً على هذه التبعية ، فلزم حربها. لقد رأت فيها الطائفية نسخة من دوائر الخريجين التي ما فتئت تحاربها بلا هوادة ، ومعلوم أنّ فئة الخريجين كانت وقتذاك معظم عضويتها شمالية. ففي انتخابات ١٩٥٣م. خصصت للخريجين خمس دوائر. وفاز بها جميعا الحزب الوطني الاتحادي ، وهو حزب المثقفين والقوى الوطنية الخارجة عن سيطرة السידين. وما أن فاز حزب السידين بانتخابات ١٩٥٨م. وشكلا حكومتها حتى كان أول عمل قامت به هو إلغاء دوائر الخريجين ، وذلك قطعاً للطريق على الأزهري الذي كان سيكتسحها! وتكرر منهما ذلك. ففي انتخابات ١٩٦٥م. خصصت للخريجين خمس عشرة مقعداً ، خرجت عن سيطرة الطائفية. وما أن تمكنت الطائفية من السلطة في عام ١٩٦٨م. حتى ألغت دوائر الخريجين سدا للباب أمام اليسار الذي كان متوقعا اكتساحه لها. وفي انتخابات ١٩٨٦م. كان عدد دوائر الخريجين ٢٨ دائرة ، فشلت الطائفية في السيطرة عليها ، وكانت قد قررت إلغائها في انتخابات

١٩٩٠م. لولا قطع الإنقاذ الطريق بانقلابها ١٩٨٩م. (١٩٣).

وعلى ضوء ذلك ، لم يكن الأساس العدائي للأحزاب الطائفية نحو الكيانات الجهوية عرقياً ، وإنما كان خوفاً من أضعاف أحزابهم ، اذا تركوها تنافسهم ، وتشئت اصوات قواعدهم الانتخابية. وينطبق هذا على عموم الأحزاب السياسية الأخرى، على الأرجح.

فضلاً عن ذلك ، فإن المزاج العام في المدن السودانية كان في طريقه نحو القومية. فبدأ السودانيون السكنى خارج نطاق القبيلة ، إذ بدأت القوانين ذات الصلة بتوزيع الأراضي السكنية توجه المواطن بذلك الاتجاه: فقد أصبح استحقاق السكن بالدرجات ، أما اختيار الموقع فيعتمد على القرعة ، مما فرض على الناس معايشة بعضهم على نطاق قومي ، فالمربع السكني ، غالباً ، يمثل لوحة منتزعة من متعدد تشكله عشرات القبائل. وبالطبع ، كان ذلك على حساب القبيلة. إن سكان المدن ، خاصة ما قبل مجئ الإنقاذ ليذكرون في وضوح أن الناس كانت تنتسب لحياتها: ناس عطبرة ، ناس الأبيض ، ناس كوستي ، ناس أم درمان ، الديامة....الخ. وكان لذلك أثر قوي فيما يتعلق بالنفور من الكيانات الجهوية ، لأنها بصورة غير مباشرة تقطع هذه الصلات القومية الناشئة. كتب الاستاذ / محمد ابراهيم موسى ، من كلية الإعلام ، جامعة افريقيا ، مقالا بعنوان : انطباعات عن كتاب السفير الدكتور خضر هرون يصف السفير د. خضر هرون ، بداية سكنهم في حي السجانة في القرن الماضي فيقول (خالطنا أقواما من مشارب شتى ، تعايرنا في البداية بالقبليات والجهات ، ثم تالفنا رويداً حتى نضج وجداننا على نار هادئة) .. (١٩٤)

---

١٩٣ - محمد محمد احمد كرار ، انتخابات وبرلمانات السودان. ص ١٣٢/١٣٣.  
١٩٤ - جريدة اليوم التالي. العدد ١٧١٨. بتاريخ ١٢/١٧/٢٠١٧م ، محمد ابراهيم موسى ، انطباعات عن كتاب السفير الدكتور خضر هرون ص ٧ .

## ٥٠ الصادق المهدي وقبر الضابط!

أدى التركيز على التفسير العرقي إلى اسباغه على كثير مما يصدر عن زعيم شمالي ، حتى وإن كانت هناك زوايا أخرى للنظر ، تبقى الزاوية الرئيسية هي العرق ، وهناك نماذج كثيرة نختار منها هذا النموذج ، وقد اقتبسه الكاتبان \_ حريز ، وتيرجي \_ عن د. منصور خالد ٧٩:١٩٩٠، Khalid، يقول الكاتبان عن الصادق المهدي أنه (وقف بوصفه رئيساً للوزراء ، على قبر ضابط شمالي شاب قتل في منطقة بور في الجنوب في ١٩٦٦ م. وبكى ، وقد استجاب الجيش لدموع رئيس الوزراء، وذبح ٢٤ زعيماً دينكاوياً ، بدون أن يجد عقاباً. وقد اخذ الجيش الإشارة الخفية التي اوحى بمن هو أكثر قيمة من الآخرين ، من هذا التصرف العاطفي من رئيس وزراء البلاد)<sup>(١٩٥)</sup>. ويمضي المؤلفان في اقتباسهما عن د. منصور خالد ٢١٨:١٩٩٠، MansourKhalid، حيث اضافا (لكن الصادق المهدي كان ذا شخصية مختلفة كلية عندما جاء إلى الفاشر في ١٩٨٧ م. استجابة للضغط الشعبي ليحضر قضية قتل ستة مواطنين كبار على يد دورية للشرطة ، في تصرف مغل بالنظام تميز بالقسوة الشديدة من الشرطة ، وعدم الاحترام للحياة الإنسانية. لكن هؤلاء “غرابة” وليسوا سودانيين ”أولاد بلد“ كما كان ذلك الشاب الذي سقط في ١٩٦٦) (١٩٦).

إن النموذج أعلاه يقدم صورة صارخة مؤجبة للتفسيرات العرقية خلال استغلال الخلفية الشمالية للصادق المهدي. وعليه ، يمكن طرح السؤال : هل هو تفسير سليم ؟! وإذا سلمنا جدلاً بصحته ، هل

١٩٥ - د. شريف حريز. ود. تيرجي تفيدت. السودان ، الانهيار أو النهضة. ص ٣٧.

١٩٦ - نفس المرجع ، ص ٧٢

هو التفسير الوحيد؟ لننحي الجواب جانباً ، ونشير إلى أن ثمة وقائع كثيرة ، كان ينبغي استصحابها قبل إعلان هذا التفسير ، ونوجز منها الآتي :

الواقعة الاولى ، وهي عامل العلاقة. فالمقارنة لم تقطع بعدم وجود علاقة خاصة بين الصادق المهدي وصاحب القبر \_ قرابة دم ، صداقة ، مصاهرة ، ود حلة.... إلخ \_ لأن وجودها قد يعطي لتلك الدموع معنى. والأرجح وهما متقاربان في السن ، أن تكون هناك علاقة ما. الواقعة الثانية ،وجود قبر شاب ، مثله ، على بعد حوالي ألف كيلومتر تقريباً ، وحيدا ، بعيدا عن أهله شئ مثير للعواطف.

الواقعة الثالثة ، تذكر صغار صاحب القبر ، إن كان له صغار ، وأهله ، ومجمل حياته خلال هذا العمر الذي يقارب عمر رئيس الوزراء الباكي. هو شئ مثير للعواطف.

الواقعة الرابعة ، وقوفه على القبر في ذلك المكان الموحش مثير للعواطف ، أكثر من التواجد في محكمة مكتظة في قلب المدينة ، لحضور دعوى قضائية تتعلق بقتل بعض كبار السن.

الواقعة الخامسة ، في عام ١٩٦٦م. كان عمر الصادق المهدي حوال ٣٠ عاما تقريبا. وفي العام ١٩٨٧م. كان عمره حوالي بضع وخمسين سنة. وبالطبع يؤثر عامل السن على حدة العواطف . وبالتالي يكون شططا مطالبة شخص ببدء البكاء في عمر الثلاثين ، واستمراره بذات مستوى البكاء ، وهو فوق الخمسين! بعد وفاة القرشي في ثورة أكتوبر تم استدعاء رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم الطالب ربيع حسن احمد ، للتعرف على الجثمان. يصف الأستاذ شاموق الموقف قائلاً (لم يحدث في حياته أن رأى إنساناً ميتاً ، لذلك ارتجفت يده ولم يستطع أن يرفع الغطاء عن وجه الشهيد ورجع)!(١٩٧). فما

١٩٧ - احمد محمد شاموق، الثورة الظافرة. ص ١٢٣.



سبب ارتباك رئيس الاتحاد خلال لحظة تاريخية حرجة؟ إنه عامل السن ، ربيع حسن احمد الطالب اليافع ارتبك لدرجة فشله في ساعة حرجة عن أداء دوره. وإذا عقدنا مقارنة بينه وربيح حسن احمد ، بعد ثلاثين عاما هل نجد فيه ذات العاطفة؟.

الواقعة السادسة ، ما شهدته الساحة السياسية السودانية بعد ذلك ، خاصة في عهد مايو ، فقد تغيرت خلال عهد مايو المشاعر تماماً : مشاعر السودانيين جميعا لا الصادق المهدي وحده. ولمعرفة "مشاعر السودانيين" قبل عام ١٩٨٧م \_ خلال فترة الستينيات والسبعينيات \_ نستأنس بحدثين ، هما اعدام الانقلابيين العقيد علي حامد ورفاقه في ١٩٥٩م. والحدث الآخر مشهد جنازة القرشي. ففي الحدث الأول نفذ عبود حكم الاعدام في العقيد علي حامد ورفاقه وسط تكتم شديد. وكانت المرة الأولى ، بعد الاستقلال ، التي تنفذ فيها أحكام إعدام في انقلابيين . فكيف استقبل السودانيون الحدث؟ يصف روبرت أو. كولنز ذلك بقوله (الأمر الذي أصاب السودانيين بصدمة عميقة حيث لم يعتادوا من قبل على صور من العقاب بهذه البشاعة).<sup>(١٩٨)</sup> كما ورد وصف الحدث \_ تنفيذ حكم الاعدام في العقيد ورفاقه \_ عند الاستاذ شاموق بقوله (استقبل الشعب ، في عامته ، حكم الاعدام بوجوم وحزن وسخط)<sup>(١٩٩)</sup>.

أما الحدث الثاني ، وهو موكب جنازة القرشي ، وهو يسير في شوارع الخرطوم صوب قرية الشهيد. ويصفه الأستاذ شاموق قائلاً (تحرك الموكب ، وسار غرباً إلى شارع الحرية. وفي الطريق كان بكاء النساء ونحيبهن داخل البيوت يفتت الاكباد). [الثورة الظافرة. احمد محمد شاموق. ص ١٣٨] فهؤلاء هن نساء منتصف الستينيات ، بمختلف اثنياتهن على ذلك الحال. فهل يسهل ايجاد هذه اللوحة

١٩٨ - روبرت أو. كولنز. ، تاريخ السودان الحديث ، ص ٩١.

١٩٩ - احمد محمد شاموق ، الثورة الظافرة.. ص ٢٥

اليوم بين الشعب السوداني بعد ما شهد من أحداث؟!!

أما مشاعر السودانيين بعد عهد مايو ، فقد تأثرت بإحداث جسام أدت إلى تكلسها . ففي مارس ١٩٧٠م. تناثرت في الجزيرة أبا جثث أثني عشر ألف انصاري، افتتحت بهم عهدها<sup>(٢٠٠)</sup>. وفي يوليو عام ١٩٧١م. شهد السودانيون دموية مايو مرة أخرى خلال تصفية الشيوعيين. وشهد الشعب السوداني تصفية انقلابات لاحقة في بشاعة كبيرة. ومن بعد شهد السودانيون ، والعالم أجمع ، جثث آلاف السودانيين ملقاة على قارعة الطريق بفعل المجاعة في ثمانينيات القرن الماضي. وبالطبع كان الصادق المهدي قد شهد مع الشاهدين ، فهل بقيت له دموع ليزرفها ، وهو شيخ ، على شيوخ يشهد محاكمة المتهمين بقتلهم عام ١٩٨٧م؟!!

ونختم بسؤال صغير : إذا كان بكاء رئيس الوزراء ، صغير السن ، قليل الخبرة ، في ١٩٦٦م. قد نتج عنه ذبح ٢٤ شخصا بريئا. فهل تراه لا يستفيد من ذخيرة التجربة ، وعظمة التاريخ ، ويحجر دمه ، أم يستمر في البكاء ، وهو فوق الخمسين ، لينتج بكاؤه مجزرة جديدة؟!!

**\* وللأمانة ، يصعب جدا تصور وجود الصادق المهدي ، رحمه الله ، والعرقية في مكان واحد!**

---

٢٠٠ - روبرت أو. كولنز. ، تاريخ السودان الحديث ، ص ١١٩ .

## ٥٦ قمع عبود للجنوب

في عهد الرئيس عبود تم قمع الجنوب الذي تمردت طائفة من أبنائه. وكانت هناك مظالم معتبرة ، ولكن لأسباب تخصها ، لعبت المنظمات التبشيرية ، دورا بارزا في ازكاء ذلك التمرد بإثارة الكراهية ضد الشمال. ونتج عن هذا قرارات مؤثرة من قبل النظام الحاكم ضدها ، وقد بدأت إجراءاته بالتضييق عليها ، وانتهت في مارس من عام ١٩٦٤م إلى طردها وأبعادها من البلاد. وبرتت قرارها بأن الجمعيات قد (استغلت إسم الدين لبث الكراهية وبذر الخوف والعداوة في عقول الجنوبيين ضد أبناء وطنهم الشماليين ، مع هدفها الواضح بتشجيع قيام كيان سياسي منفصل للمديرية الجنوبية ، معرضة بذلك سلامة ووحدة الوطن للخطر) <sup>(٢٠١)</sup>. وقد نتج عن تلك الإجراءات وغيرها هروب عدد من الطليعة المستنيرة من الجنوبيين كالأب ساترنيو لوهيور ، والسياسي ماركو روم ، والمعلم جوزيف ادوهو ، والإداري وليام دينق <sup>(٢٠٢)</sup>. وقد لعب وليم دينق دورا بارزا خلال اتصالاته بعدد من الدول المسيحية التي كانت معادية لنظام عبود ، والتي استطاعت بلورة رأي عام ضده ، مضمونه إبادة المسلمين العرب للزنج للمسيحيين <sup>(٢٠٣)</sup>. وقد اعتمدت تلك الرؤية على نطاق دولي واسع ، ووضحت كمسلمة من المسلمات ، خلال تاريخ الصراع السياسي في السودان وعموم افريقيا !

وفي هذا السياق ، لا نهدف إلى تأييد ما قام به عبود ، أو اعتبار

---

٢٠١ - د.فرانسيس دينق. صراع الرؤى. ص ١٣٣.

٢٠٢ - نفس المرجع ، ص ١٣٣.

٢٠٣ - نفس المرجع ، ص ١٣٣.

ما فعله في الجنوب أمرا صائبا أو خاطئا. كما لا نود أخذ الجدل إلى تفاصيل محصت وقائعها مئات البحوث والدراسات. ولكننا ، هنا نهدف إلى طرح السؤال : هل قام عبود \_ بغض النظر عن الأسباب \_ بقمع الجنوب؟ وتكون اجابتنا ”نعم“! وبعد ذلك نطرح السؤال: هل كانت تلك مسألة عرقية دينية على نحو ما سوقت المنظمات التبشيرية والمنظمات الدولية؟ تكون الإجابة ”لا“. إذ يصعب على أي مطلع على الشأن السوداني والافريقي توزيع مثل هذه التهم جزافاً. والسؤال الذي يطرح نفسه : إذا ، كيف استطاع العالم الغربي إقناع العالم برؤيته؟! تمكن من فعل ذلك بطريقة بسيطة جداً ، وهي ما زالت تمارس ، وتعتمد على عزل الوقائع عن مسرح الحدث بدلا من استصحابها!

إن المقصود بعزل الوقائع عن مسرح الحدث ، هو فرض قراءة الحدث مع استبعاد ، أو إهمال ، وقائع مهمة تتعلق به ، أو يمكن عبرها إيجاد زوايا مختلفة للنظر ، قد تمكن من تقديم قراءة أفضل ، أو على الأقل ، إضافية. وفي شأن الحكم بعرقية ما اقترفه عبود في حق الجنوب لا بد من الاستئناس بسلوكه تجاه غير الجنوبيين ، قبل تأييد تلك المزاعم أو إنكارها.

مسلك عبود تجاه الشمال :

إذا قرأنا كتاب عبود من الصفحة للغلاف ، نصل إلى حقيقة بسيطة مدهشة ، تتلخص في أن عبود كان رجلا عادلا. أو بمعنى آخر ، كان دكتاتورا عادلا قسم بطشه على الجميع بالتساوي ، ولم يختص الجنوب بالبطش!

فبمجرد استلامه السلطة(حل جميع الأحزاب السياسية ، ومنع التجمعات والمواكب والمظاهرات في كل مديريات السودان. وإيقاف جميع الصحف ووكالات الأنباء ، والمطابع إلى حين صدور إعلان آخر

من وزير الداخلية<sup>(٢٠٤)</sup>. وأعلن الطوارئ، وحل البرلمان، وجمد العمل بالدستور. (وقبل أن ينقضي اسبوع واحد من الانقلاب صدر قانون دفاع السودان لعام ١٩٥٨م. الذي يوقع عقوبة الاعدام، أو السجن الطويل لكل من يعمل على تكوين أحزاب، أو يدعو لإضراب، أو يعمل على إسقاط الحكومة، أو ييثر الكراهية ضدها)<sup>(٢٠٥)</sup>. فإذا كان مصير الداعي إلى تكوين حزب سياسي هو الاعدام أو السجن الطويل. وهذا المصير يواجه حتى من يدعو لإضراب فقط، أو مجرد قيامه ببث الكراهية ضد الحكومة. علما بان هذا المصطلح \_ بث الكراهية ضد الحكومة \_ فضفاض لدرجة أن تعليق صغير على Facebook اليوم يمكن أن يندرج تحت جريمته!

ولم تكتف الحكومة بذلك، بل أصدرت لائحة سمّتها ”لائحة دفاع السودان لعام ١٩٥٨“. وهذه ”اللائحة“ تمتلك قوى لا تمتلكها دساتير. يقول الأستاذ شاموق في شأنها أنها (تخول لوزير الداخلية سلطة مراقبة الرسائل البريدية، خاصة أو غير خاصة، ومراقبة الصحف وكافة المطبوعات، وارغام المواطنين على الإدلاء بأي معلومات يطلبها البوليس، وإعلان حظر التجوال في أي منطقة، ومنع المواطنين من مغادرة السودان، ومنع دخول أي جرائد أو مطبوعات إلا بإذن. ومنع تنظيم الموكب، وتفتيش أي منزل أو مبنى، أو عربة، أو طائرة بواسطة أي ضابط أو جندي أو رجل بوليس، وبالقوة اذا لزم الامر، وفي أي ساعة من ليل أو نهار، واعتقال اي مواطن بدون أمر قبض ”وسوف لا يكون ضروريا أن يقدم للقاضي إذا كان من راي وزير الداخلية أن ذلك سيكون مناهضا للسلامة العامة. ولوزير الداخلية في هذه الحالة أن يأمر بحفظ هذا الشخص لأي مدة يراها مناسبة“<sup>(٢)</sup>).

وأول ملاحظة على هذه اللائحة أنها اقوى من الدستور. وأبرز

٢٠٤ - أحمد محمد شاموق، الثورة الظافرة. ص ١٧.

٢٠٥ - نفس المرجع، ص ١٧.

دليل على ذلك انتهاكها حق السجين في العرض على القاضي بعد مرور مدة محددة من اعتقاله "الماجنا كارتا". إن السلطات التي يتمتع بها وزير الداخلية بموجب هذه اللائحة الإجرامية لا يتمتع بها حتى رؤساء الدول بموجب أي دستور بعد صدور موثيق حقوق الإنسان الأساسية ، إذ أن رؤساء الدول لا يتمتعون بسلطان مطلقة حتى وهم يمارسون أقصى حدود السلطة ، وذلك فيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ. فحالة الطوارئ نفسها مشروطة بشروط محددة ، على رأسها عدم المساس بمبادئ تحريم الاسترقاق ، والتعذيب وغير ذلك من الحقوق التي لا يجوز هدرها لأي سبب. وعليه، اذا كانت هذه سلطات وزير الداخلية في عهد عبود ، فكيف هي سلطات الرئيس عبود؟!

في المؤتمر الصحفي الأول الذي عقده الفريق ابراهيم عبود في الاسبوع الثاني بعد الانقلاب ، قال للصحفيين: (لا تكتبوا أي شيء ضد سياسة الحكومة ، ولا تنتقدوا أعمالها في الأمور الداخلية والخارجية ، ولا تكتبوا شيئاً عن الأحزاب والطوائف)!<sup>(٢٠٦)</sup>. وأكمل وزير الداخلية تهديدات رئيسه للصحافة خلال مؤتمره الصحفي ، وقد جاء في جريدة الايام (أعلن وزير الداخلية في مؤتمره الصحفي أنه لن يتوانى عن قفل أي جريدة أو تقديم محرريها إلى المحاكم اذا حاولت الصحف أن تثير الشكوك حول أهداف الحكومة)<sup>(٢٠٧)</sup>.

ومضى الاستاذ شاموق يفصل وضع حرية التعبير خلال عهد عبود فقال: (وقد واجهت الصحافة صعوبات عملية في تطبيق تلك التوجيهات. وطلبت من الدولة أن تفصل تلك التوجيهات ، وإن تضع حدودا وقواعد واضحة تطبقها الصحف عند النشر. فاصدرت وزارة الداخلية الأمر التالي "أن تدعم الصحف الثقة في النظام الجديد لا أن

٢٠٦ - أحمد محمد شاموق ، الثورة الظافرة ١٩ .

٢٠٧ - نفس المرجع ، ص ١٩ .

تقوضها أو تثير السخط، أو تثير الاحتقار ضد الحكم الجديد. وإن تشير الصحف إلى الأخطاء التي وقعت في العهد الماضي وتستنبط منها دروس المستقبل. ولا ترد الصحف على أي هجوم وجهته دولة ما أو صحافتها إلا بالتشاور مع وزارة الداخلية”<sup>(٢٠٨)</sup>. عند تمعن هذا البيان لا يتطرق شك أنه كتب في القاهرة وقرئ في الخرطوم! فالذاكرة الإيضاحية التي أجاب بها وزير الداخلية على استفساراتها حول ما تكتبه تؤكد ذلك،، وإلا ما معنى قوله (ولا ترد الصحف على أي هجوم وجهته دولة ما، أو صحافتها، الا بالتشاور مع وزير الداخلية)؟! وما علاقة هذه التوجيهات الصادمة الصارمة بالأحداث العاصفة ضد سعي المصريين لنهب وادي حلفا، والذي أسست له اتفاقية مياه النيل التي وقعت يوم ٨/ نوفمبر/ ١٩٥٩م. بعد قمع المعارضة المتهبة!؟

#### تطبيق اللائحة على الصحافة :

لم تضع الحكومة وقتا، وانما طبقت ترهاتها المسماة ”لائحة“ فورا. يقول الأستاذ شاموق

(فقد عطلت صحيفة الميدان لسان حال الجبهة المعادية للاستعمار. وصحيفة الإخوان المسلمون، لسان حال حركة الإخوان المسلمين. وصحيفة الطليعة، لسان حال اتحاد نقابات عمال السودان. عطلت هذه الصحف تعطيلاً نهائياً، إلا أنه سمح للأستاذ عبد الماجد أن يصدر صحيفة أخرى وبإسم آخر. فأصدر صحيفة البلاغ الأسبوعية التي عطلت بعد شهر واحد من إنشائها تعطيلاً نهائياً. عطلت صحيفة الأيام في يناير ١٩٥٩م. لأنها نشرت حيثيات الحكم في قضية الشفيق أحمد الشيخ، ثم عادت للظهور. وعطلت مرة أخرى لاتخاذها موقف المعارضة ونشرها مذكرة زعماء المعارضة في نوفمبر عام ١٩٥٩م. ثم أعيدت لها شرعيتها، فأنذرت

٢٠٨ - المرجع نفسه، ص ١٩.

مرة أخرى لأنها نشرت اعلانا من مواطن سمي ابنه بإسم أحد زعماء المعارضة. "اسماعيل الازهري" وأرسل أمر يمنع أي إعلان عن مولود يحمل أسما سياسياً. واندزت مره اخرى لأنها كتبت في مناسبات مختلفة العناوين التالية: "طار الرئيس عبود ورفاقه إلى إثيوبيا" و "حريق في وزارة الاستعلامات والعمل" و "انقلاب ١٧ عربية في بورتسودان". وهددت وزارة الداخلية جميع الصحف بالتقديم للمحاكم اذا فهم من العناوين تلميح بالسخرية أو تعريض بالحكومة. وعطلت صحيفة النيل لأنها نشرت مقالا عن الديمقراطية. قدمت صحيفة السودان الجديد للمحاكمة ، وغرم رئيس تحريرها خمسين جنيهاً مع الانذار النهائي لنشرها ما دار في محاكمة قضية سياسية في يناير ١٩٦٠. ولما منعت وزارة الداخلية الصحف من الإشارة إلى أي خبر عن مشكلة مياه النيل أو مشكلة الحدود في حلايب. نشرت السودان الجديد في حيز صغير أن الجانب السوداني سيتطرق لمشكلة الحدود. فصدر أمر بتعطيلها) (٢٠٩).

إن ما سجله الاستاذ شاموق ، مشكورا ، في دقة لم يلق حظه من الدراسة. وهو للأسف ينطبق على كثير من الجهود الصادقة الجادة في التوثيق مثل توثيقات الاستاذ محمد احمد كرار وغيرهم. ان الصورة التفصيلية التي بين يدينا تجعلنا نعيد النظر في مسألة عرقية قمع الجنوب في عهد الرئيس عبود. ولنا أن نتساءل : اذا كان سلوك وزير الداخلية مع نخبة الخرطوم على نحو ما قرأنا ، فكيف يكون سلوك جنودهم في أحراش الجنوب وقراه البعيدة عن مركز القانون؟!

أخشى أن كثيراً من احكامنا السابقة حول وقائع تاريخنا في حاجة إلى إعادة نظر. خاصة إذا استصحبنا معه ما أوقعه بالحلفاويين ، مما سبق ذكره.



## ٧. كارثة المجاعة

مما يؤخذ على حكومة النميري "الشمالية"، إهمالها لمواطن دارفور إبان فترة المجاعة الشهيرة أواخر عهده. وذلك صحيح تماما، حيث تم إهمال أمر المجاعة، رغم تحذير المسؤولين في الإقليم، وعلى رأسهم حاكم الإقليم أحمد إبراهيم دريج، خلال تقرير شامل يحذر من كارثة وشيكة، تم توزيعه على السفارات والمنظمات الدولية في الخرطوم إلا أن النظام لم يحرك ساكنا<sup>(٢١٠)</sup>. لقد استبد الحمق بالنميري لدرجة إنكار الجفاف نفسه وتسميته "شائعات مغرضة"<sup>(٢١١)</sup>. وعندما التفت إليها، مجبرا، كان عشرات الآلاف من الأنفس البريئة قد لقت حتفها<sup>(٢١٢)</sup>، وكان العالم أجمع قد علم بعد تمكن الكارثة. لقد كان أمرا محزنا مخزيا واحد أسوأ إخفاقات التي تحسب على مايو. ويمكن الرجوع إلى تفاصيلها، خلال بحوث ودراسات عديدة، وما يهمننا هنا هو غرض دراستنا، وهو إشارة البعض إلى أن لذلك وجهها عرقيا. ومن ذلك ما ملح إليه الاستاذ/ عبد الجبار محمود دوسه، في معرض مقارنته بين واقعة ترحيل مواطني وادي حلفا إلى خشم القرية. ووقائع المجاعة. وفيه يقول (وكما لم يحط مشروع السد فجأة على الدولة، لأن المباحثات في أمر المشروع اخذت عدة سنوات، كذلك كانت كارثة شمال دارفور لم تكن وليدة لحظة وإنما جاءت نتاجا لتراكمات تدهور بيئي معلوم وبائن القرائن والاحوال. غير أنه في حالة شمال دارفور كان الإهمال هو سيد الموقف، بينما كان

٢١٠ - روبرتأو كولنز، تاريخ السودان الحديث، ص ١٨٤

٢١١ - المرجع نفسه، ص ١٨٤.

٢١٢ - توفي في العام ١٩٨٥م أكثر من ٩٥ ألف غرابي. المرجع السابق. ١٨٥.

الامعان هو حكيم حالة حلفا ، فقد اختارت الدولة منطقة خشم القربة ، أو حلفا الجديدة كما يحلو للقادمين تسميتها وطنا بديلاً للمهجريين . وتم تخطيط المنطقة<sup>(٢١٣)</sup>.

لا جدال في ملاقاتة أهل وادي حلفا \_ فيما يتعلق بحفظ أرواحهم \_ معاملة افضل مما لقيه جوعى غرب السودان خلال مجاعة الثمانينيات من القرن الماضي في عهد نميري ، الذين ماتوا جوعا ، فرادى وجماعات. ولكن ، هل كان منطلق ذلك عرقياً؟ لا ، لم يكن كذلك ، ولنا أدلة نستعرضها في نقاط ، كما يلي :

#### النقطة الأولى:

نعم ، لم يكن الحدثان مفاجئان . فترحيل أهل وادي حلفا كان موضوع بحث جدي منذ بضع سنوات. أما المجاعة فلم تكن مفاجئة للعلماء وأهل التخصص وعموم المراقبين عن كثر لأوضاع التردى البيئ الذى بدأ قبل ثلاثة عقود تقريباً. ولكنه ، مع ذلك كان مفاجئاً لغيرهم ، وإن كانوا مسؤولين تنفيذيين ، حيث كانوا غارقين في مشاكل السودان السياسية.

ففي ١٩٨١م. أشعل أهل دارفور الساحة السياسية السودانية بمسألة رفض تعيين حاكم للإقليم من غير أهله. وقد اخذت هذه المسألة من النميري وقادته جهداً كبيراً حتى تمكنوا من الوصول إلى حل لها. وفي ذات العام \_ يونيو ١٩٨١م \_ فاجأ السلطة اضراب عمال السكك الحديدية في عطبرة ، وكان عددهم ثمانية آلاف مما أدى إلى شلل البلاد ، وعبر النميري عن غضبه بفصل ٤٥ ألف عامل بالسكك الحديدية الذين كانوا قد وقفوا وحدهم ، ثم اضطروا للعودة. وفي ديسمبر وقعت مظاهرات حاشدة نتجت عنها اعمال شغب ، وتم قمعها بوحشية من قبل قوى الشرطة والأمن . وفي العام ١٩٨٣م. ارتجت اركان النظام بوقع إضراب القضاة لمدة ثلاثة أشهر

٢١٣ - عبد الجبار محمود دوسة ، دارفور وأزمة الدولة، ص ٦٢.

وذلك بسبب الأجور وتدهور شروط العمل، وتضامن معهم المحامون ، وبالكاد استطاع حللتها جزئياً حتى خرج الأطباء بتقديم استقالات جماعية ، وبشق الأنفس استطاع التوصل إلى حل معهم. ولم يكن المهندسون أقل حراكا ، وساند كل ذلك دعم شعبي كبير. ولجأ بعدها لإصدار المرسوم الرئاسي رقم ٢٥٨ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٤م. ليحول دون مزيد من الإضرابات<sup>(٢١٤)</sup>. وفضلاً عن ذلك كانت للاقاليم المختلفة مشاكلها الاقتصادية والسياسية وغيرها من ازمات. وهذا يلقي إضاءة قد تساعد في تفسير تقاعس السلطة المركزية عن إغاثة الجوعى قبل فوات الاوان.

#### النقطة الثانية:

كان ترحيل أهل حلفا مرتباً له خلال تلك الاجتماعات ، وكان اختيارياً \_ على الأقل من جانب الحكومة \_ وبالتالي ، كانت لها جداول لكل شيء. أما المجاعة ، وإن لم تكن مفاجئة للعلماء وأهل التخصص ، إلا أنها كانت كذلك بالنسبة للمسؤولين المستهترين المتجاهلين نصح أهل الشأن من ناحية ، والغارقين في ازماتهم السياسية والاقتصادية والأمنية المذكورة ، المهدة لبقائهم من ناحية أخرى. ومن ثم غاب أي ترتيب أو تنسيق للحيلولة دونها والمواطن المسكين.

#### النقطة الثالثة:

كان حجمها وتأثيرها مجهولاً ، كما كانت الاعداد المهدة بالمجاعة مجهولة، غير محددة . أما أهل وادي حلفا فكانت أعدادهم وممتلكاتهم مرصودة بدقة خلال كشوفات منقحة ، ويشمل ذلك كل مايتعلق بهم.

#### النقطة الرابعة:

كانت وادي حلفا مدينة صغيرة ، بينما كان الإقليم الذي ضربته المجاعة بمساحة تفوق مساحة بعض الدول. مما جعل تعامل

٢١٤ - روبرت أو. كولنز. ، تاريخ السودان الحديث. ص ١٨١.

عبود مع مساحة ضئيلة مقارنة بإقليم دارفور الذي كان يفترض أن يتعامل معه النميري.

#### النقطة الخامسة:

كانت الخزينة العامة في عهد الرئيس عبود مزدهرة. فقد كانت قيمة العملة السودانية مرتفعة جدا تساوي دولارات عديدة. وفي عهد الرئيس نميري انعكس الحال رأسا على عقب ، فأصبح الجنيه جزءا من الدولار . وذلك بسبب الهزة التي تلقاها الاقتصاد العالمي مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، نتيجة لارتفاع أسعار النفط بصورة مفاجئة ، مع تراجع اسعار المواد الأولية التي كان وما زال يعتمد عليها الاقتصاد الافريقي. لقد عنى ذلك أن تبيع الدول الأفريقية موادها الأولية ببخس وتشترى المواد النفطية ومشتقاتها بفحش ، مما أدخل كثير من دول افريقيا في فخ الدين العالمي.وقد نال السودان نصيبه من ذلك التدهور في عهد نميري، وما يزال! او بمعنى آخر ، كان الجنيه السوداني في عهد عبود في قمته ، وفي عهد النميري بلغ بداية الحضيض.ففي العام ١٩٧٣م بالكاد تساوت القيمة بين صادرات السودان ووارداته \_ مع معدلات تضخم منخفضة وابعاء خدمة ديون معقولة \_ أما في العام ١٩٨٣م. فقد بلغت الديون ٧ مليارات دولار تقريبا (مع جملة فوائد تبلغ حوالي مليار دولار) مع عجز تجاري يبلغ حوالي واحد مليار ومائتي مليون دولار.<sup>(٢١٥)</sup>

#### النقطة السادسة:

في عهد الرئيس عبود كانت منتجاتنا النقدية وفيرة الكمية ، عظيمة القيمة : فالقطن ، السمسم ، الصمغ العربي وغيرها كانت غزيرة الإنتاج عالية المردود. وعند مجيء عبود للحكم وجد القطن مقدسا في مخازن الحكومة ، فباعه وامتلات الخزينة من عائداته.<sup>(٢١٦)</sup> أما

٢١٥ - روبرت أو. كولنز ، تاريخ السودان الحديث. ص ١٨٣

٢١٦ - روبرت أو. كولنز ، تاريخ السودان الحديث. ص

في عهد الرئيس نميري فقد انحسر الغطاء النباتي بفعل الجفاف الساحلي والتصحر ، إضافة إلى عوامل أخرى ، معقدة ، أدت جميعا إلى قلة الإنتاج وقلة المردود.

#### النقطة السابعة:

عند تهجير أهل وادي حلفا كانت مشكله الجنوب بسيطة وفي بدء تمرحلها. وكانت آثارها محصورة ، حيث لم تتمكن بعد من حيازة قوة عسكرية مؤثرة ، كما أن مؤهلات قادتها كانت متواضعة للغاية، وكان ميزان القوى لصالح الجيش. أما في عهد النميري فقد بدأ التمرد الجديد من حيث انتهى التمرد الأول ، بدأ قويا جدا ضمن قيادته عقيد سابق في الجيش السوداني ، يحمل شهادة علمية رفيعة من جامعة عالمية، وقبل ذلك كانت له خبرة سابقة في جيش جوزيف لاقو (التمرد الأول). وحوله أشخاص أكثر حنكة وتأثيرا من أعضاء التمرد الأول. وقد تزامنت المجاعة مع هذا التمرد ، وقد وجهها معا الضربة القاضية لنظام نميري المترنح اصلا.

#### النقطة الثامنة:

استقرار حكم عبود مقارنة بحكم نميري. فرغم أن النظامين كانا قد عانا حدة الانقلابات العسكرية إلا أن انقلابات عهد عبود كانت بسيطة التركيب ، مجرد طموحات شخصية هنا وهناك ، على الأرجح . تمكن عبود من التخلص منها سريعا. بينما كانت انقلابات عهد النميري معقدة التركيب ، دولية الأطراف ، متشعبة الدعم. لذا كانت مرهقة مكلفة. لقد كان الرجل لسنوات عديدة ، يرقص حافيا على سطح صفيح ساخن! فقد كلفه سحق الأنصار ، في مارس ١٩٧٠م. حوالي ١٢,٠٠٠ نفس ، وهو رقم ينبئ عن حجم التكلفة العسكرية والمالية. وفي يوليو ١٩٧١م. برهق كبير استطاع القضاء على الشيوعيين الذين كادوا أن يقضوا عليه. وقد كلفه سحق الشيوعيين ، فضلا عن

التكلفة العسكرية والمالية ، تكلفة سياسية ، حيث اضطر بعدها للقفز من المعسكر الشرقي ، ليسقط داخل فيه المعسكر الغربي الشره. دون دراسة أو اعداد ، فقط أراد التحول من الشرق الذي ينتمي إليه خصومه إلى خصومهم. وكانت بداية سلسلة جديدة من السقوط. ولم تمض ثلاث سنوات حتى اهتز النظام من ضربات انقلاب العقيد حسن حسين. وفي السنة التالية ، العام ١٩٧٦ م. إثر انقلاب محمد نور سعد تم اجتياح الخرطوم بتكلفة بشرية عالية. واستمرت المعارك في ازقتها واحيائها. وان هي إلا اشهر حتى وقع النميري بتاريخ ١٩٧٧/٧/٧ م في بورتسودان اتفاقه الشهير مع الصادق المهدي. ويعود كثير من المعارضين للداخل لقد أدت الأحداث العاصفة التي ظلت تضرب نظام نميري ، ليس لترنح نظامه فحسب ، وانما لترنح الوطن نفسه. لأن كل هذه المعارك كانت تكلفتها كاملة السداد من اقتصاد الوطن ، وموارده ، وأمنه واستقراره.

#### النقطة التاسعة:

نجاة من التكلفة الباهظة للحرب وقع النميري عددا من اتفاقيات السلام. أولها اتفاقية أديس أبابا آلتى وضعت حدا لحرب الجنوب الاولى. وبالفعل تمكن من النجاة من تكلفة فاتورة الحرب الباهظة ، لكنه لم ينج من تكلفة فاتورة السلام التي تمثل رهقا واستنزافا للموارد الأفريقية ، فما أن تم توقيع اتفاقية السلام ، حتى تقاطر أدعياء البطولة من كل حذب وصوب ، صار الكل بطلا للسلام. عاد المستعمر الزنجي ، بكل هيئاته ونزواته. توافدت طائفة الفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب من شتى أنحاء الجنوب والعالم. برز الباشبوزق منتفخي الوداج ، غارقين في بدلاتهم الأوروبية ذات الماركات الأنيقة الفاخرة. واصطف الجهاديون أمام القيادة العامة يريدون اقتحامها كفاتحين. لقد وجد النميري نفسه في لجة من الصراع مع جنرالاته بشأن دمج هؤلاء القادمين في المؤسسة العسكرية. وفي النهاية

تم حل كل هذه العضلات بحل سحري تمثل في ضخ مزيد من الأموال. لقد أستمروا النظام يدفع لأكثر من عقد من الزمان قبل أن يعود لاسوأ مما كان عليه وكانت الاتفاقية الثانية مع المعارضة التي كانت قد اجتاحت العاصمة في ١٩٧٦م. حيث وقع معها اتفاقية سلام سميت بالمصالحة الوطنية. وقد (أدت المصالحة الوطنية إلى تعيين عدد من قادة المعارضة في مواقع بارزة)<sup>(٢١٧)</sup>. وكذلك (تسيد تنظيم الإخوان المسلمون الاتحاد الاشتراكي)<sup>(٢١٨)</sup>. لقد حملت أحشاء هذه المصالحة الوطنية كارثة مؤجلة ، تمثلت في تدشين تمكين تنظيم الجبهة الإسلامية رسمياً من رقبة السودان ، تلك الكارثة التي تمت ترجمتها ، بعد سنوات قليلة ، إلى انقلاب ٣٠ / يونيو / ١٩٨٩م. وما تمخض عنه من أحداث.

لقد أتت المصالحة الوطنية بكل سوءات العهد التركي المصري وزادت عليها كيل بغير. لقد تم شحن الأضداد في مركب الاتحاد الاشتراكي ، وكان لا بد من مخصصات وامتيازات وترصيات حتى لا يغرق. فانشغل بها عن مسغبة أهل دارفور. فجف الزرع ، وهلك الضرع ، ونفقت السوائم ، ومات أهلها ، قرى كاملة أغلقت أبوابها بموت أصحابها ، والنميري ومجلسه وموظفوه منشغلين بدفع حيل ومماحكات الفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب ، والباشبوزق أكلي قوت الشعب ، وطابور الجهاديين! وهو ما لم يواجهه حكم عبود ، لحسن حظه ، وإلا لنفقت خزنته ، وما استطاع توفير أجرة نقل أهل وادي حلفا فقط ، دعك من دفع تعويضات لهم!

#### النقطة العاشرة:

في وقت متزامن تزامن في المدن ، خاصة العاصمة والمدن المجاورة، لاجئوا الحرب من جنوب السودان ، ونازحوا المجاعة من غرب

٢١٧ - د. فرانسيس دينق ، صراع الرؤى. ص ١٦٠.

٢١٨ - د. منصور خالد. الفجر الكاذب. ص ٥.

السودان. فخلق ارباكا لحكومة مرتبكة أصلا ، شحيحة الموارد. وهو ما لم تعانيه حكومة عبود خلال تهجيرها أهل وادي حلفا.

#### النقطة الحادية عشرة:

صادفت المجاعة عجزا إقتصاديا كبيرا في ميزانية الدولة ، عكسته صفوف الوقود في الطلبات التي شهدت شحا كبيرا في الإمدادات ، بسبب ضعف التمويل. وهو ما لم تعانيه حكومة عبود خلال تهجيرها أهل وادي حلفا.

#### النقطة الثانية عشرة:

تولت مسألة تهجير أهل وادي حلفا ، بصورة مباشرة ، حكومتان ، السودانية والمصرية ، ووضعت لها ميزانية مسبقة. ورغم ما رافقها من تجاوزات ، إلا أنها كانت تمثل بندا رسميا في ميزانية البلدين. عكس المجاعة التي مولتها حكومة نميري الضعيفة جدا ، من خارج بنود الصرف المعتادة ، ودون سند الا المساعدات الإنسانية التي جاءت بعد هلاك الكثيرين.

#### النقطة الثالثة عشرة:

وقد تزامن مع المجاعة نزوح من تشاد التي كانت في حال اضطرابات سياسية ، مما زاد رهق السلطة المحلية. والمركزية.

#### النقطة الرابعة عشرة:

تصادفت المجاعة في الغرب والشرق مع حلول اجل القروض غير المرشدة التي كان النظام قد وقع فيها. حيث (وجد النظام نفسه في دائرة من الديون المتصاعدة والإنتاج المتدهور، وأصبح معظم دخل العملة الصعبة ، الذي تم التحصل عليه من التصدير مطلوباً لسداد الديون)<sup>(٢١٩)</sup>.

---

٢١٩ - د.فرانسيس دينق ، صراع الرؤى. ١٦٦.



## النقطة الخامسة عشر :

في وقت مبكر بدأت دار زغاوه تتعرض لموجات الجفاف وزحف الصحراء بسبب وقوعها في إقليم شبه الصحراء. وذلك منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات<sup>(٢٢٠)</sup>. ومنذ العام ١٩٦٦ م. بدأ شح الأمطار في الإقليم. فقد (بدات كميات الأمطار تنحسر إلى أقل من المتوسط المألوف "٢٠٠-٣٠٠ مم" في العام، بنسبة تعادل ٣٠٪ حتى جاءت أسوأ سنوات جفاف الساحل ما بين عامي ١٩٧٠ \_ ١٩٧٤ م. جاء هذا الجفاف في أعقاب ثماني سنوات ، متتالية ، شحيحة الأمطار. وهذا هو ما جعل هذه الموجة من الجفاف مؤثره بصورة مأساوية بالنسبة لأفراد قبيلة البرتي)<sup>(٢٢١)</sup>. لقد أثر ذلك كثيرا على مجتمعات دارفور ، خاصة قبائل الشمال كالبرتي والزغاوة. ورغم كفاءة مجتمع الزغاوة في إدارة مواردهم، إلا أن هذه الإدارة انهارت بفعل ضربات (الجفاف المتتالية منذ عام ١٩٦٦ م. وكانت قمة قسوتها في كل من الموجتين الأخيرتين لجفاف الساحل في ١٩٧٠ \_ ١٩٧٤ م).

إذا ، بدا هذا الشيء الذي يقال له "جفاف وتصحر" منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات. واشتدت وطأته ، خاصة على قبائل الشمال منتصف الستينات. وتطور إلى مجاعة أهلكت الأمة خلال الفترة من ١٩٧٠ \_ ١٩٧٤ م. وعادت لتضرب ، مجددا ، ضربة تأهلت بموجبها دارفور إلى احتلال المرتبة الأولى في اخبار العالم ، لدرجة أن يجتمع اشهر نجوم الغناء في الكوكب ، ويتغنوا لشحذ همم العالم لإنقاذ جوعى الكوكب ، وعلى رأسهم أهل دارفور. وما زالت أغنية We are the World شاهدة على التاريخ. كل ذلك معلوم ، لكن السؤال هو: حسنا ، تقاعست السلطة الشمالية عن إنقاذ أهل دارفور ، ولكن ، ماذا فعل أبناؤها؟! او ماذا كانوا يفعلون؟

٢٢٠ - د. يوسف تكنه ، دارفور صراع السلطة والموارد. ص ١٩١.

٢٢١ - دارفور. صراع السلطة والموارد، د. يوسف تكنه. ص ١٩٠

كانوا مشغولين بالصراع لأجل احتكار سلطة تمثيل الإقليم وقصرها على أهل دارفور. ففي ١٩٦٤م. في اجتماع أقيم في جامعة الخرطوم ، تمت إجازة الأفكار الرئيسية لمؤسسة جبهة نهضة دار فور ، وانتخاب اللجنة التنفيذية الأولى<sup>(٢٢٢)</sup>. ورغم تصدر بند (تطوير دار فور والنهوض بها في مجالات التنمية والخدمات إلى مستوى المديریات الأخرى بالسودان الشمالي). إلا أن البند الثاني طغى عليه ، وهو الذي ينص على (وقف ممارسات الأحزاب السياسية بتصدير مرشحين للبرلمان القومي بالخرطوم من غير أبناء دارفور ليفوزوا في دوائر جغرافية بدارفور كأعضاء في البرلمان ، ويحجبون بذلك مشاركة أبناء دارفور في الهيئات السياسية التمثيلية)!

كان الهدف ممتازا ، كون قصر التمثيل البرلماني على أهل المنطقة ، فهم الأقدر والأجدر بالدفاع عنها ، وذلك بافتراض حسن الاداء وكفاءة النيابة. لكن ، هل كانت كفاءة الأداء هي الهدف من الاعتراض على المرشحين المستوردين من المركز؟ للأسف لم يكن ذاك هو الهدف الأساسي ، وانما كان الهدف هو الحصول على هذه السلطة التي تذهب للاغراب! إنها "سلطة الرجولة". تلك التي أجتهد د. فرانسيس دينق ، خلالها ، لاستلهاام عذر للمتعلمين من شباب الدينكا شديدي الولع بالسلطة ، تلك السلطة التي يسعون نحوها بقوة ، واذا منعت عنهم قاتلوا ، وإن دمروا مجتمعاتهم! وفي ذلك يقول (وجد الشباب ، خاصة في الجنوب ، ممن تلقوا التعليم كخطوة نحو تقلد القيادة الحديثة لشعبهم وجدوا أنفسهم في حيرة لأنهم لا ينتمون إلى مجموعة شباب المقاتلين التقليدية ولا يمثلون جزءاً من سلطة الرجولة في الخرطوم. اعدهم التعليم لدور قيادي داخل إطار الدولة ، ولكن أنكر عليهم ذلك الدور الحديث ، ولهذا انخرط العديد منهم في النشاط التقليدي للمقاتل داخل حركة التمرد)<sup>(٢٢٣)</sup>.

٢٢٢ - د. يوسف تكنه ، دارفور. صراع السلطة والموارد. ص ٩٧

٢٢٣ - د. فرانسيس دينق ، صراع الرؤى.. ص ٢١١.

في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٥م. حصدت الجبهة (٢٤ نائبا من أبناء دارفور في الدوائر المخصصة لها من أحزابهم المختلفة. دون ان يكون هناك نائب واحد "مصدر" لها من خارج المديرية، وكلهم يؤمنون بالاهداف التي نادت بها جبهة نهضة دارفور<sup>(٢٢٤)</sup>. حسنا ، حصل أبناء دارفور على هذا العدد الكبير من النواب ، يجمعهم هدف واحد هو تنمية الإقليم ، كتلة برلمانية متحدة من ٢٤ نائب تمثل جميع الإقليم ، يمكنها التأثير على عدد مضاعف من النواب الآخرين أن قدموا طرحا جديا لقضية جادة. وهل ثمة قضية أكثر إلحاحا من التصدي لما يواجه الإقليم ، فماذا فعلوا؟! ماذا فعلوا مع هذا الزحف الصحراوي والجفاف الساحلي الأخذ في التطور؟!

للأسف ، لم أجد ، موقفا يكافئ هذا الحدث الهائل ، إذ كان يقف هناك "ديك المسلميه يشاهد بصلته تقلى"! ففي وصف حال الانتعاش التجاري لدارفور بعد حرب ١٩٧٣م. بين مصر وإسرائيل يقول الأستاذ/ عبد الجبار محمود دوسه(ذلك الانتعاش التجاري الاقتصادي جعل الإقليم قبله لكل الراغبين من أبناء السودان في العبور عبره إلى ليبيا ، وأولئك الذين يريدون أن يجدوا موطئ قدم تجاري فيه. لقد شاهد المواطنون في إقليم دارفور التلفزيون الملون قبل اي مكان آخر في السودان رغم دخول محطة الاقمار الاصطناعية إليه خلف الكثير من أقاليم السودان الأخرى. كانت التليفزيونات الملونة وغيرها واحدة من آلاف السلع ، والمقتنيات والواردات التي كان يستجلبها القادمون من أبناء الإقليم من ليبيا ، للاستخدام الشخصي والتجاري. ومما لا زال عالقا بالذاكرة أن الأطفال في مدينة الفاشر كانوا يلبسون الملابس الفاخرة الجاهزة من الماركات العالمية المشهورة ، بما في ذلك الأحذية الإيطالية الشهيرة بأقل الاسعار لوفرتها في سوق المدينة ، ولم تكن اللبسة الجاهزة الكاملة للطفل لتزيد عن جنيه ونصف ، اي خمسة دولارات إلى نهاية سبعينيات القرن الماضي)<sup>(٢٢٥)</sup>.

٢٢٤ - د يوسف تكنه ، دارفور. صراع السلطة والموارد. ص ١٠٠

٢٢٥ - عبد الجبار محمود دوسه ، دارفور وأزمة الدولة ص ٦٦.

كان هذا حال الأهالي ، والرمال تزحف نحوهم في همة كثيب كثيب . فماذا عن حال النخبة الدارفورية بالعودة إلى قول الاستاذ / دوسه ، والذي فيه يقول (وكما لم يحط مشروع السد فجأة على الدولة ، لأن المباحثات في أمر المشروع اخذت عدة سنوات ، كذلك كانت كارثة شمال دارفور لم تكن وليدة لحظة وانما جاءت نتاجا لتراكمات تدهور بيئي معلوم وبائن القرائن والاحوال. غير أنه في حالة شمال دارفور كان الإهمال هو سيد الموقف) (٢٢٦).

اذا ، يؤكد السيد دوسه تمام إدراك النخبة الدارفورية حقائق التطورات البيئية من حولهم. ومما يدعم هذا الاتجاه ما نقل د.تكنه عن د.شريف عبد الله حريز أن بعض الدراسات قد أوردت (بأن الزغاوة هجروا ٤٧٥ قرية من قراهم البالغ عددها ٨٠٤ في خلال الفترة من ١٩٧٠م. إلى ١٩٨٤م. إلى أجزاء مختلفة من دارفور ومناطق أخرى من السودان) (٢٢٧). ففي ظل أوضاع بالغة السوء مثل ما استعرضنا ، كان ينبغي جمع الأمة حول الهدف الأعظم ، الأكثر أهمية على الإطلاق ، وهو التصدي بقوة لهذه الكارثة ، لكن ذلك لم يحدث ، أو توخيا للدقة ، تم استصحابها على استحياء ، على هامش مؤتمرات الصلح بين القبائل. فقد كثرت النزاعات الدموية بين الرززيقات الشمالية ، وقبائل جنوب دارفور بسبب قلة المرعى ، مما استدعى انعقاد المؤتمر الثالث بين قبائل مديريتي شمال وجنوب دارفور خلال الفترة من ١٦\_١٨ / ١ / ١٩٨٠م. حيث اشترط على رعاة شمال دارفور عند دخولهم إلى مراعي جنوب دارفور الالتزام بتوصيات وقرارات المؤتمر التي تتعلق بأمر الموارد الطبيعية ، واهمها (عدم قطع الأشجار بجميع انواعها من أجل المرعى / عدم الصيد إلا في حدود القانون / الحفاظ على المرعى من التلف والحرائق...الخ). (٢٢٨).

---

٢٢٦ - نفس المرجع ، ص ٦٢.

٢٢٧ - د.يوسف تكنه ، دارفور. صراع السلطة والموارد. ص ١٩٨

٢٢٨ - د.يوسف تكنه ، دارفور. صراع السلطة والموارد. ص ٢٠٢

وتتجلى المفارقة، أن البند الأكثر أهمية ، وهو التدهور البيئي تم اختزاله باعتباره نتيجة وليس سببا للأزمة. حيث يلاحظ أن الحلول المقروضة كتوصيات ، كانت تستهدف بصورة مباشرة منع القتال بين القبائل ، لا وقف التدهور البيئي، إن وقف التدهور البيئي كان هدف أشد ضرورة وأكثر ملاءمة لهذا الجحفل الذي انحدر من مديريتين ،وهو أمر نادر الحدوث ، وكانت لتصدر توصياته مباشرة نحو سبل مكافحة الزحف الصحراوي والجفاف ، والتي ستؤدي ،تلقائيا ، إلى وقف القتال بين الرعاة من شمال دارفور وجنوبها.

وعلى ضوء ذلك ، نعيد قراءة التحذيرات التي أطلقها د. دريج بصفته حاكما للإقليم. ورغم تقديري لذلك ، حيث أجتهد لأجل إحاطة السلطة المركزية بقدوم الكارثة ، وكذا إعلام المجتمع الدولي عن طريق مخاطبته السفارات والمنظمات الدولية. إلا أن الأمر المؤكد ، أن دوره كان سلبيا ، فقد تأخر جدا!

فإذا استصحبنا المعلومات الواردة ، خاصة المتعلقة ببدء الجفاف والتصحر ، في إقليم شبه الصحراء \_ دار زغاوة والبرتي \_ منذ أواخر الخمسينيات ، وبدء شح الأمطار منذ العام ١٩٦٦م. واستمرار هذا الشح لثماني سنوات متوالية ، أدت إلى أسوأ موجات جفاف ساحلي ، نتجت عنها مجاعة إستمرت أربعة سنوات (١٩٧٠ \_ ١٩٧٤م). وباستصحاب المعلومة المتعلقة بنزوح وهجرة عدد ٤٧٥ قرية من قرى الزغاوة \_ من جملة ٨٠٤ قرية \_ بفعل المجاعة الناتجة عن الجفاف والتصحر ، وذلك خلال الفترة مابين الأعوام ١٩٧٠ \_ ١٩٨٤م. باستصحاب كل ذلك نجد أن تحذيرات د. دريج تكاد تخلو من مضمون! فإذا ، كانت هذه الأحداث تحت سمع وبصر النخب الدارفورية ، منذ أواخر الخمسينيات ، وفعلت فعلتها التي فعلت في الإقليم مراراً و تكراراً ، لماذا الصمت لنحو ثلاثة عقود ، والنهوض مؤخرا جدا بعد بلوغ السيل الزبي؟! كنت اتمنى ان تكون انتفاضة دار فور ١٩٨١م. بسبب الجفاف والتصحر ، لكنها للأسف ، كانت ركضا خلف ”الغنيمة“ عشق المستعمر الزنجي!

انتفاضة دارفور ١٩٨١م:

وفقا للسيد/دوسه ، أن أيا من منصب المحافظ أو مدير المديرية لم يعين فيه مسؤول من أبناء دارفور ، وذلك حتى العام ١٩٨٠م حينما عين محمود بشير جماع محافظا على محافظة شمال دارفور، كأول مسؤول من ابنائها<sup>(٢٢٩)</sup>. وبعد مرور عام فقط من تعيينه، أصدر النميري قرارا بعزله في تاريخ ٣١/١٢/١٩٨٠م. وفي الوقت ذاته، عين العميد معاش/الطيب المرضي حاكما على إقليم دارفور ، وهو لا ينتمي إلى دارفور ، في حين عين على بقية الأقاليم حكاما ينتمون إليها.<sup>(٢٣٠)</sup>

لا جدال في كون ذلك مثيرا للحنق ، ولكن ، في سياق الوقائع ، هل كان تعيين حاكم من داخل الإقليم او خارجه القضية الأكثر إلحاحا ؟! للأسف ، لم يكن الوقت مناسباً للجدال حول من يحكم دارفور ، وانما كان الأمر المهم للغاية هو كيفية تدارك الكارثة حتى لا يموت انسان دارفور! تلك كانت هي البطولة الحقيقية ، لأن العدو كان الجفاف الساحلي والتصحر ، لا الجلابي! من المؤسف أن لا أقرأ شيئا ، متعلقا بالسلوك الشخصي للطبيب المرضي ، حينما انتفضت دارفور اعتراضا عليه. اذ انحصرت سداة الدعوى ولهااتها في تهمة كونه من خارج الإقليم. وللمفارقة ، خلال تلك الفترة ، أثبتت الأحداث ، أن تعيين مسؤول على إقليم دارفور ، من خارج الإقليم ، كان أمر أكثر رجاحة! ولكن تم تعيين ابن المنطقة د. دريج، وكانت الطامة!

على الصعيد الشخصي ، كان د. دريج خيارا جيدا لتولي حكم الإقليم ، فهو يمتلك التأهيل العلمي والعملية وعميق الاحترام ، وكان ليكون الافضل في ظل ظروف طبيعية ، لكن الظروف لم تكن طبيعية في ذلك الوقت. فقد أدت تطورات الجفاف الساحلي والتصحر إلى الكارثة

٢٢٩ - عبدالجبار محمود دوسه. دارفور وازمة الدولة ، ص ٩٨

٢٣٠ - نفس المرجع ، ص ١٠١

التي طالما تشاغل عنها كثيرون ممن يفترض اهتمامهم. وجر ذلك تداعيات أفضت إلى نزاعات أهلية متشعبة. وبالطبع ، كانت قبيلة الفور في قلب الصراع. كان يمكن لدريج ، إذا كان من خارج الإقليم ، أن يجد مساحة تحرك اكبر بين القبائل لكبح جماحها ، وربما أثمرت جهوده الطيبة في رتق النسيج المهلهل . ولكن ، للأسف ، كان الواقع مغايرا ، حيث نظر إليه ك ”دريج الفوراوي“ أكثر من كونه حاكما للإقليم ، ما أدى إلى تآكل وقاره ، خاصة بين خصوم قبيلته ، وهو الموقف الذي تورط فيه مرغما. وربما بسبب ذلك قفزت الحرب إلى درجة غير مسبوقة كانت أبرز نتائجها ، بعد سنوات قليلة ، بروز كيانات متصارعة تحت مسميات شاذة مثل ”التجمع العربي“ و ”دار فور للفور“ و ”دولة زغاوة الكبرى“! وللمفارقة ، كانت هذه الكيانات المتصارعة ، قبل سنوات قليلة ، كيانا واحداً متحداً ضد الطيب المرضي.... الذي لا ينتمي للإقليم! (٢٣١).

لقد عاش دينكا الانقوك والحرر في عزلة نسبية ، ومع ذلك ، كانت تتخللها بعض الاحتكاكات العابرة التي يجتهد الزعماء لحلها. يصف د. فرانسيس دينق مستوى العلاقة بين القبيلتين حيث يقول (تحسنت العلاقة بالدور الحيادي للداريين البريطانيين. وبانسحاب الاداريين البريطانيين عند الاستقلال ، بدأ وضع الانقوك والحرر على خط التماس بين الشمال والجنوب في التدهور التدريجي ، ووصل حدا كان فيه الفرق ضئيلاً مقارنة بالوضع السائد في الجنوب عامة) (٢٣٢).

إن هذا النموذج بين دينكا الانقوك والحرر يوضح مدى أهمية الإداري الذي لا ينتمي للإقليم. ، إذ لولا الدور الحيادي للداريين الانجليز لساءت العلاقة بين القبيلتين. وبالطبع ، يعود العامل الحاسم في هذا الدور الحيادي للداريين البريطانيين إلى عدم انتمائهم للقبائل المحلية.

---

٢٣١ - مقارنة مع دور تجاني السيسي عندما كان حاكما للإقليم.

٢٣٢ - د.فرانسيس دينق ، صراع الروى. ص ٢٣٥.

## ٨. المركز والهامش

هي أطروحات بحثية استهلكت خلال رصد بعض الأنساق الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية. وقد طرحت قبل قرن ونصف كأداة تحليل للثورة المهدية. وكان ممن فعلوا ذلك فريدريك انجلز. كتب سيرجي سمرنوف (وفي رأي انجلز أن حركة المهدية نشأت بسبب الصراع الذي دار بين الأغلبية المستغلة ”القبائل الرحل“ والاقليّة المستغلة ”أثرياء المدن“) <sup>(٢٣٣)</sup>. ويعود أمر أحيائها في السودان إلى د. أبكر آدم اسماعيل ، خلال كتابه ذائع الصيت. ”جدلية المركز والهامش“. وهو جهد مقدر ، ولنا فيه نظرات. ولأن نطاق هذه الدراسة لا يسعف ، نكتفي الآن ، بملاحظة عابرة حول أطروحة المركز والهامش. وذلك فيما يتعلق بموضوع البحث، خلال هذه الجزئية ، وهي المسألة العرقية.

إن أول مأخذ عليها كونها منحازة ضد العربية كعرق والإسلام كدين. وفي ذلك أعتمد الكاتب على ثلاثية د. محمد عابد الجابري (نقد العقل العربي: التكوين، البنية ، العقل السياسي) [مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت] وقد نقل عنه (أن أهم إشكاليات في الثقافة العربية الإسلامية التي تواجه العرب والمسلمين قبل غيرهم هي أن:.....٤/ الثقافة العربية الإسلامية ظلت تجتر التشدد العرقي الكائن من زمن الجاهلية). <sup>(٢٣٤)</sup>. ومثل هذا الادعاء العريض لا يمكن التسليم به دون تمحيص. وبإدئ ذي بدء ، نتفق مع الكاتب أن ثمة تشدد عرقي في الثقافة العربية والإسلامية. ولكن نختلف

٢٣٣ - ميخائيل سمرنوف ، دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي. ص ١١٨.

٢٣٤ - د. أبكر آدم اسماعيل. جدلية المركز والهامش. ص ٧٠.



معه في جعل التشدد العرقي منتوجا حصريا لهما دون غيرهما . وإذا كان هذا الزعم صحيحاً ما هو التفسير لنظام ”النبالة“ في البلاد الأوربية المسيحية ، وهو موجود حتى الآن؟ إن نظام النبالة يقابل نظام ”الشرافة“ في البلاد المسلمة ، فكما يوجد هنا ”شريف“ ما زال يوجد في أوروبا ”نبيل“. وهنا وهناك ، لا سبيل للولوج إليهما إلا عبر بوابة العرق. معلوم أن مجلس العموم البريطاني مفتوح أمام أي بريطاني ، ولكن ، هل مجلس اللوردات كذلك؟! أن قمة التشدد العرقي يتمثل في هذا المجلس الذي يحتكره ، إلا قليلا ، النبلاء وورثتهم شرعا. فهل ثمة تشدد عرقي اعظم؟ والتشدد العرقي يبلغ منتهاه في الهند إذ أن ”الشرافة“ أو ”النبالة“ مرتكز أساسي من مرتكزاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وهي كذلك ركن أساسي في بناء المجتمع الأفريقي عموما. وفقا لما ذكره د.فرانسيس دينق عن مجموعة الدينكا ، فإن (الزعماء ينحدرون من سلالات محددة سلفا. والكبار يسودون على الشباب ، والرجال على النساء). (٢٣٥).

وعلى ضوء ذلك ، فإن التشدد العرقي ليس قصرا على الثقافة الإسلامية ، وانما تعرفه كل الكيانات الإنسانية. وكان في السودان حتى عهد قريب \_ عند كثير من القبائل \_ لا يستهجن الزواج من خارج القبيلة فحسب ، وانما داخل القبيلة نفسها تكون البنت حصريا على أبناء العمومة والخؤولة ، دون سائر أبناء القبيلة. كتب د فرانسيس دينق (بين الفينة والأخرى تسمع تعليقات مشينة عن أسر من الدينكا ، تحمل الدم العربي ، والتي لا تعني فقط أصل الرقيق ، بل وعدم صفاء الدم الدينكاوي أيضا. ويمكن أن تتأثر قرارات الزواج من عائلات معينة ، وبخاصة الرجل ، بخلفيات من هذا القبيل. ولكن درجات القبول الشخصي والعام تسمو بشكل واضح على نغرات التحامل).<sup>(١)</sup> وكذا أوضح مدى احتقار فروع قبيلة دينكا الانقوك اخوتهم الذين يسمونهم فرع ”الالي“ لسببين: كونهم آخر من تحرك

٢٣٥ - د.فرانسيس دينق ، صراع الرؤى. ص ١٨٧.

من الشمال نحو الجنوب. وكونهم جسمانيا يشبهون العرب!<sup>(٢)</sup> وهذا ينافي حصر د. أبكر آدم اسماعيل للاستعلاء العرقي بين سلالات العرب ، وذلك في قوله (أما على المستوى الاجتماعي ، فقد برزت ظاهرة الاستعلاء العرقي من قبل الصنف الثاني). وقصد بالصنف الثاني العرب<sup>(٢٣٦)</sup>.

وفقا لقانون دالي فإن (الملك وراثي للابن الأكبر ، فإذا لم يك مؤهلا فلاخيه الذي يليه)<sup>(٢٣٧)</sup>. وهذا هو القانون الذي يحكم عرش سلطنة الفور. حيث ينحصر الملك داخل هذه السلالة ولا يخرج عنها. والفور ليسوا بدعا من الأمر. إذ يسود هذا النظام المبني على التشدد العرقي كل الممالك والسلطنات تقريبا. إن الإدارة الأهلية في كل مكان تؤسس على هذا التشدد العرقي ، حيث أن الشئ الذي يجمع بين قادتها (هو أنهم انحدروا من بيئات أسرية ، وقبلية توارثت تقاليد الحكم وإدارة السلطة بدارفور منذ عهود بعيدة)<sup>(٢٣٨)</sup>. وهو ما تشترك فيه قبائل السودان جميعا.

وفقا لدكتور تكنه ، فإن مجتمع الزغاوة ينقسم إلى ثلاث مجموعات طبقية ، هي فئة السلاطين ، وفئة الرعايا ، وفئة الحاددين<sup>(٢٣٩)</sup>. وهي تقسيمات عرقية وراثية صارمة ، غير مسموح فيها بالتجاوز ، ومرتكزها الأساسي هو التشدد العرقي. ويقول إن السلطان بشاره دوسه ، سلطان دار كوبي أحجم عن مقابلة الملك السعودي فيصل ، عند زيارته لجنوب دارفور ، إبان معرض سبدو ، حيث ذكر أن سبب ذلك تخرجه من الذهاب للملك ، حيث أن العادة في دارفور (هي أن الملك هو الذي يقوم بزيارة السلطان ، حسب المقام ، وليس العكس كما ارادوا له في الدعوة)! وكذلك (قيل إنه تخرج من

٢٣٦ - د ابكر آدم اسماعيل جدلية المركز والهامش.. ص ١٠٠.

٢٣٧ - د يوسف سليمان تكنه ، دار فور والصراع والسلطة والموارد. ص ٢٣٣.

٢٣٨ - نفس المرجع ، ص ٢٨٩ .

٢٣٩ - نفس المرجع ، ص ١٩٣ .

مشاركة الاكل مع زعماء العشائر ، من الملوك والشراتي والنظار في هذه المناسبة ، باعتبار أنهم اولاد مساكين) (٢٤٠).

وعلى العموم ، لا ينحصر التشدد العرقي في قبيلة الزغاوة وحدها ، وانما يكاد يكون شاملا كل قبائل السودان العربية وغير العربية.  
السلطة والثروة :

بمجرد خروج المستعمر ورفع علم الاستقلال ، سيطر بعض الشماليين على السلطة وما يستتبعها ، بالضرورة ، من ثروة. وليس ابلغ دلالة من واقعة سودنة الثمانمائة وظيفة. ولكن السؤال هو : هل لذلك دلالة عرقية ؟ أو بوضوح أكثر : هل فعلوا ذلك انطلاقا من شمالييتهم "كونهم شماليين" ام لذلك تفسير آخر؟!

قد تسعفنا تفاسير عديدة في تفهم ذلك الاحتكار. وأولها في سياق الآية الكريمة { إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ، إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا } . فانطلاقا من هذا ، يكون ما قاموا به من محاولة للاستحواذ أمرا مفهوما للأسباب ، هي أنهم "انسان" وهذا الإنسان إذا مسه الخير منوعا. ولا شك أن الدولة الغنيمة خير ، لابد من منع الآخرين عنه! وإذا قدر لهذه المسألة أن تحصر في إطار هذا التفسير لربما لم تقم حرب. لأنها مسألة "شُرور إنسانية" وليست "شمالية". ولكن ، للأسف ، مضت الأمور في اتجاه معاكس.

احتكر أولئك الشماليون السلطة بمجرد رفع علم الاستقلال ، وبمجرد فعلهم هذا تصدى لهم الآخرون - خلال أقل من ثلاثة أعوام - فقد سجلت لجنة التحقيق في اضطرابات عام ١٩٥٥ م. في الجنوب أنه (لم تكن الإدارة الشمالية في جنوب السودان استعمارية، إلا أن أغلب الجنوبيين لسوء الحظ كانوا يعتبرونها استعمارية). (٢٤١). وعلى ذلك الأساس أشعلوا حربهم الطويلة. وأما أهل الغرب والشرق

٢٤٠ - نفس المرجع ، ٢٩٥

٢٤١ - د.فرانسيس دينق ، صراع الرؤى. ص ١٢٩

، فقد ارتفع صوتهم ، معارضا الاحتكار ، حيث تم تأسيس كيانات جهوية في العام ١٩٥٨ م. وبعد عقود انتهوا إلى النتيجة ذاتها ، وهي الحرب!

بفهم عام ، يمكن القول إن احتكار السلطة والثروة ليس أمر مستهجنا في افريقيا والسودان إلا حين يمارسه ”الآخر“! يكون غير لائق فقط عندما يقع من ”الآخر“. ودليل ذلك عشرات الحركات المسلحة ، التي تقاتل بلدانها داخل أفريقيا. يقول د.محمد سليمان. (خلال تأملنا لكل النزاعات الدموية في السودان وفي أقطار القرن الأفريقي ، لاحظنا أن القضايا التي تتعلق بالتوزيع العادل للثروات الطبيعية ، والاجتماعية ، والمشاركة السياسية الديمقراطية على أساس قدم المساواة ، والتنمية المتكافئة ، تقف على رأس قائمة مطالب من يحملون السلاح)<sup>(٢٤٢)</sup>. وعليه ، فإن السؤال الذي لن يجيب عليه حملة السلاح هو : هل ازعجكم احتكار السلطة والثروة مطلقا ، ام قيام الشماليين بفعل ذلك؟

حتى أن منعوا الإجابة ، فإن التاريخ سخي يمنحنا إياها! يقول التاريخ إن سلطنة الفور كانت موجودة منذ عدة قرون حتى قضى عليها في ١٩١٦ م. وقد حكمها عشرات السلاطين ، جميعهم من قبيلة الفور ، بل من بيت محدد داخل القبيلة. ويكفي أن نعلم أن مدة حكم ثلاثة من سلاطينها بلغت مائة وستة وعشرين سنة: فقد حكم سليمان صولون ٤١ سنة ، من ١٥٩٦ \_ ١٦٣٧ م. وحكم ابنه موسى ٤٥ سنة ، من ١٦٣٧ \_ ١٦٨٢ م. وحكم حفيده \_ ابن موسى \_ أحمد بكر ٤٠ سنة ، من ١٦٨٢ \_ ١٧٢٢ م. فإذا أخذ ثلاثة من السلاطين يمثلون الجد ، الأب ، والحفيد مائة وستة وعشرين سنة من عمر دارفور ، فاي احتكار أعظم؟! وينطبق ذات الأمر على النيل الأزرق التي ضاق أهلها بسيطرة الشماليين مدة تكاد لا تذكر ، مع أن سلطنة الفونج

٢٤٢ - د. محمد سليمان ، السودان. حرب الموارد والهوية.. ص ٨٣.

توارث حكمها عشرات السلاطين (منذ العام ١٥٠٥ م. وحتى ١٨٢٠ م.)  
حفيد ، عن أب ، عن جد !

وما يؤسف ، أن هاتين السلطنتين ، رغم احتكارهما السلطة والثروة لأكثر من ثلاثة قرون ، لكل منهما ، إلا أنهما فشلتا في تنمية مناطقيهما تماماً. ثلاثة قرون ولم تترك خلفهما تنمية تذكر : اقتصادية ، اجتماعية ، إنسانية ، أو تنمية من أي نوع! حتى الدين فشلتا في تطويره بما يناسب هذه الثلاثة قرون من عمر مجتمعاتهما. قد يجادل البعض بأن ذلك كان غير ممكن لانقطاعهما عن العالم. وعليه نرد ، أن دارفور كانت طريقاً يربط الشرق بالغرب ، وكانت ترد إليها بضائع من أوروبا قبل قرنين . حتى البن الأوروبي كان موجوداً في دارفور. فقد ذكر ناختيقال أنه وجده هناك في ١٨٧٣ م<sup>(٢٤٣)</sup>. ونقل عنه قوله (الناس في دارفور ينفقون باسراف على الملابس أكثر من أهل وداي. فالملابس المستوردة من برنو وأقصى الغرب الذي ما زال الناس في وداي يعطونها تقديراً واعزازاً ليست ذات قيمة في دارفور. فهم يلبسون الأقمشة الأوربية والأقمشة القطنية الرفيعة الصنع والحريير المخلوط وحتى المخمل.... وأساليب قصتها وحياتها مختلفة جداً. فهناك الثوب الخميس ، أو أذن الكلب نسبة لفتحة الكم المقطوعة على شكل مثلث ، والذي يسقط من الكتف إلى الكوع. وهناك خشم القربة...ودرب الدود...الخ. ويلبس كبار القوم من العلماء القفطان بالإضافة إلى الثوب وهو مفتوح من قدام ، ويغطي الرأس بطاقيّة صغيره ملونة ، وهي جيدة الصنع وغنية في ألوانها. أما الأحذية فهي غالباً من صنع مصري. وتلبس بنات الطبقة العليا ونساءؤها سراويل من الحرير أو الكنفوس المصنوع من أقمشة أوربية ، يطلق عليها ”نمرة سبعة“ أو من الحرير).<sup>(٢٤٤)</sup>.

٢٤٣ - جوستاف ناختيقال وتاريخ دارفور، ترجمة النور عثمان ابكر، الناشر، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١١م ، ص ٢٥  
٢٤٤ - نفس المرجع ، ص ١٤

وكانت السلطنة مولعة باستيراد السلاح ممن حولها ، مع أن استيراد الكتب كان أسهل. لكنها لم تفعل!

أما سلطنة الفونج ، فلم تقل شانا عن دارفور. فقد كانت سنار ثاني أعظم مدينة أهلة بالسكان بعد القاهرة. كان يفد إليها التجار من القاهرة ، الهند ، النوبة ، دنقلا ، البحر الاحمر ، فزان ، برنو وغيرهن. كانت مثل دبي اليوم مفتوحة للتجارة. ومع ذلك ، عجزت خلال ثلاثة قرون عن تحقيق تنمية لأهلها بما يتناسب مع هذا العمر السلطوي المديد. أولئك الذين استبد بهم الغضب جراء عجز حكومات الشمال عن تنمية منطقتهم خلال أقل من عقد واحد أو عقدين! يقول د. شريف حرير (فقد شاعت وتشيع مشاعر قوية معادية للجلابة في غرب وجنوب وشرق السودان. وقد قادت هذه المشاعر إلى حركات إقليمية في دارفور وكردفان ، وشرق السودان . كان وقودها شعور قاطني هذه الأقاليم بأنهم قد استبعدوا من الوصول إلى سلطة الدولة التي يسودها السودانيون النهريون، ويحمي موقعهم المسيطر ، ويؤيده التعيين الانتقائي في هيئات الدولة ، باستخدام المحسوبية التي تقوم على شبكات الجلابة التجارية والإدارية) (٢٤٥).

لم تكف نخب دارفور يوماً عن التذمر بشأن ذلك. كتب الاستاذ دوسه (أولئك الجنود الذين يأتي غالبهم من دارفور ، وعلى وجه الخصوص من القبائل العربية ، والتي تعيش أسوأ أنواع التهميش والتخلف التنموي . حيث يقضي معظم أبنائها حياتهم منذ الصغر على ظهر الماشية ، والجمال والخيول والابقار ، في الترحال بلا تعليم ولا عناية صحية نظراً لغياب التنمية في دارفور بشكل عام ومناطقهم بشكل خاص) (٢٤٦). لا نود الخوض في تفنيد ذلك الآن ، لكن ، ماهو مفهوم الكاتب للتنمية؟! أليس الأمر في غاية البساطة ، ويتمثل في

٢٤٥ - د. شريف حرير ود. تيرجي تفيدت، السودان. النهضة أو الانهيار.. ص ٥٧.

٢٤٦ - عبد الجبار محمود دوسه ، دارفور وأزمة الدولة. ص ٩٦.

إقناع آباء وأمّهات هؤلاء الأطفال ببيع بعض هذه النعم (الأبقار ، الجمال ، الخيول... إلخ) وتشريد مدارس للصغار ، بدلا من تركهم يقضون عمرهم على ظهورها؟! أليس ذلك أسهل وأفضل من حمل السلاح وتجنيد هؤلاء الغلّة ليموتوا في الحرب؟

يرى دوسه أن إقليم دارفور قد ظلم في عهد الإنقاذ ، بعد ستة أشهر من الانقلاب ، في أول تشكيل وزاري وتعديل في المناصب الدستورية. وان تعيين الولاة والمحافظين قد تجاوز أبناء دارفور، رغم انتماء كثير منهم للحزب الحاكم. وهو شئ مقصود. ويؤكد إرساله رساله مكتوبة للرئيس البشير فحواها الشكوى من التجاوز المتعمد ، خاتماً إياها ، بتهديد مبطن حين قال (قد يصمت الناس ولكن في الصمت كلام)! ويمضي إلى شرح المقصود منه بقوله (ولعلنا الآن ندرك أن كلام الصمت ذاك قد بدأ ارتداد صداه جهرا ، وبقوة في النزاع المسلح ، حيث بدأت الثورة وما زالت)<sup>(٢٤٧)</sup>. وهذا مما يدل على أن النخبة كانت قد بيتت النية لأجل توريث البلاد في حرب لم تكن ابداً ضرورية، فقط لأنهم استبعدوا من الوصول إلى مركز القرار. وفي الواقع ، هذا هو سبب الحرب اغلب الاحيان. عندما تفوت الوظائف النخبة في مجتمع ما. فإنهم في هذه الحالة يحاولون الحصول على ما فاتهم بالحسنى ، وان استعصى عليهم ذلك ، تندلع الحرب ويحرق المجتمع. أنها خاصية المستعمر الزنجي - الفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب ، الباشبوزق ، والجهاديين - الذي إن أعطي رضي وان منع أحرق المدينة!.

المركز والهامش في عهد المهديّة :

تسببت الثورة المهديّة في إفراغ كثير من أقاليم السودان عندما فرضت عليهم هجرة قسرية لإسقاط حكومة الأتراك والمصريين. فقد زحف المهدي وحوله امواج متلاطمة من البشر ، أسقط بهم الحكومة

وكدسهم فيما عرفت لاحقاً بمدينة ام درمان وغيرها من المدن الكبرى. ومن بعد فرض الخليفة هجرة على القبائل مما أفقر الريف تماماً وكان الحصاد مجاعة سنة ستة. التي كان من آثارها أن (انهمرت سيول المهاجرين من الجهات النائية صوب وسط السودان للإقامة بأمدردمان ، وغيرها من المدن القريبة ، وتركزت القوات العسكرية الكبرى ومنشآت الخدمات الحربية في المدن الكبرى. وتضائل مركز سنار ، كما تضائل إلى حد كبير مركز دار فور) (٢٤٨).

أما اقتصاد السوق فقد (تطور عبر الاقتصاد السائد للاكتفاء الذاتي ، لدى إنشاء كثير من الأسواق المحلية الجديدة في أرجاء البلاد المختلفة ، لكي تصبح فيما بعد أسواقاً كبرى في شتى المراكز. وسوق ام درمان ، هو السوق المركزي ، الذي اتصلت به كل الأسواق الأخرى ، بما في ذلك الأسواق النائية) (٢٤٩). إن هذا يدلنا على أن تنمية المركز وإهمال الأطراف كان صناعة مهدوية بامتياز ، وصادف أن مهندسها الفعلي كان الخليفة التعايشي ، أشهر أبناء غرب السودان. لقد أجتهد لجمع الجميع في البقعة وما حولها ، شأن شيخه المهدي. وقد أدى ذلك إلى تدمير ماحق لدارفور. نعم ، يعلم الناس أن الأتراك والمصريين هم من جعلوا العاصمة الخرطوم ، وجعلوا المركزية القابضة \_ عدا سنوات قليلة من عهدهم \_ هي أسلوب الحكم ، وأضعف ذلك من دور سنار ودارفور. ولكنهم لم يهجروا الناس كما فعلت معهم المهدية ليتروا ديارهم قاعاً صفصفاً! ومع ذلك ، فإن تصرفها كان مفهوم الدوافع كسلطة عسكرية متسلطة. حيث (تبقى الحقيقة دائماً أن السلطة العسكرية ، غالباً ما تفرز التمرکز في عاصمة كبيرة ، فيها كل شيء ، مع إهمال تام لبقية الأقاليم ، يصحبه تدهور كامل لأحوال الناس المسالمين نتيجة للضغط والحاجة ، خراب التجارة ، وتدهور التعليم ، وتدني الروح المعنوية ، حتى للضبط والربط في الجيش نتيجة للنفخة الكاذبة ، واستمرار الزهو والإعجاب بالنفس) (٢٥٠).

٢٤٨ - سيرجي سمرنوف ، الدولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي. ص ١٦٥.

٢٤٩ - نفس المرجع ، ص ١٦٤.

٢٥٠ - ونستون تشرشل ، تاريخ الثورة المهدية والإحتلال البريطاني للسودان ، ص ٧٣.



مهما يكن ، فإن سند رؤية المركز والهامش ألى اسباب عرقية كان خلا جوهريا حيث جعل من الحق والباطل يدور تبعا للعرق. فأصبح كل من كان أصله يعود لمناطق محددة ظالما بالجملة ، فنقول ”الشماليون ظالمون“ بدلا من أخذ كل منهم بجريسته. وكذا نقول ”الغرابية مظلومون“! هكذا جملة ، مع أن فيهم من هو أسوأ السوء!

إن الشمال عانى ذات أزمت البلاد ، وزاد عليها في بعضها! لنقرأ خبرا مفاده شكاية منطقة في الولاية الشمالية يستنجد أهلها من ضر وقع عليهم. ففي تحقيق أجرته الصحفية سلمى عبدالله ، عن أثر التعدين العشوائى على عدة قرى \_ واوا ، ارو ، صواردا ، عبود وكويكا \_ والشكاية غاية في البساطة والغبن ، تتمثل في تضررها من مواد سامه تستخدم في صناعة التعدين \_ سيانيد و زئبق \_ إذ تسببت في وفاة اعداد كبيرة من الناس بداء السرطان الناتج عن الاستخدام غير السليم. وذكر أن معظم البيوت رزئت بإصابة فرد أو أفراد منها. ويبدو أن آذان الحكومة بالكاد تصغي إليهم ، رغم العائد الكبير من هذا التعدين. فرفعوا مظلمتهم للصحف عسى ولعل! (٢٥١). وفي هذا السياق ، تواترت الأنباء منذ عهد مايو بشأن دفن الرئيس جعفر النميري النفايات المشعة في الشمال. وممن أشار إلى ذلك بروفيسور سيد احمد العقيد ، حيث قال (النفايات المشعة التي تم دفنها في الشمال ، في عهد سئ الذكر العقيد جعفر نميري). (٢٥٢). فهل يعقل هذا؟! اذا كانت الأمور تبنى على العرقية كما اعتقد الكثيرون ، ومازالوا ، فما أسهل التخلص من مثل هذه السموم في أجزاء أخرى من السودان. كان بإمكان ”أمير المؤمنين“ دفن هذه النفايات في غرب السودان ، أو جنوبه ، أو حتى في الشرق ، فمن كان بمقدوره الاعتراض؟! وإذا اضفنا إلى ذلك وفاة اعداد كبيرة من الناس ، خاصة الأطفال

٢٥١ - صحيفة التيار. العدد. ١٧٠٤. بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠١٦م. مقال/القاتل الصامت.

٢٥٢ - بروفيسور سيد احمد العقيد ، الخليفة الشهيد ، ص ١٧٢

في قرى المناشير لسنوات طويلة ، دون حل جذري من الحكومة ، رغم نداءاتهم التي لم تنقطع نجد في الأمر عجباً! ولكني ، مع ذلك ، أتساءل ما دور المواطن الايجابي في إيجاد حل ناجح؟!

وثمة سؤال جوهري: لماذا لا يستطيع أهل السلطة ومعظمهم شماليون حل مشاكل المواطن البسيط ، في الشمال على الأقل؟! والإجابة غاية في البساطة ، وهي أنهم كانوا قد نهبوا الدولة نهبا ، لسعادة أسرهم الصغيرة ، لا الشمال . وعليه ، فمن أين يأتوا بالمال لإسعاد الشمال كله؟! لن يستطيعوا ، وإذا شكا هؤلاء البسطاء فالشكوى إليهم ، فهم الخصم والحكم!

وهو ذات الدور الذي تمارسه نخب الهوامش. إنها خصيصة المستعمر الزنجي أينما كان، وهذا هو أصل الصراع الحقيقي ، بين ظالم ومظلوم ، سواء كانا من الإقليم ذاته أو أقاليم مختلفة.

وليس بين عرق وعرق. فعندما يكون الصراع على حقيقته التي أوضحنا يسهل اتحاد المظلومين من كل أنحاء السودان ضد الظلم والظلمة ، لأن المعيار بسيط واضح هو الحق والباطل ، لا العرق والعرق المضاد !

## الباب الرابع

### ضلالات الترميز العرقي

## الفصل الأول

### ضلالات الترميز العرقي

أدى الترميز العرقي إلى خطأ منهجي أفضى إلى إساءة تشخيص الأزمة. نعم ، كانت لجنوب السودان أسبابه التي قتلت بحثاً ، ولكن ، للأسف لم تزد معظم البحوث عن اغراقها في مستنقع العرق والهوية. على كل ، من بين ركाम تخطيط القوميين ، وما تمخض عنه من فشل ذريع في إدارة الدولة ، ارتفع صوت العرقيين داعياً إلى التخلص من السبب الجوهري لتخلف الجنوب وهو مصدر العنصرية ، أي المندكورو باعتباره يحمل العرق/الهوية المختلفة. وذلك بإشعال الحرب. وصنع الخراب و من بعد ، ربما ، التفكير في البناء!

وفي المقابل ، كان لآخرين رؤية أكثر عمقاً ، وابتعد إدراكا. فقبل أكثر من ستة عقود تقريبا ، كتب المفكر والقيادي الجنوبي جوزيف اوكيل قرنق (هل اليمينيون على حق في زعمهم بأن مشكلة جنوب السودان هي عنصرية في جوهرها؟ وماذا سيكون مستقبل شعب جنوب السودان اذا انفصل؟ في رأينا أن فكرة اليمينيين في القول بأن اختلاف العرق هو جوهر قضية جنوب السودان فكرة خاطئة. فإذا كان العامل الحاسم في قضية الجنوب هي العرق ، فبماذا يمكن لليمينيين أن يفسروا النزاعات بين شرق وغرب وشمال نيجيريا؟ أو نزاع الشمال والجنوب في غانا؟ أو طلب بوغندا الانفصال في دولة مستقلة؟ أو النزاع بين مصر والعراق؟ في بدايات القرن التاسع عشر أنشئت دولة ليبيريا كدولة للرقيق المحررين الذين جمعوا من امريكا وأوروبا. فكيف يمكننا اذا أن نعلل كون هؤلاء الرقيق المحررين قد استعبدوا

زنوج ليبيريا المحليين حتى سنة ١٩٣٩م؟ وبالمقابل ، كيف استطاعت أعراق متباينة أن تعيش بسلام وسعاده في أقاليم الاتحاد السوفيتي؟ فهناك تجد الروس والجورجيين والتتار ، والاوزبيك والكازاخستانيين والمنغوليين يتعايشون جنبا إلى جنب. الا يبين ذلك بوضوح أن اختلاف الأعراق ليس عنصراً حاسماً في قضية جنوب السودان؟ فالعامل العنصري والعنصري لم يكن يوماً بالعنصر الأساسي والحاسم. وحتى في جنوب افريقيا فإن جوهر الأزمة ليس عرقياً. فالتمييز العنصري هو مجرد نتيجة. إنه مظهر لعوامل خفية أعمق<sup>(٢٥٣)</sup>.

للاسف ، ذهببت صرخات جوزيف اوكيل قرنق معه. إذ ندر بعد ذلك إن ارتفع صوت بهذا القدر من الدقة والشمول. فرغم حدوث العديد من الأمثلة حول العالم ، مما بات مؤيداً لرؤيته العميقة ، إلا أن موج العرقية كان متلاطماً. وللسخرية ، لم تؤد بروز حالات كالصومال ، والكنغو إلا إلى ما ظنه العرقيون تأكيداً لمزاعمهم!

في الواقع ، يبدو أن جوزيف قرنق كان قد استلهم رؤيته من ثنايا الداخل أكثر من الخارج. إذ يبدو تحفيز المجتمع المحلي أكثر وضوحاً من أثر صراعات نيجيريا وغانا وغيرهما. فالمجتمع الجنوبي يبدو شديد التجانس ظاهرياً ، لكن هل يخلو من الازمات الحادة بين مكوناته ؟

يقال إن قتالاً عنيفاً بين الدينكا والشك ساد القرن السابع عشر بسبب الأرض. واستمرت الحروب بينهما خلال المائتي عام التالية ، إلى أن وضع رث الشك القوي اكوت (١٨٢٥ - ١٨٣٥م) لها حداً، عندما استطاع القضاء على تهديد الدينكا لأرض مملكته<sup>(٢٥٤)</sup>. أما النوير فقد دارت بينهم وجيرانهم الدينكا حرب شرسة طويلة ثلاثة قرون<sup>(٢٥٥)</sup>.

٢٥٣ - جوزيف قرنق ، مأزق المثقف الجنوبي ، ص ٤٧/٤٨.

٢٥٤ - تاريخ السودان الحديث. روبرت أو كولنز. ص ٢٢.

٢٥٥ - نفس المرجع ، ص ٢٣ / ٢٤

وفي أواسط القرن الثامن عشر فتك النوير بالدينكا ، ونهبوا نساءهم وأموالهم واغتصبوا أرضهم<sup>(٢٥٦)</sup>. وفي ستينيات القرن العشرين ، خلال مؤتمر المائدة المستديرة ، برز الجنوبيون ككيانات عرقية شديدة التباين<sup>(٢٥٧)</sup> وكان ذلك حال الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني في لندن خلال تلك الفترة<sup>(٢٥٨)</sup>. وفي ١٩٦٩ م. حدث صدام كبير بين الدينكا والباريا ، بسبب سيطرة الدينكا على حكومة النيل التي تكونت عقب مؤتمر الحركة في ١٩ / مارس / ١٩٦٩ م.<sup>(٢٥٩)</sup>.

وفي بدء التسعينيات من القرن الماضي ، إبان إنشقاق الناصر الكبير، اغارت قوات الانيانيا المكونة من النوير بدعم من ائتلاف مشار - غوردون كونغ - ولام اكلول على أرض الدينكا ، في وحشية ، فقتلت ونهبت. وردت الحركة الشعبية بوحشية أكبر<sup>(٢٦٠)</sup>. وقيل إن أكثر من ألف شخص قتلوا نتيجة صراع الأجنحة المنقسمة ، عندما اعترض النوير سرية من جنود الانقوك وبادوهم، حيث كانوا في طريقهم للانضمام للحركة الشعبية<sup>(٢٦١)</sup>. واستمرت المعارك بين أجنحة الحركة الشعبية المختلفة فيما بينها ، وبين جميع جيوش التمرد مع بعضها بعضا حتى توقيع اتفاقية سلام نيفاشا. وهذا غيض من فيض!

وفي عام ١٩٨٦ م. في كوكا دام خاطب د. قرنق القوى السياسية الشمالية ، مؤكداً أن قضيتهم الأساسية تتمثل في أن السودان ظل ، ولا زال يبحث في وجدانه عن هويته الحقيقية ، وأن اتخاذ السودانيون الاسلام والعروبة هوية للبلاد هو سبب لجوء الجنوب للانفصال<sup>(٢٦٢)</sup>.

٢٥٦ - نفس المرجع ، ص ٢٤

٢٥٧ - نفس المرجع ، ص ١٠٢

٢٥٨ - نفس المرجع ، ص ١٠٢

٢٥٩ - نفس المرجع ، ص ٩٨

٢٦٠ - صراع الرؤى. د. فرانسيس دينق. ص ٢٢٠

٢٦١ - نفس المرجع ، ص ٢٢٣

٢٦٢ - صراع الرؤى. د. فرانسيس دينق. ص ٣١

في الحقيقة ، لم يبدأ الجنوبيون استخدام المصطلح اولا ، وانما استعاروه من الشمال. فمنذ عشرينيات القرن العشرين ، غرقت النخبة السودانية ، في لجة من الجدل حول من هو السوداني ؟ وما هي المعايير التي تجعل الإنسان سودانيا؟! وفي الثلاثينيات ، ما بين عامي ١٩٣٤ / ١٩٣٥ م ، في صحيفة الفجر ، طرح محمد احمد المحجوب مسألة الهوية ، مؤكداً على ضرورة ”إنشاء ثقافة سودانية منفصلة عن الثقافة المصرية“ ولكن ملتقية معها على صعيد شرقي ، عروبي ، اسلامي<sup>(٢٦٣)</sup>. وقد أنتجت جدالا كثيفاً ، ومنذ ذلك الحين غرقت النخبة في هذا المستنقع ولم تخرج ، رغم حسم الجدل على الصعيد القانوني الذي يعرف السوداني ، خلال معايير استحقاق الجنسية السودانية. وعلى ضوء ذلك ، كان متوقعا من النخبة إنهاء النقاش والمضى قدماً ، إلا أنها ، بكل أسف ، اختارت الغرق في مياه وهمية إسمها الهوية!

وفي السياق ذاته ، رغم وحدة الدين في الشمال ، إلا أن هناك من ظل يبحث عن هويته بعيدا عن السودان الشمالي. خلص د. أبكر آدم اسماعيل إلى القول : (وزبدة القول إن الصراع في السودان قد تطور إلى صراع هويات ، صراع بين المركز والهوامش. وهذه قمة الأزمة في الوضعية التاريخية لجدلية المركز والهامش)<sup>(٢٦٤)</sup>.

وفقا لروبرت أو كولنز فإن (تحديد ما يشكل الهوية هو من الأمور المحيرة ، وصعبة المنال ، بالضبط مثل محاولة تفسير العنصرية. ولكن تحديد من هو السوداني مازال يمثل مقوما آخر للعنصرية الثقافية. ففي زمن الفتح التركي المصري تم تبني الهوية الإسلامية العربية من جانب سكان السودان الشمالي. وتمثلت مقومات هذا في التحدث بالعربية والادعاء بالاصل العربي ، واعتناق

٢٦٣ - د. محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان. المأزق التاريخي وآفاق المستقبل.. ص ٣٥٥.

٢٦٤ - د. أبكر آدم اسماعيل ، الديمقراطية واشكال الهوية.. ص ٦٥.

الديانة الإسلامية. أما في سنوات الحكم البريطاني المصري فقد أدخل المسئولون البريطانيون اللغة الإنجليزية ، والفكرة الغربية عن القومية وسط أبناء العائلات العربية المرموقة. ولكن ، هؤلاء بدورهم بدأوا في البحث عن الهوية السودانية<sup>(٢٦٥)</sup>.

إذا ، يبدو أنه ، على رأس أكثر الأشياء غموضاً يبرز مصطلح "الهوية". فما هي؟! الله وحده يعلم! ما هي هذه الهوية؟! مهما صيغت في شأنها التعريفات فهي عدم! إنها محض وهم ، شيء ما ، لا لون له ولا رائحة ، ولا طعم ، ولا يمكن الإمساك بها! ما هي عناصرها؟! العرق ، اللغة ، الدين ، الثقافة... الخ. جميعها عوامل متحركة ، قابلة للتبدل ، في الواقع هي أقرب لنظرية التبادل والتوافق: فمثلاً ، يمكن فقدان اللغة أو اكتسابها ، ويمكن تبديل الدين ، أما الثقافة فقابلية للاستلاب أو الإبدال الكامل ، وكذا يمكن تغيير تركيبة الأعراق بالتزاوج مختلط الأعراق ، خاصة إذا تكرر على نحو مستمر، وهكذا ، فماذا بقي من عوامل؟! إن انموذجاً صغيراً يفضح وهيمتها جهاراً : فما هي هوية شخص مولود في الصين ، لأب أفريقي من أم اسكندنافية ، يتحدث اللغة التايلندية ، ويعتنق الديانة الهندوسية؟! أو لنموذج أقل سفسطة ، حيث ولد شخص اسود لأبوين سودانيين في بريطانيا ، ويتحدث الانكليزية ولا يعرف حرفاً من أي لغة أو لهجة سودانية ، ولا يدين بدين ، ويحمل الجنسية البريطانية. فأأي هوية له؟!

ومع كل هذا ، رؤي أن اختلاف الهوية/العرق هو الجذر الأساسي للمشكلة الجنوبية الشمالية ، وأنه المهدد لبقاء السودانيين الجنوبيين والشماليين معاً. كتب د. فرانسيس دينق (فهناك العديد من الأسباب التي تشير إلى أن المشاكل القائمة على العرق ، الدين ، الثقافة ، والاثنية سوف تظل تقوض وتهدد السودان الموحد. ومهما يكن حجم إطار

٢٦٥ - روبرت أو كولنز. تاريخ السودان الحديث. ص ٢٥.



الوحدة الوطنية واسعاً أو محدوداً ، فإن أسس الهوية نفسها ، والتي تقف حجر عثرة أمام الوحدة الكاملة والتكامل ، سوف تعمل على تقسيم البلاد. فالخلاصة الحتمية تشير إلى أنه ، وحتى في حالة تحقيق إطار فضفاض للوحدة ، ربما لا يتحقق القبول المتبادل بالدرجة التي تضمن استمرارية الوحدة. ولذلك فإن الخيار الوحيد المتبقي في هذه الحالة هو تقسيم البلاد).<sup>(٢٦٦)</sup>.

في الواقع ، لم تكن حال الجنوبي مع الجنوبي أفضل من حاله مع المذكور. ومن مثل ذلك ما حمله بيان أحد قادة الحركة الشعبية الكبار ، وليم نون ، والذي أصدره يوم ٢٨ / ٩ / ١٩٩٢ م. منتقداً فيه د. جون قرنق واصفاً إياه بأنه ( وحش فظيع ، يقوم بترسيخ النعرات القبلية )<sup>(٢٦٧)</sup>. وفقاً لفتحي الضو لخص البروفيسور / باري وانجي المشهد ، عندما كان يواسيه فيما يعانيه من تنمر بعض الجنوبيين في الحركة الشعبية عليه ، إستناداً إلى خلفيته كـ جلابي. فقد جاء في ثنايا حديثه ( ... وعليه ، يجب أن لا يكون رد فعلك الحديث عن الجنوبيين كجنوبيين ، فالجنوبيون يختلفون فيما بينهم ، ولهم نفس النظرات مع بعضهم البعض ، ولهذا يجب أن يكون رد فعلك حول إنسانية الفرد )<sup>(٢٦٨)</sup>.

إذا ، توصل الجنوبيون ، بصورة أو أخرى ، إلى أن الوحدة هي جذر الأزمة. أو بدقة أكثر ، الوحدة الوطنية داخل وطن تعيش فيه حوالي ٥٧٠ جماعة ، معظمها غير متجانس مع الجنوب هو أساس المشكلة. وفي الوقت ذاته ، فإن وحدة العنصر الزنجي وقلة عدد جماعاته \_ حيث تعيش في الجنوب حوالي ٦٠ جماعة زنجية الأصل \_ هو مفتاح الحل. وكان ذلك هو الأساس الذي بني عليه الانفصال. وعلى هذا

٢٦٦ - صراع الرؤى. د. فرانسيس دينق. ص ٣٠

٢٦٧ - فتحي الضو ، السودان سقوط الأقنعة ، سنوات الخيبة والأمل ، الطابعون شركة سوتير ،

الزيتون ، القاهرة ٢٠٠٦ م ، ص ٢١٦

٢٦٨ - نفس المرجع ، ص ٢٠٦

الأساس وقع، حينما صاح باقان اموم ”باي باي مندكورو“! ”باي،  
باي مندكورو“! ومن بين ثنايا هذه الصرخة ولدت دولة جنوب  
السودان!

وباعجل ما كان ، وعلى نحو متوحش ، اندلعت حرب ضروس بين  
ذوي العرق والهوية الواحدة ، تصارعت الرؤى. نقلت إذاعة B.B.C  
بتاريخ ٢٠/٦/٢٠١٥م. خبرا مروعا عن الدولة الوليدة، حيث اتهمت  
الأمم المتحدة جنوداً من جنوب السودان باغتصاب عشرات الفتيات  
اغتصابا جماعياً ، قبل حرقهن في منازلهن. وكان هذا تطورا نوعيا  
للحرب ، إذ لم تبلغ الأمور مثل هذا الحد من الدناءة والوحشية،  
طيلة نصف قرن من الصراع مع المندكورو! وفي العام ٢٠١٨م.  
دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، حكومة جنوب السودان إلى  
إدانة المسؤولين عن الاعتداءات الجنسية الأخيرة التي وقعت في البلاد  
ومحاسبتهم. وأعرب عن استعداده لفرض عقوبات على الجناة. وتعود  
الأحداث إلى الفترة مابين ٢٢\_٢٩ نوفمبر ٢٠١٨م. حينما قام رجال  
مسلحون يرتدون ملابس عسكرية ومدنية ، ويعملون في المناطق التي  
تسيطر عليها الحكومة ، في ربكونا بولاية الوحدة ، باغتصاب أكثر من  
مائة وخمسين امرأة وفتاة!<sup>(٢٦٩)</sup>. وقبل ذلك ، في العام ٢٠١٧م كانت  
الولايات المتحدة الأمريكية قد هددت حكومة جنوب السودان باتخاذ  
إجراءات ضدها إذا فشلت في إنهاء الحرب المستمرة التي أسفرت عن  
مصرع عشرات الآلاف من الأبرياء ، وتشريد نحو أكثر من مليوني  
شخص.<sup>(٢٧٠)</sup>. وهذا غيض من فيض!

بعد عامين ، تقريبا ، من اندلاع الحرب ، في حوار مع الناشط  
الجنوبي ستيفن لوال أشار إلى تقرير منظمة العفو الدولية الذي حدد  
قتلى حرب الجنوب بعد الانفصال بحوالي ١٦٠ ألف قتيل ، وتشريد

٢٦٩ - صحيفة الانتباهة. العدد ٤٤٨١. بتاريخ ١١/١٢/٢٠١٨م.

٢٧٠ - صحيفة السوداني. العدد. ٤٢٦٨. نقلا عن واشنطن

نحو مليون شخص ، مع تعطل للتنمية والاستقرار<sup>(٢٧١)</sup>. وبعد عقدين تقريباً ، من مقال د فرانسيس دينق الجازم بأن اختلاف العرق والهوية يقوضان الوحدة الوطنية ، مما يحتم الانفصال حفاظاً على العرق الجنوبي وحماية له. هاهو الناشط استيفن يرد على محاوره الصحفي الذي كان قد سأله عن استندوا إلى ذات الأسباب ، وطرحوا الانفصال عن الدولة الوليدة، إذ صاح بعصبية (ينفصلون عن؟! هم كلهم جنوبيون ، ومتحدون ، وانفصلنا عن السودان الشمالي لأن فيه ٦٠٠ قبيلة! نعم، هناك من يتحدث عن مشروع دولة اعالي النيل الكبرى. وهذا حلم لن يتحقق إطلاقاً. هناك ميزة عند شعب الجنوب. أنهم يتحدثون عند الشدة)<sup>(٢٧٢)</sup>. وبالطبع، لن يفوت على فطنة السيد استيفن إدراك أن كلا الرقمين ٦٠٠ و ٦٠ يقبلان القسمة على اثنين على الأقل. ويجب عليه دوماً تذكر قول مواطنه د. فرانسيس دينق أن (الدينكا والنوير مقاتلون لا يتوانون في إثبات حقوقهم كما يرونها بالقوة)<sup>(٢٧٣)</sup>. وكذا قوله في موضع آخر (ومجتمع النيليين عنيف جداً ، ليس فقط في مجابهة المعتدين الغرباء ، ولكن أيضاً داخل المجتمع نفسه)<sup>(٢٧٤)</sup>.

والسؤال الجدي هو ، لماذا اندلعت الحرب في الدولة الوليدة ، بعد سنة واحدة تقريباً من تحقيق حلمها الأعظم ، الانفصال؟! وكيف يتصور لجوء رئيس دولة ونائبه للحرب لأجل حل خلافتهما بدلا من حلها في اجتماع مغلق بين زجاجات الكولا؟!

ينظر كثيرون إلى الأسباب الظاهرة المتحجج بها ، ولكن الحقيقة هي أن السبب الرئيسي يعود إلى ضلالات الترميز ، التي أدت إلى خطأ التسبب ابتداء. فالنخبة الجنوبية عندما اجتهدت لأجل فرض فرضية

٢٧١ - صحيفة المجهر السياسي. عدد ١٠٩١. بتاريخ ١٢/٧/٢٠١٥ م.

٢٧٢ - صحيفة المجهر السياسي. عدد ١٠٩١. تاريخ ١٢/٧/٢٠١٥

٢٧٣ - د. فرانسيس دينق ، صراع الرؤى. ص ١٨٤

٢٧٤ - نفس المرجع ، ص ١٨٥

عرقية الأزمة تسببت في أذية الشمال كثيرا ، ولكنها أذت الجنوب أكثر! نعم ، حقق لها فرضها فرضية عرقية الصراع دعماً شعبويا كاسحا ، مكنها من تحقيق الانفصال بيسر ، وهو الجانب المشرق من المسألة. أما الجانب المظلم ، فقد تمثل في ترسيخ هذه الفرضية ، وتأكيدها في الذهنية الشعبوية الجنوبية ، وبالتالي ، فإن أي خلاف بين مكونات الدولة الجديدة ، هو بالضرورة خلاف عنصري. لذا ، فبمجرد حدوث خلاف سلفاكير/مشار حتى تداعت قبائلهما مناصرة لهما ، دون اكتراث لجوهر ما اختلفا حوله. وهي حالة تحاكي ما حدث قبل ستة عقود تقريبا ، حينما تم إعطاء الوقائع التي حدثت آنذاك \_ السودان ، ترحيل الازاندي.....الخ \_ بعدا عرقيا أصبح وقوداً للحرب أشعل الحريق في الدولة الأم، وامتدت نيرانه لتحرق الدولة الوليدة نفسها عند نشوئها بعد ستة عقود. لقد امتد الأمر حتى اكتسح الدين الواحد. فرغم أن أساس الصلوات تمجيد السلام والمحبة ، إلا أن بعض أبناء الدينكا لم يروا بأسا في التظاهر ضد صلاة مسيحي معهم في ذات الكنيسة ، لسبب عرقي. حيث نددوا بحضور د. ريك مشار النائب الأول لرئيس الجمهورية ، الذي ينتمي إلى قبيلة النوير ، للصلاة معهم في كنيستهم ، واصفين إياه بـ ”العدو“!<sup>(٢٧٥)</sup>.

## الفصل الثاني

### الوحدة الوطنية

وفي تطور لافت ، تحولت الوحدة الوطنية نفسها إلى أساس جديد للانفصال في كل أنحاء السودان! فقد بدأت الاصوات ترتفع من كل مكان تطلب الانفصال عن السودان ، وللسخرية ، فإنهم يستندون إلى ذات الأسباب التي استند إليها الجنوبيون ، إذ ترى كل مجموعة ضرورة الابتعاد عن الأعراق الأقل تجانسا معها. ويبدو أنهم لم يستوعبوا درس انفصال الجنوب! أو استوعبوه وملؤهم الغرور ، الذي يسوق لهم حججا ساذجة تؤدي بهم إلى القول : إننا أكثر تماسكا من الجنوبيين ، ولن ننحدر إلى ما وصلوا إليه. حسنا ، لنرى!

لنأخذ دعاة فصل ما أسموها دولة النهر والبحر. أولئك الذين يقدمون طرحا يقوم على ضرورة فصل الشمال النيلي والبحر ، ليكونا دولة واحدة خاليه من الازمات. وذلك بالابتعاد عن دارفور وجزء كبير من كردفان وغيرهما. وقبل أن يجف مداد دعوتهم ، كان هناك من أهل البحر من يصيح في وجههم: مهلا! في الواقع لن نكون معا ، لسبب بسيط هو كونكم انتم جذر الأزمة لدينا ، ومرجع تخلفنا! وهو ليس بالقول الجديد ، إذ قيل قبل ثلاثة وستين عاما في مؤتمر البجا!

وما لا يفهمه كثيرون ، أنه ليس هناك جزء متماسك في هذا البلد! فحتى اذا بقى ما حول النهر وحده ، دون البحر ، فإنه أوهن من بيت العنكبوت. الم يكن تفككه سببا رئيسيا في غزو البلاد منذ

عهد محمد علي باشا؟ أولم يستمر الاستعمار التركي المصري لسبعة عقود بسبب تنازع القبائل! وما الذي اسقط دولة سوبا وسنار؟! بل حتى القبيلة الواحدة لا تحتل بعضها. وأما ما يبدو من تماسك طفيف فيعود إلى وجود "آخرين" يستحسن التماسك في مواجهتهم. وإذا ذهب هؤلاء الآخرون، ستظهر الأشياء عارية: ستغدوا الانتخابات أكثر قبيلية، أما الانقلابات فستنزع عنها فستان القومية الشفاف، وسينقلب ولدنا على ولدكم، وسيضاف إلى عيدي الفطر والاضحى المباركين عيد تجليد النحاس!

إن من يزعم اختلاف الشمال عن الجنوب لم يستوعب التاريخ جيدا. إن أكثر شيء مؤكد هو هلهلة عموم المجتمع السوداني، بما في ذلك مجتمع الشمال النهري. ومما يقوله التاريخ القريب إن الشايقية كانوا في حرب دائمة مع ملوك النوبة. وفي أواسط القرن الثامن عشر هاجموا ممالك النوبة وخربوا دنقلا العجوز، وسفكوا دماء كثيرة، ومزقوهم شر ممزق، ومن بعد فرضوا عليهم جزية تساوي نصف دخلهم السنوي<sup>(٢٧٦)</sup>.

وكذلك هجم الشايقية على مملكة الدفار وخربوها، وشتتوا أهلها الذين فروا إلى جزيرة قنتي<sup>(٢٧٧)</sup>. وفي العام ١٧٨٤م. ونتيجة صراعات مريرة في منطقة الجزيرة، هجم شيخ قري - المخلوع - ومعه الشكرية على مدينة اربجي، بالقرب من الحصاصي، وكانت آية في العمران، فسووها بالتراب، وتركوها قاعا صفصفا<sup>(٢٧٨)</sup>.

حسنا، دعك من صراعات القبائل فيما بينها، ولناخذ صراعا داخليا بين فرعي قبيلة واحدة. إن تاريخ فرعي قبيلة الجعليين مثير جدا. فوفقا لمقال للكاتب E.A.Robinson المنشور في العدد الخامس

٢٧٦ - نعم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، ص ٤٦٤.

٢٧٧ - نفس المرجع، ص ٤٦٥

٢٧٨ - د. بدر الدين حامد الهاشمي، السودان بعيون غربييه.. الجزء الثاني. ص ٨٥ \_ ٨٩.

من مجلة "السودان في رسائل ومدونات" الصادرة في ١٩٢٥م. أن محمد ود نمر، في حوالي العام ١٧٨٩م. استعان بمرتزقة من قطاع الطرق المشهورين ، للهجوم على شندي وعزل ابن عمه مك الجعليين سعد ود ادريس ، وذلك مقابل ٦٠ أوقية من الذهب الخالص حال نجاح العملية. وقد استغلوا غياب المك سعد \_ الذي كان يزور سنار \_ وهجم المرتزقة معززين بجنود من الجعليين "النمراب" على شندي ، وقتلوا الوصي على العرش. وفر غالب السعداب إلى المتمة. وعاد ألك سعد ليستقر في المتمة ، ومنها كان شغله الشاغل زعزعة عرش النمراب في شندي. وكان هذا دأبه حتى توفي في ١٧٩٩م. وورث ابنه مساعد هذه الحروب المستمرة. وفي الوقت ذاته ، كان الهمج يتلاعبون على فرعي القبيلة المتناحرين ، وبحيلة مأكرة أوقع الهمج بملك محمد مك شندي ، وباعجوبة نجا ابنه نمر الذي عاش حيناً من الدهر بين البطاحين ، وتزوج منهم. وكان الهمج قد عينوا ألك سعد كمك وحيد على الجعليين. وكان البطاحين يغيرون على مناطق الجعليين بصورة متكررة لنهب الأبقار. وفي العام ١٨٠٢م. هجم النمراب والبطاحين على شندي، ودارت معركة شرسة خسر فيها الجانبان أرواحاً كثيرة ، ثم تقهقر السعداب إلى المتمة<sup>(٢٧٩)</sup>. ونتيجة جهود كبيرة من علماء المجازيب وشيوخ الدامر ، انتهى الأمر بالصلح بينهما على تقسيم ديار القبيلة \_ شندي والمتمة \_ لينتقل المك مساعد إلى المتمة ويبقى نمر في شندي<sup>(٢٨٠)</sup>.

(في العام ١٨٠٣م. هاجم الشكرية والهندوة قبيلتي البطاحين والحوالدة. طردت القبيلتان البطاحين "الذين وصفوهم بسراق البقر" إلى شمال وشرق البطانة)<sup>(٢٨١)</sup>. وفي العام ١٨٠٣م. خاض البطاحين والشكرية حروب عبثية قتل فيها عوض الكريم ابو سن شيخ

٢٧٩ - نعوم شقير. جغرافية وتاريخ السودان ، ص ٤٣٧

٢٨٠ - نعوم شقير ، ص ٤٣٧

٢٨١ - د. بدر الدين حامد الهاشمي ، ص ٨٩

الشكرية (٢٨٢). وفي العام ١٨٠٤م. أسر الشيخ كمتور الوزير محمد ود رجب ، وادعاه السجن. ونهبت جيوشه سنار نهبا شديدا. وبموجب صلح رد الشيخ كمتور ما نهبه وأطلق سراح الوزير محمد ود رجب. وغدر به لاحقا ، المدعو أبو الريش في كمين فقد فيه الشيخ كمتور ١٢ من اخوته (٢٨٣).

وفي العام ١٨١٣م. هدى الله فرعي الجعليين \_ النمرا ب والسعداب \_ للتعاون فيما بينهما ، ولكن فقط للاغارة على جارتها بربر ، منتهزين غياب ملكها نصر الدين ابو حجلة ، الذي كان في طريقه الى سواكن. فغزوا المدينة ونهبوها ، وولوا عليها ملكا تابعا لهما! (٢٨٤).

وفي العام ١٨١٣م (توجه ود عدلان لجمع الجزية من عربان رفاعه بنواحي جبل مويه ، فجمع الجزية وهرب منهم الليح فأرسل خلفه العباس فادركوه وقتلوا بعضاً من جماعته ، ونهبوا منهم أموالا كثيرة) (٢٨٥). وفي العام ١٨١٨م. قتل البطاحين ، كذلك ، زعيم الشكرية احمد ود الشيخ عوض الكريم ابو سن \_ عوض الكريم ابو سن الذي قتله البطاحين في العام ١٨٠٣م. \_ وانحازوا إلى المك نمر ، وعزم الشكرية على حربهما معا ، لكن وساطة معتبرة من الأعيان والفقهاء جعلتهم يتراجعوا (٢٨٦).

ووفقاً ل E.A.Robinson أن الشكرية بالفعل سيروا جيشاً عرمرما ، تصحبه عائلاتهم وهي إشارة الى الإصرار على الموت أو الانتصار ، ولولا تلك الوساطة ، لكانت شندي قد سويت بالأرض. لكن ، تلك الوساطة حقنت الدماء. فعاد الشكرية ادراجهم. وفي الطريق قتلوا كل من صادفوه من البطاحين ، رجلا كان أو امرأة! (٢٨٧).

٢٨٢ - نعوم شقير ، ص ٤٣٧

٢٨٣ - نعوم شقير. جغرافية وتاريخ السودان ، ص ٤٣٨

٢٨٤ - بدر حامد الهاشمي ، السودان بعيون غربية ، ص ٩٠

٢٨٥ - نعوم شقير ، ص ٤٤١

٢٨٦ - نفس المرجع ، ص ٤٤٢

٢٨٧ - بدر حامد الهاشمي ، السودان بعيون غربية ، ص ٩١



خلال تقديمه مقال E.A.Robinson كتب مترجمه بروفيسور الهاشمي: (لا اهدف من نشر هذا المقال عن أملك نمر إلا إلى تبيان ما يحاول البعض التغطية عليه من تاريخنا الدموي ، وثاراتنا القبلية القديمة ، ومن محاولة تصوير العلاقات القبلية والاثنية في البلاد كأنها ”سمناء على عسل“ وأن الحروب الحالية أمر طارئ ، والاستعانة بالاجنبي ما هي إلا ”حالة مستحدثة“ ، وأن علينا الآن أن نعيد تلك العلاقات سيرتها الأولى ، وهل كانت سيرتها الأولى إلا حروبا ودماء؟ اظن ان علينا ، قبل نسيان أو تناسي الماضي ، أن نعترف به ، وأن نشرح اسبابه ونوازعه ، وان ندرك أن غالب مشاكلنا الراهنة لها جذور تاريخية ، وأن علينا أن نأخذ منها الدروس والعبر ، وان نعلم أن الجرح لا يبرأ على صديد كما تقول العرب) (٢٨٨).

وفي هذا السياق ، قد يعتقد أناس أن ما نتحدث عنه مجرد تاريخ! نعم. هو تاريخ ، لكنه ما زال حياً بحياة اسبابه ومسبباته: فالمستعمر الزنجي ما زال حياً ، والغنيمة مغرية. ان الشمال اليوم مستمتع باقتسام الغنيمة لأنها كافية ، تتضمن موارد القطر كله. ولكن هل ستكون كذلك إذا انكششت مصادرها؟! إن زهاب الجنوب كال البلاد ب ”رماد الشح“. فهل يحتمل الأمر أكثر؟!

ومن ناحية أخرى ، فإن الاستثثار بمنافع الدولة من وظائف وامتيازات لن يكون كافياً عند غياب الجهات التي كان يتوسع على حسابها ، وسيكون الحساب ولد ، بين ”ابونقدهح وابونقدهح“! والسلاح وفير ، في مطامير البطانة وعتامير الصحارى ، وجبال الشرق ، وفي كل مكان. سيكون الصراع قبلياً جداً لأجل دخول البرلمان ، وسيكون الانقلاب العسكري غاية في القبلية ، وستعود الممالك والمشيوخ!

قد يظن البعض أن ما نتحدث عنه مجرد اساطير من الماضي السحيق . وإن حدث فلن يقع إلا في الأقصاي البعيدة. ولهؤلاء نقول ، مهلا ! الم يحدث هذا قبل عقدين تقريباً حين تقاطعت بعض قبائل ما حول شندي؟! وألم يكن قاب قوسين أو أدنى من الحدوث ، قبل أقل من عامين ، وعلى مرمى حجر من العاصمة بين الكواهلة والبطاحين؟! الم تر حجم الحشود ، وكم السلاح والعتاد الذي خرج ، تصحبه قدور راسيات وجفان كالجوابي ، أعدت ليوم كريهة؟! ولولا لطف الله ، لانزلقا إلى وادي غير ذي زرع! لقد استفحلت الأمور حتى كادت أن تقوض بيوت الزوجية ، خلال دعوة كريهة غاية في الجاهلية ، هددت بالفرقة القسرية ، بين كل زيجة جمعت القبيلتين! والمفارقة ، أنهما \_ الكواهلة والبطاحين \_ بلغا حدا من متانة الاصرة مما لا يتصور معه نشوء تعارك بالأيدي بينهما ، ناهيك عن أندلاع حرب ، كانت قاب قوسين أو أدنى من أن تأكل الزرع والضرع! أما الشرق ، فما فعله ترك يغني عن الاسترسال ، وما فعله الآخرون كرد فعل لفعله ، وما استعدوا لفعله ، يثبت المقال!

وهل يجب ذكر أن سبب إنهاك حراك الأمير عثمان دقنه ، في شرق السودان ، كان النزاع القبلي. وأنه قبل الشروع في مهمته اضطر إلى توحيد الجبهة الداخلية المتصدعة جدا، فماذا فعل؟! يصف ضرار صالح ضرار الأمر حيث قال (ثم اصلح الأمير عثمان بين الزعماء المتخاصمين: إذ كان القتال ناشبا بين الاشراف والكميلا ب ، وبين النابتاب وبيت معلا ، وبين نابتاب عمر وإبراهيم ، وبين منسع ويماريام ، وبين الشبوديناب والبشاريين ، وبين بهتاقوس بن منقشتا وتيجراي في جهة سفينتين ، وبين دمار ايام وبرم بلاس كافل ، وبين نابتاب أكد وبيت شقدي. فاستطاع

أن يحل هذه المنازعات وقرب بالمصاهرة بين المتباعدين.... إلخ<sup>(٢٨٩)</sup>.

وعلى ضوء ذلك ، يبدو الفرق ضئيلا بين الجنوب والشمال من حيث ثقافة السلام ، وإن تظاهر الشمال بالعكس. ما يؤكد أن المسألة لا علاقة لها بالعرقية ، وإنما هي مسائل موضوعية ، حيثما توفرت أسبابها قفزت إلى السطح. وحتى الآن توفر جزء كبير من هذه الأسباب ، فالدولة ما زالت غنيمة ، والمستعمر الزنجي مازال موجودا بكل فئاته (الفقهاء والأعيان المعفيين من الضرائب ، والباشبوزق، والجهاديين) وحتى المواطن الذي لم يدنس يده بالغنيمة ، لا تعفوا منه ، ولكن ، لم تتح له السانحة بعد!

---

٢٨٩ - محمد سليمان صالح ضرار. امير الشرق عثمان دقنه. الناشر/الدار السودانية للكتب. الطبعة الأولى ، ص ٥٣

## الفصل الثالث

### العنصرية

قال تعالى : { الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٩٧) وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٩٨) وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٩٩) }<sup>٢٩٠</sup>

وفقا لروبرت أو. كولنز فإن (العنصرية موضوع معقد ومحل خلاف ، ولكن لا يزال مضمون تعريفها الأساسي هو الاعتقاد بأن بعض العرقيات متفوقة والبعض الآخر متدنية. وقد بنيت العنصرية عميقة الجذور في السودان على الاساسين ، التاريخي والثقافي أكثر من بنائها على اللون. وهي ايضا عنصرية فردية ومؤسسية أكثر من كونها ايدلوجيا) (٢٩١).

اتفق مع روبرت أو. كولنز في أن العنصرية موضوع معقد ومحل خلاف وأنها تقوم على الاساسين التاريخي والثقافي. ولكن اختلف معه في زعمه أنها في السودان عنصرية مؤسسية ، حيث أن الصحيح أنها فردية وليست مؤسسية. وقد يشاطره كثيرون الرأي فيما يتعلق بالسودان بالنظر إلى ما يطرأ بين فينة وأخرى ، من بذاءات عنصرية يتفوه بها البعض هنا وهناك. بل يمكن القول إن الفرحة تجتاح الكثيرين أوان ظفرهم بمثل هذه البذاءات العنصرية ، فهي عندهم دليل لادانة عرق مصدر البذاءة ، واثباتا لما وقر في القلب ضد الآخر!

٢٩٠ - سورة التوبة ، الآية ٩٧-٩٩ .

٢٩١ - روبرت أو كولنز ، تاريخ السودان الحديث.. ص ٢٤.

إن من المؤكد أن التفوه بالبذاءات العنصرية لم يستجد اليوم ، ولن يتوقف في الغد، وهو ما ينبغي التعامل معه بحكمة وحسم! لقد تناقلت الأنباء هذا العام خبراً ، مفاده سخرية محام في محكمة الخرطوم ، خلال محاكمة مشهورة ، من الاستاذ لقمان حسن همام ، ووصفه بالفاظ عنصرية دنيئة. وقد هاج كثير من الناس ، ونددوا به ، وتعدى رد فعل آخرين المحامي المتهم بالفعل إلى عموم رهطه! ولاشك أن التنديد ورد الفعل القوي الذي جوبه به مصدره يعد أمر حميد ، وهو من قبيل إنكار المنكر ، وينبغي الدفع به إلى غايته حتى ينال قائله ، إن ثبتت التهمة في مواجهته ، أقصى عقوبة قضائية واجتماعية. ولكن ، لا ينبغي أن يتعداه إلى غيره ، { وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى } . وفي السياق ذاته ، قبل نحو خمسة وأربعين سنة حدث أمر مماثل. حيث كتب الاستاذ التيجاني الكارب مقالا يجلو فيه بعض الخبايا عن انقلاب محمد نور سعد ”المرتزقه“. وقد حكى بعض ما حدث للعميد محمد نور سعد حينما كان معتقلا ، بعد فشل انقلابه. فقد ذكر أن الرائد ابوالقاسم محمد ابراهيم تلفظ في حق المعتقل بعبارة غاية في العنصرية والتوحش ، حين خاطبه والرائد زين العابدين محمد احمد بقوله (ماقلت ليكم سييونا من الحاجات الفارغة دي. اجلدوا العب ده واخلونا نخلص)! وغضب الرائد زين العابدين ووبخه ثم اشتبك معه، ففرق بينهما الرائد مأمون عوض أبو زيد (٢٩٢).

وقد سبق أن كتبت في العام ٢٠٠٠م. (٢٩٣). إن السودانيين (في الاستعلاء العرقي كأسنان المشط). وهذه حقيقة مؤكدة ، فالاستعلاء ليس حكر لعرق دون غيره. ورغم ذلك ، يتهم البعض الآخر ، ويتعدى الإتهام إلى الدولة نفسها ، فيقال إنها دولة عنصرية. والمفارقة ، أن مثل هذه التهم تطال حتى بلاد مشتهرة بتقاليدها الديمقراطية ، مثل الولايات

٢٩٢ - صحيفة التيار. العدد ١٩٤١م. بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩م..

٢٩٣ - في صحيفة الرأي الآخر ، في مقال «جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان \_ الحلقة الاولى»

المتحدة الأمريكية ، فكثيرا ما يوجه إليها الإتهام من بعض الاعراق ، خاصة الزنوج ، بأنها دولة عنصرية!

وعلى ضوء ذلك ، نتساءل: ما هي الشروط الواجب توفرها لوصف بلد ما بالعنصرية؟ يمكن القول عموما بأن هناك ثلاثة مستويات ينبغي استصحابها للتقرير بشأن وصف بلد ما بأنه عنصري. وهذه المستويات هي الفرد ، المجتمع ”الشعب“ ، ثم الدولة. فإذا استحق فرد صفة عنصري ، فإن هذا لا يعطي الحق في دمج أسرته أو قبيلته اجمعها بذلك. وإذا ثبت على مجموعة أو مجموعات أو طائفة أو طوائف صفة عنصري ، فإن ذلك لا يعطي الحق في دمج المجتمع كله ”الشعب“ ، إلا إذا ثبت أن كافة أفرادها يتصفون بالعنصرية. ولكن إن كان هناك عنصريون في مجتمع ما \_ شعب \_ وفي الوقت ذاته ، ومن المجتمع نفسه كان هناك أفراد ينكرونها ، فإنه لا يحق لنا وصف كل هذا المجتمع ”الشعب“ بالعنصرية.

أما لأجل التقرير حول عنصرية دولة ما ، يتوجب علينا النظر إلى نظمها وقوانينها ومدى مساندتها للعنصرية. فإذا كانت الدولة خلال نصوصها تجرمها وتدين مرتكبيها ، لا نكون أمام دولة عنصرية ، ولا يجب وصفها بها ، حتى وإن كانت هناك مشكلة في تطبيق تشريعات مكافحة العنصرية. وبالتالي ، فإن شكاية بعض الأفارقة والاعراب دولهم لدى المؤسسات الدولية ، ووصفها بالعنصرية ، في هذه الحالة ، ليس بالأمر السديد . وعلى العموم ، لا تكون الدولة عنصرية ، إلا حين تفرض تشريعاتها العنصرية أو تساندها ، لدرجة أن يصبح التمييز حقا للبعض على الآخر.

وللمحاجة ، نأخذ امريكا كمثال ، ونسال :هل امريكا بلد عنصري ؟ علما بأن هناك جماعات داخلها تتفاخر بأنها كذلك ، وهناك حالات مذابح عنصرية ، وقدر من الحوادث العنصرية التي تحدث

بين الفينة والأخرى! تكون الإجابة : امريكا ليست بلدا عنصريا ، لأن قوانينها تجرمها وتدينها . وكذلك المجتمع الأمريكي ”الشعب“ ليس عنصريا لانه يدين العنصرية حيث يقف البيض والسود وغيرهم على قدم المساواة في إدانتها ، فإذا كان هناك ابيض يرتكب جريمة العنصرية ، فإن هناك بيض ، أكثر عدداً وأعلى صوتاً ، يدينونها بشدة ، فكيف بعد ذلك يوصم المجتمع الابيض جميعا بالعنصري؟!

ومع ذلك ، لم يكن المرء ليتردد في وصفها بالدولة العنصرية. وذلك خلال عهد التمييز العرقي الرسمي ، المسنود بتشريعات تقننه، مثل قوانين Jim Crow Laws التي كانت تمنع السود من التمتع بحقوقهم المتساوية مع البيض في الحافلات. كانت امريكا دولة عنصرية عندما استطاع الكمساري جرجرة السيدة Rosa Louise Parks إلى المحكمة ، لأنها جلست في مقاعد البيض. وساندته التشريعات حيث حوكت قضائياً وادينت ، وصدر الحكم في ديسمبر / ١٩٥٥م. يومها ، لم يكن المرء ليتردد ابداً في وصفها بالعنصرية. أما بعد إعلان المحكمة العليا الأمريكية عدم قانونية سياسة التمييز العنصري داخل الحافلات ، وما تبعه من تداعيات سياسية وقانونية أدت إلى إدانة التمييز العنصري وإلغاء تلك التشريعات ، بل وإصدار تشريعات تنكر العنصرية ، وتعتبر مخالفتها انتهاكا للقانون ، لايمكن ابدأ القول بأن امريكا عنصرية وإن كثرت المذابح العنصرية!

وعلى النسق ذاته ، طالما في السودان تشريعات تجرم العنصرية ، وتحاكم وتدين مرتكبيها ، وطالما أن عموم الشعب ضدها لا يمكن أن يقال ، في ظل أي حكومة أننا بلد عنصري. نعم ، قد يكون بيننا عنصريون ، لكن مجتمعنا من اقصاه إلى أقصاه ليس عنصريا. فحيثما تفوه أحدهم ببذاءة قام عليه الجميع ، من أنحاء القطر كافة، فكيف يوصم الجميع بالعنصرية؟!

إذا ، في امريكا عنصريون ، ولكن امريكا ليست بلدا عنصريا. وفي

ألمانيا عنصريون ولكن ألمانيا ليست بلدا عنصريا. وعلى ضوء ذلك ،  
يصح القول إن في أفريقيا عنصريون لكن أفريقيا ليست عنصرية.  
وأن في السودان عنصريون ، ولكن السودان ليس بلدا عنصريا. ويصح  
القول إن في المجتمعات السودانية عنصريون ، لكن المجتمع السوداني  
ليس عنصريا. وبلادنا لا تدعم أو تربي العنصرية. إن هذا الوطن لم ،  
ولا يبارك فعل العنصرة ، لكن هذا قدره أن يكون بعض بنيه عاق.  
فحاربوا العنصريين لا الوطن ، وحاربوا العرقية لا الاعراق!

### العنصرية قدرا للإنسان:

يرى البعض أن في وجود عنصريين في البلاد نقصانا لها ، وهو  
فهم خاطئ ، فالبلاد لا تضام بعنصرية فرد أو جماعة. وكذلك  
لا يتصور زوال العنصرية زوالا نهائيا من أي مكان في الدنيا. فهي  
قدر إلهي أوجدها لحكمة يعلمها هو! فالاستعلاء أصل من أصول  
الكون. وقد أشار إلى ذلك المولى عز وجل خلال رده على الكفار  
في شأن زعمهم تعدد الآلهة ، فقد قال لهم في سورة المؤمنون ،  
الآية ”٩١“: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ  
كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا  
يَصِفُونَ ﴾ فإذا كانت الآلهة ، وفقا للافتراض في الآية ، لا يجتمعون إلا  
ويستعلى بعضهم على بعض ، فكيف لا يستعلى المرضى من البشر  
على بعضهم بعضا؟!

إن قصة خلق الانسان تخبرنا أن أقدار الله لا فكاك منها. فعندما  
قال الله عز وجل للملائكة { وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ  
خَلِيفَةً } ، تساءلوا حائرين { “قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ  
الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ } حينها لم يقل لهم سبحانه  
وتعالى: حسنا ، سأجعلهم يكفون عن ذلك! أو سأخلقهم على طريقة أو  
هيئة تنهاهم عن سفك الدماء. لم يقل أي شيء من ذلك ، وإنما كان كل



ما قاله: {”قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ“}. بعدها خلق الانسان سفاحا ،  
سفاكا للدماء!

والمؤكد ، أنه كان يمكن خلق الانسان بحيث لن يستطيع سفك  
قطرة دم واحدة ، لكنه تعالى خلقه هكذا ، وكل ما أمد به لابعاده  
عن سفكها عقل وشريعة. شريعة تبين له حدوده ، ومنها الا يسفك  
الدماء. وعقل لاستيعاب هذه الشريعة. وهو ما سارت عليه الأمور  
حتى بعث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. وقتها كان بمقدور  
سيدنا جبريل عليه السلام ، وهو ينزل القرآن أن ينزل معه ما يكف  
الإنسان عن المعصية ، لكنه لم يفعل . وكلما كان أن ترك المعصية  
كما هي ، وأنزل للإنسان شرعة تحرمها عليه ، وتقول لهم: ”يا أولي  
الألباب“ ابعدوا عن المعصية!

والجريمة معصية ، وهي موجودة إلى قيام الساعة. لذا ، لا تفكر  
السلطة من منطلق انعدامها مطلقاً ، وانما تكافحها وهي تعلم أنها  
ستظل موجودة اليوم وغدا. وبذات المنطق لا يفترض أن يهزمنا وجود  
العنصرية وندعو لهدم المعبد والدعوة إلى تقطيع أوصال بلادنا، ولكن  
علينا الجد في كفاحها. فالانفصال ”حل مؤقت“ لا أكثر!

وعلى ضوء ذلك ،حتى لو استقلت كل قرية سودانية ورفعت علمها  
وأصبحت دولة. لا يفترض استبعاد الناس حدوث واقعة عنصرية من  
فرد أو جماعة ، اليوم أو غدا ، أو بعد غد في هذه ”القرية الدولة“.  
ولكن يفترض التفكير في مجابتهها بحكمة وحسم تؤدي لرتق النسيج  
الاجتماعي لا فصمه ، وهو ما سنعالجه لاحقاً إن شاء الله..

## الباب الخامس

### العلاقة بين الغرابة والجلابة

## الفصل الاول

### علاقات حميده

الأصل أن العلاقة بين الغرابة و الجلابة كانت طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح الإنسانية ، ولم تؤسس على العداوة. ومن بعد نتيجة اسباب موضوعية ، تحدث في كل مكان وبين كافة التجمعات السكانية ، حدث توتر في العلاقات. وكان يفترض أن يأخذ دورته وتعود الحياة إلى طبيعتها. لكن ، للأسف ، تم التعامل معها كأنها كارثة هابيل وقابيل. ويمضي الزمان ويأتي التطور بالعلم الذي يفترض أن يعيد الحياة إلى طبيعتها ، ولكنه يتحول إلى أداة أشد لؤما ومكرا، تولت تقطيع ما تبقى من وشائج. فصارت الأجيال على الضفتين (غرابة \_ جلابة) كلما تعلموا تألموا ، بفعل نكأ الجراح. وكلما زادت قراءتهم وكثر اطلاعهم تراكمت احقادهم. لذا ، وجدت أن ثمة واجب لفعل ما يلزم.

عكس ما يعتقد كثيرون كانت العلاقة أكثر قدما ومتانة . فقد كانت هناك علاقات متنوعه، على رأسها التجارة و التعليم تحولت سريعا الى استيطان ومواطنة. فقد شجع سلاطين الفور علماء الدين على القدوم والعيش فيها ، وعبر تسهيلات منح الحواكير المعفاة من الضرائب وفد إليها علماء كثر من خارج السلطنة. فمن ممالك غرب السلطنة استقر بعض العائدون من الحج في دارفور.<sup>(٢٩٤)</sup>. ومن سلطنة الفونج وفد كثيرون ، كان منهم الشيخ حامد ود فارس ، الذي جاء من (بربر أرض الجعليين واستقر بدارفور يدرس علوم الدين

---

٢٩٤ - د. يوسف تكنه ، دارفور صراع السلطة والموارد.. ص ١٣١.

الاسلامي إلى أن توفي بها<sup>(٢٩٥)</sup> ويقول د. يوسف تكنه أن "أوفاهي" يرجح (أن بعض اولاد جابر قد وفد إلى دارفور ما بين عامي ١٧١٠ - ١٧٢٠ م. وقد منحوا بعض الحواكير)<sup>(٢٩٦)</sup>.

كان ويليام جورج براون وهو رحالة بريطاني ، أول أوربي تطأ قدماه أرض دارفور ، وذلك في العام ١٧٩٣ م. وبقي فيها حتى العام ١٧٩٦ م. وقد سجل مشاهداته في كتاب باسم "رحلات في أفريقيا ومصر وسوريا ١٧٩٢ - ١٧٩٨ م.". وقد ذكر خلاله أن سكان دارفور ينقسمون إلى خمس مجموعات أكبرها الفور ، ثم يليهم العرب. وذكر أن المجموعة العربية تنقسم إلى تجار وشيوخ وعرب رحل من البقارة. وقال إن أغلب الشيوخ والتجار من شمال السودان والمناطق النيلية. وأشار براون إلى أن مدينة كوبيه تمثل العاصمة التجارية، بينما تعتبر الفاشر العاصمة السياسية . وكان سكان العاصمتين خليطاً من الأجناس حيث تجد فيها تجاراً من طرابلس وتونس، وسنار والمحس والدناقلة<sup>(٢٩٧)</sup>. ووفقاً لناختي قال فإن الجلابة كانوا قد استقروا في دارفور منذ قرون<sup>(٢٩٨)</sup>. ومما يؤكد قدم تواجدهم في تلك الانحاء مولد كثير منهم خلال تلك العهود البعيدة في دارفور ، مثال ذلك القائد المهدي الشهير محمد خالد زقل ، حيث نقل د. تكنه عن كتاب تاريخ دارفور السياسي ١٨٨٢ - ١٩٨٩ م. لمؤلفه موسى المبارك أن (محمد خالد زقل ولد بدارفور ، وبدأ حياته فيها تاجراً بسيطاً ثم أثرى فيما بعد ، ولما فتحت دارفور انخرط في خدمة الإدارة التركية. وتقلب في مناصب عديدة حتى أصبح مديراً لدارا. وقد ورث التجارة من أبيه الذي قضى شطراً من حياته في دارفور. وكان لزقل صلة بالمهدي هي أنه ابن عمه)<sup>(٢٩٩)</sup>. وكذلك ، الحاج احمد

٢٩٥ - نفس المرجع ، ص ١٣٠

٢٩٦ - نفس المرجع ، ص ١٣٠

٢٩٧ - بروفييسور/ بدر الدين حامد الهاشمي السودان ، بعيون غربية. الطبعة الأولى. ص ١٨٥-١٨٦.

٢٩٨ - جوستاف نختيقال ، رحلتي إلى دارفور ، ترجمة النور عثمان أبكر ، ص ١٤٥

٢٩٩ - د. يوسف تكنه ، دارفور. صراع السلطة والموارد. ص ٢٨.

تنقنا تنقا ، التاجر الذي رافقه الرحالة ناختيقال خلال رحلته من وداي إلى دار فور. يقول عنه ناختيقال أنه عاش في طينه عدة سنوات ، وكان قد قدم من دنقلا حيث هاجرت أسرته قبل عدة أجيال ، وتلقى تعليمه في الأزهر الكبير في القاهرة وتربى في بلاط سلطان دار فور محمد الحسين ، وكون له أسرة هناك ، وأسرة أخرى في الأبيض ، وقد كان يتاجر بين الأبيض ووداي بالبضائع المصريه (٣٠٠).

أما فيما يتعلق بالتجارة ، والتي اشتهر بها الجلابة ، فقد كانت رسمياً تحت حماية الحكومة. لاحظ ناختيقال خلال مرافقته للجلابي الحاج احمد تنقا تنقا ، في رحلته من وداي إلى دار فور ، أن الملوك والسلاطين كانوا يحمون القوافل التجارية عند عبورها سلطاناتهم وممالكهم. ويقول إن قوات الحماية التابعة لمملكة وداي اوصلتهم حدود دار فور ثم توقفت، وما أن دخلوا دارفور حتى وصلت إليهم قوات الحماية التابعة لها ، حيث رحبت بهم ورافقتهم حتى نهاية حدودها الإدارية. (٣٠١). ومما يدل على قوة الحماية لهؤلاء التجار \_ الجلابة \_ أنهم ما كانوا يتحركون في شكل قوافل تجارية كبيرة فقط ، وانما كانت هناك قوافل تجارية صغيرة ، بل وكان هناك تجار فرادى يتحركون في أمن وأمان (٣٠٢).

يبدو أن الجلابة كانوا حريصين على استقرارهم في تلك الانحاء. يصف ناختيقال سلوكهم العام تجاه المجتمع فيقول (والجلابة يتقيدون بالعادات بحرص أكبر من العرب ، وكل واحد منهم يمثل خير تمثيل عائلة الجلابة كلها) (٣٠٣). وفي موضع آخر يصف ناختيقال سلوك الحاج حمزه ، وهو اخ الخبير محمد - زعيم الجلابة وصهر السلطان - ويشيد به بسبب إحضاره رسالة له من الحاكم

---

٣٠٠ - جوستاف نختيقال ، رحلتي إلى دارفور ، ترجمة النور عثمان أبكر ، ص ٣٣

٣٠١ - نفس المرجع ، ص ٤١.

٣٠٢ - نفس المرجع ، ص ٣٣.

٣٠٣ - نفس المرجع ، ص ٣٩.

العام للسودان والقنصل العام لألمانيا في مصر ، وقد كان مرفقاً معها (٥٠٠) دولار ماريّا تريزا سلمها له دون مباحكة أو نقصان. فكتب (ما أشد الفارق بين تسليم الحاج حمزه المال لي وذلك الطرابلسي الجشع محمد سوميت في ابشي ، الذي وصفت سلوكه فيما سبق. إن الحاج حمزه لم يهتم حتى بأن يحصل على إيصال فوري. وليس هو سوى ابن للسودان ، بينما ذلك الطرابلسي قد اعتاد التعامل مع الاوربيين. إن العرب السكان بالساحل الشمالي لأفريقيا ، وخاصة في طرابلس ، هم أقل كثيراً ، وفي مجالات كثيرة عن مستويات ومعايير تجار النيل<sup>(٣٠٤)</sup>.

ويبدو أن المقام قد طاب لهم هناك ، إذ اتخذوها وطناً حقيقياً حيث يقول (والمسافة من طينيه إلى منطقة كباكية تستغرق سير ثلاثة أيام ، ويسكن المنطقة في معظمها الجلابة)<sup>(٣٠٥)</sup>. وكانت مناطقهم الافضل ، حيث اختاروا أكثرها جمالا ووفرة غذاء، دون منازعة من أحد. فقد استوطنوا وادي كباكية الأسر الجذاب ، وهو نقطة البداية لوادي برقو (وتقع قرى الإقليم المكتظ بالسكان على ضفاف النهر ويسكنها الجلابة)<sup>(٣٠٦)</sup>. وقد استقروا في كوبيه (وهي المركز الرئيسي لكل التجار الذين استقروا في دارفور ، وأهم مدينة في البلاد بعد الفاشر)<sup>(٣٠٧)</sup>. ويبدو أنهم قد عمروا فيها طويلا ، فقبل ذلك بحوالي سبعة عقود كان الرحالة محمد عمر التونسي قد زار دار فور في ١٨٠٣م. ووصف كوبيه بأنها كانت ، وقتذاك ، من أكبر مدن دارفور ووقف عندها ، حيث ذكر انها مركز تجاري هام ، تقع على ملتقى طرق تجارية مهمة. وان معظم سكانها اجانب.<sup>(٣٠٨)</sup> كذلك ذلك توقف التونسي عند مدينة كباكية \_ مدينة الجلابة \_ وقد بهرته

٣٠٤ - المرجع السابق ، ص ٥٣

٣٠٥ - نفس المرجع ، ص ٣٥

٣٠٦ - نفس المرجع ، ص ٣٧

٣٠٧ - نفس المرجع ، ص ٣٩

٣٠٨ - محمد بن عمر التونسي ، تشحيز الأذهانبسيرة بلاد العرب والسودان ، ص ٥٥.

بغنى أهلها وثرائهم<sup>(٣٠٩)</sup>. تتبع ناختيقال مواطن سكنى الجلابة في ربوع دار فور حيث كتب(أهم مناطق إقامتهم في دارفور هي كوبيه والمناطق المحيطة بها ، حيث يوجد ألفان منهم ، وفي منطقة كباكبية على مسيرة ثلاثة أيام غرب كوبيه حيث لهم نفس العدد ، وكورس ودالاقو إلى الجنوب منها ، حيث تضم ثلاث قرى ، ونمرو جنوب كوبيه ، وتيتل وكفوت ومليط في شمال البلاد التي تضم ، بجانب الجلابة ، المقيمين في الفاشر العاصمة وعددهم قرابة خمسمائة بيت، قرابة ألف إلى ألف وخمسمائة. بيت. وهم أيضا موجودون في جنوب وسط دارفور في منواشي ، وشعيرية ، وطويشة ، وفي حفرة النحاس حيث مجموعهم بين خمسمائة وألف بيت. كما نجدهم في أم مشانة في شرق المملكة ، وكان منهم هناك في ذلك الوقت عدد أكبر ، حتى من عددهم في كوبيه. وبذا يكون عدد الجلابة في دارفور كلها خمسة آلاف بيت على الأقل)<sup>(٣١٠)</sup>.

إن خمسة ألف بيت تعني عشرات الآلاف من الأنفس: فلفظة بيت كانت تعني لنا كسودانيين أسرة ممتدة ، وفي الغالب ، لن يقل عدد أعضائها عن عشرة أشخاص. وذلك يعني أن عدد الجلابة في ربوع دار فور قد يتجاوز الخمسين ألف شخص! وهذه الافادة كتبها الرحالة ناختيقال في عام ١٨٧٤م. فإذا كان الجلابة قد استقروا هناك \_على قوله \_ قبل قرون ، فمتى وفدوا؟! وكيف عاشوا في أمن وأمان ، ومارسوا حياة طبيعية طوال قرون؟! وهل كانوا ليبقوا كل تلك المدة الطويلة اذا كانوا مهديين في أنفسهم أو أموالهم؟!

ولم يقتصر دور الجلابة على التجارة بل امتد للسياسة . إذ برزت أسماء عديدة خلال تاريخ دارفور ، كانت قريبة من البلاط بصورة أو أخرى. فقد كان عبد الله ود النو، وهو من دنقلا أحد

٣٠٩ - نفس المرجع ، ص ٦١ .

٣١٠ - جوستاف نختيقال ، رحلتي إلى دارفور ، ترجمة النور عثمان أبكر ، ص ١٤٥ - ١٤٦

أبرز المؤثرين على السلطان محمد الفضل ، رغم أنه لم يشغل منصبا محددًا.<sup>(٣١١)</sup> وفي عهد ابنه السلطان محمد الحسين كان الفقيه الدرديري هو المستشار السري للسلطان ، إذ كان يتمتع باحترام ولديه تقدير خاص. وبلغ نفوذه السياسي ، بعد وفاة السلطان ، أن كان ضمن القادة الساعين لتنصيب الأبن الأكبر للسلطان ، لكن سبقهم الآخرون من أنصار الابن الأصغر ابراهيم ، الذي تولى الحكم ، وكان مصيره - الفقيه الدرديري - السجن<sup>(٣١٢)</sup>. وفي عهد السلطان ابراهيم كان الرجل الأكثر أهمية في البلاط السلطاني هو كبير الجلاية الخير محمد الذي كان صهرا للملك.<sup>(٣١٣)</sup> يصفه ناخيتقال قائلًا (وكان الخير رجلا هاما ، لا بحكم علاقته الوثيقة بالملك فحسب ، بل أيضاً بحكم ثروته الكبيرة. والتي يقال إنها تفوق ثروة التجار المسلمين في مصر ، أو حتى في جده)<sup>(٣١٤)</sup>. ويستدعي هذا سؤال بدهي : كيف استطاع هذا الجلابي تكوين ثروة بهذا القدر في قلب دارفور ، أن لم يجد بيئة مساندة للغاية؟!

ووفق التسلسل التاريخي لسلطنة الفور فإن السلطان ابراهيم كان آخر سلطان قبل إسقاطها بواسطة الزبير باشا في ١٨٧٤م. فإذا كان هذا هو حال الجلاية في ربوع دار فور ، فمتى وكيف ساءت العلاقة؟

---

٣١١ - جوستاف نخيتقال ، رحلتي إلى دارفور ، ترجمة النور عثمان أبكر ، ص ٩١

٣١٢ - نفس المرجع ، ص ١٠٧

٣١٣ - نفس المرجع ، ص ٤٥

٣١٤ - نفس المرجع ، ص ٥٢



## الفصل الثاني

### توتر العلاقة

يمكن القول إن العلاقة قد ساءت نتيجة ظروف موضوعية وليست عرقية. ففي السنوات الأخيرة من حكم السلطان محمد الحسين الذي كان قد فقد بصره . وضعفت قبضته، تغول من حوله على سلطاته فاستبدوا بالناس. وكانت أخته زمزم ”الاياباسي“ على رأس هؤلاء فقد (كانت لها شخصية كالرجال ، تمارس سلطة واسعة ، حتى أنها كانت تفعل ما تريد دون خشية. وكانت مستبدة بطبعها ، وكانت تجوب البلاد على رأس رجالها المسلحين، تنتزع المناطق الواقعة تحت سيطرتها ، وتستولي من الملك على الحواكير التي تروق لها بكل سهوله. كانت مكروهة ، يخافها الناس في كل البلاد)<sup>(٣١٥)</sup>.

هذه هي الفترة التي بدأت فيها معاناة الجلابة مواطني دارفور. فقد شملهم ماجرى على مواطنها من عسف تنابله السلطان الكفيف. أخته ”الاياباسي“ زمزم وزبانيتهما الذين اخافوا الجميع ، وكرهها الناس. وبالطبع ، كان الجلابة من الناس ، وكان لديهم ما يثير طمع الاياباسي !

لقد حل العقاب بكوبيه الجميلة ، كما حل بغيرها خلال تلك الفترة. يصف ناختيقال حالها قائلاً (إن المكان كان أكثر سكانا فيما مضى. وقد انخفض عدد السكان بشكل حاد في الخمسة عشر عاماً الأخيرة بسبب الممارسات التعسفية ، وضعف الملك حسين. إذ رغما عن طيبة طويته كان جشعا ، كما ترك البلاد لنهب عبيده

٣١٥ - جوستاف نختيقال ، رحلتي إلى دارفور ، ترجمة النور عثمان أبكر ، ص ١٠٤

المفضلين. ولتصوير ذلك امدني شمس الدين والحاج احمد ، علي الفور بأسماء ثمانين عائلة ، من العائلات المرموقة كانت ضحية للظلم في تلك الفترة من جانب الحكومة. وقد اتجهوا شرقا دون أي ممتلكات ، أو ظلوا في فقر مدقع حتى دمروا وماتوا. وقد انتقل قسم صغير إلى الفاشر ، واستقر بها ، حيث أصبحوا أقل عرضة للنهب من قبل العبيد، وهم تحت بصر الملك<sup>(٣١٦)</sup>. لقد عانى الناس جميعا ، لا الجلابة وحدهم ، قصورا امنيا مروعا خلال هذه المرحلة ، وحتى عهد السلطان ابراهيم. يعكس ذلك رد الملك نفسه على طلب ناختيقال بشأن السماح له بزيارة بعض أقاليم مملكته لغرض البحث العلمي، يقول ناختيقال إن الملك رد عليه بأنه (لم يحكم بما يكفي ، في ظل الظروف الراهنة الصعبة لكي يضمن سلامتي، وأمني، وحياتي خارج عاصمته)<sup>(٣١٧)</sup>.

كذلك ، كان للاقتصاد المتداعي تأثير كبير على العلاقة . ففي أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر واجهت تجارة الرقيق والعاج ضغوط دولية أدت إلى تقلص اقتصاد كثير من الممالك والسلطنات. وقد واجهت سلطنة الفور مهدداً آخر على اقتصادها المتداعي ، هو غزو البحارنه \_ الجلابة \_ اراضي الوثنيين جنوب إقليم دارفور خلال خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر. حيث انتشروا فيها لأجل صيد الأفيال والحصول على العاج أحد المصادر الرئيسية لاقتصاد السلطنة. يصف ناختيقال حال الاقتصاد خلال تلك الفترة بقوله (ولقد كانت مصادر العاج تغيض منذ أن بدأ البحارنه في استغلالها، واستولوا على الإقليم في جنوب دارفور فقتل الناس باستيراده من وادي)<sup>(٣١٨)</sup>. ويصف الحال في موضع آخر (وكانت حالة البلاد تتدهور أكثر فأكثر ، بسبب قلة العاج الذي كان يستجلب من بلاد الوثنيين

٣١٦ - نفس المرجع ، ص ٤٣

٣١٧ - نفس المرجع ، ص ٥٥

٣١٨ - جوستاف نختيقال ، رحلتي إلى دارفور ، ترجمة النور عثمان أبكر ، ص ٤٢

الواقعة جنوباً إلى الجنوب الغربي. والتي ظلت تستغل منذ سنوات من قبل وداي والبحارنه).

وقد تطورت الأزمة الاقتصادية للسلطنة إلى أزمة سياسية. فقد بدأ الزبير يطالب السلطان حسين بأراضي الوثنيين ، وكان ملحاحا. وفي حدة رد الملك (بأنه لا يخشى من الزبير ، وأنه لم يتعود أن يرى تجار الخيول يختصون بأمر الحكم ، والتي هي عادة من شأن الملوك)<sup>(٣١٩)</sup>. ومع ذلك ، وبمرور الوقت (أصبحت كل المناطق الواقعة جنوب دارفور تأتمر بأمر الزبير ، لا بأمر سيدها وحاكمها الحقيقي. فأصحاب حفرة النحاس التعايشة والهبانية وأمرء البلاد الوثنية دلقونا وكواتواكا صاروا يدفعون الجزية للزبير. وعقد الرزيقات ، اقوى رعايا دار فور ، معاهدات مع الزبير بطريقة ودية. وأصبحت الدول حتى البورنو تحس بأنها مهددة بالقوة المتنامية لهؤلاء البحارنه الذين أخذت حملاتهم وعملياتهم الحربية تمتد وتمتد).<sup>(٣٢٠)</sup>.

ولابد أن هذا سبب كافٍ لنشوء كراهية بين الطرفين. خاصة بعد اسقاط النظام من قبل الزبير. لقد كان حدثاً مأساوياً لسلطنة تمتعت بالحكم المنفرد عدة قرون ، لتتحول بين ليلة وضحاها إلى كيان بائد. وفضلاً عن ذلك ، يصبح أفراد الأسرة الحاكمة طريدين مطلوبين باعتبارهم خارجين عن القانون ، والانكى أن يكون منفذوا القانون هم الجلابة. فجأة جلس الجلابة على كرسي السلطان المغدور، وورثته قيد الطلب. بعد هذه المرحلة تحول ورثة السلطنة إلى ما عرف بسلاطين الظل<sup>(٣٢١)</sup>. وهم من كان يفترض ايلولة الحكم لهم ، قادوا المعارضة ضد السلطة الجديدة التي كان على رأسها الجلابة. وكان من أبرز نتائج ذلك الصراع مقتل السلطان هرون

٣١٩ - نفس المرجع ، ص ١٠٦

٣٢٠ - نفس المرجع ، ص ٧٧

٣٢١ - عددهم ٧ سلاطين ظل آخرهم على دينار. تكنه ص ٧٠

بن سيف الدين على يد النور عنقره ، الذي كان مديراً على مركز كلل.ومن بعد ارسل رأسه إلى السلطات التركية بالفاشر في مارس ١٨٨٠م<sup>(٣٢٢)</sup>.

ومن ناحية أخرى ، تبدلت الأدوار نتيجة سياسة محاربة تجارة الرقيق في عهد غردون. ففي العام ١٨٧٨م. تمرد سليمان ابن الزبير باشا في بحر الغزال ، وانتهى تمرده بإعدامه وبعض كبار قاداته<sup>(٣٢٣)</sup>. وكان الضابط جيسي الذي تولى مطاردة سليمان الزبير ، قد سمح للقبائل المحلية بتعقب الجلابة ونهبهم والقضاء عليهم<sup>(٣٢٤)</sup>. وكان ذلك سبباً رئيسياً في تدهور العلاقة بينهم والبقارة ”الغرابة“. يصف بروفيسور هولت تلك الفترة بقوله (كانت العلاقة بين الشماليين، بصفة عامة، وبين البقارة شديدة التوتر منذ أباح غردون مطاردة الجلابة)<sup>(٣٢٥)</sup>. وهذا التوتر كان موضوعاً وليس عرقياً. فأهل الشمال كانوا شديدي الانفعال بما يحدث لأبنائهم حيث هاجروا ، خاصة في بحر الغزال وغيرها من مناطق جلب الرقيق ، ويمكن تشبيه ذلك بانفعالهم اليوم بما يحدث لأبنائهم المغتربين. ولم يقتصر انفعالهم بما يحدث بين ابنائهم والغرابة ، بل حتى ما كان يحدث بينهم كان مؤثراً على علاقتهم هنا على ضفاف النيل. فبعد استدعاء الزبير باشا إلى مصر ، تنازع قيادة جيشه في بحر الغزال ابنه سليمان - جعلي - ونائبه إدريس ابتر - دنقلاوي - وقد نشب صراع بينهما أدى إلى توتر شديد بين الجعليين والبقارة على ضفاف نهر النيل. فرغم بعد الحدث إلا أنه ترك جراحاً غائرة بين القبيلتين هنا على ضفاف نهر النيل<sup>(٣٢٦)</sup>.

٣٢٢ - د يوسف تكتنه ، دار فور. صراع السلطة والموارد ص ٧٣

٣٢٣ - سيرجي سمرنوف دولة المهديّة من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي.. ص ٢٨

٣٢٤ - بروفيسور. م. هولت الدولة المهديّة في السودان.. ص ٨٩

٣٢٥ - نفس المرجع ، ص ٤٩

٣٢٦ - نفس المرجع ، ص ٤٩

وقياسا عليه ، ما كان لنهب شيوخ البقارة لتجار الرقيق الجلابة ، وسلبهم وقتلهم أن يمر مرور الكرام. فقد توترت العلاقة إلى مدى بعيد ، إذ ارتبطت صورة الغرابي لديهم بالناهب ، السارق. وهذا يفسر ما رواه التعايشي في جلسة عفوية لسلاطين باشا ، فقال (وكانت ملابسي ولهجة كلامي تدلان على أنني غريب. وبعدما عبرت النيل كان كلما قابلني أحد قال لي : ماذا ترغب هنا! اذهب الى بلدك. ليس هنا شئ تسرقه . وأهل النيل يسيئون الظن بنا ، لأن التجار الذين كانوا يذهبون للغرب للزبير كانوا يلاقون عنقا كبيراً من العرب. وكنت عندما اسألهم اين المهدي المعروف باسم محمد احمد ، واين يقطن؟ كانوا ينظرون إلى متعجبين ، ويقولون: وأنت ماذا ترغب منه ، إنه لا ينجس شفتيه بذكر اسم قبيلتك. ولكن ، لم الق هذه المعاملة من كل الناس. فإن بعضهم كان يشفق على ويدلني على الطريق. وكنت طوال الطريق عرضه للسخرية. ولولا أن البعض كان يشفق على ويعطيني شيئاً من الطعام لمت جوعاً) (٣٢٧).

مهما يكن ، كل تلك الأحداث كانت لتمضي على سجيته ، تأخذ دورتها وتتلاشى لولا حدوث الثورة المهدية ، خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخ علاقة الطرفين ، فقد أضافت توترا جديدا للعلاقة المتوترة أصلا! لقد ظلت البلاد منذ انفجار هذه الثورة حتى الآن مكبلة في قيودها التي ، وللمفارقة ، كانت أقوى عامل فرقة بين أطراف المجتمع السوداني. فرغم أن الفضل يعود إليها في جمع السودانين خلال وقت قياسي ، إلا أنها قطعتهم رأسيا وافقيا. فاحداثها مازالت طازجة تجترها المجتمعات على نحو يثير الكراهية!

---

٣٢٧ - السيفو النار. سلاطين باشا ص ٤٠.

## الفصل الثالث

### بضاعة مردودة

إن أكثر ما يثير العجب اختزال النخبة السودانية - خاصة من الشمال - كامل تاريخ المهديّة ، خلال عهد الخليفة التعايشي في المسألة العرقية! فقد توسعوا في رد معظم الوقائع والأحداث ردا عرقيا. حتى يكاد يكون التسبب الأساسي لمعظم الوقائع هو (الجفوة بين أهل البحر والغرب/الكراهية التقليدية بين الجلافة والغرابة)/..... إلخ). وما يهم هنا هو التأكيد على أن تبني نخب الشمال للتفسير العرقي ، على هذا النحو ، قد أضر بهم لاحقا ، حين انقلب السحر على الساحر ، وتوارث الآخرون هذا التفسير الفطير واستخدموه ضدهم!

كتب بروفيسور هولت: (وكان طبيعيا أن يعمل الحزب السياسي الذي نما تحت قياده الامام عبد الرحمن علي إبراز اهداف المهدي ومظاهر نجاحه ، بينما أهمل خليفته ، إن لم يجرحه. أضف الى ذلك أن معظم الطبقة المتعلمة ذات التأثير في السودان هي في الغالب من سلالة سكان وادي النيل الذين مارسوا نفوذا براقا في عهد المهدي ثم حرموا منه ، بل وتعرضوا للاضطهاد في عهد خليفته. ويجب ألا نغفل الكيفية التي نمت بها ونضجت الأفكار المتواترة عن المهديّة. إذ أنها لم تكن مجرد أفكار محلية أو متوارثة ، بل جاءت نتيجة تأثرها بالحكم الانجليزي وما نشره من اتجاهات على مدى خمسين عاما أو يزيد. وقد هاجم معظم الكتاب الاول من الاوربيين المهدي وعهده. ولكن الموقف تغير عقب وفاته ، إذ دافع عن ذكره حتى من أعدائه ، وتغيرت النظرة اليه باعتباره رجلا تغالي في دينه وتفانى

من أجل عقيدته ، وإن السودانيين اضيروا من جراء ثورته. بينما وجه إلى الخليفة نقد لاذع ، إذ صور باعتباره رجلا قاسيا ، جاهلا ، ولم تجر محاولة لإعادة تقييم صفاته واهدافه قبل أن يؤلف ثيوبولد A.B.Theobald كتابه في ١٩٤٩م. وهكذا ، أصبح اهمال الخليفة او تجريحه شيئا عاديا تأثر به تدريس التاريخ في السودان ، وتأثرت به فكرة السودانيين الحديثة عن المهديّة). (٣٢٨).

نعم ، كانت للتعايشي اخطاءه ، الكبيرة والصغيرة ، ولكنه كان نسخة طبق الأصل من المهدي ، وما من شيء فعله التعايشي إلا وفعله المهدي. وبالتالي ، كان على هذه النخبة إنصاف الرجلين معا ، لا تأليه أحدهما وشيطنة الآخر. ومع ذلك ، برز لاحقا من أعادوا النظر في شأنه، ولعل من افضل ما قرأت في ذلك كتاب الخليفة الشهيد ، لمؤلفه بروفييسور سيد احمد العقيد. وأكثر ما ميز الكتاب ، في نظري ، كم الوثائق الخام التي اعتمد عليها. حتى أن المرء ليدهش حين يقرأ في حق التعايشي عبارة كهذه (ويلاحظ المرء في كل الخطابات والوصايا التي ظل يبعث بها الخليفة عبد الله التعايشي إلى عماله و ولاته ، يكرر ضرورة الالتزام بالعدل والانصاف ، وينهى عن ظلم الرعية والرفق في معاملتهم ، ويحرضهم ويحثهم على تقوى الله عز وجل. وهذا منطوق الوثائق الخام التي لم يطرأ عليها تغيير ولا تبديل ولا تحريف ، وهي المصدر الأول والمادة التي يبنى عليها التعليل التاريخي العلمي الموضوعي المنصف، والمتجرد من كل هوى أو غرض أو تبعية لأحد) (٣٢٩). ويقول في موضع آخر (إن روحا اثنية وتمردا قبليا وخيانة وارتزاق ، كانت وراء إصاق أسوأ التهم بشخصه ، بغية حمل الناس على بغض تلك الفترة الهامة من تاريخ السودان الحديث ، والاحتفاء بالفترة التالية لها ، وهي فترة استغلال واحتلال وطمس هوية...) (٣٣٠).

٣٢٨ - بروفييسور. م. هولت الدولة المهديّة في السودان.. ص ٩ - ١٠

٣٢٩ - بروفييسور سيد احمد العقيد الخليفة الشهيد.. ص ٩٧

٣٣٠ - نفس المرجع ، ص ١٣١

كان للشماليين سبق الكتابة والتعليق على وقائع تاريخنا المعاصر. وقد نحت معظم الكتابات من قبلهم ، أو بتأثير منهم ، نحو إثبات عرقية الوقائع أكثر من موضوعيتها ، ولم يسلم من ذلك حتى البحث العلمي. ومن أمثلة ذلك ما ورد في سياق تقديم بروفييسور ابوشوك لمذكرات يوسف ميخائيل ، وذلك فيما يتعلق ببعض وقائع الصراع في مديرية كردفان ، قبيل الثورة المهدية ، في مدينة الأبيض. حيث دار صراع بين ثلاثة من زعمائها ، وهم إثنان من الجعليين وغرابي. وكان الصراع أساساً بين الجعليين الاثنين ، ولكن بحيلة ماهرة ورت أحدهما الغرابي في الصراع. وتفصيل ذلك ، أن أحد الجعليين \_ إلياس باشا امبرير \_ كان قد عين من قبل الحكومة المصرية التركية مديراً على كردفان. فحقد عليه ابن عمه \_ احمد بك دفع الله \_ واراد إزاحته من منصبه ، بأقل خسارة ممكنة. فلجأ الى الغرابي المدعو على كنونة الذي كان زعيماً لقبيلة الغديات ذات الشأن في كردفان. إذ ينتسب زعيمها إلى سلالة ملوك الفونج ، وكان للقبيلة نحاسها. وكان زعيمها مهابا ، يدخل إليه الزعماء على حال من التذلل والانكسار داعين له بطول البقاء. يقول يوسف ميخائيل: (وعندما نظر احمد بك دفع الله أن إلياس أخذ وظيفت باشا، وصار هو الحاكم على مديرية كردفان حصل له غيظ عظيم ، وكمد الدم على القيق ، وصار يدبر في الأمر الذي يوقع به إلياس باشا. عندما جول افكاره قال: ليس لها إلا علي كنونه) (٣٣١).

بمكره ودهائه ، لم يجد احمد دفع الله صعوبة في استثارة هذا الزعيم ، واستغلاله كمخبط قط ، في صراعه مع المدير. ومن باب المودة التي كانت بينه وزعيم الغديات تسلل تحريضه ، فقد خاطبه (يا شيخ على كنونة ، هل وافقك بأن يكون إلياس باشا ماسك زمام الحكم وانت موجود ، ومن أهل الفونج، أهل السلطنة الزرقا ملوك سنار؟) (٣٣٢).

٣٣١ - بروفييسور/ محمد إبراهيم أبو شوك ، مذكرات يوسف ميخائيل ، مركز عبد الكريم

مير غني. ص ١٢

٣٣٢ - نفس المرجع ، صفحة ع



ولم يكتف بذلك ، بل احاطه بتحريض إضافي من بعض أبناء عمومته المقربين من الزعيم ، لاشعاره بمدى المهانة والإذلال في تخطي منصب مدير المديرية له! وبالفعل ، مع وعد بالمدد ، أثمرت الجهود ، وعلن الزعيم التمرد على المديرية ، مما أدى لانقسام مجتمع المديرية بينهما حيث ساند كل قسم فريق (٣٣٣).

لقد كان هذا بعض ما حدث في مديرية كردفان قبيل الثورة المهدية. ويبدو ظاهراً أنه افراز طبيعي لظروف منافسة موضوعية. ومع ذلك ، لم يتردد بروفيسور أبو شوك في تسبب ذلك ب (الكراهية التقليدية بين الجلاية وزعماء عشائر كردفان التي يجسدها الصدام المسلح ، الذي نشب بين مدير مديرية كردفان إلياس باشا ام برير ، والشيخ علي كنونة، الزعيم التقليدي لقبائل وسط كردفان) (٣٣٤).

عند استقصاء الأحداث بترو ، يتضح خطأ الخلاصة المذكورة. حيث كان ثمة أسباب موضوعية ، أعرض عنها البروفيسور المحترم ، ويمكن استعراض شي منها كما يلي :

\* إذا كانت المسألة من قبيل ”الكراهية التقليدية بين الجلاية والغرابية ، لماذا سكت هذا الزعيم المهاب على تعيين الجلابي ابتداء في المنصب المهم. ولم ينبس ببنت شفة من اعتراض ، الا بعد تحريضه من منافس هذا المدير؟!

\* كيف يعقل أن يكون أساس تمرد الزعيم ”الكراهية التقليدية بين الجلاية والغرابية“ ويصدف أن من أشعل فتيلها هو احمد بك دفع الله ، الجعلي؟! وطالما كانت الكراهية موقلة في النفوس ، لدرجة صيورتها ”تقليدا“ كيف تكون بينهما - دفع الله وكنونه - هذه المودة لدرجة أن يستمع لنصحه ، بل ويعمل به لأجل اتخاذ أخطر قرار في حياته على الإطلاق ، ذلك القرار الذي اودى به إلى الموت؟!

٣٣٣ - مذكراتيوسف ميخائيل . صفحة ع

٣٣٤ - يوسف ميخائيل. صفحة ع. تقديم وتحقيق د. احمد ابراهيم ابو شوك].

\* الملاحظ ، أنه لأجل استنهاضه ، لم يذكر المحرض - احمد بك دفع الله - شيئاً من هذه الكراهية التقليدية للشيخ علي كنونه ، وذلك لزيادة عزيمته ضد المدير الجلابي. وانما حصر حججه التحريضية في أسباب موضوعية ، بدأت بتذكيره أنه حفيد ملوك الفونج ، وآل الحكم على كافة ربوع كردفان ، وأنه الأحق بالمنصب من إلياس باشا امبرير ، وان ظلما قد وقع عليه من قبل الحكومة ، وأن كبرياءه قد انتهك ، و.....الخ. والمؤكد أن منافسا حاقدا مثل احمد بك دفع الله ، الذي وصف يوسف ميخائيل غله تجاه تعيين ابن عمه إلياس باشا امبرير في المنصب بقوله (حصل له غيظ عظيم ، وكمد الدم على القيقح)!(<sup>٢٣٥</sup>). ما كان ليردعه شئ عن استخدام هذه "الكراهية التقليدية" إن كانت ستحقق له نتيجة. ولكن قد اعتمد عليها بشكل أساسي ، بدلا عن البحث عن أسباب موضوعية يطول التجادل شأنها!

\* لن صدقنا بأن أساس التمرد كان "الكراهية التقليدية بين الجلاية والغرابة" كيف يفسر انقسام الغرابة بين الحكومة والمعارضة ، وهو ذات حال الجلاية؟! لقد كان قائد التمرد غرابي ، يقاتل الحكومة وفي صفه غرابة! وفي الوقت ذاته ، كانت الحكومة تدحر هذا التمرد وفي صفها غرابة ، ومنهم بعض أبناء عمومة المتمرد يقاتلون لصالح الحكومة. وهو حال الجلاية ، الذين كانوا يقاتلون على الجانبين في الوقت ذاته!

والمفارقة، كانت في ازدواجية تسبب البروفيسور المحترم ، بأن ما كان يحدث بين الجعليين \_ إلياس باشا امبرير وأحمد بك دفع الله \_ سببه الخصومة المصلحية(<sup>٢٣٦</sup>). وأن هذه الخصومة المصلحية تجسدت في منافستهما حول منصب مدير المديرية! والسؤال هو: أليس هذا عين

٢٣٥ - نفس المرجع ، ص ١١

٢٣٦ - مذكرات يوسف ميخائيل، ص ٢٣٥

ما وقع بين إلياس باشا امبرير والشيخ علي كنونة. أو بتعبير آخر ، بين الغرابي والجلابي؟! فما الذي يجعل خصومة الجعليين خصومة مصلحة ، وخصومة الغرابي والجلابي ”كراهية تقليدية بين الغرابية و الجلابة , مع أن موضوعهما واحد؟! انظر قوله: [(واوثق شاهد يرويهِ لنا يوسف ميخائيل في هذا المضمار هو الصراع الذي حدث بين إلياس باشا ام برير وأحمد بك دفع الله عقب تعيين الأول مديراً على مديرية كردفان ، فلا شك أنه كان صراعاً محكوماً بظروف محليه صرفة تتجلى في الخصومة المصلحية بين الرجلين التي افرزها التنافس التجاري في سوق الأبيض آنذاك، ويتجلى أيضاً في الكراهية التقليدية بين الجلابة وزعماء عشائر كردفان التي يجسدها الصدام المسلح الذي نشب بين مدير مديرية كردفان إلياس باشا ام برير ، والشيخ علي كنونة الزعيم التقليدي لقبائل وسط كردفان)]<sup>(٣٣٧)</sup>.

في الواقع ، كانت هذه الكراهية التقليدية في أذهان النخبة السودانية أكثر من الواقع. وظلوا يجتهدون في اصطناعها ، وإن كانت هناك أسباب أكثر جدارة. نعم ، قد يقول قائل ، ولكن علي كنونه بدأ تمرده بقتل موظفين حكوميين ونهبهم ، وتوزيع المنهوبات على رجاله ، وهو يقول (تاني لا ندفع طلبه وأنا حي في داري ، مادام الجعلي يكون حاكم علينا. من بعد بيع الشطة والملح ، صار في ثروة كبيرة ، وأخذ وظيفة باشا ، ويحكم علينا الجلابي...) <sup>(٣٣٨)</sup>.

ظل كثير من الكتاب يرى ضالته في مثل هذه العبارات ، ويجدها دليلاً دامغاً يثبت تلك ”الكراهية التقليدية“. وبالطبع ، جانبهم التوفيق ، حيث لا تعدو كونها احباطات شخصية ، تخرج من أي سوداني في ثنايا هذه المنافسة الحاقدة. وهي لا تزيد عن احباطات شخصية لهذا الزعيم الذي ينزع الزعماء الآخرون في حضرته العمائم

٣٣٧ - يوسف ميخائيل، ص ع تقديم وتحقيق د. احمد ابراهيم ابو شوك، ص ٢٤٠

٣٣٨ - نفس المرجع، ص ١١

والطواقي والأحذية! تلك المرارة التي تجرّعها هذا الزعيم ، حين يرى شخصاً فقيراً ”يكاد يبين“، وشيئاً فشيئاً بجهد وجهده ، نما هذا الفقير وارتفع ، حتى تفاجأ به يخطف حلمه الأعظم ، المنصب الأهم ، حاكم عموم كردفان. ولئن تلفت حولك ، الآن ، عزيزي القاريء لن تعد رؤية هذا النموذج بين أقرب الناس إليك!

وصف سلاطين باشا اعتذار المهدي لشيخه محمد شريف. فرغم مجيئه إليه على حال من التذلل والانكسار. إلا أن الشيخ طرده قائلاً (اخساً عني يا خائن... أيها الدنقلاوي الشقي الذي لا يخاف الله ، والذي يخرج على معلمه ومولاه. لقد حققت قول من قال: الدنقلاوي شيطان مجلد بجلد انسان)<sup>(٣٣٩)</sup>. ومثل هذه الأقوال لا تعدو كونها احباطات شخصية لا أكثر ، تجعل الإنسان يتفوه بالكلام دون قصد. ولعل ابلغ دليل على ذلك ، ما نسمعه يخرج من أفواه الأمهات ساعات الغضب ، تجاه أبنائهن مصحوباً بقذف النعال ، ولربما بلغ الشتم حد : يا ود ال.....! مع أن الإساءة تلحقها قبل الابن الذي يركض ضاحكاً!

---

٣٣٩ - سلاطين باشا ، السيف والنار.. ص ٣٧

## خاتمه

خلال صفحات الكتاب تتبعنا جذر الأزمة السودانية ، للوصول إليه ومعرفته جيداً ، لأجل البحث عن علاج ناجع يضع حداً لتدهور هذا العملاق الذي يسمى السودان. وقد اقتضت منهجية البحث الوقوف أولاً على الجهود السابقة التي بذلت لأجل الكشف عن هذا الجذر. وقد انصب اهتمامنا على رؤية السودانيين أنفسهم لجذر الأزمة. وكان تطور هذه الرؤية مدهشاً ، تأثرت بوجود الاستعمار وخروجه. ففي ظل وجوده كاد السودانيون أن يجمعوا على أن جذر الأزمة هو الاستعمار نفسه.

ورغم اختلاف فترتي ونهجي الاستعمارين التركي المصري والانجليزي المصري ، إلا أن السودانيين لم يتأثروا بذلك ، واعتبروا أن جذر الأزمة هو الاستعمار ولا شئ غيره. وترتب على ذلك اتفاق معظمهم على ضرورة طرده من البلاد ، وهو ما قدم لهم هدفاً مشتركاً إلى التقديس أقرب ، كان سبب استرخاصهم الدماء في الثورة المهدية(\*) وتكبدتهم المشاق لإخراج المستعمر الانجليزي.

وبعد خروج المستعمر ، تفاجأوا بسوء الحال أكثر ، ومن بعد اجبرهم الواقع إلى تطوير مفاهيمهم حول جذر الأزمة لتتخطى حاجز الاستعمار. وساعدهم في ذلك تطور الحياة الإنسانية ، بما أفرزته من مدارس ومعاهد وجامعات ، فضلاً عن بروز وسائل الإعلام المختلفة وما قدمته من تنوير معرفي مذهل. فخرجت رؤى عديدة جديدة بالفحص والتأمل. كان أبرزها ما قدمنا في هذا الكتاب خلال الباب الثالث ، ”مدرسة ما بعد الاستقلال“.

وجدير بالذكر ، أن ثمة رؤى ثلاث لم يشملها هذا الكتاب لا بأس من الوقوف عليها لمأما ، قبل الختام. وهذه الرؤى الثلاث كما يلي:

الرؤية الأولى: تعود أولها لدكتور محمد سليمان محمد ، وقد أبرزها خلال سفره القيم ”السودان حروب الموارد والهوية“. وملخصها أن جذر الأزمة يعود إلى التغيرات الايكولوجية التي حدثت منذ أواخر الخمسينيات وأدت إلى الجفاف الساحلي والتصحر ، وربط ذلك بنهب الموارد الذي كان يقوم على تصديق مشاريع زراعية شاسعة المساحة تزيد أحياناً عن المليون فدان لفرد واحد أو أسرة ، تطبيقاً لسياسات البنك الدولي. مما أدى إلى آثار كارثية على البيئه والمجتمعات المحلية على السواء ، ما أدى إلى نقص الموارد بشكل حاد ، في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان ، فكانت النتيجة اندلاع الحروب ، في غرب السودان خاصة ، وزعزعة الاستقرار.

ومما لا شك فيه أن لهذه الرؤية أهمية بالغة للسودان والمجتمعات الأفريقية ، بالنظر إلى ما بذل فيها من جهد وتميز. لكن ما توصلت إليه لا يعد بالنسبة إلى خط هذه الدراسة جذراً للأزمة. ولتأكيد ذلك نطرح سؤالاً بسيطاً هو: ما هو تفسير الرؤية لتصدع المجتمعات في السودان قبل مائتين أو ثلاثمائة سنة وأكثر؟ فإذا كانت الرؤية ترى أن جذر الأزمة يعود إلى نقص الموارد بشكل حاد ، منذ أواخر الخمسينات مع زيادة السكان، مما أدى إلى اندلاع الحروب. فكيف تفسر لنا الحروب الطاحنة بين مختلف قبائل السودان ، قبل أكثر من مائتي عام ، حينما كان عدد السودانيين ضئيلاً جداً ـ مليون أو مليونين ـ وكانت الموارد وفيرة لدرجة لا تصدق. فما سبب قتالهم يومذاك؟!

الرؤية الثانية ، يقول بها د.النور حمد في كتابه ”السودان وآفاق الوعي بالذات“ . وملخصها أن جذر الأزمة يعود إلى القرن الرابع

الميلادي حين غزا الأحباش مملكة مروى واسقطوها ، مما أبعده الدولة السودانية عن ”الفعل الحضاري“. ويرى (إن تراجع السودان عقب إنهيار حضارة مروى، مقارنة بغيره ، كان تراجعاً كبيراً). (٣٤٠).

كما يرى أن غزو محمد علي باشا للسودان قطع التطور الطبيعي للدولة السودانية آنذاك ، الفونج ، وتم حشرها في فضاء الحداثة قسراً بواسطة الاستعمارين التركي والانجليزي. وكان من نتائج غزو محمد علي ”إرباك نمو الفعل السوداني“ ، وتغيير بنيته مما يمكن أن يطلق عليه ”الإحتلال العقلي“. (٣٤١).

وقد اتفق معه في جزئية صغيرة تمثلت في وجود أثر ما لغزو الأحباش قبل الف وسبعمئة سنة تقريباً ، ومن باب أولى وجوده ضمن مخلفات غزو محمد علي والغزو الثنائي. إلا أنني لا أتفق مطلقاً في اعتبار ذلك جذراً للأزمة. فالغزو كان الفعل التاريخي الأبرز في سياق علاقات الأمم ، فما من أمة لم تغزو أو تغزو خلال تاريخها الذي يعود لما يقرب من الألفي عام. وإذا اعتبرنا أن الغزو وتحطيم الحضارات جذراً لأزمات البلاد لما نهضت اليوم بلاد!

ومن ناحية أخرى ، كان فعل الغزو مجرد ”ومضة تاريخية“ ، وليس فعلاً متصلاً حتى يعلق بالذاكرة الجمعية للأمة مما قد يسبب لها انتكاسة تقعدها ، ولولا كتب التاريخ لما علمه اليوم سوداني أو تذكره حبشي ! ومجملًا ، يصعب على المرء رد أزمة الدولة السودانية اليوم إلى ذلك الحيز التاريخي البعيد المنبت . وعلى ضوء ذلك ، لم أر في هذه الرؤى ما يمكن اعتباره جذراً للأزمة.

الرؤية الثالثة :وتتعلق بمسألة الإمبريالية ، كأساس لهيمنة الدول العظمى على فضاء الدول الضعيفة ، واغراقها في مستنقع الأزمات تمهيداً للإستمرار في نهبها. وهي كذلك حجة قوية ، لكنها لا تعدو

٣٤٠ - د. النور حمد ، السودان وآفاق الوعي بالذات. ص ١٠.

٣٤١ - نفس المرجع ، ص ١٥

كونها وصف تقريرى للواقع ، وليست جذراً للأزمة. وفيه نقول: نعم ، معظم سكان الكرة الأرضية باتوا مدركين أن ذلك يحدث ، لكن السؤال الذي يستحق الإجابة ، لماذا؟! أي ، لماذا منذ مئات السنين ، على الأقل ، ظلت القوى العظمى تنهب موارد الدول المستضعفة وتستمتع بها ، وبالكاد تقوى هذه البلدان المستضعفة على فعل شيء؟! إن مجرد طرح السؤال يؤكد أن الإمبريالية لا تعدو كونها انعكاساً لجذر الأزمة!

وبالعودة إلى رؤى السودانين حول جذر الأزمة ، وفق ما ورد في الباب الثالث ، خلال ”مدرسة ما بعد الاستقلال“ ، وباستثناء جناح القوميين ، نجد أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو اعتقادها \_ بصورة أو أخرى \_ أن العرق هو جذر الأزمة. فالهوية ، الجهورية ، العنصرية ، العرقية ، المركز والهامش ، جميعها تنتهي نهايات عرقية. ولا يقتصر هذا على السودان ، وإنما يغطي معظم أنحاء إفريقيا ، وبلدان أخرى من العالم. وصرخات الحشد العرقي هي الأعلى. وفي ذلك قيل (بينما يبحث كل منافس عن وسائل لجذب الحد الأقصى من المساندة له ، فإن الانتماء العرقي يعتبر أكثر صرخات الحشد المعنوي دويًا ، وأن ملاحظة الباحث ماركاكيس فيما يتعلق بأن من بين كل الأسلحة الأيدلوجية التي استخدمت في الحروب الأفريقية فإن السلالية العشائرية أثبتت ، إلى حد كبير ، أن لها القدر المعلى كمبدأ للتضامن السياسي ولحشد المناصرين ، بالإضافة إلى كونها قوة سياسية مهيمنة. والنتيجة أن النزاع حول الثروات المادية إذا ما تدثر برمزية الصراع من أجل البقاء العرقي ، وتغذى بالدائرة المفرغة للانتقام ، فإنه يمكن أن يظل محتدماً لفترة أطول ، حتى بعد أن تتم تسوية القضية التي كانت في البدء سبباً لتفجير الصراع).

(٣٤٢)

وهي حقيقة ناصعة ، ولكن ، السؤال : لماذا؟!

---

٣٤٢ - د. محمد سليمان محمد. السودان ، حروب الموارد والهوية ، ص ٩٥.



# الملاحق

## جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان\*

### الحلقة الأولى

\* مقال للمؤلف، نشر في صحيفة الرأي الآخر..العدد ١١٩٣.  
الخميس/٢٩/محرم/١٤٢١. الموافق ٤/٥/٢٠٠٠م.الموافق ٢٩/  
محرم/١٤٢١

ما اقسى تشطر وطنك أمام ناظريك. وعيناك \_ من الهول الأعظم \_  
تجحطان! لم أر في الشأن الوطني كارثة على رجلين تسعى رؤيتي  
أهل بلادي عشرة الأيام الماضية وهم فريقين ، شمال ولا شمال!  
كان الألم الأعظم انسياق أئمة المساجد والكتاب ، في عصبية ناشزة ،  
خلف صدى ”الكتاب الأسود“! لأول مرة تشتم رائحة الكتابات و  
”تجفرف ” إقليميا ، وتصنف : كتابات شمالية وغربية! كان الألم  
الأعظم رؤية كتاب متمرسين شامخين بحب السودان يتهاوون كما  
الشهب ، كلهم إلا قليلاً ، تعصبوا لشمالهم أو غربهم ، جاعلين  
أصابعهم في آذانهم لتبعد عنهم صدى الحقيقة!

ولا نعني بذلك مطالبتهم بالإنسلاخ عن غربيتهم أو شمالياتهم ، فنحن  
ندرك أنه مطلب يخالف طبع الاشياء ، إذ يستحيل على الإنسان أن  
يكون ”محايداً“ لخروج ذلك عن سلطته ، وهو بطبعه منتم شتى  
ضروب الإنتماء. وانما نطالبه بالتجرد والموضوعية. وبمقدوره ذلك ،  
وما التجرد إلا أقصى جهد مبذول لمغالبة الهوى ، وقد فرق بينهما  
\_ التجرد والحياد \_ الاستاذ.أ.د/ناصر الرشيد ، قسم اللغة العربية ،  
جامعة الملك سعود ، حيث قال في صفحة ٣٥ من مجلة الفيصل ،  
عدد ١٨٧: (لا يوجد شيء في الوجود محايد .. إن عدم اتخاذ موقف

هو في حقيقة الأمر إتخاذ موقف . ومن هنا ينتفي معنى ”حياد“ وهذا الاضطراب في الفهم أدى إلى الخلط بين معنى ”الحياد“ ومفهوم ”التجرد“. فالتجرد معناه النظر إلى الأمر ، أي أمر ، بعين العدل وتحري الحق دون اسقاطات أو تصورات مسبقة ، أو مؤثرات خارج هذا الأمر نفسه).

وعليه ، كان على جماهير الكتاب والأئمة حفظ الوطن من التشرذم ، لا حفر خنادق مواجهة ، ومعسكرات مجابهة ، والبلاد على شفا هاوية! وما اليد التي ستلقي بها إلى قاعها الا العنصرية البغيضة. وعليه ، ما من أمر شغل البلاد طويلا وقعد بها عن الركب كأمر التمييز العنصري الذي يتبادله الشمال واللاشمال عموماً. والشمال والغرب خصوصا ، في إتهام متواصل ، متواتر ، جيل عن جيل .

ولما فرض علينا الموضوع نفسه واقحمها في عمق حياتنا ، توجب علينا مرغمين التعرض إليه بالنقاش الهادف. وعلى هدي ذلك ، لنا أن نتساءل: هل في بلادنا تمييز عرقي عنصري؟! إن نظرنا سطحا وتعجلنا الإجابة ، يمكننا القول ”نعم“! ولكن ، إن تعمقنا وقدرنا ونظرنا ، نستطيع القول ، جازمين ، بعدم وجودها في السودان! فالتفرقة أو التمييز العرقي ، أساسه القطيعة الكاملة والفصل التام بين أبناء الوطن الواحد ، على نحو ناميبيا وبريتوريا والجنوب الافريقي سابقاً وغيرها. ففي تلك البلاد قامت التفرقة العنصرية على واقع لا تكفي للتعبير عنه كلمات ك ”مؤلم“ أو ”قاسي“ أو ”فظ“ Horible

بل لا تكفي للتعبير عنه لوصفه حيث يستطيع عشرات الأشخاص من دم واحد تعذيب رجل أو امرأة ، أو طفل حتى الممات ، لا لجرم سوى عرقه أو لونه المخالف ، دون احساس بذنب أو ضمير ، وقد رأينا هذه الفظائع ترتكب في صربيا ، كوسوفو ، ليبيريا ، سيراليون ، وبورندي. حيث كان ١٤٪ من مجموع السكان من التوتسي يتحكمون

في ٨٦٪ الهوتو ، ”البابتوا ، والتوا“. وكذا رواندا حيث تحكم ٩٪ من السكان ، وهم التوتسي في مصائر ٩١٪ من الهوتو ”البابتوا ، والتوا“.

لست ادري ، ما سيقوله دعاة التفرقة العنصرية السودانية إن علموا أنه يعد رجسا وذنسا يوجب التطهر في الهند مجرد مرور ظل شخص ينتمي إلى ”طبقة سفلى“ على أحد أفراد طبقة البراهمة التي تعد نفسها نخبة المجتمع الهندي (س.ج. شريف العلمي صفحة ٣٤٣٥). فليت السودانيين يصدقون أنهم في أكثر بلاد الله آمنا وسلاماً اجتماعياً ، مقارنة بغالب بلاد العالم. بلاد هي من القليل التي فيها يخرج المرء إلى الحضر أو الريف لا سلاح يحمله ، ويعود سالماً ! بلاد ترتكب غالبية جرائمها نتاجاً لخلاف الأفراد لا الجماعة. وهو أمر تعرفه كافة تجمعات الإنسان. بلاد تناولت مقتل أميرة الحكيم ، قتيل الهيلتون ، حادث الاكروبول واستهلكته أشهراً عدداً . وما ذاك إلا لكونها من قبيل شاذ الحوادث التي لا تقع إلا أزمدة متفارقة متباعدة ، في حين تمثل واقعاً يومياً لمعظم بلاد العالم. الى جانب ذلك ، فإن بلاد العنصريات لا توجد فيها لوحات سكانية تسودها مختلف الالوان ، وان كنت في ريب من ذلك فانظر أقرب مجموعة اليك تجدها مؤتلفة من قبائل عدة من والوان مختلفه.

فهم خاطئ:

أما الذي نراه في السودان ، فهو من قبيل الاستعلاء القبلي والثقافي ، وهو غير التمييز العنصري ، رغم أن كثيراً من المثقفين بينهما يخلط. فالتمييز العرقي يقوم على ركنين ”مادي ومعنوي“ يمارس كل آن . وهو ما ذكرناه في الفصل التام والقطيعة الكاملة بين أفراد المجتمع الواحد لصالح مجتمع القبيلة. بينما الاستعلاء القبلي أو الثقافي يقوم على الركن المعنوي فقط ، حيث لا تنفصل المجتمعات وتتقاطع كلياً لصالح القبيلة ، وانما يتداخل الأفراد في حرية كاملة ، ولكن ، ”شئ

ما“ يبقى في النفوس ، “شئ ما“ يستمد جذوره من أساطير الأولين ، يتحدث عن أصل القبيلة الذي ينحدر من بني هاشم أو عبد مناف ، أو مضر ، أو نزار ، أو بعانخي وغيرهم. ويمكن أن يطلق على ذلك “الإرث التاريخي الاجتماعي“. وهو المحور الأول للأزمة السودانية. أما المحور الثاني ، فهو “الإرث التاريخي السياسي“. وقد لعب هذان المحوران - الإرث التاريخي الاجتماعي ، والارث التاريخي السياسي - دورا بارزا أدى إلى سيادة واقع يدعم متعصبي الشمال واللاشمال على السواء ، ومن ثم يقود إلى نتيجة محتومة وهي تفتيت الدولة السودانية. ولذلك سننحى هذه المرة في تناول الأزمة السودانية منحى جديداً لا يقوم على الالتفاف حول جوهرها ، وانما يخترقها مباشرة ويصيب كبدها . فقد مضى زمن تغطية الدمامل والقروح استحياء منها ، أو كما قالت الأستاذة الفضلى آمال عباس. وحتى تتسنى لنا فرصة علاجها سنقوم بكشف غطاءها وتعريتها لوجه الحقيقة ، رغم أنها قد تبدو للكثيرين فجة ممجوجة ، ولكن لا مناص. بعد فشل كافة محاولات التستر والتغطية!

المحور الاول ، جدلية التشوهات:

فالمحور الأول: وهو الاستعلاء القبلي الثقافي كان قد نتج عن طویل انفصال وقصير اتصال بين أبناء الوطن الواحد. ويعزى ذلك إلى سيادة مجتمع القبيلة مئات السنين ، منذ غابر الأزمان مروراً بوصول العرب السودان وحتى قيام الدولة المهدية ، وبداية النصف الأخير من القرن الماضي ، ومما يدعم ذلك أنه حتى الجنسية السودانية ، وإلى وقت قصير كانت تكتب عليها قبيلة حاملها. ومما هو معروف عن الحياة القبلية ميلها إلى الانفصال بعيداً ، والاستقلال بحياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكان بعد ذلك لطویل الانفصال هذا أثر هام تمثل في جملة الموروثات الثقافية التي تمجد القبيلة ، ويعكس ذلك فخرها واعتزازها باصلها هي

فقط ، والخط والتحقيق ممن لا ينتمون إليها ، وهو ما ينطبق على مجموع قبائل السودان بلا استثناء.

وقد تبلور أول اتصال سودانوي بقيام الثورة المهدية ، التي جمعت لأول مرة ، في المركز ، الشرق والغرب والشمال والجنوب ، فكان طبيعياً أن تطفح ، بعد طويل انفصال وقصير اتصال ، بعض الاحتكاكات التي تفاقمت بعد موت المهدي ”عليه السلام“. ومهما يكن ، فإن ذلك الاتصال كان الأعظم درجة لما سبقه من طويل انفصال وانطواء ، والأقل مقارنة بيومنا هذا.

وبقيام دولة الحكم الثنائي ، وتبلور العاصمة كمركز ، تزايد حجم الاتصال نتيجة لوحدة الإدارة الوطنية ، وما أن قامت ثورة ١٩٢٤م. حتى التف كافة اهل السودان حولها ، غاضين الطرف عن قبائل قادتها. أما يوم إخراج المستعمر فقد كان التحاماً سودانويًا كاملاً. ولكن ، ما أن أخرج حتى عادت ذات المفاهيم الاستعمارية الموروثة ، وهذا ما ينطبق على كافة قبائل السودان بلا استثناء.

وأهل السودان في الاستعلاء كأسنان المشط. خاصة عندما يرتبط الأمر بالقبلية ، الأمر الذي جعل أساطير جداتنا تحلق فوق مستقبلنا ، فهن حتى وإن قعقعت ناخر عظامهن الأيام ، وانطبقت عليهن الارماس ، إلا أن أساطيرهن عن قبيلة فلان وعلان ما زالت لها الحظوة. فهن في الشمال قد قلن (إذا لاقيت الشايقي والدابي ، اقتل الشايقي وخلي الدابي). لكن لماذا؟! الله وحده أعلم!، وكذا الجعليين ، في نظر الآخرين ، (مش ولا بد). وبقية قبائل الشمال ، فأيهن تزعم لنفسها السيادة ، وإيهن تمجد نفسها وتحط من قدر الأخرى. وربما فسر لنا هذا قتال بعض قبائل ما حول شندي العاميين ، في عراك دموي!

أما في غرب السودان ، فالفور في نظر العرب ، وبعض القبائل الأخرى

لهم ذيول - ذنب - وهم يطيطون لأنهم غربان ، من غراب . انظر عمق الجهالة والغثاء واللامنطق . والعرب في نظر الفور وغيرهم من القبائل غير العربية ، ” نصف بشر ” . ومما يضرب مثلاً لذلك ، أن أحد أبناء بعض القبائل غير العربية ، بعد أن أكمل تعليمه ، وعاد إلى قريته صار يزدري أباه . فاجتمع حكماء القرية ” لرأب الصدع ” بينهما ، فقال حكيمهم ، حاضاً إياه على البر بوالده : (أبوك ده ياهو أبوك . كان ابلاي - قرد قبيح - ياهو أبوك . كان كلب ياهو أبوك . كان عربي هوان ذاتو ذاتو ياهو أبوك)!

والنوبه في اعتقاد هؤلاء وأولئك (نوبة بس). أما إخوة الجنوب فهم ” (الجانقي) الذين لا يستحقون أن ترفع على ديارهم علم ” كناية عن الاستقلال “. وأما رأي الإخوة الجنوبيين في بعضهم بعضاً ، فحدث ولا حرج . فدينكا بور هم في اعتقادهم شعب الله المختار ، وما عداهم لا قيمة لهم . بينما الشك هم أهل حضارة نيكانج Niykang وغيث Gyeth ، وغيرهم لا قيمة له . وكذا ، حال قبائل الشرق البيجاوية ، والبنّي عامر ، والبشاريين ، والهندوة وغيرهم . مستقبل التشوهات:

ومما تقدم ، وقفنا على حقيقة الاستعلاء القبلي المتساوي . وهو ما يمكن أن يطلق عليه ” جدلية التشوهات ” ، وهي وإن كانت واقعا يفرض نفسه ، إلا أن احتمال علاجه أكبر من أي احتمال آخر . بل أنه أمر يدعو إلى التفاؤل ، أن صبر أهل السودان ، وذلك لما ذكرنا من أنها إرث تاريخي متراكم ، مما يجعل الأمر قلة تبصر مجرد المطالبة بإلغاء هذا الموروث القبلي عن طريق استصدار قرار أو تشريع . وهو أمر ينافي طبيعة الأشياء . فكما أن الموروثات والمعتقدات نتاج طبيعي لتراكم قيمي سلوكي متصل لمئات السنين ، فإن زوال الخاطئ منها على وجه التحديد ، يحتاج وعياً متقدماً

كبيرا ، وجهدا متصلا ، وصبرا طويلا من جميع الشعب السوداني .  
فعلينا جميعا من ناحية العمل على محوها من طول البلاد وعرضها ،  
باعترا ف اينا للآخر ”بالادمية ” والصبر والمصابرة والاصطبار على  
النتائج من ناحية أخرى . فمثلها لا يثمر إلا على المدى الطويل . ولا  
يجانبنا الصواب إن تفاءلنا بمقدم فجر الهوية السودانية . بعد  
اتصال عميق ، نسبي ، في النصف الأخير من القرن الماضي ، وذلك  
من افضال دولة المركز التي أوجدت فرص اتصال متزايدة ،  
سواء عن طريق المؤسسة العسكرية ، والتي أوجدت أحياء عربيه  
في قلب جوبا ، ولغير الشماليين في عطبرة وغيرها من مدن الشمال ،  
أو المؤسسة المدنية ، والتي أدت إلى انتشار السودانين في أنحاء البلاد .  
يضاف إلى ذلك ، ظهور عوامل جديده في شأن الامتزاج العرقي  
”الزواج“ فلئن كان في السابق يقوم على الدم ، وهو عامل تقليدي  
. فقد تغير ذلك كثيرا بظهور عوامل جديده تمثلت في المال والمركز  
الاجتماعي ، وهذا مشاع لكافة قبائل السودان . وما يؤكد ذلك أنه  
كان في السابق ما أن ينظر إلى الإنسان حتى يستطاع تحديد قبيلته  
، بينما صار ذلك متعسرا بعض الشيء ، بفعل بوادر الانصهار  
العرقي . ومما يجدر ذكره ، في هذا الخصوص ، تجربة بعض أهالي  
ام دوم حيث نجد فيها أسر ذات أصل ”جنوشمالي“ يكون أحد الأبوين  
جنوبيا والآخر شماليا . وكذا ، اعتماد قبائل الجنوب اللغة العربية  
لغة تخاطب رسمية فيما عرف بعربي جوبا . فحبذا لو أولت  
الحكومات هذه البوادر عناية فائقة . لأن بيدها أكثر من غيرها  
مفاتيح الهوية السودانية .

بئست الحرب :

ولما وضح لنا أن السودان يعاني وضعاً اجتماعياً مهلهلاً دعامته  
الاستعلاء القبلي الثقافي والذي استوت فيه قبائل السودان ، فإن إثارة



أي نعمة قبلية ستقود حتما إلى فكفكة المجتمع السوداني وتفضي به إلى الهاوية. ولذلك ، مهما يكن ، علينا رعاية نبتة الهوية السودانية التي بدأت مؤخرا جدا في البزوغ، فهي السبيل الأوحـد للحفاظ على الوطن ..

وما يدعونا إلى ذلك تجارب الآخرين ، ومجموع محصلاتهم ، فما يجدر ذكره أنه لم تتقدم قط بلاد عالجت قضاياها بالتهيين العرقي وما ينتج عنه من اصطدام مسلح . وإنما العكس ، بدلاً عن التقدم خطى تتقهقر للخلف عشرات السنين ، إنسانا وعمرانا . وتجارب اليوم تغنينا عناء البحث ، فأنظر اين هي اليوم رواندا ، بورندي وليبريا ؟ وأين كانت ستكون اليمن ، والتي راح ضحية حربها الأهلية ثلاثة عشر ألفاً ؟ وهل كانت الولايات المتحدة الأمريكية بالغة شأوها الراهن لولا إنهاء حربها الأهلية بين الجنوب والشمال وتوحيدها على يد جورج واشنطن؟! وعليه ، فإن أي نزاع مسلح سيلحق الهزيمة بالكل ، ليخرج منه منتصره منهزما ، ومنهزمه منهزما !!

فعلينا أن نعي حجم استهداف كثير من بلاد العالم لنا ، وهذه الحقيقة ، رغم مزايدة الجبهة الإسلامية عليها ، على نحو استعدادي اودى بنا إلى حيث نحن الآن ، إلا أن ذلك لا ينفي كونها حقيقة ، ويمكن لكل من تبصر ادراك ذلك: فبلاد ٤٩% من أراضيها زراعية ومرعى وغابات ، وبطول ساحل ٨٥٣ كيلومتر ، ويشقها نيلان ، لابد أن يطمع فيها الاقربون والابعدون . فعلينا أن نحذر من إشعال أدنى شرر وإلا نفخ فيه هؤلاء واضرموه .

وعليه ، فإنه يكفي نشوب أي صدام مسلح ساعة واحدة في الخرطوم أو مدني ، لا سمح الله ، لإنزال قوات دولية ، ونحن نعرف حقيقة نواياها ، خاصة بإعادة تفاصيل الحرب اللبنانية ، والتي حينما

اندلعت ، لم يتصور أكثر الناس استمرارها ثلاثة أيام ، لتغذيها هذه القوات الدولية وقوات الجيران ، فلا تخمد نهائياً إلا بعد سبعة عشر عاماً.

وفي الجانب المقابل كان تعامل الزعيم مانديلا مع واقعه المعقد مدهشاً . فرغم وصول السلطة بعد سبعة وعشرين عاماً من السجن إلا أنه لم يلجأ إلى التشفي ، وكان بمقدوره ذلك ، فعشيرته تمثل ٨,٧٣ ٪ بينما أعداؤه ٣,١٤ ٪ من مجموع السكان. وإن كان قد فعل بهم أي شيء لقاء مراراته الشخصية فحسب دون مرارات أهله ، لعذره الناس ، لكنه رفض إلا أن يتسامى ، فغفى عن جلاده دي كليرك وغيره ، لأجل خاطر وحدة الدراكنزبيرج . فهل أخطأ مانديلا أم أصاب؟! قطعاً أصاب ، لأنه إن كان قد فعل غير ذلك لتشفي لنفسه وأهله مؤقتاً ، وأهلك بلاده وقومه أبداً ، واورث قادم الأجيال دماً ونزفاً ، ولذلك داس على كبرياء الجرح ، لأجل خاطر عيون الكيب تاون ، وقادم الأجيال ليرسي في ذات الوقت مبادئ عدل تعيد للمسحوقين كامل حقهم.

#### المحور الثاني :

أما المحور الثاني أو القطب الآخر للأزمة فهو الإرث التاريخي السياسي. وهذه التركيبة رغم ايلولتها مؤخراً ، مقارنة بالإرث التاريخي الاجتماعي فعمرها مائة عام فقط ، منذ وصول الغزو الانجليزي المصري ، إلا أن اتكائها واستنادها على الإرث الاجتماعي دعم مركزها كثيراً ، فرغم أن جوهر أزمة السودان هو توزيع السلطة والثروة ، وهو في الواقع شأن سياسي مما يحدث في غالب بلاد العالم ، إلا أن توافر الإرث التاريخي الاجتماعي أدى دوماً إلى إبراز فهم مغاير

لتطفو على السطح ما تعرف الآن بالأزمة "الشمالية اللاشمالية" صابغا إياها بالصبغة العنصرية أو شبه العنصرية.

وقد يعزى ذلك إلى اللاتوازن التنموي الذي خلفه المستعمر ، فما هو مؤكد أنه سعى إلى تطوير المركز ، ربما باعتباره مقرا لحكومته ، وفي ذات الوقت لم يستطع تطوير الريف ، بما فيه الشمالي . مما أنتج واقعاً تنموياً متبايناً ، ومن ثم أخطأت الحكومات المتعاقبة عندما سارت على النهج ذاته ، فوضعت سياساتها دون الالتفات لهذا اللاتوازن التنموي ليطل علينا واقع مؤلم ، يمكن التمثيل له بالآتي:

أولاً ، كل النساء ، تقريباً ، اللائي يقطعن نومهن ، ويبكرن بافتراش الأسواق من باعة للشاي ، الدكوة ، الكسرة ، وما مثلها من هوان وجهد مضني وعائد لا يسوى من غرب ، شرق ، جنوب السودان.. ثانياً ، كل المشردين ، على وجه التقريب ، و الفاقد التربوي من تلك الانحاء .

ثالثاً ، وكذا الأعمال ذات المجهود الخرافي ، كاعمال الخرسانة والبناء عموماً ، والعائد الذي لا يستحق.

رابعاً ، يسكن أغلب هؤلاء الأطراف النائية من العاصمة ، وفي مناطق إسكانية غير لائقة.

خامساً ، معظم الجرائم التقليدية ، يرتكبها هؤلاء ، وهم معظم نزلاء السجون..

سادساً ، لا تعكس وسائل الإعلام سوى نذرا ضئيلا جدا من ثقافتهم .

على أن ما ينبغي أن يهتم من كل ذلك مدى إمكانية المعالجة ، فهل الواقع المذكور مما يمكن علاجه ام لا؟ وإن كان كذلك ، فما هي الوسيلة المثلى؟! يمكن القول في ثقة إن اصحاب هذا الواقع أمر ميسور للغاية ، بل أن احتمال علاجه أكبر من أي شيء آخر. ولكن ما ينبغي أن تكون عليه المعالجة ، حفظاً لوحدة الوطن ، أن يتم ذلك عبر الكيانات القومية ، كالتجمع الوطني الديمقراطي الذي سعى حثيثاً لإصلاح ذلك ، خلال تمسكه بالتقسيم العادل للسلطة والثروة. وكذا الأحزاب القومية التي تمسكت بذات الطرح ، أما حركة ”جاد“ بقيادة الاستاذ/غازي سليمان ، فقد شرعت بالفعل في الدفاع عن المسحوقين ، هنا وهناك ، والدعوة للسودان الجديد .

## جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان \*

### الحلقة الثانية

\* مقال للمؤلف نشر في صحيفة الرأي الآخر، العدد ١٢٠٠ / الخميس  
٦ / صفر / ١٤٢١ / الموافق ١١ / ٥ / ٢٠٠٠ م

الغزوة نتيجة حتمية:

لم تتعرض وحده البلاد خلال تاريخها في القريب \_ المائة والخمسين عاما الماضية \_ إلى خطر يهددها إلا مرتين اثنتين: أولاهما إبان حكم الخليفة عبد الله التعايشي، حين اندلعت في مواجهته ثماني حركات مسلحة في توقيت واحد تقريبا. كان مبتدؤها مؤامرة الاشراف للإطاحة به. والتي اسندها الدكتور حسن احمد ابراهيم، في مؤلفه تاريخ السودان، ص ٦٨، إلى الاستعلاء حين قال (الجفوة بين أهل النيل الذين عرفوا باسم أولاد البلد وأهل الغرب جفوة قديمه، لعل سببها اعتقاد اهل النيل أنهم أعلى منزله ومدنية وحضارة من أهل الغرب).

ومن ثم، توالى الحركات القبلية. فقد ثار شيخ الرزيقات، مادبو علي، مجاهرا بعدائه للخليفة التعايشي، ابن القبيلة الصغيرة، في اعتقاده، الأمر الذي يقضي بخضوعه وقبيلته إليها. وثار الكبابيش لمصلحة ما. وتمرد الأمير يوسف ابراهيم، لشئ ما، لعله استعادة ماضي سلطنة الفور. وكذا ابو جيمزة والشيخ يوسف المرضى. وقبائل البجة. وهكذا، دواليك. وعلى ضوء ذلك، كان سقوط الدولة المهديّة السودانية الأولى، نهاية القرن التاسع عشر، خلاصه منطقية، أو نتيجة حتمية، افضت إليها جملة أفعال وأقوال أبناء السودان

اجمعين ، حين تعاركوا وتطاحنوا ، واستعلوا على بعضهم بعضا ، ليجدهم ، بعد ذلك ، اللورد كتشنر لقمة سائغة ، فتحصدهم نيرانه ، ليلقي ثمانية عشر ألفاً من السودانيين النجباء حتفهم (الأرجح هو إحدى عشر ألفاً) في سويكات قليلة . فهل فرق كتشنر بين أولاد البحر والغرب؟! وهل مايزت نيرانه بين شيخ قبيلة الرزيقات مترامية الأطراف والتعايشة ، الحوطية ، السلامات ، الفور ، المساليت ، الدينكا ، وغيرهم ؟

قطعاً لا. لأن الحرب عندما تنشب لا تغرق زيذا من عمرو .. كلهم لها وقود وطعام مشتهى ، كلهم دم يسفك ، جيف تتعفن ووطن يتمزق.

مهما يكن ، اثبت التعايشي جدارته ، قبل مائة عام ، في الحفاظ على سودان موحد ثلاثة عشر عاماً في ظل وضع دولي واقليمي مأزوم . فقد تزامن قيام الدولة المهدية مع اخطر وضع دولي ، عندما كانت فرائص الدول الكبرى ترتعد في خوف عظيم ، خوف ان تفتك بها أخرى. مما جعلها تسعى لعقد اتفاقات واحلاف سرية وعلنية. والحق يقال ، أن اتفاقية سان استيفانو كادت أن تطيح بالسلام العالمي ، حين تضاربت المصالح الأوروبية ، لولا حكمة المستشار الألماني بسمارك ودهائه ، الذي تفتق عن فكرة الدعوة إلى مؤتمر برلين ١٨٧٨م. بصفته ”سمسارا شريفا“ الشئ الذي حد كثيرا من تأزم الموقف . ونتاجا لذلك ، تعاظم خوف الدول ، فهرولت إلى عقد احلاف دفاعية ثنائية وثلاثية. واتفاقات لا تحصى ، ومنها عصبة الأباطرة عام ١٨٨١م. بين روسيا ، النمسا ، وألمانيا. واتفاقية النمسا المجر عام ١٨٨٣م. وكذا اتفاقية الحلف الثنائي بين كل فرنسا وروسيا عام ١٨٩٣م. إلى جانب ذلك ، فإن غزو اليابان لدولة كبرى كالصين ، واحتلالها لها عام ١٨٩٥م. واندلاع الحرب العالمية الأولى بعدها بزمان وجيز. كل ذلك يؤكد لنا

بلا شك ، مدى مأزومية الموقف آنذاك. وبالتالي ، مقدرة الخليفة التعايشي الفائقة في ظل وضع كذلك في الحفاظ على هكذا بلاد عقد ونيف من الزمان.

ما قبل الكارثة:

واليوم ، أعاد التاريخ نفسه حين تخندق أبناء السودان ، بعد مائة عام ، في خنادق متوجهة في جاهزية للاقتتال . كأنهم ما افادوا من درس الماضي شيئاً! والحق أنه إذا نظرنا إلى واقع أجدادنا ، قبل مائة عام ، لوجدنا لهم من العذر الكثير ، قياساً إلى واقعهم ذاك ، حيث لم تكد افاقهم تتجاوز واقعهم القبلي البسيط. ولكن ، ما هو العذر للاحفاد اليوم ، بعد مائة عام من المدنية والتطور!

إن التاريخ يعيد نفسه ، حين هب بنوا السودان في همة يريدون اقتسامه دويلات متفرقة ، متوقعة على ذاتها: فأولئك الجنوبيون يطالبون بدولة الاماتونج العظمى ، والتي ربما شملت بعض أجزاء الدمازين...وهؤلاء يطالبون بدولة البقارة ، النوبة ، الفور ، المساليت ، ونبتة ، وكوش ، وكلها يطلق عليها. ”عظمى”!!

ومما يلاحظ ، أن الشعب السوداني يمتاز ، دون كثير من الشعوب ، بحب السلام والحياة الوادعة. وهو لا يسلك سبل النزاعات إلا كرها. وربما وضح لنا هذا بالمناداة بالدويلات العظمى المزعومة. فهم ، إن تدبرنا لم يفعلوا ذلك شقاء وبطرا ، وانما ليأسهم من دولة المركز ، فطفقوا يبحثون عن مخارج أخرى ، وإن كانت في حقيقتها مهالك ، ودأبوا يحلمون بأي بديل بغض النظر عن مدى ايفائه واضطلاعه بحل اشكالاتهم. وعليه ، يمكن القول في جزم ، إن هذه الدويلات المبتغاة بالإمكان وأدها لصالح دولة السودان الواحد ، باعادة التوازن التنموي لكافة أرجاء السودان ، وهذا دور حكومي أول.

واذا كان الدور الحكومي رئيسا ، فإن مما لا يجب إغفاله الجهد الشعبي ، من كافة أبناء الوطن ، يستوي في ذلك الشمال واللاشمال. وقد بات تضافرنا أمرا محتوما ، لاجل السودان موحد ، وذلك لقطع الطريق على متعصبي الشمال واللاشمال. كلنا ، رأى فائت الايام كيف علا قدر التعصب بين الفريقين ، لدرجة أن كتب بعضهم مقالا مطولا ، بعد أقل من اليوم الواحد ، حول حدث ”الكتاب الأسود“! وقد كتبوا في عجالة ولهوجة ، فطاشت أقوالهم وأفعالهم. مع أن الأمر مختلف جدا ، إذ لم يعد سجالا بين حكومة ومعارضة ، أو حزب وآخر تطيش جرائه الأقوال والافعال ، دون منتج مباشر ورد فعل اكيد. فاذا كان من بين ردود الأفعال حال تراشق المعارضة والسلطة سقوط الحكومة غالبا. فإنه بلا شك ، يؤدي تصعيد المواجهة بين أبناء الوطن الواحد ، في ظل وضع كهذا ، إلى سقوط الوطن نفسه.. سقوط الوطن كما سقط قبل مائة عام. ولكن التساؤل الذي ظل بلا إجابة ، هو هل سيسقط الوطن ، لا قدر الله ، هذه المرة موحداً ، كعهد التعايشي ، ام مجزأ ، منتفا ، مقطع الأوصال ؟!

سيظل السؤال بلا إجابة ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن جميع الحركات المسلحة التي هبت في وجه التعايشي ، كانت قد خلت وخلصت من شبهة الايادي الأجنبية.. عدا الكبابيش وقبائل البجة ، والذين تقول كتب التاريخ بمساعدة مصر لهما للقضاء على حكم الخليفة في السودان.(ذات المرجع ص ٧١/٧٢).

سيظل السؤال بلا إجابة ، أذا علمنا اطماع جيراننا ، بلا استثناء ، في المليون ميل مربع. فمنهم من سيدعم الشمال ومنهم من سيدعم اللاشمال ، بكامل تفرعاته ، وهناك من له مصلحة في دارفور وكردفان ، ومنهم من له ذلك في غيرهما. هكذا ، فهل سيسقط الوطن موحداً ؟!

وعلى هدي ذلك ، ما كان لمتعصبي الشمال واللاشمال ، بخطبهم



الرنانة وكتاباتهم، تحريك كامن الحزازات والمواجد . دون الوقوف على حقيقة المنعطف التاريخي الخطير الذي يمر به السودان. ولذلك يمكن القول في جزم ، بنجاح هؤلاء في نقل البلاد من حال (عرضة وقوع الحرب) إلى الحرب ذاتها.

الحرب على الأبواب:

جاء في التقرير السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين (إن التحول من كون البلد عرضة لوقوع الحرب ، إلى الحرب ذاتها ، يمكن أن تنطلق شرارته بفعل تعبئة مقصودة لمشاعر المعاناة ، أو باستغلال اساطير عرقية أو دينية أو قومية ، أو بنشر ايدولوجيا تنزع عن الآخر صفة الإنسانية الواسعة النطاق ، لما يوصف أحياناً بالسياسة القائمة على الهوية مقترنا بحقيقة أن أقل من ٢٠٪ "عشرين بالمائة" من جميع الدول هي فقط تستمتع بالتجانس العرقي. وذلك يعني أن العناصر الدماغوجية \_ كهؤلاء المتعصبين \_ تجد بلا صعوبة اهدافا تسوقها المقادير ، وتعبئ التأييد لقضايا شوفينية ، وفي ظاهرة التطهير العرقي التي انبثقت في عقد التسعينيات من هذا القرن بينة ساطعه على فداحة المغارم البشرية التي يمكن أن يسببها هذا الاستغلال الخبيث للسياسة القائمة على الهوية). صحيفة البيان ، العدد ٩٠ ، بتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٩٩٩ م.

فمن واقع التقرير أعلاه ، علينا ، أبناء السودان ، أن نعي أن بلادنا ليست الوحيدة التي تعاني حالة "اللاتجانس" العرقي . وقد أكد الأمين العام ، خلال تقريره حقيقة أن البلاد التي تتمتع بالتجانس العرقي تمثل أقل من ٢٠٪ "عشرين بالمائة" من مجموع بلاد العالم ، الأمر الذي يؤكد في المقابل حقيقة كون أكثر من ٨٠٪ "ثمانين بالمائة" منها تعاني حالة "اللاتجانس" ، أو وضع الهشاشة الوطنية. وعليه ، فإن هشاشة المجتمع السوداني ، والتي يمثلها لنا تقهقر المجتمع \_ رغم خطاه الحثيثة نحو السودانية \_ إلى بؤرة القبلية

، وما ينتج عنها من استعلاء اجتماعي ، إن لم يتدارك في سرعة وعقلانية ، من كافة أبناء الوطن ، بإخلاص شديد ، سيقود حتماً إلى الهاوية، ومن ثم يتوجب عليهم جميعاً السير نحو المعالجة ، ولأجل هذه المعالجة ، يستلزم الأمر وضع استراتيجيات وقائية تمنع نشوب أي صراع من هذا القبيل. وفي ذلك يقول كوفي عنان (يتطلب وضع استراتيجيات وقائية ناجحة أن نبدأ بفهم واضح للأسباب الكامنة. وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية فإن الاجابات مباشرة نسبياً. أما في الحرب فهي مسألة أكثر تعقيداً ، فاسباب الحرب اصعب أساساً في تفسيرها من أسباب الكوارث الطبيعية. فالسلوك الاجتماعي لا يخضع للقوانين الفيزيائية على نحو ما تخضع لها الأعاصير الاستوائية ، أو الزلازل ، فالبشر هم الذين يصنعون تاريخهم ، وكثيراً ما يفعلون ذلك بالعنف ، وأحياناً بصورة تستعصي على التفسير).

ويسترسل قائلاً (بيد أن باستطاعتنا تحديد بعض الظروف التي تزيد من احتمالات وقوع الحرب . ففي السنوات الأخيرة بدأ الأمر وكأن البلدان الفقيرة أكثر عرضة للوقوع في دوامة الصراعات المسلحة من البلدان الغنية. لكن الفقر بحد ذاته لا يبدو العامل الحاسم في هذا الصدد. فكثير من البلدان الفقيرة ما زالت تعيش معظم الوقت في سلام).

ومن ثم ، يؤكد الأمين العام (وثمة دراسة أنجزتها مؤخراً جامعة الأمم المتحدة ، توضح أن البلدان التي اجتاحتها غائلة الحرب تعاني في العادة ، أيضاً ، من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية في البلد، ويبدو أن هذا الأمر \_عدم المساواة\_ لا الفقر ، هو العامل الحاسم. وعدم المساواة يمكن أن يقوم على أساس من النزعة العرقية ، أو الديانة ، أو الهوية القومية ، أو الطبقة الاقتصادية ، ولكنه يجنح إلى أن ينعكس في صورة عدم تكافؤ من حيث سبل الوصول إلى السلطة السياسية ، مما يسد المسالك المفضية إلى التغيير السلمي في غالب الأحيان.

ونواصل

## جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان\*

### الحلقة الثالثة

\* مقال للمؤلف ، نشر في صحيفة الرأي الآخر. العدد ١٢٠٦. الخميس ١٣/ صفر / ١٤٢١. الموافق ١٨/ ٥/ ٢٠٠٠م.

حكمة يابانية:

وثمة دراسة أنجزتها ، مؤخرا ، جامعة الأمم المتحدة توضح أن الدول التي اجتاحتها غائلة من الحرب ، تعاني في العادة من عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية في البلد. ويبدو أن هذا الأمر ، عدم المساواة ، لا الفقر هو العامل الحاسم. وعدم المساواة يمكن أن يقوم على أساس من النزعة من العرقية ، أو الديانة ، أو الهوية القومية ، أو الطبيعة الاقتصادية. ولكنه ينجح إلى أن ينعكس في صورة عدم تكافؤ من حيث سبل الوصول إلى السلطة السياسية ، مما يسد المسالك المفضية إلى التغيير السلمي في غالب الأحيان.

فما تقدم يمثل جزءا من خطاب الأمين العام كوفي عنان للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو عبارة عن بحث رصين اخرجته جامعة الأمم المتحدة ، بعد عميق درس وتقصي للكوارث التي أصابت العالم عشرات السنين، مع تركيز خاص على عقد التسعينيات من القرن الماضي ، باعتبار أنه من أكثر الحقب التي شهدت حروبا أهلية وكوارث في شتى أرجاء العالم تقريبا. ومع التركيز في الوقت نفسه على أن أفريقيا.

وتأسيسا على ذلك ، يمكن القول في ثقة مطلقة ، إن عدم المساواة هو العامل الأساسي لكافة أنماط الكوارث الإنسانية \_ الحرب على وجه الخصوص \_ التي اجتاحت معظم بلدان العالم. وباعمال

نص المثل الذي يؤكد أن السعيد هو من يرى في غيره لا في نفسه ، نكون نحن الشعب السوداني ذاك السعيد الذي رأى في غيره . إذ ما تزال الفرصة أمامنا لعلاج جدلية التشوهات ، وما زال وضعنا في طور العلاج ، وهو يقبله إن عملنا الشمال واللاشمال في حكمة. وقد تفادت الحكومة اليابانية بحكمة معقولة شرور بركان كاينو الذي انفجر الايام الفائتة ، بعد عشرين عاما من الخمود ، وذلك بتشخيص حاله مبكراً ، ومن ثم الشروع في معالجة الأمر ، باخلاء المنطقة من سكانها ، حتى إذا ما ثار البركان ملقيا حممه التي امتدت آلاف الكيلومترات المربعة ، ما وجد أحدا يقتله!

فهل يمتلك السودانيون حكمة اليابانيين فينقذوا البلاد من خطر محقق ، وحرب أهلية قادمة؟! إن بركان التباين السياسي الاقتصادي الراهن إن لم يحسم سيكون انفجاره مدويا ، ومما سيزيده اشتعالا ، اتصال الماضي بالحاضر في امتداد واحد. فانعدام المساواة ، كما ذكرنا ، كانت في الأصل إرثا استعماريما ماضويا ، راح ضحيته جيل الآباء ، ومن ثم صار ممارسة وطنية ، أفلحت فيها حكومات الفرد ، الدكتاتوريات ، كثيرا. فكان نتاج ذلك خلال الخمسين عاما الأخيرة ، تبلور جدلية التشوهات ، باتخاذها مظهر اللامساواة الفاقع ، في شتى مناحي الحياة ، ليفرز ذلك جيلين مثلا امتدادا لبعضهما: جيل الآباء المسحوقين ، وجيل الأبناء والأحفاد الذين سيسحقون فيما بعد!!

•الآباء المسحوقون:

أما جيل الآباء المسحوقين ، فقد عانى مرارات ظل يجترها طويلا ، ومازال ، بل ما فتئ يلقنها لأبنائه وأحفاده ، كلما سنحت المناسبة ، وجاءت سيرة (الجلابي) وهم في ذلك معذورون لما أصابهم من فادح المغارم جراء ما انتهجته حكومات ما بعد الاستقلال ، من سياسات أقل ما يمكن وصفها به هو أنها خبط عشواء ، ولا تبصر.

وما يلاحظ أن تلك المغارم الفادحة كانت دائما تقع في ظل الحكومات الثورية ، وحكومات الفرد المطلق ، التي لا يهتمها سوى البقاء على دست الحكم. مما يحملها على سياسة الترضيات ، في أحسن الأحوال ، وإنصاف القوي على الضعيف في اسوئها! ولما كان مغرم الآباء لا يحصى والظلم الذي تواقع عليهم كثير سنكتفي بانموذج واحد يركز لنا كافة أشكال الظلمات التي عاشوها.وليكن ذلك الأنموذج خطة توزيع الأراضي الإسكانية في المركز. والمركز نقصد به العاصمة وضواحيها.

فقد انتهجت حكومات ما بعد الاستقلال \_، الفرد على وجه الخصوص \_ بدافع ثوروي غير مدروس كالعادة سياسة ممعنه في الخطأ في شأن التخطيط العمراني في المركز ، كرست لاحقا لفهم محدد رسخ في أذهان الكثيرين من أبناء الشمال ، مؤداه تعنصر حكومات الشمال للشمال . ورغم نفينا القاطع للنزعات العنصرية من خارطة الاجتماعية السودانية. إلا أن مثل هذه الممارسات.. دون وعي ترجح كفة التطرف.

فأما السياسه فهي تقسيم مناطق السكن إلى درجات ، أولى ، ثانية ، ثالثة ، ورابعة. وهكذا ، ولا ينبغي فهم ذلك كاعتراض على سياسة الاحياء المتدرجة ، فنحن نؤمن بضرورة توزيع الاحياء الإسكانية إلى مستويات متدرجة على النحو المذكور ، دفعا للضرر بحيث يؤلف بين الذين يتقاربون في مستوى معاشهم ، فيسكن الموسرين إلى جانب بعضهم ، فيكون بمقدور ايهام ابتناء ما شاء من طوابق ، مثنى ، وثلاث ، ورباع ، وإن شاء ناطحة للسحاب دون أضرار بجار معدم لا يمتلك سوى غرفة أو اثنين من الجالوص . وكذا ، يجمع الفقراء في مناطق سكن واحدة فلا يتناول أحدهم بالبنيان على غيره.

أما اعتراضنا فجاء مؤسسا على مساحة الاستحقاق. فرغم أن كافة

دساتير السودان كانت تنص صراحة على تساوي أبناء البلاد في الوطن الواحد وترابه ومياهه....الخ إلخ . إلا أن مسلك سلطات الأراضي جاء سالبا مطلقا لهذا الحق الطبيعي الدستوري.فمايزت بين الناس ، لسبب ما ، لشيء ما ، لعله المنبت الاقتصادي ، فمنحت من صنفاتهم مواطنين من الدرجة الأولى خمسمائة متراً مربعاً ، أو زد عليها قليلا. ومن وضعتهم في الدرجة الثانية أربعمائة متراً مربعاً. والثالثة ثلاثمائة متراً مربعاً. وهناك.... في البعيد....البعي البعيد من صنفتهم مواطني الدرجة الرابعة مائتي متر مربع. ومما زاد الأمر تعقيدا ، جعل الكثيرين يعتقدون في المرجعية العنصرية ، كون غالب سواد سكان هذه الأحياء الموبوءة عديمة الخدمات ، ذات المائتي متر مربع ، مخصصة لذوي الأصول اللاشمالية!

#### السودان الواسع :

فمنذا يصدق أن بلادا بمساحة تقريبية قدرت مليون ميل مربع ، أو تحديدية قدرت (٨١٠,٥٠٥,٢) اثنين مليون وخمسمائة وخمسة الف ، وثمانمائة وعشرة كيلو متر مربع. وكثافة سكانية تعد من الأدنى على مستوى العالم ، بلغت حتى عام ١٩٩١م. حين إعادة توزيع المزيد من الاحياء السكنيه في دارالسلامات \_ المنافي البعيدة سوق ليبيا وما وراء جبل الأولياء والحاج يوسف وغيرها \_ عشرة نسمة للكيلومتر المربع ! ولما كان تعداد معظم الأسر السودانية عشرة نسمة فأكثر ، كان نصيب كل أسرة كيلو مترا مربعا بالتمام و الكمال. أي أن نصيب الأسرة الواحدة من الأراضي السودانية كانت آنذاك \_عام ١٩٩١م \_ مليون متر مربع لم يمنح منها هؤلاء الكادحون سوى مائتي متر مربع!

ولأجل اتضاح الرؤية للوقوف حول مدى ازدحام أرض السودان سكانيا ، علينا عقد مقارنة بين كثافة سكاننا بالنسبة الكيلومتر

المربع الواحد ، وهي عشرة نسمة / كلم ٢ . وكثافة السكان في عدد من بلدان العالم آنذاك. فإذا فعلنا ، وجدنا وجدنا كثافة السكان للبلاد المختلفة حتى العام ١٩٩١م. حين توزيع تلك الأراضي كما يلي: السنغال ٣٨ نسمة / كلم ٢ أي أربعة أضعاف كثافة السودان تقريبا (راجع الموسوعة المعلوماتية ، الصادرة عن الآفاق العالمية المتحدة ١٩٩١م. ص ٢٦٠). إثيوبيا ٤١ / كلم ٢ أي أربعة امثال كثافتنا تقريبا (نفس المرجع. ص ٢٤٩). المملكة المغربية ٥٧ نسمة / كلم ٢ ، أي ستة امثال كثافتنا تقريبا.(نفس المرجع. ص ٢٨٠). يوغندا ٧٢ نسمة / كلم ٢. أي سبعة امثال كثافتنا تقريبا.(نفس المرجع. ص ٢٩٠). نيجيريا ١٢٥ نسمة / كلم ٢. أي اثني عشر ونصف ضعف كثافتنا (نفس المرجع. ص ٣٩٨). بورندي ١٩٦ نسمة / كلم ٢ أي عشرين امثال كثافتنا (نفس المرجع). المانيا ٢١٧ نسمة / كلم ٢ أي اثنين وعشرين أمثال كثافتنا تقريبا (نفس المرجع. ص ١٧٥). أما هونغ كونغ فتفوق كثافة سكانها كثافتنا بخمسائة وتسعة وأربعين مرة، إذ أن كثافتها للكيلو متر المربع الواحد هـ ٤٩٠,٥ / كلم ٢.

فعلى ضوء ما تقدم أعلاه ، راينا السودان يصنف من بين أقل بلاد العالم كثافة من حيث السكان على الإطلاق. أي أن فضاءنا واسع متسع ، ومساحاتنا الأرضية شاسعة مترامية. وهي كذلك ، حتى بعد خصم استعمال الارض من حيث صلاحيتها للزراعة وهي ٥٠٪ وكذا المروج والمراعي وهي ٢٤٪ ولا ننسى خصم مساحة الغابات وهي ٢٠٪. وبعد كل هذه الخصومات يتبقى لنا ٥١٪ من مجموع المليونين وخمسمائة وخمسة ألف وثمانمائة وعشرة كيلو متر مربع وهي تساوي تحديداً (١,٩٦٣,٢٧٧,١) كيلو مترا مربعا (راجع الموسوعة المعلوماتية المشار إليها).

ولتضاح الرؤية أكثر ، نأخذ هذا الذي تبقى من مساحة بعد الخصم الذي ورد أعلاه ، ونقارنه بمساحة بعض بلدان العالم ليتضح لنا الآتي:

إن المساحة التي تبقت (١,٩٦٣,٢٧٧) تساوي مساحة جمهورية سوريا كليا (٩,٦) مرة. وتساوي المساحة الكلية للعراق (٩,٢) مرة. وتساوي المساحة الكلية لجمهورية المانيا (٦,٣) مرة. وتساوي مساحة الاردن الكلية (٩,١٣) مرة. ومساحة تركيا (٦,١) مرة. أما مساحة قطر فتساويها (٢,١١٦) مائة وستة عشر مره ، واثنين من عشرة! عدل إجتماعي:

وبعد أن وقفنا على حقيقة الاتساع المذهل للأراضي السودانية ، ترى وفقا لأي منطق وزع الدكتور شرف الدين بانقا \_ كأسلافه من وزراء الإسكان \_ لسكان دار السلامات وغيرهم مائتي متر مربع فقط؟ وهل تراهم \_ وزراء الإسكان \_ ليرتضوا أن تسكن أسرهم في مائتي متر مربع خاليه من الإمداد الكهربائي والماء؟!

إن المنطق لينفي ذلك ، اذا لماذا يحرّموا عباد الله من أرض الله؟ والحق ، لا احد ينكر على الدكتور شرف الدين \_ على وجه التخصيص \_ دأبه وجهده ونشاطه لاجل إنصاف العباد وإعمار البلاد. لكنه أخطأ من حيث أراد الصواب. حين واصل خطى أسلافه \_ وزراء الإسكان \_ الممعنه في الظلامه ، القاضيه بحشر أسر يبلغ تعدادها اغلب الاحيان عشرة نسمة وما فوقها ، في مائتي متر مربع! كان يمكن للدكتور تحقيق عدل إجتماعي غير مسبوق ، خاصة أنه يعمل وزيراً لحكومة كفرت بكل القديم ، من فكر سياسي ، اقتصادي ، إجتماعي ، فكان يمكنه ببساطة الغاء سياسة المائتي مربع. وقد ألغى الاستاذ سبدرات ، وزير التربية والتعليم ، بقرار صغير ، طه القرشي ، وأخرجه من المدرسة والتعليم إلى الأبد.

كان يمكن للدكتور تحقيق عدل إجتماعي غير مسبوق اذا ألغى الخطة الإسكانية القديمة التي قامت على التدرج الاستحقاقي. كان يمكنه ذلك من منطلق أن الناس متساوون في الحقوق والواجبات. فيخصص



لكافة أبناء السودان مساحة متساوية ، لا فضل لأحد فيها على أحد ، مع مراعاة الفارق الاقتصادي المذكور ، دفعا للضرر ، فيخصص للأغنياء الموسرين ، مثلا ، خمسمائة متر مربع في احيائهم الخاصة بهم. ويخصص ، كذلك ، لاهل دار السلام وما شابهها خمسمائة متر مربع في احيائهم الخاصة بهم. لكن أن يخصص للأغنياء الموسرين ، مثلا ، خمسمائة متر مربع ، بينما لا يستحق الفقير المعدم أكثر من مائتي متر إلا قليلا في بعض الاحايين ، أو حتى لا يستحق فتلك إحدى الدمامل والقروح. وبعض من شظايا جدييات التشويه التي ستسم \_ لا قدر الله \_ جسد وحدة السودان. وهو على الجملة ظلم وقع فيه السابقون وسار على النهج ذاته اللاحقون. فإذا كان الوطن للجميع ، فلم هذا التمايز؟!

وعليه ، لا يجانبنا الصواب أن زعمنا أن السودان بلاد امتازت بقلب الأوضاع. أو كما قال أحمد مطر (تضع الراكب تحت الحمار). ولنفترض جدلا بإمكانية وجود تمايز بين مواطن البلد الواحد من حيث استحقاق الارض. فمن ترى يكون أولى بالاستحقاق الاكبر؟ من تراه يستحق الخمسمائة متر مربع ومن يستحق المائتي متر مربع؟ ايستحقها \_ الخمسمائة متر مربع \_ الغني الذي يمكنه إن أراد الزيادة راسيا بالعلوم في البناء ، وافقيا بالشراء ، ام يستحقها عامل المصنع والموظف الغلبان الذي له من البنين نصف دسسته ، ومن البنات ماشاء الله ، ولا يستطيع في الوقت نفسه التوسع أفقيا بالشراء ، أو رأسيا بالبناء؟ ايستحقها الغني الذي إن كبر أولاده اشترى لهم أرضا جديدة ، أو ابتنى لهم أعلى الدار. ام العامل المسكين والموظف الغلبان الذي لا يمكنه أن يقدم لأبنائه سوى الحشرات؟!

وكذلك إذا سلمنا جدلا بتمييز الناس ، بإسكان البعض في المركز \_ العاصمة \_ أو قريبا منه ، ونفي الآخرين خارجه وبعيدا عنه . فمن تراه أحق بالسكن داخله ومن لا يستحق ذلك؟ ايستحقه الفقير

الذي لا يمتلك سياره او حتى دراجة بها يسعى من وإلى عمله ، ام  
الغني الذي يمتلك من الفارهات ما شاء الله ؟

واستناداً إلى ذلك ، يمكن القول في اطمئنان إن السياسات المنتهجة لا  
تؤدي إلا إلى افقار الفقراء أكثر ، واغناء الأغنياء تبعاً لذلك. وذاك ما لا  
يخفى على العيان ، فلئن افترضنا أن إنفاق أي أسرة فقيرة للمواصلات  
فقط (خمسة ألف جنيه) لليوم الواحد ، فإن ذلك يعني أن أفرادها  
ينفقون في الشهر الواحد (مائة وخمسين ألف جنيه) تقريباً. ومليون  
وثمانمائة ألف جنيه للسنة الواحدة تقريباً. وثمانية عشر مليوناً  
من الجنيهات في عشرة أعوام فقط ، باعتبار ثباتها واستقرارها في ذات  
الفئات عشر سنين! ومن ذلك ، نخلص إلى أنه بمقدور أي أسرة فقيرة  
، مهما بلغ فقرها ، أن كانت تسكن في المركز شراء عربة جيدة في  
سنوات قليلة!

وتأسيساً على ما تقدم ، يمكن القول في ثقة إن أزمة البلاد الحقيقية  
هي اللامساواة الواضحة ، التي جعلت قلة ضئيلة للغاية تمتلك  
السودان اجمع وبقي وبقية أبنائه مجرد رعايا تبع! فأنت إن  
نظرت معظم أرض البلاد ، بدءاً من المركز انتهاء بأقصى الفيافي  
، وجدت مملوكة لآل فلان ، والعلان. وربما امتلك آل هذا فلان أو  
ذاك العلان عشرة ألف فدان ، أو مشاريع مشاريع تربو مساحتها  
على المائة ألف فدان. وغالباً لا تزيد حجتهم في ذلك عن كونها ملك  
جدهم علان. لكن جدهم المقصود هذا لويس الرابع عشر!!

وعلى ضوء ذلك ، فإن فداحة المغارم التي حاقت بجيل الآباء الذين  
عاشوا حول المركز ، في مناطق اسكان غير لائقة من حيث المساحة  
كما ذكرنا ، والخدمات كما سنبين ، أدت بهم إلى الذروة فتصلب  
فهمهم حول (الجلابي) فسكبوا عصارة مراراتهم الشخصية في آذان  
وقلوب الأبناء والأحفاد. ولأن التجربة واحدة المضمون نكتفي بمنطقة

(الوحدة الوطنية ، الحاج يوسف) كأنموذج يمثل كافة المناطق المشابهة (مايو ، العشش ، دار السلام ، كرتون كسلا.....الخ) حيث أن سكانها ينحدرون من أصول لاشمالية (الغرب ، الجنوب ، الشرق).

فرغم أنها وزعت قبل ثلاثين عاما ، أي وقت أن كانت العاصمة قليلة الأحياء ، خاليه ، إلا أنها اختير لها النفي بعيدا عن المركز ، إلى خلاء شاسع كانت تعوي فيه الذئاب . فمنح أهلها رغم ذلك مائتي متر مربع فقط. ولعل من المفارقات أن اختارت لها حكومة مايو إسم الوحدة الوطنية ، تيمنا بالاتفاقية. لتصبح حقيقة الوحدة (من العزلة والانفراد) حيث انقطعت عن العالم ، حين تغاضت عنها كافة الحكومات ، لتمكث خمسة عشر عاماً بلا ماء ، في زمان كان الأمر ميسورا. وكذا بلا طريق مرصوف ثلاثين عاما في زمان كان الأمر ميسورا. ومما يبكي إلى حد الاضحاك أن هذا الطريق الذي ظل ثلاثين عاما بلا اسفلت لم يزد طوله عن الكيلومترين ، ومع ذلك ، استغرق وصوله المنطقة ثلاثين عاما. ومما يؤسف له اكثر أنه لم يقم مشروع في كل المنطقة إلا عن طريق العون الذاتي ، بعد حرمان الاطفال الغذاء والدواء. فأى دستور بعد ذلك يقول ”الناس متساوون“؟!

على كل ، فرغم فداحة المغارم التي حاقت بجيل الآباء ، نتاجاً للتخبط السياسي غير مدروس النتائج ، إلا أن جيلهم ظل صبوراً كجمل الصحراء ، تثقله الرزايا فينوء بحملها في صمت مصطبّر حتى تكاد لا تسمع له أنين وربما عاد ذلك إلى ارثه الديني الذي كان يملأ عليه نفسه ، رضاء بالمقسوم ، وتمشياً مع تفضيل الله الناس بعضهم على بعض. وربما عاد ذلك ، أيضاً ، إلى حقيقة إدراكه لعدم كفاءته مديناً لارتقاء سلم الوظائف المشتهاة ، فقنع بموقعه المتواضع ، ساعياً في مكتب ، أو عاملاً في مصنع ، مع الاجتهاد والمجاهدة في أبنائه لعلهم يحققوا بعض ما عجز عنه.

فإذا كان ذلك حال جيل الآباء المسحوقين ، وذاك ختام أمرهم الذي إليه انتهى ، واليوم كبر كبر أولئك الأبناء ، فهل عساها تقنع خلاصاتهم المستكينه هذه جيل الأبناء والأحفاد؟! جيل ما بعد الثورة والعولمة ، جيل مساواة المرأة بالرجل في كل شيء...نعم...نعم في كل شيء؟ هل سيقتنع الأبناء بتفضيل الله الناس بعضهم على بعض ، حتى بعد أن شمرت النساء عن سواعدهن؟!

قطعاً لا ، لأن الواقع الماضوي غير هذا الراهن ، لأن فكر سابق الأجيال غير لاحقها ، وكذا حكمتهم ، واصطبارهم. هؤلاء الذين يعتقد أغلبهم في تولستوي وديستوفسكي وجان بول سارتر. إذا ، فإن النتائج المتوقعة لذات الفعل \_عدم المساواة\_ لا يتوقع اتحادها. فلئن اضطبر الأولون ، فإن جيل الآخرين لن يفعل ذلك...ذاك الجيل الذي ليس لديه وقتا ينفقه لسماع خطبة جمعة كاملة ، فيكتفي بحضور ختامها وملخصها! إن جيل القلق لن يصبر ، وفي المقابل لن يتعامل معه الجيل الجديد من الشمال بحكمة الكبار ، فتكون دوامة الصراع التي تكلف السودان ما لا يطاق.

ونواصل

## جدلية التشوهات ومستقبل وحدة السودان \*

### الحلقة الرابعة

\* مقال للمؤلف ، نشر في صحيفة الرأي الآخر. العدد ١٢١١. التاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٠م. الموافق الخميس ٢٠/٥/١٤٢١

أكثر تفاؤلاً بات الأمر بعد رسالة الفريق الركن/عمر البشير للسيد/محمد عثمان الميرغني الأخيرة ، بصفته رئيساً للتجمع الوطني الديمقراطي حيث واصل المواطن البسيط احتلامه بقرب انتهاء دوامة الصراع الجهنمية ، وما يتبعها من ازمات واشكالات انهكته ، واضاعت مكتسباته ، فضلا عن سحبها الوطن إلى الورا. وقد يعزى ذلك إلى ثقل التجمع الوطني الديمقراطي وتأثيره على الساحة السياسية والعسكرية. لذا كان لفتح قناة اتصال كهذه أهمية قصوى ، جعلت حل المشكل أكثر توقعا ، ومن ثم يكون سراب المؤتمر الدستوري المتماهي أكثر اتضاحا .

وما يجدر ذكره ، أن ظلت أشواق شعب السودان تتلهف لانعقاد هذا المؤتمر الموعد وترقبه كل آن. ونحن نشاطرهم ذلك ، لأن هذا المؤتمر الدستوري ركن أساسي لحل الاشكال السوداني بعيداً عن دوي القنابل ، وازيز المقاتلات الحربية . ولكن ، رغم ذلك ، ينبغي ألا يسرف القوم في الاحتلام ، شأنهم كل حين ، وانما عليهم النظر إليه بعين الفحص والاختبار ، حتى يصلوا ، فعلا ، إلى ختام سعيد ، يضع حداً للمأساة.

وعليه ، لما كان من أهداف هذا المؤتمر مناقشة قضايا أساسية ، كالدين والدولة والسلطة والثروة ، رأينا تناول قضية الثروة وحدها

هذه المرة. الشئ الذي لا علم لنا بأن أحد قد فعله . وذلك نظراً لأهميتها وتأثيرها على مجمل الصراع الدائر ، بدءاً من جذورها الاولى ، إنتهاء من إلى راهن وضعنا ، آخذين في الاعتبار إسهام الجميع في صنع هذا التباين الفاضح بين بني الوطن الواحد في هذا الشأن.

وعلى ذلك ، لعله من المفيد تذكر أن رجوعنا إلى الوراثة مائة عام فقط ، يكشف لنا مدى تقارب مستوى السودانين الاقتصادي لدرجة تكاد تمحي اي خط تمايز اقتصادي بين الأثرياء ، آنذاك ، والفقراء ، فقد كانوا يعيشون وضعاً إقتصادياً متقارباً للغاية.

فإذا عدنا بعد ذلك إلى يومنا هذا ، وجدنا خطه الفاصل بين فقرائه واغنيائه اخدودا سودانيا عظيماً. فرق بينهما بشكل ابعد أي احتمالية تقارب ناهيك عن الالتقاء ، فكان نتاج ذلك ان وصل البعض ظهر الثريا ، في الوقت الذي تحرك الآخر من موقعه المتواضع ، ليس إلى الأعلى ، وانما أسفل سافلين. فصارت المدينة مرتعا للعجائب ، فيموت بعض سكانها جوعاً ، وبعضها الآخر يموت تخمة. فلئن فكر الآخر في أن يقسم بعض طعامه للأول ، لتفادى كلاهما هذا الموت الاستثنائي !

ماذا حدث ؟

فماذا حدث خلال هذه هي المائة عام ؟ ولماذا صعد البعض وتهوى الآخر ؟ فهل ياترى يعود ذلك إلى الاجتهاد الفردي ، ام تدخلت عوامل رفعت اولئك وقذفت بهؤلاء إلى الجحيم ؟ وإن كان الأمر اجتهاداً فردياً ، فهل تقاعست وتكاسلت كل هذه الملايين من الفقراء المدقعين ؟ وإذا كان الأمر اجتهاداً ، كيف انزلت هذه الملايين إلى الأسفل بينما كان ينبغي ، بفرض أنهم كسالى ، البقاء في مواقعهم ، لا يتقدمون أو يتأخرون طالما هم على حال من الثبات ؟ الا ترى أنه لكأن هناك يد فولاذية تدفع هؤلاء إلى الأسفل ، في سرعة مجنونه ؟

وعلى ضوء ذلك ، يمكن القول إن التباين الفاحش بين بني الوطن الواحد \_ لا من منطلق شمال ولاشمال وانما من منطلق آخر \_ نتج عن توفر سوانح محددة ، تضافرت إلى بعضها ، فانتجت هيمنة ”بعض“ المجموعات \_ من الشمال واللاشمال \_ على مصادر السلطة والثروة.

أموال الأحزاب أموال الشعب:

وتأسيسا على ذلك ، يمكننا الجزم بأن ظرفا تاريخيا بعينه أفرز لنا مثل هذه الظاهرة ، يمكن حصره في: السبق التاريخي السياسي ، السبق التاريخي الاقتصادي ، الوصول \_ انتهازا \_ إلى مراكز القرار ، وإلى جانب ذلك حركات التحرير الاستغلاية.

فإذا تناولنا السبق التاريخي السياسي نجده مجسدا في الحزبين الكبيرين ، الامه والاتحادي الديمقراطي ، اللذان استمدا سلطانهما وثروتهما من سبق جدهما الأول الامام محمد احمد المهدي ، والسيد محمد عثمان الميرغني الأكبر ، رحمهما الله. وهما رمزان رئيسيان بذلا جهدا لا تحجبه الشمس ، ولا ينكره إلا مكابر ، لكن ما يلاحظ أنهما رحلا من هذه الفانية وما تركا خلفهما متاع يذكر ، ناهيك عن الأملاك والاطيان والدر المكنون ، وما ذاك إلا لسبب بسيط يتمثل في افتقارهما إليه ، وزهدهما فيه. ورغم ذلك ، أضحى احفادهما ، بعد أقل من الخمسين عاما من انتقالهما إلى الرفيق الأعلى ، أصحاب ضيع وسرايا ومزارع ومشاريع لا يحدها بصر. عمل فيها أولئك الكادحون ، وتصيب عرقهم ودمهم ، فاغتنوا هم ، في الوقت الذي تحولت فيه اجساد الاتباع إلى هياكل هزيلة ، فضلا عن التقاعس في ميدان العون إلى أبناء أولئك الكادحين ، كأن ينشئوا لهم مدارس وجامعات \_ وقد كان بإمكانهم \_ رفع مستوى وعيهم ، وتجعل منهم مواطنين صالحين ، وربما كان هذا سبب مباشر في ارتقاء معظم أبناء هؤلاء الاتباع ، في

خمسينيات وستينيات القرن الماضي ، في احضان الاشتراكية اللينينية ،  
لكأنهم وجدوا فيها متنفسا ، وحائطا تتكسر دونه معاول الإقطاع.

وبناء على ذلك ، اذا استثنينا بعض النماذج العصامية ، التي شقت  
طريقها وصنعت ثروتها ، فإنه يمكن القول إن ثروتيهما هاتين هي  
ملك شعب السودان ، أيا كانت وسيلة جمعها ، سواء اكانت تركة  
استعمارية جاءت رديفا للاستقلال ، ام كسبا نتج عن الوصول  
إلى مراكز السلطة والقرار فيما بعد ، خلال التجارب الديمقراطية  
الثلاث ، ام بأي شكل آخر من أنماط الاكتساب السياسي الديني .  
وهذا ما ينطبق على مجموع الأحزاب من التي حذت حذوهما .

أما السبق التاريخي الاقتصادي ، فقد تمثل في وصول زمرة محددة  
إلى منابع الثروة في البلاد قبل الآخرين ، فعملوا في كل المحافظة على  
هذا الموقع من ناحية ، والحيلولة دون توسع نطاق دائرتها من  
ناحية أخرى. فكانت وظيفتها \_ فقط \_ التودد إلى كافة أشكال وألوان  
السلطات الحاكمة ، داعمة إياها ، دعما مرييا تارة باهدائها اسطولا  
من السيارات فلكية الأثمان ، وأخرى بالاسهام في مشروع بأرقام  
تذهل الأبواب ، وغيرها من النفائس ، حيث لا نستطيع أن نطلق عليها  
اعمال بر وتقوى ، لأن من يفعلون ذلك بالضرورة واجدين من هو  
أولى من السلطة الحاكمة ، ودونك سكان الجامع الكبير وسواهم!

اذا هي تفعل ذلك من قبيل الاحتفاظ بهذه المواقع المميزة. لينتج  
عن ذلك حلف استراتيجي بين السلطة والثروة ، أو الحكومات  
والرأسمالية الطفيلية ، وهو محصلة طبيعية لاستيلاء العسكر على  
السلطة انقلابا ، ليتفاجاوا بين عشية وضحاها بأنفسهم في ارفع  
مراكز القرار والسلطان ، وبين الدهشة والأحلام يفيقوا على واقع  
قاس ينتظرهم وهو عزلتهم المفروضة عليهم من قبل العالم ،  
فقد درجت الدبلوماسية العالمية على التلكؤ في الاعتراف بأي فئة



انقلابية استولت على السلطة ، إلا بعد فرض نفسها أمرا واقعا ، فهي تخاف نتائج التعجل بالاعتراف ، والتي يمكن اعتبار أقل سيئاتها الإتهام ”بالحشرية“ أو التدخل في شأن الآخرين ، وذلك ما رأينا إبان انقلاب الحكومة النيجيرية الفدرالية عام ١٩٧٠م. حيث تعجلت بعض البلاد في تأييدها فاتهمت بالفضول ، وحشر الانوف في الشأن الداخلي.

ولذلك يحتاج الانقلابيون دوماً إلى مدة كافية لترتيب أوضاعهم مما يقنع العالم شيئا فشيئا بقبولهم عضواً في المجتمع الدولي. وقد يحتاج الأمر مع بعض البلاد إلى ذلك سنوات طويلة ليحظوا منها بالتأييد ، وهو ما مارسته الولايات المتحدة تجاه الانقلابيين البلاشفة الذين انتزعوا الحكم من القيصر نيقولا الثاني عام ١٩١٧م. فمنذ ذلك التاريخ لم تعترف بهم ، إلا عام ١٩٣٣م. وبعد اشتراطات املتها عليهم وفقاً لمعاهدة Litvinov وهي دفع مبالغ طائلة ، وعدم تهديد سلامها .

وبناء على هذه العزلة الدولية يجد الانقلابيون أنفسهم في احتياج لئيم إلى ما يمنع مفاصل أرجلهم من الارتجاف ، ولا يكون ذلك إلا بالمال ، لتسيير الحال ، فتستبق قوى رأس المال لمساعدتهم في ضيقهم . فيفرح الأولون بالآخرين ، ويغتبط الآخرون بالاولين ، فيكونا صديقين يحميان ظهر بعضهما. فينعقد بينهما تحالف استراتيجي لضرب عدو مشترك ، هو شعب السودان ممثلا في كامل قطاعاته المهنية والعمالية ، وغيرهما.

وما ينبغي الإشارة إليه ، أن أبرز نتائج هذا الحلف الرأسمالي السلطوي هي انشغال الانقلابيين الجدد بالرد على الطابور الخامس ، وتفرغ الرأسماليون تماماً ، لامتصاص ولعق دماء الشعب ، بفعالية تحسدهم عليها انثى الانوفليس . وخير مثال ذلك عمال المصانع

الذين يكدون لأجل راتب يكاد يفي لبن أطفالهم فقط.. صورة لا تضاهيها إلا تصاوير عهد الإقطاع المسيحي . فإذا ما انتفض هؤلاء العمال المسحوقون مطالبين باستحقاقهم سحقتهم الدولة ممثلة في حكومتها ، ونكلت بهم شر تنكيل ، حماية لظهر صديق الضيق ، فاي حلف شيطاني ذلك ؟

وهكذا ، حكومة حكومة ، نظام نظام ، حلف وتحالف تعاقدت الرأسمالية والحكومات وتوثقت على انتهاب الشعب الصابر ، وجمعت الرأسمالية الطفيلية ثرواتها بالاحتكار والالاعيب الاقتصادية المكشوفة وما سواها ، الأمر الذي يجعلنا نؤكد في جزم أن غالب سواد ثرواتهم هي كذلك ملك يمين الشعب.

وعلى كل ، فإن عمل الفئة الانقلابية على حماية صديق الضيق لا يمنعها من خلق آلياتها الدفاعية الخاصة بها . وهي تعلم سلفا أن صديق الضيق هذا صديق للمصالح أينما توجهت كانت قبلته . وهو فراشه لا يهتمها سوى الرحيق ، انى كان وكيف كان ، وهو قبلا قد تحالف مع الذين أطاحوا بهم ، وقبل ذلك مع من سبقوهم. وهكذا ، دواليك فيكون اقوى حافز يدفعهم إلى صنع رأسمالية طفيلية أخرى ، هي كسابقتها ، أن لم تكن أسوأ ، ولكن بها كما مكثفا من الولائية .

وعلى هذا النهج رأينا كيف استظهرت الإنقاذ الشيخ فلان كمورد للدقيق ، والشيخ علان كمورد لأحد لسلعة الشاي ، وابن فلتكان كمصدر لأحد للمواشي. وهكذا ، نبتت شركات عملاقة من حر مال الشعب ، علت وسمقت ، وتلألت ثم ما لبثت أن تحولت مبانيها إلى أطلال عفت آثارها الرياح . وهكذا ، ما سأل أحد : اين ذهبت أموالنا ؟!

وكهذا ، استطاعت الجبهة الإسلامية ، ويستطيع أي تنظيم يصل إلى

السلطة انفراداً أن يحتكر أموال الشعب تحت أي مسمى ، ويحولها إلى املاك تخصه هو ، في محاولة لتغييب الذاكرة الشعبية المطالبة بحقوقها واستحقاقها ، وهكذا ، ايضاً يمكننا في ثقة أن نقول إن أموال الجبهة الإسلامية هي أموال شعب السودان كذلك.

حركات التحرير تسرق مال الشعب:

أما الفئة الرابعة التي سرقت مال الشعب فهي حركات الإستقلال ، وهو مصطلح اطلقناه على حركات التحرير . فهي وإن لم تكن في الأساس طرف اصيل في خلق التباين في موازين الثروة في البلاد ، إلا أن ممارساتها اكتسبتها ، فيما بعد ، موقع الشريك فتصدرته ، شأن الفئات الثلاث الأخرى. فهي نفسها قد نتجت عن هذا التباين الفاحش في الثروة ، والذي ذكرناه ، مستغلة تعاطف وسذاجة البسطاء الذين نفاهم المركز عن كافة خططه الاقتصادية والتنموية. فهو بالكاد يعرف عنهم شيئاً: كيف يعيشون ؟ وعلى ماذا يعيشون ؟ وما هو مستقبلهم ؟ والحق ، أنه لم يكن ليعرفهم لولا ذاك الشئ اللعين الذي سمي انتخابات!! فلولا هذه الانتخابات اللعينة لما تعرفت عليهم حكومة أو حزب ، لتأتيهم كل أربع سنين تحمل القليل من جوانات الفتريته والسكر والشاي ، والكثير من الأوراق ، ليتم جمعهم تحت شجرة ناحله لا يختلف حالها عن أهلها. فيحدد لهم العمدة أو الشيخ أو السلطان بإصبعه الرمز الانتخابي الذي يفترض أن تقترعه جميع القبيلة ، فيرتفع صوته الجهوري: (أدوا صوتكم للقطيعة ١٠٠٪)!

ونتاج لهذا التهميش المريع والذي عبأ المشاعر ضد المركز ، ينهض فرد أو جماعة منادين برفع لواء الاستقلال عنه ، مستغلين غياب الوعي الشعبي ، فيرهن هؤلاء إرادتهم ، غصباً عنهم ، إليهم ، حتى لا تطالهم التصفيات الداخلية بدعوى العمالة والارتزاق . ومن ثم

يفسدوا في الأرض ملحقين بالمظلومين ظلمات فواح ، غير ابهين لهم ! وما يؤكد انتفاء اكترائهم لمواطنيهم الضعفاء المستغل ظلمهم ضد المركز ، أنهم لا يشعلون الحرب إلا في ديارهم...ديار أهلهم ، فتكون عليهم وبالا ، أولئك الذين وعدوهم بالانقاذ ، فكان انقاذا من الدنيا وانتشالا إلى الآخرة ، وأما من تشبث منهم بأهداب الحياه الدنيا ، فاحرقوا حرثه ونسله وافقروه .وهذا واقع مؤلم حين يفقر الإنسان أكثر مما كان (فعل الحركة في أبناء الجنوب) بل أكثر مما يجب . فقد حولت الحركة الشعبية أغنياء أهلها إلى فقراء ، وفقرائهم إلى معدمين ، إلى اللاشيء ، فدفعوهم ، اضطرارا إلى المركز الموعد بالاستقلال عنه. في مناظر دامية للقلوب والابصار.

والحق أن حركات التحرير بدلاً من تلبية مطالب أهلها تسحقهم. ولا تكثر سوى لطامحها هي واعوانها المنتشرين في عواصم العالم والخرطوم.

وهكذا ، انقسم المجتمع الجنوبي إلى طبقتين متباينتين تباينا موغلا: طبقة ما زالت تنام على الثرى \_ وهذه ليست مبالغة بقدر ما هي رصد لواقع \_ لا تملك ما تأكله من خشن الطعام. تدافعت نساؤها للعمل في جوف بيوت العرب \_ الموعد بالتححرر منهم \_ فاي سخرية أقدار ، وأي سوء تقدير بعد ذلك ؟! وأما الطبقة الأخرى ، فتعيش في لندن ، نيويورك ، امستردام ، واستكهولم وغيرها من المدائن باهظة الإعاشة. اولادها منعمون ، مترفون ، بالكاد يعرفون شيئاً عن أبناء عموماتهم غير ما ينقل إليهم في صالوناتهم الأنيقة هناك ، وفي جوف الخرطوم ، حيث \_ تنحشر \_ مساكنهم في قلب أحياء العرب ، وتلتحم بها في تشاكل وحدوي الحائط على الحائط ، والباب على الباب ...أولئك العرب الموعد أهلهم في جبرونا وزقلونا بالانفصال عنهم!!

وذاك ما ينطبق على أبناء النوبة ، وغيرهم ممن أشعلوا الحرب ،

وهربوا من نيرانها ، زاجين أبناء الآخرين في اتونها فيصليهم . وهذا ما سيكون عليه حال أبناء غرب السودان اذا ما دفعهم إلى الحرب أشخاص كعلي الحاج وأمثاله.

وعلى هدي ذلك ، وجدنا أن جزءاً من أزمة السودان التباين الفاحش بين أبنائه في الثروة ، والذي أفرز رباعية احتكارية ، توزعت نصيب الثلاثين مليون نسمة فيما بينها ، وهي الآن تنوي مواصلة نشاطها تحت زعم اقتسام السلطة والثروة ، وهو شعار براق جاذب ، بيد أن الخلاف حول مجمل المفاهيم المتعلقة به ، فما هو فهمها لذلك؟ وما هو دورها في هذا المؤتمر الدستوري؟ فهل ستواصل تردادها لذات المفاهيم المتعلقة باقتسام السلطة والثروة ، والتي تعني اقتسامها فيما بينها الأربعة ، باعتبار أنه كسب تاريخي وفاتورة للنضال؟ أم أن هناك فهم جديد؟

ومهما يكن ، ورغم عدم يقيننا ومعرفتنا بما يفكر فيه أولئك السادة إلا أن ما يجب أن يفكر فيه الجميع ، المواطن السوداني ، لا أنفسهم ، على الأقل هذه المرة فقط ، بحيث ينحصر جوهر النقاش في كيفية إعادة وترميم هيكله وتقريب الفارق بينهم وبينه ، وبينه وأبناء الشعوب الأخرى ، وحبذا لو تحلوا بقدر معقول من الحياء ، على الأقل هذه المرة!

وتأسيساً على ذلك ، يتمثل واجبهم تجاه الوطن والمواطن في خلق سودان جديد من ناحية ، وخلق السوداني الجديد من ناحية أخرى ، وكلاهما لا يقوم إلا على الوعي المتزايد. فأما السودان فهو ذلك السودان الذي يجد فيه الجميع \_ بجهد معقول \_ ما يأكلونه ويشربونه ويلبسونه ، ويركبونه ويتعلمون فيه. أما السوداني الجديد فهو ذلك السوداني الذي يمتلك وعياً متقدماً يحصنه من الوقوع فريسة للظلم فتنتفي تلقائياً كافة أشكاله.

## المراجع

## قائمة المراجع

أولاً، المراجع والدوريات:

٠١ د. محمد سليمان محمد. السودان، حروب الموارد والهوية. تحقيق واستهلال/د.صلاح ال بندر. الناشر/ دار كيمبريدج للنشر. الطبعة الاولى.

٠٢ عبد الجبار محمود دوسه. دارفور وأزمة الدولة في السودان. الناشر / مكتبة جزيرة الورد. الطبعة الاولى ٢٠١٣م.

٠٣ محمد جلال هاشم. منهج التحليل من الثقافي،الدولة الوطنية السودانية وظاهرة الثورة والديمقراطية. الراوي للنشر والتوزيع. الطبعة الثامنة ٢٠١٨م.

٠٤ د.شريف حرير. ود.تيرجي تفيدت. السودان ، الانهيار أو النهضة. ترجمة/مبارك علي عثمان \_ مجدي النعيم. الناشر / مركز الدراسات السودانية. الطبعة الاولى ١٩٩٧م.

٠٥ ب. م . هولت. المهدية في السودان. ترجمة/د.جميل عبيد. مراجعة/د. احمد عبد الرحيم مصطفى. الناشر،ملتزم الطبع والنشر/ دار الفكر العربي. مطبعة الاستقلال الكبرى.

٠٦ د.احمد احمد سيد احمد. تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري. ١٨٢٠ \_ ١٨٨٥م. رسالة دكتوراه تحت إشراف الدكتورين/ محمد فؤاد شكري ومحمد أنيس.

٠٧ محمد ابراهيم نقد. علاقات الرق في المجتمع السوداني. الناشر/

- الشركة العالمية للطباعة والنشر ١٩٩٥ م.
- ٠٨ د.ابكر ادم اسماعيل. جدلية المركز والهامش. الناشر/منظمة حقوق الإنسان والتنمية HODO الطبعة الثانية.
- ٠٩ د.عبدالعظيم رمضان. أكذوبة الاستعمار المصري للسودان. الناشر/ مكتبة الاسرة \_ مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٦ م.
- ٠١٠ عصمت حسن زلفو. كرري. تحليل عسكري لمعركة ام درمان. الناشر/مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي. الطبعة الرابعة ٢٠١٢ م.
- ٠١١ د.فرانسيس دينق. D.Francis M. Deng صراع الرؤى ، نزاع الهويات في السودان. ترجمة/د.عوض حسن محمد احمد. الناشر/ ١٩٩٥ The Brookings Institution Washington D. C مركز الدراسات السودانية. الطبعة الثانية ٢٠٠١ م.
- ٠١٢ احمد خير المحامي. كفاح جيل. الناشر/الدار السودانية للكتب ٢٠٠٢ م.
- ٠١٣ مزمل سلمان غندور. مشكلات الرياح. الناشر/الدار السودانية للكتب. الطبعة الأولى ١٩٧٤ م.
- ٠١٤ نعيم شقير. جغرافية وتاريخ السودان. الناشر/دار الحياة للنشر والتوزيع.
- ٠١٥ د.يوسف سليمان سعيد تكنه. دارفور، صراع السلطة والموارد. ١٦٥٠ \_ ٢٠٠٢ م. دراسة في السياسة والحكم والإدارة ٢٠١٣ م. الناشر/ دار مدارك للنشر. الطبعة الأولى ٢٠١٤ م.
- ٠١٦ د. منصور خالد. الفجر الكاذب ، نميري وتحريف الشريعة. الناشر/دار الهلال
- ٠١٧ حسن العبيد مدني. عنبر جودة. الناشر/الشركة العالمية للطباعة والنشر ٢٠٠٨ م.



- ١٨٠١٩٦٢ Donald Wiedner. تاريخ افريقيا. ترجمة/د. راشد البراوي. الناشر / مكتبة الوعي العربي. دار الجيل للطباعة.
- ١٩٠١٩٦٢ سلاطين باشا "كارل رودلف. السيف والنار في السودان. تعريب / جريدة البلاغ عن الطبعة الأولى "طبعة البلاغ" سنة ١٩٣٠م. الناشر / مكتبة الآداب ، القاهرة.
- ٢٠٠٢٠ سيرجي سمرنوف. دولة المهدية من وجهة نظر مؤرخ سوفيتي. ترجمة/هنري رياض. الناشر / دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
- ٢١٠٢١ روبرت أو. كولنز. تاريخ السودان الحديث. ترجمة/مصطفى مجدي الجمال. مراجعة/حلمي شعراوي. الناشر / مكتبة الاسرة ٢٠١٥م.
- ٢٢٠٢٢ بروفيسور بدر الدين حامد الهاشمي. السودان بعيون غربية. الجزء الخامس. الناشر / مكتبة جزيرة الورد \_ الطبعة الأولى ٢٠١٥م.
- ٢٣٠٢٣ خضر حمد. مذكرات خضر حمد \_ الحركة الوطنية السودانية، الاستقلال وما بعده. الناشر / مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي. الطبعة الثانية ٢٠١٤م.
- ٢٤٠٢٤ محمد محمد احمد كرار. انتخابات وبرلمانات السودان. الناشر / شركة دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الثانية ١٩٩٨م.
- ٢٥٠٢٥ احمد محمد شاموق. الثورة الظافرة. الناشر / دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة ٣ / ١٩٩٨م.
- ٢٦٠٢٦ محمد محمد احمد كرار. العنف والانقسام في السياسة السودانية. شركة دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- ٢٧٠٢٧ د.المعتصم احمد الحاج. ازهر السودان. المعهد العلمي بأم

درمان، تاريخه وتطوره ١٩١٢ - ١٩٦٥. الناشر/ مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية - جامعة أم درمان الأهلية. تاريخ النشر ٢٠٠٧م.

٢٨٠ د. ابكر ادم اسماعيل. الديمقراطية واشكال الهوية في السودان. الناشر/ المجموعة السودانية للديمقراطية أولا. الطبعة الأولى ٢٠١٣م.

٢٩٠ محمد سليمان صالح ضرار. امير الشرق عثمان دقنه. الناشر/ الدار السودانية للكتب. الطبعة الأولى.

٣٠٠ بروفيسور. سيد احمد العقيد. الخليفة الشهيد.

٣١٠ جوزيف قرنق. مأزق المثقف الجنوبي، هل له من مبررات؟ ترجمة/ صلاح محمد الحسن "القويضي". الناشر/ توار للنشر. الطبعة الأولى ٢٠٢١م.

٣٢٠ محمد محمد احمد كرار. سنوات الغيبوبة. الحزب الشيوعي السوداني. سنة أولى مايو. الطبعة الأولى. ديسمبر ١٩٨٧م.

٣٣٠ محمد أبو القاسم حاج حمد. السودان ، المأزق التاريخي وآفاق المستقبل. "جدلية التركيب". المجلد الاول. الناشر/ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٣٤٠ د. النور حمد. السودان ، آفاق الوعي بالذات. الناشر/ مشروع الفكر الديمقراطي ، سلسلة قراءة من أجل التغيير. رقم ١٨ - الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

٣٥٠ محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣م.

٣٦٠ سير ونستون تشرشل ، تاريخ الثورة المهدية والإحتلال البريطاني للسودان ، ترجمة عز الدين محمود ، دار الشروق ، طبعة دار الشروق الأولى ٢٠٠٦م " صدر هذا الكتاب باللغة الإنجليزية تحت عنوان

. Winston Churchill, The River War

٠٣٧ فتحى الضو ، السودان سقوط الأقنعة ، سنوات الخيبة والأمل ،  
الطابعون شركة سوتير ، الزيتون ، القاهرة ٢٠٠٦ م .

٠٣٨ محمد أدروب اوهاج ، مؤتمر البجا ، الناشر : دار عزة للنشر  
والتوزيع ، ٢٠٠٦ م

٠٣٩ يوسف ميخائيل ، التركية والمهدية والحكم الثنائي في السودان .  
مذكرات يوسف ميخائيل . تقديم وتحقيق بروفيسور / احمد إبراهيم أبو  
شوك ، ، الناشر / مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي ، الطبعة الثانية .

٤٠ . محمد بن عمر التونسي ، تشحيز الأذهان بسيرة بلاد العرب  
والسودان ، حققه وكتب حواشيه / د. خليل محمود عساكر ، ود .  
مصطفى محمد مسعد . راجعه / د محمد مصطفى زياده . الناشر /  
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، الدار المصرية  
للتأليف والترجمة ١٩٦٥ م .

٤١ . جوستاف ناختيقال ، جوستاف ناختيقال وتاريخ دارفور ،  
ترجمة / النور عثمان أبكر ، الناشر / الشركة العالمية للطباعة والنشر  
والتوزيع ، الطبعة الأولى ٢٠١١ م .

ثانيا ، الصحف :

٠١ صحيفة المجهر السياسي . عدد ١٠٩١ / بتاريخ ١٢ / ٧ / ٢٠١٥ م .

٠٢ صحيفة اليوم التالي . عدد ١٧١٨ . بتاريخ

٠٣ صحيفة الصيحة . عدد ٦٤٠ ، بتاريخ ٣١ / مايو / ٢٠١٦ م

٠٤ صحيفة الانتباهة . عدد ٤٨١ بتاريخ ١١ / ١٢ / ٢٠١٨ م .

٠٥ صحيفة الرأي الآخر اعداد مختلفة .

٠٦ صحيفة السوداني .

والله المستعان



وعلى النسق ذاته ، طالما في السودان تشريعات تجرم العنصرية ، وتحاكم وتدين مرتكبها ، وطالما أن عموم الشعب ضدها لا يمكن أن يقال ، في ظل أي حكومة أننا بلد عنصري. نعم ، قد يكون بيننا عنصريون ، لكن مجتمعنا من اقصاده إلى أقصاه ليس عنصريا. فحيثما تفوه أحدهم ببذاءة قام عليه كثيرون، من أنحاء القطر كافة ، فكيف يوصم الجميع بالعنصرية؟!

إذا ، في امريكا عنصريون ، ولكن امريكا ليست بلدا عنصريا. وفي ألمانيا عنصريون ولكن ألمانيا ليست بلدا عنصريا. وعلى ضوء ذلك ، يصح القول إن في أفريقيا عنصريون لكن أفريقيا ليست عنصرية. وأن في السودان عنصريون ، ولكن السودان ليس بلدا عنصريا. ويصح القول إن في المجتمعات السودانية عنصريون ، لكن المجتمع السوداني ليس عنصريا. وبلادنا لا تدعم أو تربي العنصرية. إن هذا الوطن لم ، ولا يبارك فعل العنصرة ، لكن هذا قدره أن يكون بعض بنيه عاق. فحاربوا العنصريين لا الوطن ، وحاربوا العرقية لا الاعراق!

أحمد آدم المحامي

ISBN 978-99988-802-3-8



9

789998

880238